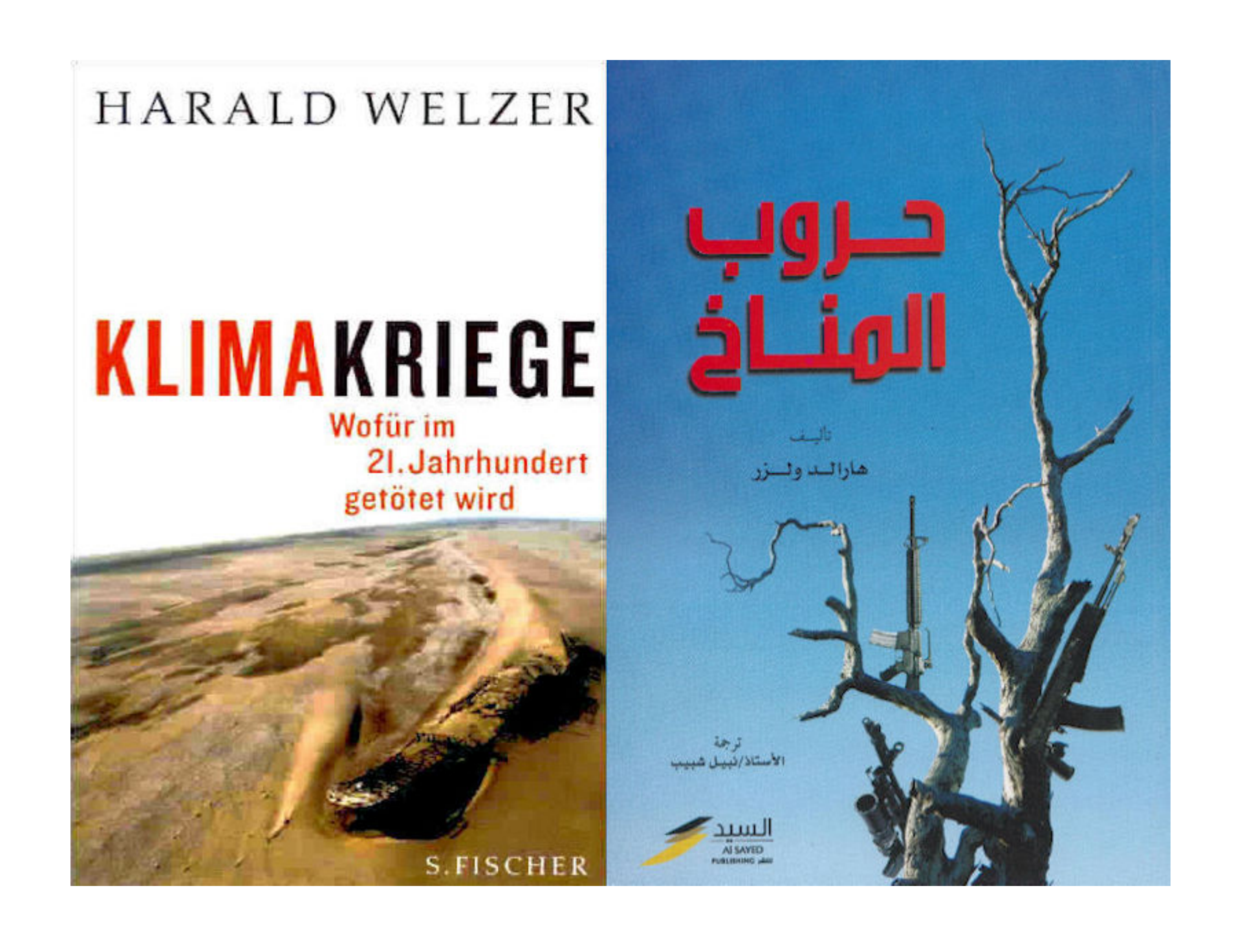

HARALD WELZER
KLIMAKRIEGE
Wofür im
21.Jahrhundert
getötet wird
S.FISCHER
حروب
المناخ
تأليف
هارالد ولزر
ترجمة
الأستاذ/نبيل شبيب
السيد

المحتوى

مقدمة المترجم

عندما ظهر هذا الكتاب باللغة الألمانية في نيسان/ إبريل ٢٠٠٨م كان الحديث عن التبدل المناخي في الغرب قد بدأ ينحو منحى جديدا، فبعد المخاوف التي أثارتها نتائج دراسات علمية على أعلى المستويات عالميا، بدأ يظهر للعيان (١) مفعول "الاعتياد" على شدة التطورات المناخية من جهة، ممّا يُضعف الإحساس بالقلق ويبدّل نوعية التعامل مع الأخطار، ومن جهة أخرى (٢) مفعول الاطمئنان النسبي إلى أنّ العواقب الاجتماعية والبشرية داخل البلدان الغربية لن تكون بحجم ما يُنتظر لها أن تكون خارج حدودها. وقد كان لهذا وذاك أثره –وفق رؤية الكاتب المنهجية– في تحوّل محاور البحث عن حلول للمشكلات المناخية، لتستقرّ تدريجيا على مستويات قاصرة دون مواجهة المشكلة "الضخمة"، أبرزها محوران:

– محور إجراءات بعيدة المدى، من شأنها تخفيف سرعة ارتفاع وسطي الحرارة الأرضية بعد عقود، مع ما يرافق الاتفاق على ذلك من مساومات، بتأثير عوامل صراع المصالح المادية.

– ومحور تعزيز "حماية الحدود والمجالات الغربية" تجاه موجات الهجرة واللجوء، التي تصاعدت لأسباب عديدة، وينتظر أن تتصاعد أضعافا مضاعفة نتيجة عواقب التبدل المناخي مستقبلا.

وقد جمع الكاتب أكثر من مدخل تخصصي لإلقاء نظرة استشرافية على الحروب المستقبلية، التي أعطاها عنوان حروب المناخ، مع التنويه بأن من الحروب الحالية –كما في دارفور– ما يصنّفه الكاتب تحت عنوان حروب المناخ أيضا. والعنصر الحاسم هو مسبّبات النزاع، إذ يراها كامنة في عواقب التبدل المناخي، التي بدأت مظاهرها للعيان في الوقت الحاضر وفق ما يطرحه هذا الكتاب.

والكاتب –هارالد فالتسر– في الخمسين من عمره، يحمل درجة الأستاذية (بروفيسور) في العلوم النفسية الاجتماعية، ويدرّسها، كما يشغل منصب مدير عام مركز "بحوث العلوم البيئيّة" في معهد "الثقافات والعلوم" في مدينة إسن بألمانيا. وسبق أن أصدر عددا من الكتب التي تناولت الأبعاد النفسانية–الاجتماعية من وراء الحروب خلال القرن الميلادي العشرين، الذي يراه قرنَ "حروب الإبادة" وشاهداً على سرعة اللجوء إلى القتل –كما يسمّي الحروب– وسيلة للتعامل المتطرف مع مشكلات اجتماعية.
ويكمن هنا بالذات مدخله إلى التنبؤات المستقبلية في كتابه الجديد عن القرن الميلادي الحادي والعشرين وحروبٍ تقع خلاله وتلتقي دوافعها عند حصيلة التبدّلات المناخية عالميا، فالمنطلق إلى الدراسة كما يقول هو تكليفه بدراسة تحليلية حول "مستقبل العلوم الاجتماعية والثقافية"، وأراد من خلال ذلك بيان مدى القصور في متابعة المتخصصين في هذه العلوم لظاهرة العنف، المرتبطة ارتباطا وثيقا بالمتغيرات البيئية، والتي ستشهد تبعا لذلك مزيدا من التطوّر ببلوغ هذه المتغيّرات مستوى تبدل مناخي عالمي واسع النطاق، لا تحمل عواقبه صفة الشمولية الجغرافية فقط، بل تنذر أيضا بأن تكون فترات امتدادها وتأثيرها زمنيا غير محدّدة، فهي مشكلة أجيال، إضافة إلى آثارها في أعماق البنى المعيشية، الثقافية والاجتماعية .

على أن الكاتب لا يطرح "فرضيات" في استشرافه للمستقبل، بل يناقش –كما ذكر في المقدمة– ما وقع في الماضي ممّا له علاقة بموضوع كتابه والغاية من تأليفه، ويستفيض في ذلك حتى ليكاد القارئ يتساءل أحيانا ما إذا كان القلم قد شذّ بصاحبه عبر طرح التفاصيل، إنما يجد الجواب على ذلك غالبا في نهاية الفصل أو الفقرة المعنية، من خلال بضع عبارات تبيّن بوضوح أن ما حدث في الماضي نموذج "مصغّر" لما ينبغي ترجيح وقوعه في المستقبل، بل قد ينبغي اعتباره حتميا وفق سنن وقواعد ثابتة في العلاقات البشرية.

وتواجه ترجمة الكتاب إلى العربية صعوبات عديدة، بسبب أسلوب الكاتب ولأسباب أخرى، منها:

١- ينطلق الكاتب من تخصّصه في علوم الاجتماع والنفس، والأصل أنه يوجّه خطابه إلى أقرانه ليستحثّهم على إعطاء جهد علمي أكبر للبحث في واقع العلاقة بين التبدّل المناخي واستخدام العنف ومستقبلها، وليس سهلا سبك العبارات باللغة العربية في ترجمة كتاب متخصص، يراد منه أن يحقق الفائدة للمتخصصين، ولعامّة القراء في وقت واحد، إنّما يخفّف من وطأة ذلك قليلا أن الكاتب يعمد في كثير من المواضع إلى أسلوب سرد قصصي، يضيف لونا من المتعة إلى الفائدة المرجوّة من طرح الكتاب على القارئ العربي.

٢- ينطلق الكاتب من مخزون ثقافي ومعرفي يسود في الغرب، فيستخدم بعض العبارات والأمثلة التي لا يجد القارئ الغربي صعوبة في استيعابها بصورة مباشرة والتفاعل معها سلبا أو إيجابا، فكان لا بدّ أن يتدخّل قلم المترجم أحيانا في شرح بعض الكلمات أو العبارات (ما بين قوسين) دون إدخال خلل على النص الأصلي.

٣- يريد الكاتب إقناع المتخصّص والقارئ في الغرب عموما، والناطقين بالألمانية تخصيصا، بما يطرحه من أفكار في كتابه، وما يورده من حجج وأمثلة من الماضي لبيان مخاطر مستقبلية قادمة، فلا ينبغي للقارئ العربي أن يستغرب مثلا وقوفه في مواضع عديدة -بكثرة ملحوظة- عند ما يسمّى المحرقة النازية، مع ملاحظة انطلاق الكاتب من استيعابها بما يتجاوز حدود "قتل اليهود" كما هو سائد في الفكر والإعلام في الغرب، وهو ما يتجلّى في دقة اختياره للعبارات التي يستخدمها عموما رغم تركيزه على "اليهود" كضحية للنازيين، إضافة إلى إشارات عابرة تكشف عن استيعابه للمحرقة باعتبارها من صنع النازيين، وأصابت بحصيلتها أناسا من أكثر من عشرين جنسية.

٤- ليس التاريخ من تخصص الكاتب، فهو يعتمد فيما يورده من معلومات تاريخية، بما في ذلك ما يرتبط بأحداث معاصرة -كما في فلسطين- من المصادر الغربية، وسيجد القارئ العربي تبعا لذلك تناقضا بين ما يطرحه الكاتب وما يعرفه هو من كثب، وهذا ما وردت بصدده إشارات عابرة بقلم المترجم ما بين قوسين، وإن بقيت في حدود أمثلة لا تحصر كلّ ما يتناقض مع المعلومات المتوافرة للقارئ العربي وغير المتوافرة في المصادر الغربية، وهو ما يسري بصورة خاصة على قدر لا بأس به من الجهل بالواقع الفلسطيني وبالقيم الإسلامية إضافة إلى التفسير المادي -المعتاد في الفكر الغربي- لأعمال المقاومة، ناهيك عن وضعها تحت عنوان "الإرهاب".

والجدير بالذكر هنا أن الاعتماد على المصادر الغربية والانطلاق من تصوّرات غربية، لا يعني إطلاقا أنّ الكاتب "يبرّئ" الغرب مما يحمل المسؤولية عنه، ليس على صعيد التبدل المناخي فقط، وإنما على صعيد حضاري بشري شامل، وهو ما يأخذ صياغة شديدة العبارة وواضحة المقصد إلى حد بعيد، في ثنايا فصول الكتاب، وبصورة مركّزة تركيزا أكبر في مقدمته والفصلين الأخيرين منه، وينوّه الكاتب نفسه إلى أن هذا الجانب "من الشدّة في العبارة" وصل إلى نصّ الكتاب المنشور "مخفّفا" للغاية، بتأثير المناقشات بينه وبين عدد من الباحثين الذين تعاونوا معه في بعض جوانب الكتاب وتأمين المصادر لِما فيه من استشهادات وفيرة.

على أن الصعوبة الأكبر في طريق الترجمة إلى العربية تكمن في الحرص على نقل "الفكرة الإبداعية" الكامنة فيما يطرحه هذا الكتاب بعنوان حروب المناخ، ومناطها الأساسي هو أن الكوارث المناخية المنتظرة ليس "كوارث طبيعية" بل "كوارث اجتماعية"، بينما ينصبّ الاهتمام على ما يجري في نطاق الطبيعة، ولا ينصبّ على ما يعنيه التبدل المناخي على صعيد الإنسان والمجتمعات البشرية والعلاقات القائمة بينها.

وينهج المؤلف طريقَ مسلسلٍ منطقي مستمدّ من تخصصه في علوم الاجتماع والنفس، ولا يسهل بيانه عبر "الترجمة" وحدها، ويمكن تبسيطه في العبارات التالية، على أمل أن تساعد القارئ في المضي مع الأفكار المتسلسلة المطروحة في الكتاب نفسه:

١- الحرب عند الكاتب هي "القتل" وهو ما ينعكس على العناوين التي يختارها والحجج التي يوردها.

٢- إذا كان الإنسان بصفته الفردية أو في نطاق مجتمع يعيش فيه يرفض القتل وسيلة للتعامل البشري، فإن نفسيته يمكن أن تتبدّل بتأثير عوامل عديدة، فيتبدل سلوكه ايضا، ويؤيد قتل الآخرين من البشر، وقد يمارسه، وقد يصل ذلك إلى درجات من "العنف الهمجي" لا يمكن تصوّرها قبل أن تظهر تلك العوامل وتفعل فعلها في النفوس وفي العلاقات البشرية.

٣- الشواهد على ذلك كثيرة، ينتقل الكاتب فيها من فييتنام إلى الصومال، ومن فلسطين إلى البلقان، ومن المحرقة النازية إلى مأساة الإبادة الجماعية الرواندية.. والقاسم المشترك لديه على الدوام هو (١) نشوء معطيات ترتبط بمخاوف حقيقية أو وهمية، وبالحرص على البقاء على قيد الحياة، واستشعار وجود أخطار مضادة، فآنذاك يتبدل السلوك البشري، الفردي والجماعي، وتقع "جريمة القتل" حربا أو إبادةً بصور غير متوقعة من قبل، و(٢) العنصر الحاسم من وراء ذلك هو الصراع على الموارد الطبيعية، مما انعكس فيما مارسه الاستعمار الأوروبي، وينعكس اليوم في صور شتى معاصرة.

٤- يؤدّي التبدّل المناخي إلى مضاعفة مفعول هذا القاسم المشترك بجناحيه، أي استشعار الخطر، كما في الغرب إزاء ازدياد موجات الهجرة، ونضوب الموارد الطبيعية التي تزيد تلك الهجرة حجما وتسارعا، وهذا ما يسوّغ قول المؤلّف إن القرن الميلادي الحادي والعشرين سيحفل باستخدام العنف -والقتل تحت عنوان الحرب- بدرجات متصاعدة كمّا ونوعا على خلفية التبدّل المناخي ونتائجه.

٥- لا ينبغي الاطمئنان إلى "مقاومة" الإنسان لهذا التطوّر الخطير، لا سيما في المجتمعات المستقرة في الغرب وفق تصوراته المستمدّة من التنوير والحداثة، بل على النقيض من ذلك، فهذه التصورات ستخسر الجولة في نهاية المطاف، ولا إلى "المقاومة" المحتملة في المجتمعات البشرية عموما التي ترفض العنف المتطرف من شاكلة الإبادة الجماعية، فالتحوّل النفساني الاجتماعي -وذاك محور الكتاب بمجموعه- يقع بتأثير عوامل مادية، من شأنها أن تبدّل حتى التصوّرات العقائدية -بمنظور الكاتب- بل أن يقع ذلك خلال فترات زمنية وجيزة، ممّا تشهد عليه الأمثلة التاريخية الواردة في الكتاب باستفاضة ملحوظة.

يبقى التنويه أيضا:

- إلى أن القارئ قد يشعر بتكرار بعض الأفكار بين فصل وآخر، إنما هو تكرار يفرضه السياق أحيانا، ويتعمّده الكاتب الذي يمضي مع تطوير "فكرته الإبداعية" المشار إليها درجة بعد أخرى، التي يبنيها لبنة فوق لبنة، فيرجع أحيانا إلى ما وصل إليه من ذلك في فصل سابق، ليضيف إليه اللبنة التالية في فصل لاحق.

- كذلك التنويه إلى أن بعض المصطحات التي لم يصل إلى علم المترجم وجود مقابل لها بالعربية من قبل، كانت تفرض عليه الاجتهاد في طرح ما يقابلها مثل "رجال أعمال العنف" أو "أسواق العنف"، ويتبين المقصود بكل منها وسواها في السياق.

- وأخيرا التنويه إلى بعض العبارات التي قد تصطدم باقتناعات المترجم والقارئ العربي عموما، كالتي يقول الكاتب فيها، إن العقائد لا تصنع الأحداث بل تبدّلها الأحداث، فمثل هذه العبارات صادرة عن الإرث المعرفي الغربي، ويجب استيعابها على هذا الأساس.. فقط.

ويؤخذ من مجمل ما سبق، أن الدافع إلى ترجمة هذا الكتاب يكمن في الحاجة الملحّة إلى متابعة أعمق، من من جانب القارئ المتخصص وعموم القراء، لقضية التبدل المناخي وأبعادها الحاضرة والمستقبلية، وعلاقتها بتصعيد استخدام العنف، وما يمكن أن تصل إليه صناعة القرار بصدده في الدول الغربية، مع قابلية أن يجد تأييدا في مجتمعاتها، وما يستدعي بدوره استشعار

حجم الأخطار المستقبلية على الحضارة البشرية بفعل التبدل المناخي، وما ينبغي أن تساهم به المجتمعات العربية والإسلامية للحدّ من هذه الأخطار، ليس على صعيد مواجهة عواقب التبدل المناخي فقط، بل كذلك في مواجهة عواقب ما يترتب عليها في الميدان السياسي والعسكري عالميا، لا سيما فيما تعبّر عنه العبارة القائلة إن الحرب –أي القتل حسب تعبير الكاتب– وسيلة لتحقيق غرض سياسي.

والله من وراء القصد.

ألمانيا، جمادى الأولى ١٤٣١ هـ ونيسان/ إبريل ٢٠١٠م

سفينة في الصحراء

ماضي العنف ومستقبله

"صرير خفيف خلفي جعلني أتلفّت فأرى ستة من السود يمشون خلف بعضهم بعضا، يصعدون بصعوبة طريقا ضيقة، بخطوات بطيئة وقامات معتدلة، محافظين على توازن سلال مليئة بالتراب يحملونها على رؤوسهم، ويرافق الصرير الخفيف خطاهم... كان بوسعي تعداد قصبات صدورهم العظمية، ورؤية مفاصل أطرافهم كالعقد في الحبال، وقد وُضعت حلقات معدنية في رقابهم، ورُبطوا جميعا بسلسلة تدلت أجزاؤها فيما بينهم، وعنها كان يصدر صوت الصرير الخفيف".
هذا مشهد بقلم جوزيف كونراد من روايته "قلب الظلام"، وكان من أوج عصر ازدهار الاستعمار الأوروبي، قبل أكثر من مائة عام من وقتنا الحاضر.
قسوة لا رحمة فيها صبغت آنذاك البلدان التي سبقت سواها على درب التصنيع، ومضت تسعى لسدّ جوعها للمواد الخام الأولية، وللأرض، وللسيطرة، فتركت بصمتها على قارات العالم، وهذا ما لا تظهر آثاره للعيان في واقع البلدان الغربية في الوقت الحاضر. لقد سقط تذكّر الاستغلال والاسترقاق والإبادة ضحية مرض فقدان الذاكرة الديمقراطي، فغاب جميع ذلك، كما لو كانت دول الغرب على الدوام كما هي عليه الآن، رغم أن الثراء والتفوق بما تملك من قوة، قد أقيما على تاريخ حافل بالإجرام.
بدلا من ذلك انتشر الزهوّ بالاختراعات، وبالحفاظ على حقوق الإنسان والدفاع عنها، وممارسة النزاهة السياسية، والتدخل لأغراض إنسانية، عندما تنشب حرب أهلية في مكان من إفريقية أو آسيا، أو تقع فيضانات أو ينتشر الجفاف، وغير ذلك مما يسلب البشر مقوّمات البقاء على قيد الحياة.
أصبح القرار بتدخلات عسكرية لنشر الديمقراطية يصدر مع إغفال أن معظم الديمقراطيات الغربية تعود إلى تاريخ حافل بعزل الآخر، وبالتطهير العرقي، وبإبادة الشعوب.
يسجل السرد التاريخي للقرنين الميلاديين الثامن عشر والتاسع عشر، كيف انتشرت الرفاهية في الظروف المعيشية في المجتمعات الغربية، وفي الوقت نفسه تحمل بلدان عديدة من العالمين الثاني والثالث أثقال ذلك التاريخ الذي أتاها متأبّطا العنف، فالبلدان المستعمَرة سابقا التي لم تعرف نشأة كيانات مستقرة ناهيك عن الرفاهية، ليست قليلة، وفي كثير منها يتواصل مجرى تاريخ الاستغلال تحت عناوين مغايرة، ولا توجد في كثير من المجتمعات المنهارة مؤشرات باتجاه تحسّن الأوضاع، بل باتجاه ازدياد الانهيار.
إنه ذلك النَهَمُ الذي لا يشبع من جانب بلدان سبقت صناعيا فمضت تستنزف الطاقة من مصادرها الطبيعية، فسببّت الاحتباس الحراري المناخي، الذي يصيب بعواقبه المناطق الأفقر من العالم أكثر من سواها، وذاك مما يستثير التهكم المرير إزاء تصورات تتوهم وجود العدالة في الحياة.

غلاف هذا الكتاب يحمل صورة سفينة بخارية لنقل البريد حملت اسم "إدوارد بولن/ Eduard Bohlen"، وقد أصبحت بقاياها فوق رمال الصحراء منذ مائة عام تقريبا. ولهذه الباخرة دور جانبي في قصة غياب العدالة.
غرقت في البحر وسط ضباب كثيف يوم ٥ / ٩ /١٩٠٩م عند ساحل ما كان يسمى آنذاك "جنوب غرب إفريقية" الألمانية، ولكن حطام السفينة غارق الآن في الرمال وليس في الماء، على بعد مائتي متر من الساحل، فقد تمدّدت الصحراء في هذه الأثناء شيئا فشيئا داخل مياه البحر. سفينة إدوارد بولن هذه عملت منذ عام ١٨٩١م تحت علم شركة "خطوط فورمان" من

هامبورج شمال ألمانيا، فكانت تنقل البريد بانتظام إلى "جنوب غرب إفريقية" الألمانية.. ولكن أثناء حرب الإبادة التي ارتكبتها إدارة الاستعمار الألماني ضد قبائل هيريرو وناما، تحولت السفينة إلى نقل الرقيق.

إنها حرب الإبادة الأولى من نوعها في القرن الميلادي العشرين، وخلالها لم يكن مصير معظم أهل البلاد الأصليين في جنوب غرب إفريقية الموت فحسب، بل أقيمت لهم معسكرات الاعتقال والأشغال الشاقة، وكان أسرى الحرب منهم يباعون رقيقا.

في مطالع تلك الحرب عرضت إدارة الاستعمار الألماني على التاجر "هيفيت/ Hewitt" من جنوب إفريقية 282 أسيرا، لم يوجد مكان أنسب من سفينة إدوارد بولن لاعتقالهم، ولم يكن قد استقر القرار بعد على ما ينبغي صنعه بهم قبل أن يتحقق الانتصار على قبائل هيريرو. وسرّ هيفيت بذلك العرض ووجد فيه فرصة، إذ سدّد مبلغ 20 ماركا على كل رأس!.. وكان لحجّته حول هذا الثمن مغزاها: لقد أصبح الرجال في البحر على كل حال، وعندما تكون البضاعة جاهزة على هذا النحو، فلا حاجة إلى تسديد الأثمان المعتادة والجمارك النظامية، وحصل على الأسرى بثمن أدنى بالفعل. وغادرت سفينة إدوارد بولن ميناء سواكوب موند يوم ٢٠ / ١ /١٩٠٤م نحو مدينة الكاب/ رأس الرجاء الصالح، ليشتغل الرجال في المناجم هناك[1].

قبائل هيريرو هي التي بدأت الحرب ضد الاستعمار الألماني ليلة ١١-١٢ / ١ /١٩٠٤م، فدمّرت سكة حديدية وعددا من خطوط شبكة التلجراف، وقتلت ١٢٣ رجلا ألمانيّا في هجمات على المزارع[2]. وأخفقت المفاوضات لإنهاء الصدامات فأوعزت حكومة الرايخ الألماني في برلين إلى الجنرال لويتنانت لوتار فون تروتا أن يقود قوة الحماية الألمانية -كما كانت توصف قوات الرايخ المقاتلة- ومن البداية اتّبع فون تروتا صيغة حرب إبادة، فلم يكتفِ بالقتال عسكريا ضد قبائل هيريرو، إنما كان يدفعها دفعا بعد جولات القتال نحو صحراء أوماهيكي، حيث سيطر على منابع الماء هناك، وترك العدو ببساطة ليموت عطشا[3].

كانت استراتيجية همجية قاسية بقدر ما كانت ناجحة، وتنقل التقارير أن شدّة العطش دفعت الظمأى إلى ذبح مواشيهم من الأعناق ليشربوا من دمائها، ولجؤوا في النهاية إلى الضغط على حواشيها ولعق ما يتندّى من سوائلها، وقضوا نحبهم رغم ذلك[4].

ولم تنقطع الحرب بعد القضاء على قبائل هيريرو، فطالما أصبحت القوات الألمانية موجودة، تقرر العمل على نزع سلاح قبائل ناما وإخضاعها أيضا. هؤلاء -على النقيض من قبائل هيريرو- لم ينزلقوا إلى حرب مفتوحة، بل تحولوا إلى ممارسة حرب عصابات، مما سبب صعوبات كبيرة لقوات الحماية، فابتكرت إجراءات باتت لاحقا موضع التقليد خلال القرن الميلادي العشرين، فمن أجل انتزاع جذور ما يستند مقاتلو قبائل ناما عليه، كان يُقتل نساؤهم وأطفالهم أو يُزجّ بهم في معسكرات الاعتقال.

إن تطبيقات العنف تولد في رحم الحاجة إلى التصرف مع الحرص على حتمية النجاح، فحيث لا تتحقق الغاية تُبتكر وسائل عنف جديدة، فإن أثبتت فعاليتها تكرر استخدامها، والعنف خلّاق قادر على اختراع وسائل جديدة وظروفا جديدة.

رغم ذلك لم تستطع قوات الحماية الألمانية قهر قبائل ناما إلا بعد أكثر من ثلاث سنوات. والجدير بالذكر أن معسكرات الاعتقال لم تكن دوما تحت إشراف الدولة رسميا، بل كانت توجد معسكرات اعتقال تابعة لشركات خاصة مثل خطوط فورمان[5].

لم تكن حرب الإبادة هذه مجرد مثال على خواء العنف الاستعماري من الرحمة، بل أصبحت بمثابة الصيغة القدوة لقتل الشعوب مستقبلا، قتلا مقترنا بإرادة إبادتها المطلقة، وبالمعسكرات، وباستراتيجية القضاء عليها بالعمل الشاق.

آنذاك كان لا يزال في الإمكان سرد ما يجري باعتباره تاريخا حافلا بتحقيق النجاحات، لهذا فالدائرة رقم واحد، المخصصة لتاريخ الحرب، والتابعة للأركان العامة الكبرى، كانت تروي عام ١٩٠٧م بكل فخر أنه لم يكن يوجد أي تردّد عن "بذل كل جهد وتقديم كل شيء من أجل انتزاع آخر قدرة على المقاومة لدى العدو، فكان أفراده يُساقون كالحيوانات بعد تهييجها، من منبع ماء إلى آخر، إلى أن أصبحوا ضحايا فاقدة الإرادة، لمعطيات الطبيعة في بلده، فكان على صحراء أوماهيكي الخالية من الماء، أن تستكمل ما بدأت الأسلحة الألمانية بصنعه: القضاء على شعب هيريرو"[6].

كان هذا قبل مائة عام، وفي هذه الأثناء تبدلت أشكال العنف، وتبدلت أكثر أساليب الحديث عنه. فالغرب لم يعد يرتكب العنف المباشر ضد دول أخرى إلا في حالات استثنائية، والحروب اليوم مشاريع تنطوي على أكثر من مسلسل للتصرف، ويشارك فيها كثير من الفاعلين، وأصبح العنف خاضعا لإدارة محكمة، فيعاد تشكيل مظاهره، ويتوارى عن الأنظار. لم تعد حروب القرن الميلادي والعشرين تنطوي على معاني البطولة، بل أصبح يَّصوّر ارتكابها عملا غير مقصود، ومنذ المحرقة النازية لم يعد يمكن الحديث بفخر عن إبادة الشعوب.

سفينة إداوارد بولن يأكلها الصدأ اليوم وسط الرمال، وكما رمتها مياه البحر بعيدا عنه، فربما يغدو النموذج الاجتماعي الغربي الحالي بكل منجزاته من ديمقراطية وحقوق وحريات وليبرالية وفنون وثقافة، مرميا خارج موقعه الراهن وفق منظور مؤرخ ما من القرن الميلادي الثاني والعشرين، فيبدو جسما غريبا مستهجنا، مثل سفينة الرقيق السابحة في الصحراء.. هذا إذا بقي مؤرخون في القرن الميلادي الثاني والعشرين.

لقد حقق هذا النموذج الاجتماعي الناجح نجاحا ساحقا عبر زهاء ربع ألفية من السنين، وبلغ اللحظة التاريخية لنصره الشامل، إلى درجة أوصلت بلدانا شيوعية أو كانت شيوعية لتوها، إلى مرحلة الغرق في نشوة جذابة لمستوى معيشة آخر، حافل بالسيارات وشاشات النقل الدائم للمعلومات والسياحة وراء البحار، وبالذات في هذه اللحظة وصل ذلك النموذج إلى حدود فعاليته، بنتيجة لم يكد أحد يحسب حسابها من قبل. إنها الغازات المنبعثة عن جوع الطاقة لدى الدول الصناعية وفي هذه الأثناء لدى الناهضة صناعيا أيضا، فأصبحت تهدد المناخ بالخروج عن روتينه. والنتائج مرئية منذ الآن، إنما لا يمكن رؤية ما سيترتب عليه مستقبلا، والثابت أمر واحد: لا يمكن الاستمرار إلى ما لا نهاية في استغلال غير محدود للمصادر الطبيعية للطاقة، ولن تكون نهاية ذلك نتيجة حتمية لنفاذها كما ساد الاعتقاد طويلا، بل تفرض النهايةَ استحالةُ السيطرة على العواقب الناجمة عن حرقها.

لا يقتصر الأمر على ظهور حدود النموذج الغربي بسبب استحالة السيطرة على الآثار المناخية عند بلوغ المواد الضارة قيمة محددة ترفع الحرارة بمعدل درجتين مئويتين، بل يشمل ذلك أيضا أن صيغة اقتصاد العولمة القائم على النمو واستغلال الثروات الطبيعية، كمبدأ عالمي الانتشار، لن تحتفظ بفعالية تطبيقية صالحة. ففعاليتها مقتصرةٌ منطقيا على تمركز القوة في مكان من العالم واستخدامها في منطقة أخرى منه، فهي صيغة اجتزائية بطبيعتها وليست شمولية، إذ ليس في الإمكان أن يمارس الجميع الاستغلال تجاه بعضهم بعضا. وما دام الكون الفلكي لا يقدم كوكبا صالحا لاستعماره ويمكن الوصول إليه، فلا مناص من الوصول إلى نتيجة تقول، إن الأرض أشبه بجزيرة، لا يمكن الرحيل فيها بعيدا، إذا ما أصبحت جرداء واستُنزفت فيها حقول المواد الخام.

إن معطيات البقاء على قيد الحياة تتضاءل، على الأقل في مناطق من إفريقية وآسيا وشرق أوروبا وجنوب أمريكا والقطب الجنوبي والدول القائمة في جزر المحيط الهادي، ولهذا ستظهر مشكلة ازدياد عدد البشر الذين يجدون قدرا أدنى من الأسس التي تضمن البقاء على قيد الحياة. ومن الطبيعي نشوء الأزمات بين أولئك الذين يريدون تغذية أنفسهم اعتمادا على قطعة

أرض معينة، ويَرْوون ظمأهم من منبع ماء يوشك على النفاذ. وواضح أيضا أنه لن يمكن قريبا التمييز تمييزا له معنى بين لاجئين بسبب البيئة ولاجئين بسبب الحروب، لأن حروبا جديدة ستنشأ لأسباب بيئية، ولأن البشر سيفرون آنذاك من العنف فيها. ولأنهم يريدون البقاء في مكان ما، ستنشأ مصادر أخرى للعنف، في البلدان التي لا يعرف المرءِ فيها ما يصنع باللاجئين داخل حدودها، وعلى حدود بلدان يريدون الدخول إليها ولا يريد من فيها القبول بذلك بحال من الأحوال.

هذا الكتاب يتناول مسألة العلاقة بين المناخ والعنف، وتبدو هذه العلاقة في بعض الحالات واضحة بينة يكاد يمكن الإمساك بها بصورة مباشرة، وفي حالات أخرى من الحروب الدائمة والأهلية، والإرهاب، والهجرة غير المشروعة، والأزمات الحدودية، والاضطرابات وعمليات التمرد، توجد علاقة غير مباشرة بين الآثار المناخية والأزمات البيئية، وتتخذ في الدرجة الأولى صيغة تعميق مواطن الخلل الشامل في الأوضاع المعيشية وشروط البقاء على قيد الحياة، نتيجة تأثير ارتفاع الحرارة مناخيا على المجتمعات المتعددة بدرجات متفاوتة.

سيان هل تتخذ الحروب المناخية شكلا مباشر أو غير مباشر من حيث اندلاع الأزمات في القرن الميلادي الحادي والعشرين، فإن للعنف مستقبلا زاهرا في هذا القرن. لن يشهد هجرات جماعية فقط، بل حلولا تستخدم العنف لمشكلات اللجوء، ولا توترات على حقوق المياه واستخراج الثروات فقط، بل حروبا على المعطيات الطبيعية، ولا نزاعات دينية فحسب، بل حروبا على القناعات الذاتية أيضا.

إن من العلامات الرئيسية للعنف كما مارسه الغرب، الحرص على إدارته ما أمكن ذلك، عبر شركات خاصة لاستخدام العنف والأمن، أو في حالة تأمين الحدود عن طريق نقل مواقع تأمينها بعيدا، إلى داخل بلدان مستقلة اقتصاديا وسياسيا. كما يندرج في نطاق استباق مواجهة العنف ما يُبذل من جهود أمنية سياسية استباقية، أي تحديد من يمكن أن يرتكب العنف قبل ارتكابه فعلا. إن الغرب لا يلجأ فقط إلى الحرب المباشرة كما في أفغانستان والعراق، بل هو ينقل ساحة العنف خارج حدوده فيجعله عنفا غير مباشر، وفي الوقت نفسه تنشأ في بلدان أخرى ظروف اجتماعية يمكن القول بديمومة العنف فيها، ليصبح شرطا محوريا لحياة البشر هناك.

وجميع ذلك تعبير مباشر عن الانحراف المثبت في مجرى تاريخ العالم قبل حوالي 250 سنة، ولا يزال مفعوله مستمرا إلى اليوم، ويزداد حدّة عن طريق ارتفاع الحرارة المناخية.

لا يفيد كثيرا اعتماد أسلوب التنبؤات وحدها في دراسة الحروب المستقبلية ونزاعات العنف، لأن التحولات الاجتماعية لا تتخذ خطا مستقيما، فلا يمكن للمرءِ أن يعلم اليوم ما هي الهجرات التي ستنشأ عند ذوبان الطبقات الجليدية في سيبيريا، وما العنف الذي سيسببه غمر الفيضانات لمدينة كبرى أو بلد بأكمله، كما لا يعلم المرءِ اليوم مسبقا كيف ستكون ردود الأفعال البشرية على مشاعر التعرض للمخاطر، وما النتائج المترتبة على ردود الأفعال تلك آنذاك.

الجدير بالذكر أن هذا يسري أيضا على منطلقات العلوم الطبيعية لفهم التحول المناخي ونتائجه. ويغفل المرءِ بسهولة أن قاعدة الحجج المعتمدة لدى الباحثين في شؤون المناخ هي قاعدة تاريخية عموما، فهم يستخلصون النتائج المستقبلية من حساباتهم لعملياتِ تبدلٍ سبق البرهان عليها، كأن يحدّدوا تركيز أكسيد الفحم في الهواء أو الماء بالقياس على وجوده في طبقات جليدية أو حجرية يمكن التثبت من أعمارها بدقة.

تعتمد الاحتمالات المستقبلية المثيرة للقلق العام على معلومات من الماضي إذن، وفي هذا الكتاب تحديدا لن يدور الحديث عن تكهنات مستقبلية محتملة بقدر ما يدور حول العنف كيف نشأ في الماضي ولماذا، وكيف يمارس في الوقت الحاضر، ليمكن بالقياس على ذلك تقدير ما سيكون عليه المستقبل في القرن الميلادي الحادي والعشرين. ولأن العنف هو أحد احتمالات

السلوك الإنساني على الدوام، لا يمكن استبعاد اللجوء إلى حلول استخدامه في مواجهة مشكلات تنشأ عن الشروط البيئية المتغيرة.

لهذا لن تتضمن الصفحات التالية عرضا لحروب مناخية فقط، بل دراسات حول كيف يتخذ الناس في إطار الحروب قرارا بممارسة القتل، وحول كيفية تبدل استيعاب أصناف الوسط المحيط بهم، لأن ما يُعتمد في اتخاذ القرار للسلوك الإنساني ليس الشروط الموضوعية، بل طريقة استيعاب تلك الشروط وتفسيرها. ترتبط بذلك الأسئلة عن أسباب قرار أناس أن يصبحوا انتحاريين إرهابيين، وعلام توجد حروب لا يهتم أحد بإنهائها، وعلام يزداد عدد الناس الذين يقبلون باستبدال الوعود حول أمنهم بحقهم في الحرية.

يتضمن الكتاب على وجه التعميم عرضَ مسألة القوة الدافعة للإحساس بوجود مشكلات نحو إيجاد حلول لها عند استيعابها كمصدر خطر، ثمّ ثلاثة بحوث حول القتل أمس، واليوم، وغدا، ثمّ وصفَ التحولات المتسللة انسيابيا، كظاهرة مثيرة للإعجاب، أن الناس يتبدلون في استيعابهم وتقويمهم للوسط المحيط بهم، دون أن يلاحظوا ذلك بأنفسهم.

السؤال المطروح في ختام كتاب من هذا القبيل هو بطبيعة الحال عما يمكن صنعه للحيلولة دون الأسوأ، وبتعبير أبلغ تأثيرا: ما هي الدروس العملية المستمدة من التاريخ. لهذا يتناول الفصل الختامي الأول إمكانات تحول ثقافي حضاري يمكن أن يسمح بالانسحاب -دون الاضطرار إلى الإحساس بالتقشف- من المنطق القاتل بصدد نمو اقتصادي لا نهائي واستهلاك بلا حدود. وعلى المتفائلين أن يتوقفوا عن القراءة في نهاية هذا الفصل، وأن يفكروا ما الذي يمكن صنعه عن طريق صيغة مجتمع طيّب تجري صياغته هنا. ذلك أن ما يلي هو فصل ختامي آخر يعرض الاحتمال المظلم، الذي ينشأ في اعتقادي عن التطور الحاصل عبر التبدل المناخي، ولن يكون جيدا، إذ لن تغير نتائجه العالم فحسب، ولن تثبت ظروفا أخرى تختلف عن المعروف حتى الآن فقط، بل ستسجّل نهاية التنوير وتصوراته عن الحرية، إنما توجد كتب يؤلفها المرء مع الأمل ألا يكون مصيبا فيما يكتب.

هوامش

(1)- انظر:

Jan Bart Gewald: The Issue of Forced Labour in the "Onjembo": German South West Africa 1904-1908, Bulletin of the Leyden Centre for the History of European Expansion, 19/1995. S.97-104, hier S. 102.

(2)- انظر:

Medradus Brehl: Vernichtung der Herero, Diskurse der Gewalt in der deutschen Kolonialliteratur, München 2007, S. 96

(3)- نفس المصدر ص 98

(4)- انظر:

Jürgen Zimmerer: Krieg, KZ und Völkermord in Südwestafrika, in: Jürgen Zimmerer und Joachim Zeller (Hg.), Völkermord in Deutsch-Südwestafrika. Der Kolonialkrieg (1904-1908) in Namibia und seine Folgen, Berlin 2003, S. 52

(5) نفس المصدر ص 54 وما يليها

أزمات مناخية

الغرب (١)

تأسست عام ٢٠٠٥م "الوكالة الأوروبية للتعاون العملياتي على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي". للاسم جرْس بيروقراطي وصياغة معقدة، إنما يواري خلفه هيئة حركية للغاية، يراد منها رقابة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي رقابة أكبر شدة وفعالية. ويشتغل فيها حاليا زهاء مائة شخص، ويُخطط لتتبع لها قوة متحركة من حرس الحدود تضم ما بين ٥٠٠ و٦٠٠ شرطي من البلدان الأعضاء، للقيام بمهام خارج نطاق الحدود الأوروبية أيضا –وتلك سابقة قانونية– ولدى الهيئة حاليا أكثر من عشرين طائرة، وثلاثون مروحية، وأكثر من مائة باخرة، بالإضافة إلى تجهيزات تقنية عالية، كآليات الرؤية الليلية وأجهزة الحاسوب المحمول وغيرها.

لأن اسم الهيئة عسير على التداول، تم التفاهم على اسم مختصر أيسر، وهو "فرونتيكس/ Frontex" المركب من الكلمتين الفرنسيتين "frontieres exterieures". وتعمل فرونتيكس بصورة وثيقة مع جهاز شرطة "أويرو بول" الأوروبية، كما تقدم المشورة لمراكز الشرطة فيما يوصف بالمواقع الساخنة للهجرة غير المشروعة، وتساعد –كما يقال– "الدول الأعضاء في تنفيذ إجراءات الترحيل المعاكس لأتباع دول ثالثة ممن يتوجب عليهم الرحيل"[7]، والمقصود أولئك الذين تُرفض طلبات حصولهم على حق اللجوء السياسي، فيُعادون إلى البلدان التي أتوا منها، أي يجري ترحيلهم –وفق التعبير الاصطلاحي– بعد الوصول بصورة ما إلى أرض بلد عضو في الاتحاد الأوروبي أو في اتفاقية شينجن[8].

اتفاقية شينجن التي سرى مفعولها يوم ٢٦ / ٣ /١٩٩٥م قررت أن تكون مشكلة تأمين حدود الدول الأعضاء من مهام الدول الواقعة على الحدود الخارجية. أما في الحدود البينية للدول الأعضاء فيسود مبدأ حرية التنقل، إذ ألغيت مراقبة هذه الحدود عند السفر مثلا من ألمانيا إلى هولندا أو النمسا. كما يسري ما يسمى نظامُ "البلد المنشأ" على طالبي اللجوء، فيفرض عليهم تقديم الأدلة على التعرض لملاحقة سياسية إذا جاؤوا من بلدان مصنّفة كبلدان "آمنة"، وإلى جانب ذلك يسري نظام "البلد الثالث" على الأشخاص القادمين من سيراليون إذا وصلوا إلى منطقة الأندلس في أسبانيا وانتقلوا منها إلى ألمانيا، على سبيل المثال، فهؤلاء يُردّون دون تحفظ إلى أسبانيا، ويُحظر عليهم تقديم طلبات لجوء في ألمانيا إطلاقا.

لا غرابة أن يضاعف هذا النظام الضغوط على حدود أسبانيا والبرتغال الخارجية أوروبيا، وكذلك على حدود دول أوروبية شرقية على الأطراف الخارجية للاتحاد، بينما هبط معدل طلبات اللجوء في ألمانيا سنويا إلى حوالي ربع ما كان عليه عام ١٩٩٥م. لهذا بالذات أصبح السؤال المطروح على مستوى الاتحاد الأوروبي بإلحاح، كيف يمكن تحقيق حماية أكبر فعالية للحدود الخارجية، مقابل تزايد أعداد اللاجئين حاليا، والمتوقع أن يزداد ازديادا أكبر بتأثير التبدلات المناخية.

هذا ما دفع إلى تأسيس فرونتيكس بأسلوب إجراء إداري، وقد حققت نجاحا مبدئيا بوضوح، كما يؤخذ مثلا من تراجع أعداد قوارب اللاجئين التي تصل إلى جزر كناري، ويستخدم اللاجئون غالبا قوارب مطاطية فيقطعون بها مسافة ١٢٠٠ كيلومتر في عرض البحر ما بين السواحل الإفريقية الغربية وجزيرة كناري الكبرى أو تينيريفا، قادمين من بلدان تسودها ظروف تجعل البقاء على قيد الحياة شبه مستحيل.

هم ممن هجروا مواطن سكنهم الأصلية بسبب مشاريع بناء السدود، أو فرّوا من حروب أهلية إلى معسكرات أو ما يشبه المعسكرات، وإلى مدن ضخمة مثل لاجوس، حيث يعيش ثلاثة ملايين نسمة في مناطق عشوائية متخلفة على أطراف المدينة، لا توجد فيها منشآت للمياه العذبة أو الصرف الصحي. ويسدد هؤلاء مبالغ خيالية –بمعاييرهم– لمن يوصفون بعملاء التهجير، لشراء مكان ما على قوارب مليئة بأمثالهم ولا تصلح للسفر في البحر غالبا، وليس معها "تذكرة عودة" ولكن المخاطرة الكبيرة

ألا يبقوا على قيد الحياة أثناء ارتحالهم[9]. على أي حال وصل أكثر من ٣٠ ألفا من هؤلاء إلى جزر كناري عام ٢٠٠٦م، مما سبب مشكلات كبيرة للسلطات الأمنية ولقطاع السياحة.

ويعبر لاجئون آخرون مسافة ١٣ كيلومترا عند مضيق جبل طارق، لكن ظروف التيارات البحرية هناك وكثافة ملاحة السفن تعرضهم لأخطار كبيرة أيضا، فلا يصل عدد كبير منهم إلى السواحل الأسبانية أو البرتغالية على الطرف الآخر من البحر، ولئن وصلوا يُردّون إلى حيث أتوا عادة، وتقول التقديرات إن ثلاثة آلاف شخص قضوا نحبهم غرقا هناك في عام ٢٠٠٦م. وهذا ما تذكره فونتيكس أيضا وهي التي يهمها كثيرا الحدّ من عدد اللاجئين بصورة غير قانونية وفي ظروف مخاطرة عالية[10].

لا يمكن انتزاع دوافع اللاجئين وراء رغبتهم في الوصول إلى أوروبا بأي ثمن، وهم مضطرون مقابل ازدياد فعالية أنشطة فونتيكس لاختيار طرق أخرى أشد خطرا، لهذا أصبح الحل المثالي –بالمنظور الأوروبي–هو تأمين الحدود الخارجية الأوروبية عبر نقل عملية التأمين نفسها إلى إفريقية، أي بمنع اللاجئين ابتداءً من مغادرة قارتهم.

في تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٤م طرح وزير الداخلية الألماني الأسبق أوتو شيلي اقتراحا بإقامة معسكرات للاجئين في إفريقية ليجري هناك التحقيق بشأن توافر حق اللجوء السياسي أو عدم توافره[11]. وأثارت هذه الفكرة انزعاج غالبية وزراء الداخلية الآخرين في دول الاتحاد الأوروبي ووجدت احتجاجات كبيرة من جانب منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان. ولا تزال محاولات البحث عن حلول أخرى جارية والمفاوضات المعنية مع دول إفريقية مضنية عسيرة، مما يجعل المخرج الوحيد حاليا هو تعزيز تأمين الحدود الخارجية، طالما لا يراد وصول اللاجئين إلى أوروبا.

الوضع في مقاطعتي سبتة ومليلة معبّر عن المشكلة تماما، حيث يزداد تحصين المنشآت الحدودية ويزداد ارتفاعها باطراد، بينما يبذل اللاجئون محاولات يائسة عبر اتباع وسائل أخرى للتسلق فوق الحواجز، ومن ذلك مثلا الاندفاع بصورة جماعية نحوها، كما جرى في إيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥م بمشاركة حوالي ٨٠٠ لاجئ دفعة واحدة.

يمكن على المدى المتوسط أن يخفف الإبداع التقني عبء المشكلة، كما هو الحال على الحدود الأمريكية مع المكسيك، حيث يجري التخطيط حاليا لتطوير الحواجز بكلفة تعادل ملياري دولار، مما يسمح مثلا باكتشاف أناس يحاولون التسلل عبر الحدود بتقنية "جي–بي–إس" ونقل الصور المتلفزة إلى حواسيب يحملها العاملون في منشآت المراقبة، وتقول التوقعات إن هذا سيؤدي إلى خفض عدد المتسللين خفضا كبيرا.

على تلك الحدود الأمريكية اعتقل مليون ومائة ألف شخص عام ٢٠٠٦، وفي إيلول/ سبتمبر من العام نفسه وافق مجلس النواب الأمريكي على خطة تقضي بإقامة منشأة حواجز بتقنيات عالية تدعم ما سبق ذكره على مسافة ١١٢٥ كيلومترا. وصحيح أن طول الحدود يبلغ ٣٣٦٠ كيلومترا، إلا أن هذه الإجراءات يمكن أن تردع الكثيرين ممن ينتهكون الحدود، فالمناطق الأخرى شديدة الوعورة، وتتألف من الصحارى والجبال في الدرجة الأولى. وأقصر الطرق فيها للسير على الأقدام يبلغ طوله ٨٠ كيلومترا، وقد مات على هذه الحدود ١٩٥٤ شخصا بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٤م. (المترجم: في هذه الأثناء يجري التفكير بمشروع لمدّ المنشآت ما بين المحيطين على طول الحدود الأمريكية الجنوبية).

سيتوجب على أمريكا وأوروبا ممارسة حماية ذاتية فعالة أكبر في المستقبل أمام تيار الملايين من اللاجئين المنتظر، والذي يُخشى منه بسبب التبدل المناخي. إن الجوع ومشكلات المياه والحروب والتصحّر ستشكل ضغوطا لا يمكن تقديرها مسبقا على حدود "جزر الرفاهية" الأوروبية والأمريكية الشمالية. ويذكر المجلس الاستشاري العلمي لشؤون التبدلات البيئية الشمولية والتابع للحكومة الاتحادية الألمانية، أن مليارا ومائة مليون إنسان في الوقت الحاضر، لا يحصلون على مياه جيدة وصالحة للشرب بكميات كافية، ويرى أن هذا الوضع "يمكن أن يزداد حدّة في بعض مناطق العالم، لأن التبدل المناخي سيؤدي إلى تأرجح أكبر في كميات المطر وتوافر المياه[12].

يضاف إلى ذلك ٨٥٠ مليون إنسان يعانون من نقص التغذية، وهو رقم قابل للارتفاع ارتفاعا كبيرا كما يقول تقرير للمجلس (المترجم: ارتفع في هذه الأثناء إلى أكثر من مليار بتأثير الأزمة المالية العالمية) لأن المناطق المزروعة بصورة اقتصادية ستتضاءل مساحتها. وتؤدي أزمات التوزيع المحلية الناشبة عن ذلك إلى ازدياد خطر النزاعات العنيفة بعواقب تنطوي على تحولات سكانية كبيرة وهجرات جماعية، مما يعني ازدياد عدد ما يسمى المواقع الساخنة للهجرة. لهذا ينبغيالتعامل مع السياسة الإنمائية –كما يقول المجلس– باعتبارها سياسة أمنية وقائية.

يعطي هذا التطور صورة مبدئية عما يمكن أن يحدث نتيجة ارتفاع تيارات اللاجئين بسبب التبدل المناخي. إن مشكلات المساحة الأرضية والثروات الطبيعية ستكون لها خلال العقود القادمة نتائج بعيدة المدى على كيفية تشكيل المجتمعات الغربية، وليست فرونتيكس بهذا الصدد سوى نموذج مبدئي لا يلفت الأنظار كثيرا بعد.

لا يُعتبر التبدل المناخي إذن مجرد قضية سياسية بيئية شديدة الإلحاح، بل سيصبح في الوقت نفسه أكبر التحديات الاجتماعية في وجه الحداثة، لأنه سيعرض حياة الملايين للخطر، وسيحولهم إلى مهاجرين بالجملة، فلا بدّ من مواجهة السؤال عما ينبغي صنعه بجموع اللاجئين الذين لا يستطيعون البقاء في المناطق التي يأتون منها، ويريدون الحصول في الدول المتميزة على سواها على نصيب من حق البقاء على قيد الحياة.

الآخرون

في شمال السودان شهدت الأعوام الأربعون الماضية تقدم الصحراء مسافة مائة كيلومتر أخرى في اتجاه الجنوب على حساب الأرض التي كانت صالحة للزراعة. يعود ذلك إلى تناقص هطول الأمطار، وإلى استهلاك المراعي استهلاكا زائدا وقطع أشجار الغابات، مما يؤدي إلى تصحّر التربة وانتشار الأرض القاحلة. لقد ضاع أربعون في المائة من مجموع مساحة الغابات في السودان منذ استقلاله، وما زال ذلك التطور ماضيا بسرعة واحد وثلاثة أعشار في المائة سنويا. وتتنبأ هيئة "البرنامج البيئي" التابع للأمم المتحدة بغياب الغابات غيابا كاملا في بعض المناطق خلال العقد القادم من السنوات.

يقول بعض النماذج المناخية المستقبلية إن وسطي الحرارة السنوي في السودان سيرتفع بمعدل نصف درجة مئوية حتى عام ٢٠٣٠م، ودرجة ونصف الدرجة حتى عام ٢٠٦٠م، وفي الوقت نفسه سيتناقص المنسوب السنوي لهطول الأمطار بمعدل خمسة في المائة. يعني ذلك تراجع المحصول الزراعي بنسبة ٧٠ في المائة تقريبا. ويعيش في شمال السودان زهاء 30 مليون نسمة، وينبغي لتقدير ما تعنيه هذه الأرقام التنويه بأن السودان الآن من أفقر مناطق العالم أصلا، ومعرض لخطر بيئي كبير، وتدور الحرب فيه منذ نصف قرن. لهذا يوجد زهاء 5 ملايين لاجئ داخل البلاد، أي ممن تقوم الميليشيات المسلحة بتشريدهم، وهي لا تكتفي بالقتل، بل تحرق القرى وتقطع أشجار الغابات، للحيلولة دون المشرّدين ودون العودة.

يعيش معظم اللاجئين الداخليين في مخيمات ليس فيها منشآت عامة عمليا، فلا يوجد تيار كهربائي، ولا صرف صحي، ولا مياه، ولا رعاية طبية، إلا قليلا. وتقوم منظمات إغاثة دولية في الدرجة الأولى بتأمين المواد الغذائية. وقد قطع سكان تلك المخيمات الأخشاب على مسافة عشرة كيلومترات حولها، فهم في حاجة إليها وقودا لطهو الطعام، والمنطقة الجرداء منطقة خطيرة، فكثير من النساء يتعرضن أثناء البحث عن الأخشاب للاغتصاب والقتل، ولا يتعرضن للسرقة، فهن لا يملكن شيئا يصلح للسرقة.

وتظهر في منطقة دارفور في غرب البلاد صورة مماثلة، ويزداد الوضع سوءا منذ تمدّدِ المواجهات المسلحة إلى تشاد وجمهورية إفريقية الوسطى المجاورتين. ويوجد في دارفور مليونان من اللاجئين الداخليين أيضا، يعيش أغلبهم في مخيمات عشوائية على أطراف المدن والمناطق السكنية الكبيرة. وارتفعت الكثافة السكانية في بعض المناطق بنسبة ٢٠٠ في المائة منذ اندلعت

الحرب المفتوحة في دارفور. ولا يوجد توافق بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في الوقت الحاضر ما إذا كان ينبغي الحديث عن إبادة شعبية، بينما يتراوح عدد من قتل حتى الآن بين ٢٠٠ ألف و٥٠٠ ألف إنسان.

إن السودان أول بلد تسوده حرب يمكن الجزم بصددها أن التبدلات المناخية من أسباب انتشار العنف والحروب الأهلية. حتى الآن ساد الاعتقاد بأن التبدل المناخي يؤدي بصورة غير مباشرة إلى العنف، أما هناك –حيث يشمل الخطر مجرد البقاء على قيد الحياة– فتكتسب التبدلات البسيطة أبعادا كبيرة، وليست المتغيرات في السودان بسيطة. ففي السودان يعيش 70 في المائة من السكان في الأرياف ومن عطائها، ولذا تنشأ المشكلات مع ضياع مناطق الرعي والأرض الزراعية، فرعاة الماشية من البدو يحتاجون إلى المراعي، وصغار المزارعين يحتاجون إلى التربة لزراعة الحبوب والثمار ليبقوا هم وذووهم على قيد الحياة. ومع التصحّر يسعى الرعاة للسيطرة على الأرض الزراعية والفلاحون على المراعي، وعند نقطة متدنية معينة يبلغ الخطر مداه عندما لا تتحقق مصلحة البقاء على قيد الحياة دون استخدام العنف.

لقد شهدت السنوات بين ١٩٦٧ و١٩٧٣م ومرة ثانية بين ١٩٨٠ و٢٠٠٠م سلسلة من كوارث الجفاف والقحط، واقترن بعضها بتحولات سكانية كبيرة وبموت الألوف جوعا. ومن الطبيعي أنه توجد إلى جانب الكارثة البيئية أسباب عديدة أخرى للأزمات، إلى درجة تجعل بعض الأطروحات التأريخية حولها مترددة أمام شدة الغموض والفوضى[13]، ولا غرابة في ذلك فمنذ عام ١٩٥٥م، أي منذ نصف قرن تقريبا، تدور رحى الحروب في مناطق ومقاطعات مختلفة. في الفترة بين ١٩٧٢ و١٩٨٣م فقط ساد وضع سلمي قلق، وفي عام ٢٠٠٥م وُقّعت اتفاقية سلام، وبالفعل لم تعد تقع صدامات عسكرية في الجنوب منذ ذلك الحين، ولكن منذ عام ٢٠٠٣م تدور الحرب في دارفور غرب السودان. الوضع المتأزم وضع كارثي، حتى وإن لم يُذكر شيء عن نقص مياه الشرب، وكوارث الفيضانات، والتسمم بسبب عدم تنقية مياه الصرف الصحي، وأكوام النفايات، والأضرار البيئية الناجمة عن توسع الصناعة النفطية.

إن العلاقة المباشرة قائمة مشهودة ما بين التبدل المناخي والحرب، والنظرة إلى السودان هي نظرة إلى المستقبل.

الغرب (٢)

في مطلع سنة ٢٠٠٧م شهدت البلدان الغربية ضجة مصحوبة بالقلق حول التبدل المناخي، أثارتها التقارير الثلاثة الصادرة عن الهيئة الدولية للتبدل المناخي، وخفتت الضجة في هذه الأثناء. فرغم الاحتمالات المستقبلية المظلمة أصبح معروفا أن بعض المناطق ستحقق مكاسب من التبدل المناخي، بسبب تحسن الإمكانات الزراعية والمغريات السياحية.

في المناطق الساحلية شمال ألمانيا يستبشر قطاع الفنادق خيرا، فزراعة الكروم بدأت تنتشر باتجاه الشمال تدريجيا، ومنذ ما يسمى تقرير شتيرن[14] الذي قارن بين النفقات الناجمة عن ارتفاع وسطي درجة الحرارة، والنفقات اللازمة للحيلولة دون ذلك، ظهرت –بعد لحظة الفزع الأولى– آفاقٌ اقتصادية جديدة لصالح البلدان ذات التقنيات العالية.

سير نيكولاس شتيرن، كبير الاقتصاديين في المصرف المالي العالمي سابقا، وضع حسابات تقول إن تكاليف الحيلولة دون ارتفاع الحرارة مناخيا ستتراوح بين 5 و20 في المائة من وسطي الدخل الفردي العام، مع ترجيح الرقم الأعلى من هاتين النسبتين، أما الاكتفاء بالحفاظ على استقرار انبعاث ثاني أوكسيد الفحم حتى عام ٢٠٥٠م فيسبب نفقات في حدود واحد في المائة من الناتج الاجتماعي العام، وهو ما لا يختلف كثيرا عن المعتاد في نطاق تطور اقتصادي اعتيادي.

توجد بطبيعة الحال اختلافات بين قطاع اقتصادي وآخر، فالمكاسب من نصيب قطاع مصادر الطاقة البديلة مثلا، والخسائر تصيب قطاع السياحة في المناطق الثلجية، وهكذا. ولكن تنشأ بصورة عامة معطيات اقتصادية إيجابية لصالح الغرب أثناء المراحل الأولى لتبدل السياسة المناخية. وستنفتح الآفاق المستقبلية آنذاك أمام تحسين طرق توليد الطاقة، وصناعة مختلف

الأجهزة المعروفة بطاقةِ استهلاك أفضل، ثم أمام السيارات الكهربائية وخلايا الاحتراق، والوقود الحيوي، والخلايا الشمسية، وسوى ذلك كثير.

يدور الحديث هنا عن ثورة صناعية ثالثة، ولكن مع إغفال أن المشكلات الحالية ناجمة عن الثورتين الأولى والثانية.

في نطاق هذا التطور ينشأ وعي بيئي أفضل عند عموم المواطنين، والواقع أنه نتيجة الشعور بوخز الضمير عند قيادة السيارات، وسيرغب السائقون في الحصول على أنواع أضخم منها بالمقارنة مع التوقعات الحالية، وقد أوشك بالفعل إنتاج سيارات كبيرة أصلح للطرق الوعرة، بمحركات مزودة باثنتي عشرة أسطوانة احتراق و ٥٠٠ حصان بخاري[15]. كما سيشتد الإقبال على ما يسمى صناديق أسهم قطاعات المناخ والأسهم المستديمة، بحجة أن مستقبل أسعار أسهم الشركات العاملة هنا تستند إلى احتمال استدامة أكبر مما يسري في سوق الأسهم عموما. إن مقتني هذه الأسهم من العامة لا يكسبون من التبدل المناخي ماليا فقط، بل سيتخلصون من وخز الضمير أيضا نتيجة الشعور بأنهم يساهمون في مواجهته[16].

ما الذي يظهر للعيان من هذه الأمثلة؟..

إنها تُظهر كيف يتلاءم الإنسان مع الشروط البيئية المتبدلة حوله، ولكن يتضح أيضا أن هذا التقبل لا يعني بالضرورةِ ظهور سلوك آخر مختلف، بل يقتصر على تبدل "استيعاب" المشكلات القائمة.

قبل فترة وجيزة نشرت دراسة عن كيفية تقويم الصيادين في خليج كاليفورنيا لتناقص منسوب الأسماك فيه. هناك كان تناقص الأنواع السمكية واقعا ملموسا، وكانت نسبة الصيد مرتفعة أكثر مما ينبغي في المناطق الساحلية، رغم ذلك كان الشعور بالقلق يتناقص، لا سيما على صعيد شبيبة الصيادين، فهم –على النقيض من زملائهم الأكبر سنا– لم يعرفوا أصلا كثيرا من الأنواع التي كانت موجودة من قبل وأمكن صيدها على مقربة من السواحل، فلا يرصدون ما يعنيه تناقصها[17].

في الإمكان استيعاب مشكلات التبدل المناخي كفرصة، أو كإمكانية ضبابية بعيدة، أو كأمر لا أهمية له، فيتموضع المرء تبعا لذلك في علاقة معينة مع الخطر الغامض الذي يشعر بقدومه شعورا عاما.

في التبدلات الجارية حاليا تتبدل –كما في مثال صيادي جنوب كاليفورنيا– صيغ استيعابها من جانب مَن هم جزء من المتغيرات الواقعية، فإذا نشأت اختلافات في ذلك توجد إمكانات عديدة لتسويتها. فيكفي أن يكون وعي المرءِ بالمشكلة دخيلا عليه ليكون غير مبالٍ، أو ليمتنع عن التفكير بها، أو ليستشعر العجز تجاهها. هنا يغير المرء موقفه من المشكلة ولا يغير شيئا من أسباب نشوئها.

وينبغي التمييز بين الموقف والسلوك، وهما مرتبطان ببعضهما ارتباطا فضفاضا فحسب، إذا ما وُجد ارتباط أصلا.

يمكن للمواقف أن تكون على حساب الوضع المعني، بعيدة عن اختبار وقائعه وعن الشروط المحددة للقرار بشأنه، أما التصرفات السلوكية فتنشأ عادة تحت الضغوط وتحددها متطلبات الوضع المعني، ولهذا يتصرف كثير من الناس بسلوك يتناقض مع مواقفهم، والمثير هنا ندرة مواجهة صعوبات تستحق الذكر للاندماج في هذا التناقض. فقد يقارن المرء سلوكه الذاتي بسلوك أسوأ صدر عن سواه، أو يتصوره مضحكا أو لا أهمية له في إطار الإشكالية الأكبر بمجموعها، أو يكتفي بأن يقرر اعتماد سلوك آخر في المستقبل. وجميع ذلك يستهدف تقليص الفارق ما بين توجّه أخلاقي لديه وسلوك عملي يمارسه[18].

ليست هذه الصيغ من تقليص الفوارق مجهولة، بل نجد مفعولها في نسيج أوضاع أشد تطرفا، كما في حالة مطالبة أناس بقتل أناس آخرين مثلا، إذا ما وجد هؤلاء صعوبة في الربط بين ذلك والصورة الأخلاقية الذاتية لديهم. وقد حاولتُ في دراسة عن ممارسي القتل الجماعي في حرب تدميرية أن أبين كيف ينجح أولئك الرجال في الجمع بين القتل والأخلاق[19]. هم يستطيعون ذلك عبر استرشادهم بإطار من تأويلات فكرية لا تدع أدنى شك في ضرورة سلوكهم وسلامته.

ممارسو القتل الجماعي هؤلاء يتصرفون في نطاق مجموعات، في منأى عن ارتباطاتهم الاجتماعية المعتادة، وبالتالي لا تجد الصيغ المبدئية التي طوروها فيما بينهم وصادقوا عليها تجاه بعضهم بعضا، أي انتقاد يشكك فيها من خارج نطاقهم.

لقد تصرفوا في إطار أوضاع "شمولية"[20]، يغيب فيها التنوع الاجتماعي السائد في الحياة اليومية، حيث يوجد التأثير المتبادل، مصادمة أو تصحيحا، ما بين الأدوار المتبادلة والمعادلات الاجتماعية والمطالب المتقابلة.

اعتبروا القتل مهمة، أي عملا يجب أداؤه، لأن قتل الناس، لا سيما من النساء والأطفال، لا يتوافق في الأصل مع صورتهم الذاتية عن أنفسهم. عدا ذلك هم يشعرون ببشريتهم فيتألمون من تنفيذ هذه المهمة، وهنا يمكن التوفيق ما بين كونهم "أناسا طيبين" حسب صورتهم الأخلاقية الذاتية وبين عملهم الرهيب الواجب أداؤه[21]، ولهذا لم يكن أحد منهم يشعر بالذنب أكثر مما ينبغي بعد الحرب، وقد استطاعوا الاندماج وتحقيق النجاح في مجتمع ما بعد الحرب الألماني دون لفت الأنظار إليهم.

على أرض الواقع يوجد ما يثير الانقباض من العلامات البارزة المشتركة بين أقوال مرتكبي القتل الجماعي، منها غياب الإحساس بالذنب، والتأكيد الرتيب أن كلا منهم وجد نفسه –حسب شعوره الذاتي– في وضع متناقض مع إرادته، فهو يرتكب أعمالا فظيعة عانى منها بنفسه، وهنا يرى المرء في نفسه "الاستقامة" الخلقية السماوية[22]، والحصيلة هي تنفيذ العمل من جهة، وتمكين مرتكبيه من استمرار الإحساس ببشريتهم من جهة أخرى استنادا إلى إحساس المعاناة من الجوانب المزعجة في ذلك العمل.

عند الاطلاع على هذا الاستيعاب الذاتي لممارسة القتل الجماعي، يمكن أن تتجمد أوصال المرء وهو يقرأ شهاداتهم تلك، إنما هو استيعاب يمكّن من الاستمرارية وتواصل الانسجام في مجرى حياتهم.

إن الأمثلة على سلوك العنف على هذا النحو المتطرف تبين أن العامل الحاسم في سلوك الإنسان في أوضاع محددة، لا يكمن في الشروط الموضوعية لتلك الأوضاع من حيث المبدأ، بل في كيفية استيعابها والتأويل المتعدد الأشكال، فالتأويلات هي التي توصل إلى النتائج ومن ثمّ إلى التصرف.

لذا تبدو التصرفات للمتأمل فيها من خارج نطاقها غير عقلانية، وغير منتجة، أو لا معنى له، بينما يرى من يقوم بها مغزى لها حتى وإن لحق به الضرر من جرّائها. هكذا وجد محمد عطا مغزى في توجيه طائرة نحو البرجين التوأمين، ووجد هولجر ماينس من إرهابيي فرقة الجيش الأحمر مغزى من تجويع نفسه في السجن حتى الموت.

إن الأشخاص الذين تصفهم نظريات عديدة حول السلوك بأنهم خارج نطاق الواقعية، لا يوجد لديهم مكان للواقعية المتداولة في الأصل، فلا يمكن للمرء –قبل أن يدرس استيعابهم هم للواقع– أن يفهم كيف وصلوا من ذلك الاستيعاب إلى نتائج تبدو في غاية الشذوذ للناظر إليها من خارج نطاقهم.

ربما يتفهم المرء بهذه الوسيلة تفهما أكبر الوضع الغريب المتمثل في عدم وجود شك يستحق الذكر في أن مجتمعات عديدة ستواجه كوارث مناخية خلال السنوات والعقود القادمة من جهة[23]، ولكن لا أحد يصدق ذلك فعلا من جهة أخرى.

هذه الصيغة المشوّشة من التعامي عن رؤية النهايات الكبرى –بتعبير جنتر آندرس– تنطوي على قدرة بشرية غريبة تمكّن من الحيلولة دون أن تشوّش التناقضات على السلوك الذاتي، وتنطوي إضافة إلى ذلك على سلسلة من الأسباب الثابتة التي ينبثق أهمها عن تسلسل التصرفات وعدم قابلية تقدير نتائجها مسبقا. ظاهرة اللامبالاة هذه وفق التعبير الاصطلاحي عند تسوجمونت باومان تعني غياب الشعور بالمسؤولية عبر توزيع الأدوار في تنفيذ التصرفات المتعددة.

للقدرة على التصرف بمسؤولية شروط يكمن أحدها في المعرفة بالمعايير السارية على تصرف صادر عن تخطيط مسبق. ولكن توجد في المجتمع مهام متنوعة حديثة تتميز بالعديد من أصناف التصرفات المتسلسلة والعلاقات الداخلية المتشابكة، وهنا يصعب على الفرد من حيث المبدأ أن يتبين وجود علاقة واضحة بين نتائج تصرفاته الذاتية وبين ما يحمل هو المسؤولية

الواقعية عنه لتوجيه تلك التصرفات. لهذا نشأت مؤسسات من قبيل المحاكم، ومنشآت العلاج النفساني، ووكالات تقديم المشورة وغير ذلك، مما يحاول إدارة تلك العلاقة وتنظيمها وفق منطق تلك المؤسسات.

يسري هنا أيضا توزيع الأدوار الذي يوصل –وفق الصيغة التي وضعها هاينريش بوبيتس– إلى ربط خاطئ تماما بين عدم صلاحية شخص يعمل في مؤسسة ما، وحقيقة عدم انتساب امرئ إليها وهو الذي تقوم تلك المؤسسة على معالجة قضيته. هذان العنصران معا، أي عدم الصلاحية من جهة وعدم الانتساب من جهة أخرى، يؤديان إلى ما نرصده من تفجّر ظاهرة انعدام الإحساس بالألم تجاه الآخر [25].

غياب المسؤولية إذن مشكلة ناشئة عن تطور المجتمعات، فهي أشبه بثمن ندفعه مقابل استمرارية تلك المؤسسات وإيجاد المزيد منها، إذ هي التي تحوّل عنصر المسؤولية إلى عنصر صلاحية، وتنطوي تلقائيا على افتقاد الصلاحية الفعلية.

الأشد مفعولا من ذلك أن المرء لا يستطيع حمل المسؤولية إلا عندما توجد علاقة زمنية مرحلية بين التصرف ونتائجه، بصورة تبين الربط المتبادل بينهما.

عندما يواجه المرء سلسلة مستقيمة متوالية من العلاقات السببية وتأثيرها، بما لا يتجاوز حدود فترة معيشة الأشخاص الفاعلين في إطارها، يظهر ذلك الربط المتبادل، وهذا ما يراه المرء مثلا في قرار محكمة العدل الدولية أن صربيا لم ترتكب إبادة جماعية مباشرة بحق البوسنيين المسلمين، ولكنها امتنعت عن التدخل للحيلولة دونها. ويمكن العثور على أمثلة عديدة أخرى من قطاعات قوانين المسؤولية عن الإنتاج، والعقوبات، والتأمين، وغيرها. في جميع هذه الحالات تجري الموازنة بين حجم مسؤولية شخص ما عن سلسلة من التصرفات ومدى قدرته على الإسهام المضاد في وقوع ما وقع من نتائج.

ولكن كيف يكون الوضع مع إشكاليات تنطوي على رصد وجود نتائج تصرفات وقعت بالفعل، ولكن لا يمكن تحميل المسؤولية عنها لشخص سبّبها، إذ لم يعد موجودا في عالم الأحياء؟. مثل هذه الحالة تجد ضوابط لها في قانون الشركات مثلا عبر ما يسمى مؤسسة التوارث القانوني[26]، ولكن لا وجود لما يشابهها بالنسبة إلى الأشخاص الطبيعيين.

هذا عنصر هيّن من الإشكالية، بينما يظهر التعقيد الفعلي في حالة التبدل المناخي في أن المشكلات التي بدأت تظهر الآن، تعود إلى أسباب مضى عليها ما لا يقل عن نصف قرن، ولم تكن المشكلات اللاحقة متوقعة آنذاك في حدود ما كان معروفا عبر بحوث العلوم الطبيعية.

بل تزداد هذه الإشكالية المرتبطة بالتبدل المناخي بمجموعها تعقيدا عند ملاحظة هذا التسلسل: وقع الامتناع عن التصرف في الماضي، وكان امتناعا عن الأخذ باستراتيجيات مضادة وبالتالي واقية من نتائج سلبية، نفترض نحن في الوقت الحاضر أنها ستظهر في المستقبل، أي بعد فترة طويلة من الزمن من وقوع مسبباتها، وهي في الوقت نفسه نتائج لا يمكن الجزم بها الآن وفق المعطيات الحالية.

إن العلاقة الزمنية بين المسببات والنتائج هنا –في إشكالية التبدل المناخي– علاقة متطاولة عبر أجيال متعاقبة من جهة، كما أنها من جهة أخرى غير قابلة للتحديد إلا عبر الدراسة العلمية، فهي بالتالي غير قابلة للرصد رصدا حسيا بصورة مباشرة، وهذا مما يشكل عقبة تعترض إيجاد الدوافع البشرية الضرورية للتصرف، ولا يساهم في تحديد المسؤولية –جزئيا على الأقل– بالنسبة إلى المشكلات الحالية.

من الناحية المنطقية ينتج عن ذلك مثلا أنه لا يمكن في عام ٢٠٠٧م (المترجم: عام كتابة هذه الكلمات من جانب المؤلف) تحميل المسؤولية إنسانا في الأربعين من عمره، عن مشكلة كانت مسببات نشأتها قبل مولده، ولا يمكن تثبيت حل يعالج نتائجها إلا بعد وفاته، فهو لم يستطع التأثير على السبب ولا يستطيع التأثير المباشر على النتيجة. رغم ذلك يُتوقع من هذا

الإنسان ويُطلب منه، أن يحمل المسؤولية الآن عن التصرف العملي الآن إزاء تلك المشكلة. هنا يطرح السؤال نفسه، ما إذا كان قادرا أصلا على التصرف المسؤول بالصورة التقليدية، وإن كان ذلك ممكنا فكيف يأخذ التصرف شكله المحسوس.

لهذا السؤال بُعدٌ واسع النطاق في دولة ديمقراطية، إذ ما الذي يعنيه الانفصام الزمني بين حلقات سلسلة الأسباب والنتائج لتطوير وعي سياسي وصناعة قرار سياسي؟. إضافة إلى ذلك:

ما هو تأثير غياب المسؤولية في هذا النطاق على كيفية استيعاب النتائج الاجتماعية وإمكانات حلول لها، مما ينجم عن التبدل المناخي؟. أو إضافة إلى ذلك أيضا:

ما هي الحلول التي يمكن أن نراها بعد بضع سنوات وهي خارج نطاق التفكير كما يبدو لنا في الوقت الحاضر؟.

محاولات طرح حلول

في الثلث الأول من القرن الميلادي الثامن عشر، لم يكن باستطاعة أحد التفكير بأن الحقبة التي أصبحت تسمى حقبة الحداثة، ستطبق مُثُلُها عن التقدم والواقعية والفاعلية بوسيلة القتل الجماعي وليد حركة التصنيع.

آنذاك وضع يوناثان سويفت صيغة من أجل وضع حد لنشر البؤس بين السكان الإيرلنديين، وقال إن تنفيذ اقتراحه سيحول دون أن يرث الأبناء عن آبائهم معيشة الجوع والسرقة والتسول وأن يصبحوا عبئا على المملكة (بريطانيا)، بل إنهم لن يواجهوا "في بقية أيامهم نقصا في الغذاء والملبس، وعلى النقيض من ذلك سيساهمون –أو سيمكن لهم الإسهام– بقسط في تأمين الغذاء واللباس لألوف عديدة". هي مهمة قدّم سويفت حلاّ لها بعد أن عرض ما يستند إليه عبر معلومات إحصائية حول التزايد المتواصل لأعداد الفقراء وما يعنيه ذلك من تكاليف على الاقتصاد الأهلي، وما هي الحصيلة السلبية الناجمة عن ذلك.

يذكر الحل بعد ذلك فيقول: "لذلك فإنني من موقع فرد من الرعية أدعو الرأي العام إلى التفكير باقتراح الاحتفاظ بعشرين ألفا من أجل التكاثر، من أصل ١٢٠ ألف طفل ذكرناهم، شريطة أن يكون ربعهم فقط من الذكور... أما المائة ألف الآخرون فيُعرضون مع بلوغ عامهم الأول من العمر، للبيع على الملأ من القوم الذين يملكون المناصب والثروات في المملكة بمجموعها، وينبغي تقديم النصيحة للأمهات أولا أن يرعوا هؤلاء الأطفال في الشهر الأخير من عامهم الأول رعاية خاصة، ليكونوا على جانب كافٍ من البدانة، بحيث يصلحون لوجبتين من الطعام على الموائد الفاخرة عند استضافة الأصدقاء، فإذا انفردت الأسرة بنفسها، يمكن أن تجد ما يكفي أفواه أفرادها من الأفخاذ كوجبة طعام جيدة، مبهّرة بالملح والفلفل، وتمثل كلحم مسلوق طعاما لذيذا لا سيما في فصل الشتاء"[27].

ويعدّد سويفت عقب ذلك قائمة طويلة من النتائج الإيجابية الناجمة عن اعتبار الأطفال "موادّ خام" في أسواق التجارة وقطاع المطاعم. بل ويراعي ذكر العامل الأخلاقي لصالح طلب الموافقة على اقتراحه، فيقول إن ذلك سيؤدي إلى انخفاض نسب الإجهاض وقتل الأطفال، ويختم مقالته بنتيجة تقول إنه لا دافع له سوى "رفاهية هذا البلد عبر إنعاش التجارة ورعاية صغار الأطفال ومساعدة الفقراء وتأمين بعض المتعة للأثرياء".

من المؤكد أن مقالة "اقتراح متواضع" هذه هي أشهر المقالات التهكمية اللاذعة بقلم سويفت، وتستمد تميزها الغريب من اعتمادها على صياغة حل عملي يستبعده التفكير السائد على خلفية التصورات الأخلاقية للمجتمع الغربي.

ولكن من خلال إظهار عنصر الواقعية العملية للقتل الجماعي عبر معلومات إحصائية مرفقة بأطروحات أخلاقية، يلقي سويفت نظرة استشرافية للمستقبل، أي عندما يختزل العقلُ العملي كل عنصر أخلاقي فيحصره في مرتبة متدنية، بما يخدم الاقتناع الذاتي عند مرتكب عمل ما، دون أن تعترضه حواجز من صنع عنصر لاإنساني فيها.

لقد شهد تاريخ الحداثة كثيرا من الحلول المتطرفة لما اعتبر مشكلات اجتماعية، ويشهد حل "المسألة اليهودية" على المدى الذي يمكن أن تصل إليه تلك الحلول عبر إبادة اليهود، وبالتالي إلغاء وجود المسألة نفسها أصلا.

نعلم من تركيا وألمانيا وكامبوديا والصين أو من الميادين البعيدة جغرافيا للتطهير العرقي[28]، بوجود حلول متطرفة كاحتمال من الاحتمالات في المجتمعات الديمقراطية أيضا، ورغم ذلك ينتشر تأويل عمليات القتل تلك بأنها مجرد انحرافات عن مجرى التطور "الاعتيادي"، أي أنها مجرد "حالات استثنائية".

قليل من العلماء الاجتماعيين من سعى لعكس هذه الرؤية وطرح السؤال عما تعنيه ظاهرة الكوارث الاجتماعية بالنسبة إلى النظريات حول المجتمع، وبقي هذا القليل هامشيا دون تأثير يُذكر على الصعيد العلمي. يسري هذا على المنطلقات الاجتماعية كما رآها جنتر آندرس أو هنّا آرندت، وعلى المنطلقات الاجتماعية لدى نوربرت غلياس أو تسوجموت باومان. لقد وجد علم الكوارث الاجتماعية طريقه إلى صيغ الأمن القومي، أو الحماية الوطنية، إنما لم يصل إلى ميدان التدريس للنظريات الاجتماعية، وبقيت نظريات الكوارث نادرة في نطاق النظريات التاريخية والنظريات السياسية.
هذا رغم أن الكوارث الاجتماعية أظهرت عبر القرن الميلادي العشرين بكل وضوح أن التطهير العرقي وإبادة الشعوب ليستا انحرافا عن الخط العام للحداثة بل نشأتا أصلا باعتبارهما من الإمكانات الاجتماعية في تطورات مجتمعات الحداثة.
من هذا المنطلق لا ينبغي إذن فهم المحرقة باعتبارها "انكسارا حضاري" على حد تعبير دان دينر، أو "نكسة نحو الهمجية" على حد تعبير ماكس هوركهايمر وتيودور ف. آدورنو، بل هي نتيجة لمحاولة الحداثة إقرار نظام وحلّ لِما يشعر المرء به أنه مشكلات اجتماعية. وكما بيّن ميشائيل مانّ في دراسة واسعة النطاق ترتبط عمليات التطهير العرقي وإبادة الشعوب ارتباطا وثيقا بعمليات التحديث، وإن ظهرت بصورة مغايرة –بسبب العنف الذي يبدو في إطار تنفيذها– وكأنها من مخلفات أقدم العصور (المترجم: من حقبة إغريقية تعود إلى ٧٠٠ سنة قبل الميلاد). هذا ما يمكن قوله أيضا عن الإرهاب تحت عنوان إسلامي، الذي يبدو رد فعل على الحداثة، ويبدو من خلال ذلك وثيق الصلة بها وإن كانت هذه الصلة سلبية.
لقد عرض تسوجمونت باومان في بحوثه حول "منطق النظام"[29] أسباب عدم إدراج المحرقة إطلاقا كموضوع يأخذ مكانه بصورة منظمة في نطاق علم الاجتماع، السبب الأول عنده هو اعتبار الحدث تابعا للتاريخ اليهودي، وتلك هي "إشكالية نشأة" بمنظور الحداثة، تنفي كونه هو جزءا من كينونتها[30]. والسبب الثاني أن المحرقة نشأت عن مجموعة مركبة بصورة مؤسفة لعدد من العوامل الخطيرة، التي لا يبدو كل منها على حدة مثيرا، بل يمكن ترويضه في الحالات الاعتيادية، ومن هنا سرى الاطمئنان في أوساط علم الاجتماع وبالتالي الامتناع عن معالجة المحرقة بصورة منظمة، ولو تحقق ذلك لبدا أن عملية الإبادة الجماعية في نطاق حركة التصنيع هي "اختبار" لنوعية الطاقة الكامنة في الحداثة، مما يسمح بالكشف عن طبيعة تكوينها وآليات حركتها.
يطرح باومان بذلك تناقضا كامنا في أن "المحرقة توضح أوضاع علم الاجتماع، أكثر من أن يساهم هو بوضعه الراهن في توضيح أمرها"[31]. ويدعو تبعا لذلك إلى النظر في المحرقة باعتبارها تجربة تتكشف فيها معالم المجتمعات الحديثة، مما "لا يمكن أن يظهر للعيان ويكون موضع الرصد والدراسة التحليلية في ظروف غياب التجربة العملية"[32].
وأشار هنّا آرندت إشارة معبرة إلى النهج المنتظم في نظريات المجتمعات في المؤسسات الحديثة مثل معسكرات الاعتقال[33].
إن المعسكرات تظهر كيفية نشأة حقائق جديدة عبر المجتمعات الشمولية وآليات الحركة الاجتماعية للعنف، بحيث تستقر في تلك الحقائق واقعيةٌ عملية، تبدو للناظر إليها من خارج إطارها أمورا دون مغزى أو هي جنونية، ولكنها مرتبطة بمنظور الفاعلين في نطاقها بنظم شمولية تقوم على كيفية استشعارها عمليا.
إن آليات التفسير المستخدمة في علم الاجتماع ليست مؤهلة للتعامل مع نظم الاستشعار العملية تلك، لأنها آليات تستند إلى نماذج التصرف العقلانية.

ويواجه علم التاريخ هنا مشكلات خاصة، فيعتبر أحداثا مضت ذات مغزى، بينما هي لم تكن كذلك عند معاصريها، ويكمن السبب عند النظر في علم التأريخ، في اعتماده على ما يسمى "مصطلح الفهم" في العلوم الإنسانية، والذي يصدر عن "نظرة استشعار وعملية رصد متعاطفة مع وضع حضاري تاريخي سابق"، ويستند إلى "مفهوم مثالي ومتفائل حضاريا للتاريخ"[34]. لقد ثبتت عدم صلاحية هذا المصطلح للفهم إزاء الجرائم الحديثة للمجتمعات، لأنه يواجه واقعا غير قابل للفهم بالمعنى التقليدي.

للقتل مغزاه

أضافت سياسة الإبادة النازية بعدا آخر للقتل الذي نقلته عن الحروب الاستعمارية، والذي قام على التخلص ببساطة من الأشخاص الذين يعتبرهم الاستعمار مصدر ضرر أو لا فائدة من وجودهم، فلم تكتف النازية بذلك بل مضت شوطا آخر بابتكار "القتل بعمل السخرة".

مع إقامة المنشآت الضخمة تحت الأرضية لإنتاج صواريخ –فاو ٢ أو نفاثات–إم إي ٢٦٢ مثلا، بلغ استغلال الأسرى بصورة متطرفة درجةً جعلت وسطي أعمارهم المتوقع بعد دخول المعسكرات يهبط إلى شهور معدودة فقط. لقد أصبح في الإمكان توظيف العمل وسيلةَ استغلال ووسيلة قتل في الوقت نفسه، وأصبح توافر المزيد من البشر باستمرار دافعا سببيا إلى تشغيلهم حتى الموت.

هذا ما يحتاج بطبيعة الحال إلى تخطيط وتطبيق ينطويان على تثبيت هدف القتل عبر عمل السخرة، فالتنفيذ يحتاج إلى تنظيم منطقي وتقني، إذ يتطلب معسكرات، ومهاجع جماعية للأسرى، ومنشآت مائية ومساكن للعاملين، وطرقاً للنقل، والتيار الكهربائي، والماء، والسكك الحديدية، والتحسينات المتواصلة وغير ذلك. إن إقامة المنشآت العامة للقتل عبر عمل السخرة وتجهيزها، عملٌ يتطلب من مهندسي التطوير والعمران شكلا معقدا للعمل ينطوي على قدر كبير من الحرفية والفعالية، كما هو الحال مع ما تتطلبه قطاعات مهنية متشابكة أخرى. بل تنطوي هيكلية العمل في نطاق القتل على تنظيم الإبادة الجماعية، كما بدأت تجري ابتداء من عام ١٩٤١م تقريبا خلف الجبهات المتقدمة داخل الأراضي الروسية المحتلة. هنا أيضا يدور الأمر حول تطبيع القتل من خلال استيعابه عملا يؤدّى، ويحتاج إلى وضع حلول متقنة للمشكلات –كما هو الحال في المصانع أيضا– في موضع الأولوية تجاه استيعاب الصورة الإجمالية للمهمة المطلوبة، أي مهمة المشاركة في عملية إبادة جماعية. ويستند مجرى العملية إلى توزيع الأدوار، فلا يحتاج أحد إلى الشعور بنفسه أنه قاتل، رغم أن جرائم القتل تقع عبر عمل مباشر، كما في القمرات الغازية، وليس بصورة تقنيات قتل عن بعد.

في حرب الإبادة النازية اكتسب القتل صبغة عقلانية في نظر منفذيه، بحيث يمكن تفسيره كعمل يؤدونه، بل هو من قبيل "المهمة القذرة"، التي يعانون من أدائها هم أنفسهم. إن الأعباء التي يلقيها هذا العمل على عاتق منفذيه –كما سبقت الإشارة– والذي يُنظر إليه كعمل ضروري، كانت موضوعا دائما في خطب هاينريش هيملر، وفي أحاديث منفذي القتل مع بعضهم بعضا. معاناتهم بالذات سمحت لهم بعدم الإحساس بأنفسهم كقتلة في أي موقع، سواء عند تنفيذ القتل أو بعد ذلك عند انقضاء الحرب. كان باستطاعتهم وضع تصرفاتهم في إطار تعليلات تجعل لها فائدة في نظرهم. إنها القدرة على إنتاج مقولات تعليلية تمنحها فائدة علوية، من قبيل أقتل لصالح غاية أسمى، وأقتل من أجل الأجيال القادمة، وأقتل بصورة مغايرة لما يصنع الآخرون، هذا "عمل" لا يولّد سرورا لدي.. هذه القدرة عبارة عن عنصر نفساني لتزويد الإنسان بما يمكّنه من صنع ما لا يمكن تصوره، بل وصنع أي شيء إطلاقا.

إن التصرف البشري –على النقيض من تصرف أحياء غير واعية– ليس تصرفا غريزيا، ولا هو مقيد بعراقيل من داخل بنيته التكوينية. البشر يعيشون في وسط اجتماعي كبير، ولهذا يجب أن يتوقع المرء كل شيء ويضعه في الحسبان. لا توجد حدود طبيعية ولا سواها للتصرف البشري، بل لا توجد تلك الحدود حيثما تنتهي الحياة، كما يظهر من ثقافة العمليات الانتحارية. لهذا ينبغي اعتبار بعض المقولات التأويلية مجرد "فولكور اجتماعي"، مثل مقولة إن الناس يطوّرون غرائز الصيد والقنص، ويتجمعون لتشكيل مجموعات هائجة، ويعيشون حالات تخدير دموي ذاتي، رغم تعليل ذلك كله تعليلا له تأثيره على النفس، بأن الأمر أمر أنسني وفق مفهوم علم الإنسان الفلسفي. إن للعنف أشكالا تاريخية واجتماعية ويقع في أطر تعطيه مغزى[35].
كان إعطاء المغزى للقتل لدى النازية كامنا في وضع غاية أسمى، هي السعي للمجتمع النقي عرقيا للسيطرة على العالم. وقد استدعى قصر الفترة الزمنية لتطوير آليات الإبادة السعي للتنصل من ارتكابه بوضعه خارج إطار، فبدلا من عملية القتل الجماعي رميا بالرصاص، أُوجدت معسكرات الإبادة، فلم يعد القتلة يتصرفون بصورة مباشرة بل أوكلوا للأسرى مهمة العمل، وحوّلوا تنفيذ عملية القتل إلى تقنيات وسلوكيات. ومع الأخذ بقمرات الغاز واستخدام ما يسمى "دورة– بي" وسيلة للقتل، بدأت الإبادة الفعلية عن طريق استخدام العنف استخداما مباشرا من جانب منفذيه.
تربط الأيام والاحتفاليات المخصصة للذكرى المرتبطة بالمحرقة على الدوام بالمغزى القائل بإمكانية التعلم من التاريخ، وبضرورة أن يطرح المؤرخون المعلومات اللازمة كيلا يتكرر "على الإطلاق" حدوث ما حدث "آنذاك". إنما يمكن السؤال: علام ننتظر ألا يتكرر وقوع ما حدث "إطلاقا"، بينما تبين الأمثلة أن الناس لا يزالون يلجؤون إلى نحت مصطلحات وإلى استنتاجات وتصرفات، ليدمجوا ذلك في صيغ يألفونها، ويعطوا أنفسهم مغزى مفيدا لأخذهم بأشد الانحرافات تطرفا عن الفكر الإنساني، وكل نظرية مضادة للإنسانية، بل يسري هذا حتى على أناس لا يتمتعون بقسط كبير من الذكاء أو مستوى ثقافة إنسانية يُذكر.
ألا ينبغي للمشهد العريض للأمثلة التاريخية على إنتاج الاستعداد للقتل، والتحولات التي شهدها استخدام العنف، أن يدفع المرء إلى الانطلاق من أن المحرقة ضاعفت احتمالات تكرار ما حدث؟.
عام ١٩٩٤م وجدت الغالبية من سكان رواندا مغزى في أن تقتل ٨٠٠ ألف إنسان من التوتسي خلال ثلاثة أسابيع.
إنه الاعتقاد الخاطئ حداثيا الذي يحول بصورة دائمة دون التفكير بوجود أناس يعتبرون قتل أناس آخرين احتمالا من احتمالات الحلول للمشكلات، إذا أصبح هؤلاء الآخرون مشكلة في نظرهم.
ليس لهذا علاقة بممارسة العدوان بالمفهوم النفساني للكلمة، قدر ما له علاقة بالعقلانية الهادفة. يقول هانس آلبرت: ثبت في حل المشكلات أن صناعة الأسلحة "أجدى في كثير من الحالات من صناعة الأدوات"[36]، ما الذي يعنيه إذن القول بالتعلم من التاريخ؟.

هوامش

(6)– الاستشهاد من المصدر نفسه ص ٤٥ (انظر: الهامش رقم ٤)

(7)– انظر http//:www.frontex.europa.eu

(8)– في البداية اتفقت ألمانيا وفرنسا وبلجيكا ولوكسمبورج وهولندا على تسهيل السفر عبر الحدود المشتركة، ومضاعفة تأمين الحدود الخارجية في الوقت نفسه، وانضمت إلى الاتفاقية إيطاليا عام ١٩٩٠م، والبرتغال عام ١٩٩١م، واليونان عام ١٩٩٢م، والنمسا عام ١٩٩٥م، والدانمارك وفنلندا والسويد عام ١٩٩٦. وفي عام ١٩٩٧ تم دمج اتفاقية شنجن في قوانين الاتحاد الأوروبي، وانضم من بين الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كل من النرويج وإيسلندا وسويسرا.

(9)- ثمن المكان حاليا بين ٢٠٠٠ و٤٠٠٠ يورو، وتؤمّن أسر اللاجئين هذا المبلغ في البداية على شكل قرض، بأمل الحصول على تحويلات مالية بمبالغ أكبر من جانب اللاجئين إذا وصلوا إلى أوروبا واشتغلوا فيها. انظر في

Klaus Brinkbäumer: Der Traum vom Leben. Eine afrikanische Odysse, Frankfurt am Main 2007.

(10)- انظر الهامش رقم 7

(11)- انظر:

Cornelia Gunßer: Der europäische Krieg gegen die Flüchtlinge. Ak-Analyse und Kritik, 19.11.2004, Eine aktualisierte Fassung 2005, in:

http//:www.flüchtlingsrat-hamburg.de/content/eua_EULagerplaeneGunser.pdf

(12)- انظر:

Wissenschaftlicher Beirat der Bundesregierung Globale Umweltveränderungen (WBGU): Welt im Wandel-Sicherheitsrisiko Klimawandel, Berlin/ Heidelberg 2007 (im Erscheinen); Expertisen und Zusammenfassung in:

http//:www.rhombos.de/shop/a/show/story/?1106&PHPSESSID=8398524d78686a29de09aa62fe51342d3

(13)- انظر:

Gerad Prunier: Darfur. Der uneindeutige Genozid, Hamburg 2006

(14)- انظر:

Nicholas Stern: Stern Review on the Economics of Climate Change, cambridg u.a. 2007

(15)- في الوقت الذي تتراجع فيه أعداد الترخيص للسيارات الجديدة من مختلف الأصناف في ألمانيا، تسجل سيارات الطرق الوعرة ازديادا بنسبة ٥،٢ في المائة؛ بل وتصل نسبة الزيادة في السيارات الرياضية إلى ١٧ في المائة. انظر:

Kraftfahrt-Bundesamt: Fahrzeugzulassunen im Juni 2007, Pressemitteilung Nr 21/2007

(16)- ملحق دعائي حول صندوق الاستثمارات، من صحيفة فرانكفورتر آلجيماينه، العدد الصادر يوم ٢ / ١٠ /٢٠٠٧م، ص ١٢.

(17)- انظر:

Andrea Sáenz-Arroyo u.a.: Rapidly Shifting Environmental Baselines Among Fischers of the Gulf of California, Proceedings of the Royal Society, 272/2005, S. 1962-1957

(18)- المرجعية التقليدية في هذا المجال هي نظرية "تناقض استيعاب التصرفات الذاتية/ kognitive Dissonanz"، التي وضعها ليون فيستينجر مع زملائه انطلاقا من مثال أعضاء طائفة أمريكية، باعوا كل ما يملكون لتوقعهم انهيار العالم قريبا، وتجمعوا في جبل، على أمل أن يكونوا هم المختارين للبقاء بعد نهاية العالم. معروف أن هذا لم يقع، وهو ما كان يستدعي ظهور التناقض بقوة لدى أعضاء الطائفة. فيستينجر وزملاؤه تحدثوا إليهم، فلم يظهروا بطبيعة الحال أي شك في سلامة واقعيتهم، فحسب قولهم كان هذا مجرد اختبار آخر لثبات عقيدتهم، والذي يؤكد لهم موقع المختارين. أمام هذه الخلفية تنطلق نظرية "تناقض الاستيعاب" من وجود أناس يستشعرون التناقض عندما لا تتطابق الحقائق مع توقعاتهم، فيسعون من بعدُ لاختزال التناقضات الناشئة، وهذا ما يمكن أن يسلك طريقين، أحدهما ملاءمة التوقعات مع الحقائق، أي تصحيحها، أو تأويل الحقائق لتتلاءم مع التوقعات. انظر:

Leon Festinger, Henry W. Riechen und Stanley Schachter: When Prophecy Fails, Minneapolis 1956.

(19)- انظر:

Harald Welzer: Täter. Wie aus ganz normalen Menschen Massenmörder werden, Frankfurt am Main 2005

(20)- في بحوثه حول مصحات الأمراض النفسية نحت إيفينج جوفمان مصطلح "المؤسسة الشمولية"، التي تتميز بأن القواعد السارية خارج نطاقها تفقد سريان مفعولها على أعضائها، وعلى سبيل المثال افتقاد ما اعتادوا عليه للتمييز بذواتهم، فلا يتصرفون بأنفسهم حول

مظهرهم الخارجي مثلا، بل عليهم قص شعور رؤوسهم، وارتداء ألبسة رسمية، أو الألبسة المقررة للمنشأة، ولا يستطيعون تحديد روتينهم اليومي بأنفسهم، وتجري مخاطبتهم بصيغ محددة، ولا يتوافر لهم الاتصال إطلاقا أو غالبا مع أحد من العالم الخارجي. وتنشأ داخل المؤسسة شبكة قواعد خاصة بها، تتناقض في غالبها مع ما يسري خارج نطاقها. من المؤسسات الشمولية مثلا الثكنات العسكرية، ومعسكرات التأهيل العسكرية الأخرى، والمصحات النفسانية، والأديرة. انظر:

Erving Goffman: Asyle, Frankfurt am Main 1973.

(21)- على سبيل المثال ذكر أوتو أولندورف، قائد الفرقة دي في محاكم نورنبيرج أن القتل الجماعي بإطلاق الرصاص، كان له عبء كبير عانى منه الضحايا ومن تلقوا أوامر إطلاق النار على السواء. انظر:

Internationaler Militärgerichtshof: Der Prozess gegen die Hauptkriegsverbrecher, Bd. 4, Nürnberg 1948, S. 355

(22)- اعتبار القتل حلا جماعيا لعمل ثقيل متناقض مع الأخلاقيات وارد في خطبة هاينريش هيملر في "بوزن/Posen" يوم ٤ / ١٠ /١٩٤٣م بالصياغة البرمجية التالية: "أريد أن أذكر أمامكم هنا علانية فصلا ثقيلا آخر، سبق أن جرى الحديث عنه فيما بيننا بصراحة، ورغم ذلك فهو لا يذكر علنا على الإطلاق... أعني هنا إجلاء اليهود، القضاء على الشعب اليهودي، فمما يتردد قوله: القضاء على الشعب اليهودي، كما يقول أحد الرفاق الحزبيين، أمر مذكور بكل وضوح في برنامجنا الحزبي: لنتخلص من اليهود، لنقضي عليهم، لنفعل ذلك. ثم يظهر الجميع الاهتمام، ثمانون مليون ألماني مهذب يهتمون كأن لدى كل منهم يهوديا طيبا، فيتردد أن الآخرين خنازير، أما هو فشخص ممتاز، ومن بين هؤلاء الذين يتحدثون بهذه الطريقة، لا يوجد من عاين بنفسه، أو عايش مباشرة ما يجري. أنتم يعلم غالبكم ما يعنيه وجود ١٠٠ جثة معا، أو ٥٠٠ أو ألف، وإن تَحمُّل ذلك، واستبقاء الشخصية المستقيمة -مع استثناءات تفرضها الطبيعة البشرية- أمر جعلنا جميعا أشداء. ليست هذه صفحة ناصعة من تاريخنا ولن تُكتب كصفحة ناصعة، ولكن نعلم ما مدى الصعوبات التي كنا سنصنعها لأنفسنا، الآن مع التعرض للهجمات بالقنابل، ومع الأعباء التي نتحملها والأمور التي نفتقدها في الحرب، لو وجد لدينا الآن هنا أو في أي مدينة أخرى، يهود يتآمرون سرا، ويسببون الشغب، ويمارسون التحريض... كنا نملك الحق، بل كنا نحمل الواجب تجاه شعبنا، أن نقتل ذلك الشعب الذي يريد قتلنا... ولكن باستطاعتنا القول إجمالا إننا قمنا بهذا الواجب حبا بشعبنا، ولم يلحق ضرر بنا في داخلنا، في أنفسنا، في شخصيتنا". انظر:

Internationale Militärgerichtshof: Der Prozess gegen die Hauptkriegsverberecher, Bd. 29, S. 145, 1919-PS.

(23)- لا يهم في هذه التنبؤات ما إذا كنا نشهد تبدلا مناخيا نتيجة عوامل بشرية أم تأرجحا طبيعيا لظروف مناخية، فالجواب على السؤال المختلَف عليه مهم بالنسبة إلى الاستراتيجيات البيئية السياسية للحد من الانبعاثات الحرارية وما إلى ذلك، وليس بالنسبة إلى الخلاف حول النتائج السياسية والاجتماعية للتبدل المناخي التي يدور الحديث هنا عنها.

(24)- انظر:

Zygmunt Bauman: Die Rationalität des Bösen, in: Harald Welzer (Hg.). Auf den Trümmern der Geschichte,Tübingen 1999. S.101.

(25)- انظر:

Heinrich Popitz: Phänomene der Macht, Tübingen 1986. S. 97.

(26)- الجدير بالذكر أنه على هذا النحو حلّت شركة "خطوط إفريقية الألمانية" مكان "خطوط فورمان"، التي كانت باخرة "إدوارد بولن" تتبع لها، ورفع ممثلو قبائل هيريرو في إيلول/ سبتمبر ٢٠٠١م دعوى قضائية ضدها بسبب المشاركة في الإبادة الجماعية.

(27)- انظر:

Jonathan Swift: Satiren und Streitschriften, München 1993.

(28)- انظر:

Norman M. Naimark: Flammender Hass, Ethnische Säuberungen im 20. Jahrhundert, München 2005; Michael Mann: Die dunkle Seite der Demokratie, Eine Theorie der ethnischen Säuberung, Hamburg 1992.

(29)– انظر:

Zygmunt Bauman: Dialektik der Ordnung, Hamburg 1992.

(30)– نفس المصدر، ص ١٥

(31)– نفس المصدر، ص ١٧

(32)– نفس المصدر، ص ٢٥

(33)– انظر:

Hannah Arendt: Social Science Techniques and the Study of Concentration Camps, in: Dies. Und Jerome Kohn (Hg.), Essays in Understanding 1930-1954, New York 1994, S. 232.

كان هذا البحث في الوقت نفسه محاولة متطرفة، لطرح إشكالية العلوم الاجتماعية مع المحرقة: معسكرات الإبادة، كما يقول آرندت، يمكن أن تصبغ بصبغتها المنطلقات الأساسية حول الظاهرة الاجتماعية في فكر علم الاجتماع والفكر العالمي المألوف، وتهزها من الأساس بشدة، لأنها وبالموازاة معها، من وراء ترسيخ ظروف كانت غير قابلة للتوقع مسبقا، وهي منبتّة عن أي سابقة تاريخية. إنها تعتمد على منطلقات من قبيل أن التصرفات الاجتماعية تجري في إطار علاقات سببية، يمكن أن تكتسب مغزاها منها، وأنه توجد إمكانات تغيير غير موضوعية حول هذا المغزى، وباختصار: كل ما يجري في الواقع الاجتماعي يجري في إطار دوافع وتصرفات ونتائج قابلة للتفسير من حيث المبدأ.

(34)– انظر:

Brozat, Manfred: Nach Hitler, Der schwierige Umgang mit unserer Geschichte, München 1997.

(35)– تخضع هذه السياقات، مع استمرار العنف نفسه، للتغيير؛ لا تبقى تقنية القتل في هذه العملية على ما هي عليه، بل يجري تحسينها، فينشأ روتين، وخبرة، ويستخدم المرء أدوات وألبسة عمل ويأخذ بإبداعات جديدة. لقد أوضح آلف روتكي في مواضع عديدة القرابة ما بين العمل الصناعي والعمل الحربي وبيّن كيف يُنظر إلى العمل في الطبقات العاملة تخصيصا مثلما يُنظر إليه فيما يصنع الجندي أو شرطي الاحتياط، وفي الشهادات الذاتية لهؤلاء، مثل رسائل الجنود من ساحة المعركة أو المذكرات من الحرب العالمية الثانية، توجد –حسب لوتكي– نقاط تطابق عديدة بين الحرب والعمل، مما يتجلى مثلا في ملاحظات من قبيل أن"توصف عملية عسكرية، بمعنى صد العدو عن مواقعه أو القضاء عليه، أي قتل أناس وتدمير مواد، بأنها عمل جيد". ويقول لوتكي ملخصا: "ارتكاب العنف والتهديد بالعنف والقتل أو الإيلام، جميع ذلك يُفهم على أنه عمل، وبالتالي له فائدة، أو على الأقل أمر ضروري ولا يمكن تجنبه". انظر:

Alf Lüdtke: Gewalt und Terror, Weimar 2003, S.35-52, hier S. 47.

(36)– الاستشهاد من "Popitz: Phänomene"، الهامش رقم ٢٥، ص ٤٧.

ارتفاع حرارة الأرض وكوارث اجتماعية

في نهاية آب/ أغسطس ٢٠٠٥م اجتاح إعصار كاترينا جنوب غرب الولايات المتحدة الأمريكية، فسبّب أضرارا مادية بأكثر من ٨٠ مليار دولار، وأدّى إلى انهيار مدينة نيو أورليانس إلى حد بعيد. هنا كانت الكارثة متوقعة ومعلنا عنها سلفا، إذ أوردت المجلة "العلمية الأمريكية/ Scientific American" منذ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠١م الاحتمالات المتوقعة لتلك الفيضانات[37].

عقب تصدّع قناتين مائيتين وصل ارتفاع المياه التي غمرت المدينة إلى ٧،٦٠ مترا، وانقطع التيار الكهربائي فاستحال تشغيل مضخات التخلص منها، كما غمرت الطرق فمنعت وصول المعونة إلى نيو أورليانس، وظهر مدى قصور شبكات الإغاثة. ولم يمض سوى وقت قصير على اجتياج الفيضان المدينة حتى بدأت أولى عمليات السلب والنهب، وتحولت الكاتدرائية الكبرى إلى ملجأ للضحايا فما لبثت أن امتلأت بهم عن آخرها، وأصبحت المناطق المحيطة بها ساحة لأعمال العنف، مما دفع السلطات إلى التفكير بإعلان الحكم العرفي في ظل حالة حرب. وفي الأول من إيلول/ سبتمبر وجّهت حاكمة ولاية لويزيانا، كاتلين بلانكو، إلى الحرس الوطني أوامر بإطلاق النار على مرتكبي أعمال السلب والنهب، وقالت "يمكن لهذه القوات أن تطلق النار وتقتل ولن تتردد، وآمل أن تصنع ذلك".

أقيم في محطة قطارات نيو أورليانس سجن مبدئي يتسع لحوالي ٧٠٠ نزيل، فاستخدمت السلاسل لربط أقفاص حديدية ببعضها بعضا. ورغم جميع الجهود لم تستطع الشرطة والحرس الوطني السيطرة على الوضع في البداية، فتعرضت فرق الإنقاذ للهجمات، وسُمع إطلاق الرصاص، وانتشرت عمليات الاغتصاب، ونُهبت المحلات التجارية، ووقعت انهيارات عديدة، إلى آخر ما هنالك. ولم تتحقق تهدئة الوضع من بعد إلا عند مشاركة ٦٥ ألف جندي من القوات المسلحة في مواجهة الكارثة، كما ظهرت صعوبات عديدة في عملية إجلاء من بقي في المدينة من السكان.

لم تصب عواقب الكارثة الجميع على قدم المساواة، فقد استطاع كثير من السكان الأثرياء الفرار، أما الفقراء من ذوي الأصول الإفريقية فلم يستطيعوا في البداية مغادرة المدينة المهدمة، كما تفاوت حجم الأضرار بين مقاطعة سكنية وأخرى في المدينة، وأجرى جون ر. لوجان دراسة حول النتائج الاجتماعية للإعصار فذكر أن ٤٨،٥ في المائة من المنازل المنهارة، كان يقطنها السكان من ذوي الأصل الإفريقي، وكانت نسبة نجاة مساكن السود من الدمار في حدود ٢٦،٤ في المائة فقط، وتظهر نسب مماثلة عند التأمل في النتائج بمنظور عناصر أخرى لتحديد مستويات الفقر[39].

بلغ تدمير المدينة درجة دفعت إلى التفكير بعدم محاولة إعادة بنائها مجددا، وانتشر منذ تلك الكارثة مصطلح "لاجئ المناخ" لوصف الشخص اللاجئ بسبب حدث مناخي. ويوجد حوالي ٢٥٠ ألف شخص من سكان نيو أورليانس سابقا، ممّن لم يرجعوا إلى المدينة، وتم توطينهم في هذه الأثناء في أماكن أخرى، ولئن كانت نسبة من لم يعد إلى المدينة من البيض الثلث تقريبا بعد انقضاء العام الأول على وقوع الإعصار، فإن هذه النسبة ارتفعت إلى ثلاثة أرباع السكان من ذوي الأصل الإفريقي، ولهذا اختلفت التركيبة السكانية في نيو أورليانس الآن عما كانت عليه من قبل، ولم تتبدل الخارطة الاجتماعية فيها فقط، بل تبدلت معها الخارطة الجيوسياسية أيضا[40].

كانت حالة نيو أورليانس مختلفة تماما عما يوصف عادة بكارثة طبيعية، مثل فيضان ناجم عن حدث مناخي شديد الحدّة.

ابتداء من تجاهل الإنذار المبكر بخطر الفيضان، انتهاء بقصور الحماية من الكوارث، وابتداء بانتشار الفوضى بدرجة تجاوزت السيطرة عليها، انتهاء بردود الفعل العنيفة من جانب قوى الأمن، وابتداء بتفاوت عواقب الإعصار نفسه، انتهاء بظهور نوعيات جديدة من اللاجئين، جميع ذلك يستدعي استخدام تعبير الكارثة الاجتماعية لوصف الواقعة بمجموعها.

إن تعبير الكارثة الطبيعية بحد ذاته يُنبي عن قصور في التعبير والتفسير، فليست "الطبيعة" موضوع الحدث، وبالتالي فهي لا "تعيش" الكارثة، إنما يمكن أن تسبّب حوادث كارثية بالنسبة إلى الإنسان، أي تنجم عنها نتائج اجتماعية تتجاوز توقعاته وقدراته للتغلب عليها.

أمام هذه الخلفية يبين مثال نيو أورليانس أمرين:

أولهما ما سيصيب مدنا ومناطق ساحلية أخرى خلال السنوات والعقود القادمة نتيجة أحداث مناخية متطرفة تتصاعد حدّتها بسبب التبدل المناخي المتواصل، ومن المنتظر ألا تكون إدارة الكوارث في مختلف الأماكن أفضل مما كانت عليه في نيو أورليانس حيث أخفقت إخفاقا ذريعا. إن اضطرار المجتمع الأثرى عالميا إلى طلب العون من خارج الحدود لمواجهة كارثة ما تزال قابلة للإحاطة بها، أمر يعبر عن نفسه، ويبين أن الكوارث ستكشف خلال فترة وجيزة عن ثغرات ونقاط ضعف ونسيج مصطنع على صعيد التموين، لا تظهر للعيان في الأوضاع الاعتيادية.

هنا يكمن الجانب المثير الثاني الذي بيّنه مثال نيو أورليانس. إن الكوارث الاجتماعية ترفع الستار عن المسارح الخلفية في المجتمع، وتكشف عن حقيقة علاقات الفعالية وانعدام الفعالية فيه مما يتوارى عن الأنظار عادة، وتفضح بالتالي خلل التصورات القائلة إن أوضاع فاعلية المجتمعات أوضاع طبيعية، فكأنما فُتحت نافذة يطلّ المرء منها على مشاهد الحياة المتدنية في المجتمعات.

هي الكوارث الاجتماعية التي تُظهر درجات التفاوت الشديد بين فرص الحياة والبقاء على قيد الحياة، والتي تهذّب مظهرَها المؤسسات القائمة في الحالة الاعتيادية، وتواريها عن الأنظار وراء ستار يصنعه توزع السكان في مقاطعات سكنية منعزلة وقطاعات مهنية متباينة. وتكشف الكوارث الاجتماعية الغطاء عن نقاط ضعف الإدارة، مما لا يتعرض في الأحوال الاعتيادية لاختبار مفعول التحديات، وبالتالي لا تظهر نقاط الضعف رغم أنها موجودة. كما تستعرض الكوارث الاجتماعية حقيقة وجود العنف كإحدى إمكانات التصرف.

جميع ذلك يظهر في لحظة انكسار أشكال التعامل المعتادة، وإن لم يقع بالضرورة عدد كبير من القتلى والمصابين، كما هو الحال في نيو أورليانس[41].

إن التأمل الدقيق في الكوارث الاجتماعية يعطي إذن استنتاجات أفضل بكثير حول بنية التفاعل في المجتمعات على حقيقتها، بخلاف ما تعطيه الفرضيات النظرية عن كنهها انطلاقا من الأحوال الاعتيادية. حالة الكارثة لا تَظهر إذن كما لو أنها حالة "طارئة" للمجتمع، فهي أحد أبعاد وجوده واقعيا، لكنه بُعدٌ يبقى متواريا عن الأنظار في نطاق الحياة اليومية، وأمام هذه الخلفية لا ينبغي الاقتصار على دراسة عوامل تماسك المجتمع بل يجب أن تشمل الدراسة عوامل تفككه أيضا[42].

سيؤدي التبدل المناخي إلى ازدياد الكوارث الاجتماعية التي تسبب أوضاعا مؤقتة أو دائمة أو تعيد تشكيل المجتمعات، مما لا يعرف المرء الكثير عنه، بسبب عدم الاهتمام به.

إن عيون العلوم الاجتماعية والحضارية شاخصة نحو الأحوال الاعتيادية[43]، وعمياء تجاه حالة الكارثة، وكما يظهر من خلال كل نظرة في تاريخ الحضارة[44]، لا مناص من أن يصبح التبدل المناخي جزءا من العلوم الاجتماعية والحضارية.

التغيرات الاجتماعية بالذات، ابتداء من الحرب المناخية في دارفور حتى ضياع مجال استمرار الحياة لقبائل إنويت في المناطق المتجمدة الشمالية، تبيّن أن نظريات العلوم الاجتماعية والحضارية تعاني من نقص يستدعي الاستغراب من حيث

بنيتها وتوجهاتها، فآن الأوان لتطوير هذه العلوم، وقد أصبح ذلك من الضرورات الملحّة، بحيث لا تبقى تلك العلوم سجينة المناقشات والشكليات البنيوية لها، وأن ترجع إلى وضع استراتيجيات عامة، تستعين الكيانات الاجتماعية بها لتسيطر على نفسها.

إن قسما كبيرا من سكان العالم سيواجه مزيدا من الصعوبات في المستقبل، فتزايد التصحّر وقحط التربة الزراعية وجفافها، تضيّق نطاق فرص استمرار الحياة في بعض المناطق، مثلها مثل ارتفاع نسبة الأحماض في المحيطات، وارتفاع نسبة صيد الأسماك، وتسميم الأنهار، واتساع نطاق اليابسة على حساب البحيرات.

جميع ذلك لا يندرج تحت عنوان كوارث طبيعية، بل هو نتيجة أعباء بيئية من صنع الإنسان، ولكن النتائج نتائج اجتماعية على كل حال، وتشمل أزمات الصراع بين الراغبين في الاستحواذ على الثروات الطبيعية المتناقصة، والمهاجرين عن مناطق فقدت صلاحيتها للسكن، والساعين للاستيطان في مناطق يسكنها آخرون. ومن الأزمات ما ينشأ نتيجة أعمال تدمّر المستقبل، كما هو الحال في مناطق الصناعات الناشئة في شرق أوروبا، حيث يرفع تلويث البيئة بالسموم معدلات انتشار الإصابات السرطانية، وحيث انخفض وسطي الأعمار من ٦٤ إلى ٥١ سنة خلال التسعينات من القرن الميلادي العشرين[45].

هذه جميعا نتائج اجتماعية واضحة ملموسة للتبدلات المناخية والبيئية، وعلى خلفيتها تبذل الجهود العلمية لدراسة ظواهر التبدل المناخي ونتائجه، فتضع العلوم الطبيعية دراساتها، ونماذج إحصائية، وتوقعات مستقبلية، بينما يسود الصمت في قطاعات العلوم الاجتماعية والحضارية، كما لو أنه لا يوجد من بين ميادين تخصصها ما يدور حول تصدّع المجتمعات، وأزمات تنشب على الثروات الطبيعية، وكذلك الهجرات الجماعية، والمخاطر الأمنية، والمخاوف، والتطرف، والبنى الاقتصادية القائمة على الحروب والعنف، وغير ذلك.

من الناحية النظرية العلمية لا توجد حالة تسمح بالمقارنة مع هذا الوضع القائم حاليا، أي ظهور احتمال مستقبلي محدّد علميا بشأن تبدل الظروف المعيشية في أجزاء كبيرة من العالم، دون أن تبالي به العلوم الاجتماعية والحضارية.

هذا يدلّ على قصور في القدرة على التمييز وقصور في الإحساس بالمسؤولية على السواء.

ما دون التعقيد

ضعف الاهتمام هو المنطلق إلى وضع المسؤولية ببساطة على عاتق العلوم الطبيعية، مع أنها غير جاهزة من حيث كينونتها الذاتية لتحديد البعد الاجتماعي للتبدل المناخي ولا هي صاحبة الصلاحية لصنع ذلك.

الجدير بالذكر أن هذا يسري أيضا على صياغة النتائج الاجتماعية للتبدل المناخي، ذلك أن علماء الطبيعة خبراء بصورة جديرة بالإعجاب من حيث النظر في الحالات المتشابكة المعقدة، ولكن ليس ما يرتبط منها بالتفاعلات التي يصنعها البشر وتسري في بنية الواقع القائم.

كما أنهم ليسوا خبراء بشأن الدور الذي يلعبه هنا اختلاف أشكال الحضارات وأطر المعطيات التأهيلية ونماذج التفسير التاريخية الاجتماعية لاستيعاب المشكلات والحلول، فجميع ذلك لا يفهم علماء الطبيعة منه شيئا فهما مهنيا، ولا أحد يتوقع ذلك منهم. ولكنهم أعضاء في المجتمعات القائمة، وبالتالي يملكون الوعي المستمد من الحياة اليومية بالمشكلات والحلول، وهذا ما ينعكس بصورة منتظمة في خواتيم كتبهم الحافلة بالمعلومات، والمفيدة بدرجة تستثير الغبطة. فهم يعدّدون النتائج، كانهيار المجتمعات، وانخفاض منسوب مياه الأنهار، وذوبان طبقات الجليد، وغير ذلك، مما يسعون إلى بيانه عندما يدور السؤال عما ينبغي صنعه ويمكن صنعه على ضوء ما يذكرون من حقائق مهولة. إنما يغيب عن علماء الطبيعة والتقنية عادة أي تفكير بما يمكن أن يوجده البشر أنفسهم من أوضاع لا يمكن التصرف في إطارها بعد نشأتها. ويفتقرون أيضا لتصور ما

يعنيه اختلاف مستويات التصرف البشري، والترابط القائم ما بين العقل الجماعي واللاعقلانية الفردية وبالعكس، وكيف تتدخل المشاعر فتؤثر على نوايا التصرف العقلانية، وكيف تنشأ تصرفات اجتماعية لم تخطر على بال أحد من قبل فتصبح –رغم ذلك– جزءا من وقائع توجد بدورها تصرفات جديدة.

لهذا ينبغي العجب عند الاطلاع على بعض محتويات كتب من قبيل ما ألّف تيم فلانيري[46] أو فريد بيرس[47] أو جيل ييجر[48]، ففيها نرصد حدا فاصلا بين مستويين، مستوى الدقة الكبيرة في التحليلات ومستوى النقص الفادح في الاقتراحات المطروحة لحلول المشكلات.

تيم فلانيري على سبيل المثال نشر دراسته المحبطة للمعنويات بما تعرضه حول التبدل المناخي، واختتمها بتوصيات من قبيل شراء سيارة أصغر، أو استخدام مدأب يدويّ قديم أحيانا بدلا من المدأب الكهربائي في الأعمال المنزلية، وفي ذلك ما لا يمكن استيعابه من البقاء دون مستوى التعقيد الكبير القائم في المشكلات المتشابكة، ولا يصل إطلاقا إلى مستوى أبعادها المذكورة آنفا.

لا يمكن أن يصنع تيم فلانيري سوى ذلك، فاختصاصه يشمل أبعاد الميادين الفيزيائية وليس الاجتماعية. إن التبدل المناخي يخضع للعلوم الطبيعية من حيث كينونته وتطوراته المتتابعة، وهنا تعتبر دراسة تيم فلانيري إسهاما في أداء المهمة الشاملة، أما من حيث نتائج التبدل المناخي فهذا موضوع العلوم الاجتماعية والحضارية، لأن النتائج نتائج اجتماعية وحضارية ولا شيء سوى ذلك.

من "نحن"؟

يمكن توضيح ذلك (المترجم: حدود دور العلوم الطبيعية والقصور الحالي للعلوم الاجتماعية والحضارية على صعيد مواكبتها للتبدل المناخي ونتائجه) عبر مثال آخر.

باستثناء الكتب المتخصصة لعلماء طب الجملة العصبية، لا يُستخدم تعبير "نحن" بتلك الوفرة التي يستخدم بها فيما ينشر حول التبدل المناخي وغيره من المشكلات البيئية المعاصرة. "نحن" صنعنا هذا الأمر أو ذاك، و"نحن" نواجه هذه المشكلة أو تلك، وهذا أو ذاك ما ينبغي أن نتخلى "نحن" عن صنعه، كي ننقذ عالمنا "نحن".. ولكن لا أحد يعلم ما تعنيه كلمة "نحن" بالفعل.

في أقصى الدرجات تعني كلمة "نحن" هنا البشرية بأسرها، ولكن البشرية ليست طرفا فاعلا بل وصفا تجريديا. على أرض الواقع يوجد المليارات من الأطراف التي تتصرف على خلفيات حضارية عديدة متباينة، وبفرص اقتصادية مختلفة، وبقدرات سياسية متفاوتة، داخل نطاق العديد من التجمعات القائمة على استمرار الحياة.

لا يوجد في كلمة "نحن" ما يمكن أن يجمع اجتماعيا بصورة محددة بين رئيس مجلس إدارة شركة متعددة الجنسيات للطاقة تبحث عن مصادر جديدة للخامات، وبين عامل زراعي صيني. فهما يعيشان في عالمين اجتماعين بمتطلبات مختلفة وفوق هذا بعقلانيات متباينة.

ثم هل يوجد مستقبل مشترك بين رئيس مجلس الإدارة وبين أحفاده هو.. ناهيك عن أحفاد العامل الصيني؟.. لا شيء من ذلك بطبيعة الحال، وهذا ما يسري على سلسلة من الحقائق الاجتماعية المختلفة ما بين لاجئ من الأولاد في دارفور أو ابن مجاهد في أفغانستان أو طفل وليد أنجبته عاهرة في تيرانا.

إن استخدام كلمة "نحن" يفترض وجود استيعاب مشترك للواقع الحقيقي، وليس هذا موجودا حتى في نطاق مشكلة شاملة للعالم كارتفاع وسطي درجات الحرارة مناخيا. لأن النتائج تصيب أفراد البشرية بصور متفاوتة للغاية، فتثور مخاوف البعض بصدد المستقبل البعيد لأطفالهم، بينما يقضي أطفال البعض الآخر نحبهم.

ثم لنفترض أننا "نحن" –أي قراء هذا الكتاب ومؤلفه– قررنا أن نبدأ غدا حياة حيادية مناخيا، فلا نسبّب انبعاث ثاني أكسيد الفحم إلا بقدر ما تفرضه الضرورات الحياتية القصوى، وسنجد كيف يقوّض إنجازَنا فريقٌ آخر يحمل عنوان كلمة "نحن" تلك، ولنقل مثلا إنه من المسؤولين الحزبيين في الصين عن قطاع الطاقة، وذلك من خلال كلّ مصنع يشتغل باحتراق الفحم بطاقة ١٠٠٠ ميجا واط، يضاف أسبوعيا إلى ما يوجد من قبل، فيضيف ٣٠ ألف طن من انبعاثات أكسيد الفحم يوميا[49].

إن انعدام الحس السياسي في استخدام كلمة "نحن" التجريدية، يتجاهل مؤثرات السلطة والنفوذ بامتياز، ويتحول بذلك إلى ضرب من ضروب التصورات العقائدية، أما من الناحية العلمية فلا يمكن ابتداءً وصف العالم من خلال كلمة "نحن"، وهذا ما يبيّنه تاريخ الطبيعة حضاريا، وكيف توصل إلى شروط مختلفة عن بعضها البعض اختلافا شديدا بشأن البقاء على قيد الحياة[50].

هوامش

(37)– انظر:

Deutsch in: Spektrum der Wissenschaft, Januar 2002 sowie in: Spektrum der Wissenschaft, Dosier, 2/2005: Die Erde im Treibhaus.

(38)– انظر للمقارنة:

http://www.forumcivique.org/index,php?lang=DE&site=ARCHIPEL&sub_a=ARCHI_131&article=731

(39)– انظر:

John R. Logan:The Impact of Katrina: Race and Class in Strom–Damaged Neighborhoods, Brown University 2006 in: http://www.s4.brown.edu/katrina/report.pdf

(40)– انظر:

John R. Logan: Unnatural Disaster: Social Impact and Policy Choices after Katrina, in: Karl–Siegbert Rehberg (Hg.), Die Natur der Gesellschaft. Verhandlungen des 33. Kongress der Deutschen Gesellschaft für Soziologie in Kassel 2006, Frankfurt am Main (im Erscheinen).

(41)– أشار ناؤومي كلاين إلى عامل كان مهملا بشأن الكوارث الاجتماعية: وهو إمكانية اعتبار التدمير الكارثي فرصة أيضا لإجراءات تتعلق بالمنشآت العامة، ولا يمكن اتخاذها في نطاق ظروف اجتماعية اعتيادية. لقد انطوى انهيار مدينة نيو أورليانس على الاستفادة منه لتخصيص واسع النطاق لنظام التعليم المدرسي، فبدلا من ١٤١ مدرسة عامة قبل الفيضان يوجد الآن 4 فقط، وبدلا من 7 خاصة يوجد الآن ٣١ مدرسة من نوعية مدارس "شارتر" (المترجم: صنف من المدارس الأمريكية التي تموّلها السلطات الرسمية وتعفيها من بعض الأنظمة السارية في مدارس عامة أخرى)، انظر:

Naomi Klein: Die Schock–Strategie, Der Aufstieg der Katastrophen–Kapitalismus, Frankfurt am Main 2007, S. 16).

من جهة أخرى يتحدث جون ر. لوجان عن إعادة افتتاح ٥٤ مدرسة عامة حتى خريف ٢٠٠٦م، انظر:

Logan: Unnatural Desasters (الهامش ٤٠) S. 464.

الجدير بالذكر أن فريق المخططين حول آلبرت سبير (المترجم: من العهد النازي بألمانيا) لم ينظر خلال الحرب العالمية الثانية نظرة الاستياء فقط للدمار الذي ألحقه الحلفاء بالمدن الألمانية، بل رأى فيه أيضا التخلص من أعمال التهديم الضرورية لتنفيذ المخططات الموضوعة على كل حال لتجديدها. بهذا المنظور تنطوي الكوارث على منافع أيضا، بالنسبة إلى من يعلم كيف يستفيد منها. إنما يُظهر مثال سبير أن هذا لا يؤدي بالضرورة إلى استراتيجية جديدة للرأسمالية الشمولية كما يزعم ناؤومي كلاين.

(42)– انظر:

Geenen, Elke M.: Kollektive Krisen. Katastrophe, Terror, Revolution – Gemeinsamkeiten und Unterschiede, in: Lars Clausen u.a. (Hg.) Ensetzliche sozial Prozesse, Münster 2003. S. 5-24.

على سبيل المثال: ترتفع نسبة قابلية إصابة المجتمعات بالأخطار على قدر ارتفاع نسبة تعقيد علاقاتها المتشابكة، إذ تختلف آفاق التخطيط ما بين الأفراد والمجموعات والشركات والسياسيين، كما يقول لارس كلاوزن، ومن هنا لا تنشأ الأزمات فقط بل تنتشر أيضا مشاعر القلق والاغتراب وغير ذلك، انظر:

Lars Clausen: Reale Gefahren und Katastrophensoziologische Theorie, in: Ders. u.a. (Hg.), Entsetzliche soziale Prozesse, Münster 2033, S. 51-76, hier S. 58.

(43)- يتضح ذلك أيضا من خلال ما يثير الاستغراب من ندرة البحوث حول الحياة المتدنية من وراء المظاهر الخارجية لحياة المجتمع، أي الصورة المتوارية وراء الصورة التي يراها المجتمع عن نفسه. إن الدعارة واقتصاد الظلّ، وثقافات العنف، وغير ذلك، هي في البحوث الاجتماعية بمنزلة "أولاد الزوج" في الأسر (المترجم: كناية عن مشاعر افتقاد مشاعر المحبة والاهتمام والرعاية).

(44)- انظر:

Joachim Radkau: Natur und Macht. Eine Weltgeschichte der Umwelt, München 2000; Josef H. Reicholf: Eine kurze Naturgeschichte des letzten Jahrhunderts, Frankfurt am Main 2007; Jared Diamond: Arm und Reich. Die Schicksale menschlicher Gesellschaften, Frankfurt am Main 2006.

(45)- انظر:

Fred Pearce: Wenn die Flüsse versiegen, München 2007, S. 275.

(46)- انظر:

Tim Flannery: Wir Wettermacher. Wie die Menschen das Klima verändern und was das für unser Leben auf der Erde bedeutet, Frankfurt am Main 2006.

(47)- بيرس، الأنهار (الهامش رقم ٤٥)

(48)- انظر:

Jill Jäger: Was verträgt unsere Erde noch?, Frankfurt am Main 2007.

(49)- انظر:

Klaus-Dieter Frankenberger: Chinas Hunger nach Energie, Frankfurter Allgemeine Zeitung, v. 27.3.2007, S. 12

(50)- دياموند، الفقر والثراء (الهامش رقم ٤٤).

مشكلات بيئية قديمة

يقول ف. ج. زيبالد في: "حلقات زحل":

منذ القرن السابع عشر توجد في كافة أنحاء مملكة الجزيرة (المترجم: يستخدم التعبير في وصف كثير من الدول القائمة على جزر، والمقصود هنا بريطانيا حيث كان زيبالد يعيش منفيا في لندن) بقايا مهملة غالبا لتتفسخ ذاتيا، من غابات كانت موجودة من قبل. إن الحرائق الكبرى ستنتقل الآن إلى الساحل الآخر للمحيط (الأطلسي)، ولم يكن أمرا اعتباطيا إطلاقُ اسم البرازيل المشتق من لفظة فرنسية تعني الفحم، على ذلك البلد الكبير المترامي الأطراف.

لا يسبب التبدل المناخي زيادة مفعول محاور الخلل العالمية القائمة فحسب مع كل ما يمكن أن ينشأ عنها من مسببات واسعة النطاق للحروب وأزمات استخدام العنف، بل يضاعف أيضا مفعول نتائج تحوّلات بيئية، لم يكن لها من قبل علاقة بالتبدل المناخي. في النقاش الدائر حاليا ينتشر الانطباع كما لو أن مواجهة المشكلة البيئية الخطيرة على الوجود قد بدأت حديثا، رغم أن حركات البيئة ظهرت قبل ثلاثة عقود تقريبا، ولها مقدمات تمتد حتى العصر الرومانسي.

ولا يكاد النقاش الدائر يشمل مشكلات تقليدية طُرحت من قبل حول البيئة، مثل تلويث البحار، وتسميم التربة، وتناقص أنواع الأحياء، وحرق الغابات الاستوائية، وجفاف الأنهار، واختفاء البحيرات، وغير ذلك، وقد نستثني هنا الطاقة النووية وإن اختلف النقاش حولها الآن عما تميّز به في السبعينات والثمانينات من القرن الميلادي العشرين.

هذا مما يثير الريبة، لأن استغلال المواد الخام الحجرية لتوليد الطاقة، هو سبب المشكلات القديمة، كما أنه سبب المشكلات التي يتراءى أنها جديدة[51].

ويُلاحظ أن محور النقاش الحالي لا يتناول عدم تطبيق كثير من البلدان للالتزامات الواقعة على عاتقها بموجب توقيعها اتفاقية كيوتو التي يُفترض حلول بديلٍ عنها عام ٢٠١٢م لتنظيم الانبعاثات الغازية، بقدر ما يتناول امتناع الصين والولايات المتحدة الأمريكية أصلا عن إعطاء الموافقة الواضحة على قواعد إلزامية عابرة للحدود الوطنية.

من المشكلات التقليدية للحركة البيئية مدّ الطرق على حساب الأرض الزراعية، وتوسع المدن على حساب الأرياف، وازدياد معدلات وسائل النقل الخاصة، وارتفاع غازات الاحتباس الحراري ارتفاعا مطردا، وتلويث البحار، وازدياد نسب عاهات المواليد في مناطق تحمل أعباء بيئية مثل حوض الآرال، وقد زادت حدة جميع هذه المشكلات بسبب العولمة، ولكن سيّان ما نختار منها نجد أنه يتراجع في الوعي العام في إطار الحياة اليومية.

أهداف كيوتو بين المطلوب والواقع		
تطور الانبعاثات الغازية بالنسب المئوية عام ٢٠٠٥م قياسا لعام ١٩٩٠م (أو عام ٢٠٠٤م لغير دول الاتحاد الأوروبي)		
الدولة	النسب المقررة لعام ٢٠١٢م قياسا على عام ١٩٩٠م وفق اتفاقية كيوتو (٢٠٠٨-٢٠١٢)	التطور الفعلي لانبعاث ثاني أكسيد الفحم عام ٢٠٠٥م بالنسب المئوية قياسا على ١٩٩٠م
بلدان حققت الهدف المقرر		
بلغاريا	- ٨ %	- ٤٩ %
بريطانيا	- ١٢،٥ %	- ١٤ %
ليتوانيا	- ٨ %	- ٦٠،٤ %
روسيا	٠ %	- ٣٢ %
السويد	+ ٤ %	- ٤ %
تشيخيا	- ٨ %	- ٢٥ %
أوكرانيا	٠ %	- ٥٥،٣ %
بلدان لم تحقق الهدف المقرر		
١٥ دولة-الاتحاد الأوروبي	- ٨ %	- ١،٢ %
أوستراليا (لم تصادق على كيوتو)	+ ٨ %	+ ٢٥،١ %
ألمانيا	- ٢١ %	- ١٨،٢ %
إيرلندا	+ ١٣ %	+ ٢٥،٨ %
إيطاليا	- ٦،٥ %	+ ١٢،٣ %
اليابان	- ٦ %	+ ٦،٥ %
كندا	- ٦ %	+ ٢٦،٦ %
هولندا	- ٦ %	+ ٣،٢ %
النمسا	- ١٣ %	+ ٣،٢ %
البرتغال	+ ٢٧ %	+ ٣٩،٥ %
سويسرا	- ٨ %	+ ٤ %
أسبانيا	+ ١٥ %	+ ٥٣،٨ %
الولايات المتحدة الأمريكية (لم تصادق على كيوتو)	- ٧ %	+ ١٥،٨ %
الصين (لم تلتزم بنسبة ما)	/	(زيادة كبيرة غير محددة)
الهند (لم تلتزم بنسبة ما)	/	(زيادة كبيرة غير محددة)
المصدر: الاتفاقية الدولية للمناخ العالمي، التابعة للأمم المتحدة (UNFCCC) والمعهد الألماني للبحوث الاقتصادية (DIW)		

ليس هنا موضع الحديث عن التطورات الخاطئة إلى درجة فاحشة أحيانا، لا سيما في بلدان المعسكر الشرقي سابقا وفي الولايات المتحدة الأمريكية أيضا[52]، ولكن ينبغي التنويه بأن الجهود الرائدة بيئيا، في بعض المناطق كولاية كاليفورنيا

الأمريكية، أو بعض البلدان الأوروبية كألمانيا والنمسا، حققت نتائج محلية تستحق الإشادة بها، ولكن لم تستطع إحداث تغيير يذكر في الاتجاه العالمي لاستغلال الثروات الطبيعية استغلالا متصاعدا وتلويث البيئة تلويثا متفاقما.

إن ما تبدّل خلال ثلاثين سنة مضت هو الوعي بالمشكلة وليس واقع المشكلة نفسها.

هذا ما يطرح السؤال عن كيفية إثارة الدوافع من أجل تغيير التصرفات، وهذا ضروري بإلحاح عندما تظهر المشكلات البيئية كما لو أنها غير قابلة للحل، ممّا يسري على الاحتباس الحراري المناخي. إن قابلية السيطرة على المشكلة ضعيفة للغاية، مما يسبب نفسانيا مشكلاتٍ يرافقها ضعف الدوافع أيضا عندما يراد أن يبدل المرء سلوكه رغم الريبة بصدد النتائج.

يضاف إلى ذلك أمر لا يمكن اعتباره ثانويا، وهو أن عدد سكان العالم سيبلغ حسب أرجح التوقعات زهاء تسعة مليارات نسمة في منتصف القرن الميلادي الجاري[53]، مما يعني أن عدد البشر الذين يطلبون الحصول على ثروات طبيعية في ازدياد، وهي تتناقص، ولا توجد حلول مطروحة على هذا الصعيد، تماما كما هو الحال مع مشكلات غياب المساواة والعدالة عالميا.

جميع ذلك يمثل مشكلات اجتماعية، بدءا بالتبدل المناخي بتأثير اليد البشرية، مرورا باستغلالٍ لا يجري تعويضه للثروات الطبيعية وتدميرٍ مستديم لمجالات استمرار الحياة، انتهاء بالزيادة العددية البشرية. يسري وصف المشكلات الاجتماعية هنا مثلما يسري على كافة المشكلات البيئية عندما تتعلق –كما سبقت الإشارة– بشروط استمرار حياة الإنسان وأنه هو الذي يستشعر حقيقتها.

إن اضمحلال ثروة الأنواع الحية في البحيرات والأنهار والمحيطات والغابات الطبيعية والاستوائية ليس مشكلة الطبيعة، فهي "لا تعبأ" إطلاقا بأن تشمل فيما تشمل الدب الأبيض في المناطق المتجمدة والغوريلا وقنديل البحر، والمنشآت الخضراء. ليس للنباتات والحيوانات وعي بمسألة تناقص مجالات استمرار الحياة، إنما تقضي نحبها فحسب.

إن التجمعات البشرية على محور البقاء على قيد الحياة هي التي ترصد المشكلات البيئية، لأن الإنسان هو الكائن الحي الوحيد الذي لا يعي الماضي فقط، بل يعي المستقبل أيضا. لهذا فقط يظهر شعاع أمل في أنّ إدراك البشر لِما تسبّبوا به في الماضي يمكن أن يدفعهم إلى التفكير بما ينبغي ألاّ يصنعوه مستقبلا.

هوامش

(51)– الجدير بالذكر أن القلق من ارتفاع وسطي الحرارة مناخيا ليس جديدا أيضا، فمنذ حوالي عقدين من الزمن تتابعت التحذيرات من ذلك، كما أن الحديث عن ظاهرة الاحتباس الحراري مطروح منذ فترة طويلة، ومثلما هو الحال في قطاعات اقتصادية عديدة يمكن أن نرصد في قطاع المتابعة الاقتصادية –على حد تعبير جورج فرانك– لمشكلات البيئة كيف يتجاور الازدهار وسوء التوزيع معا.

(52)– تشمل صناعة استخراج النفط إحراق ما يتراوح بين ١٥٠ و١٧٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا، أي ما يعادل استهلاكه في البلدين الصناعيين ألمانيا وإيطاليا معا. انظر:

Anselm Waldermann: Profitdenken schlägt Umweltschutz, Spiegelonline, 6.9.2007, in: http://www.spiegel.de/wirtschaft/0,1518,504278,00.html.

(53)– انظر:

Rainer Münz: Weltbevölkerung und weltweite Migration, in: Ernst Peter Fischer und Klaus Wiegand (Hg.), Die Zukunft der Erde, Frankfurt am Main 2006, S. 111.

ويُنتظر أن يبلغ عدد سكان العالم ما بين عشرة مليارات وأحد عشر مليار نسمة مع نهاية القرن الميلادي الجاري، ثم يتناقص بعد ذلك (نفس المصدر ص ١١٢).

التبدل المناخي.. نظرة موجزة

لا يكمن العامل الحاسم على صعيد النتائج الاجتماعية والعنف المنبثقة عن التبدل المناخي، في عدد الدرجات المئوية لارتفاع وسطي الحرارة خلال العقود القادمة، ولا يكمن في عدد سنتيمترات ارتفاع سطح مياه المحيطات، فالنتائج المعنية مرئية الآن على كل حال، إنما يمكن أن يزيد التبدل المناخي حدتها بدرجة تتفاوت على حسب حجم أبعاد المتغيرات المناخية وعنفوانها.

وفي الحديث عن نتائج مرتبطة باستخدام العنف لا يفيد كثيرا السؤال ما إذا كان التبدل المناخي من صنع اليد البشرية، أم هو من التحولات الطبيعية مناخيا كالتي سبق وشهدها تاريخ الكوكب الأرضي مرارا.

بصفتي متخصصا في علم الاجتماع سأنطلق فيما يلي من تقارير "الهيئة الدولية للحكومات لشؤون التبدل المناخي"(IPCC)، لأن ما نشرتْه كان حصيلة ما مرّرته آليّةُ تصفية من سلسلة مناقشات سياسية جماعية، مما يجعل من العسير أن تنطوي النتيجة على مبالغات ما. وليس مجهولا أن مثل هذه الفعاليات السياسية لا تركز على تثبيت حقيقة علمية، بل تدور حول محاور المصالح، كالسؤال عن الالتزامات المترتبة على بلد بعينه وعن الحالة القائمة فيه. إن ما يصدر في النهاية بصيغة اتفاق سياسي جماعي، بعد أن يأخذ العلماء دوراً يحشرهم قريبا من حافة إنكار أنفسهم، لا بدّ أن يكون منطويا على أقصى درجات التحفظ فيما يثبته من تقديرات. فالسياسيون يحرصون على مواقف دفاعٍ وقائي من حمل التزامات ما ومن الاضطرار إلى تصرفات معينة تبعا لِما تطرحه التحليلات الجارية. لهذا تبلغ حصيلة المناقشات حدّا معينا لا يترك مجالا للشكوك، فهي خالية من التكهنات إلى حد بعيد.

وكثيرا ما يغفل النقاش على صعيد الرأي العام أن تقارير تلك الهيئة الدولية لا تستند إلا بنسبة ضئيلة إلى معطيات من نماذجَ وتنبؤات وفرضيات تصاغ نظريا، فأساسها الحاسم هو معطيات ما ثبت عبر قياسات فعلية، مثل تسجيلات ارتفاع الحرارة، وارتفاع منسوب سطح مياه البحار، وحجم ذوبان الطبقات الجليدية. من هنا تكتسب هذه التقارير صيغة دراسة تحليلية اعتمادا على الماضي والحاضر القائم، وليس على تنبؤات استشراف المستقبل، أما من حيث المستقبل فيتركز دورها على فتح أبواب مجالات واسعة للتوقعات، إنما للمستقبل البعيد وليس للمستقبل القريب.

في معظم المناطق المعنية من العالم يمكن في الأصل رصد نتائج التبدل المناخي رصدا مباشرا في الحياة اليومية، ولا حاجة في ذلك للرجوع إلى قياسات معقدة مما يعتمد عليه علماء البحار والفلك وعلماء تطور الأحياء المنقرضة. ما هي إذن العوامل الحاسمة والنتائج الفعلية للتبدل المناخي كما يراها المرء حاليا؟.

ينطلق تقرير الهيئة الدولية عام ٢٠٠٧م بنسبة ترجيح تعادل تسعين في المائة من أن التبدل المناخي المرصود حاليا هو من حصيلة ما تصنعه اليد البشرية في الدرجة الأولى، ولا سيما ما سببته منذ بداية حركة التصنيع من انبعاثات ما يسمى غازات الاحتباس الحراري. وفي هذا الإطار تعود الانبعاثات الغازية المحتوية على عنصر الفحم –وهي الأهم بمنظور مناخي– إلى استهلاك مصادر الطاقة الأحفورية (المترجم: المستمدة من متحجرات الأحياء الحيوانية والنباتية) في الصناعة والمواصلات، بينما يعود انبعاث غاز الميتان وأكاسيد الآزوت الثقيلة في الدرجة الأولى إلى القطاعات الزراعية وبالأخص قطاع رعي الماشية. إن نسب كثافة وجود كل من أكسيد الفحم والميتان على السواء في الغلاف الجوي في الوقت الحاضر أصبحت أعلى مما كانت عليه في أي وقت من الأوقات خلال ٦٠ ألف سنة مضت.

ارتفاع حرارة المنظومة المناخية أمر غير مشكوك فيه كما يؤكد مؤلفو التقرير المذكور، وهو ما يُستقرأ بوضوح من ارتفاع درجات حرارة الغلاف الجوي، ومياه المحيطات، وذوبان طبقات جليدية، وانتشار الجفاف وارتفاع مستوى مياه المحيطات.

قياس وسطي درجات الحرارة جارٍ منذ عام ١٨٥٠م، وأعلى معدلاته منذ ذلك الحين هي السنوات الإحدى عشرة بين ١٩٩٥ و٢٠٠٦م[54]. كما ارتفع وسطي حرارة مياه المحيطات إلى أعماق تبلغ ٣٠٠٠ متر[55].

على صعيد ارتفاع منسوب سطح المياه البحرية تتشابك العوامل المناخية، فمن جهة يتمدد الماء مع ارتفاع وسطي حرارته، ومن جهة أخرى يضاف إليه المزيد من ذوبان الثلوج القطبية. هذا التشابك هو أبسط نموذج لتداخل عوامل ارتفاع الحرارة مناخيا، إنما توجد جملة عمليات متشابكة أكثر تعقيدا، وأخرى تنطوي على مضاعفة مفعول بعض العوامل ذاتيا، ومع إضافة عناصر غير مؤكدة تترك الحصيلة بمجموعها آثارها على صياغة التوقعات المستقبلية حول تطورات مناخية أخرى.

من نتائج التبدل المناخي المرصودة حاليا انسياح حدود المناطق الممطرة وتكرار ذلك زمنيا أكثر مما مضى، وانتشار التصحر، وازدياد ظهور أحداث مناخية متطرفة من قبيل طول فترات الحرارة المرتفعة بشدة، والعواصف، وموجات المطر الشديد، وغير ذلك، في مناطق لم تشهد ذلك من قبل[56].

منذ ١٢٥ ألف سنة لم يسبق أن كانت درجة الحرارة القابلة للقياس في المنطقة القطبية أعلى مما هي عليه الآن، وتقول الهيئة الدولية إن استمرار انبعاث غازات الاحتباس الحراري بمعدلاته الحالية يؤدي إلى ارتفاع وسطي درجة الحرارة بما يعادل ٠،٢ درجة مئوية كل عشرة أعوام، وسيكون الارتفاع أكثر من ذلك إذا استمر ارتفاع معدلات الانبعاثات الغازية على حالته الراهنة. على أساس النماذج الحسابية لارتفاع الحرارة تبعا لكميات الانبعاث الغازي واحتمالات زيادتها، نصل مع نهاية القرن الميلادي الجاري إلى قائمة تبدأ بحد أدنى يعادل ١،١ وتصل بحد أقصى يعادل ٦،٤ درجة مئوية. وينطوي ذلك على أن اختلاف قوالب الحياة المتوقع لن يتخذ صورة منتظمة وشاملة مستقيمة، بل ستكون الاختلافات متباينة بين بعضها بعضا. وسيكون ارتفاع منسوب سطح مياه المحيطات بين حد أدنى يعادل ١٨ سنتيمترا وحد اقصى يعادل 59 سنتيمترا.

من النتائج المستقبلية أيضا ذوبان كميات أخرى من الطبقات الجليدية والقطبية، وازدياد ليونة الطبقات المتجمدة تحت الأرض، ووقوع عدد أكبر من الأعاصير والعواصف وانتشارها في مناطق غير معتادة عليها من قبل، وستنساح حدود مناطق هطول الأمطار باتجاه الشمال والجنوب في نصفي الكرة الأرضية، كما ستتغير على الأرجح التيارات البحرية تبعا لتداخل تأثير هذه العوامل المتغيرة على بعضها بعضا[57]. توجد أسباب مقنعة لعدم إمكانية تحديد المكان والزمان والحدث بالتفصيل، ولكن من المؤكد أن عوالم الحيوان والنبات ستتأثر بجميع هذه النتائج، وستحدث تبدلات في فرص التغذية واستمرار الحياة في عالم الإنسان.

إن التطورات الاجتماعية المترتبة على التبدل المناخي وفق النتائج المنشورة من جانب الهيئة الدولية في نيسان/ أبريل 2007م توصل إلى الحصيلة التالية: للتبدل المناخي آثار مختلفة إقليميا إلى حد بعيد، إلا أن النتائج الاجتماعية لن تنشأ عن هذه الآثار فقط بل سترتبط أيضا بما يتوافر إقليميا من قدرات للتغلب عليها.

في شمال أوروبا مثلا، حيث يسود مستوى معيشة مرتفع، ومستوى تغذية جيد، وحماية ممتازة في مواجهة الكوارث، وقابلية التعويض المادي عن الأضرار، ستكون الآثار الاجتماعية للتبدل المناخي محدودة نسبيا، أما في منطقة مثل الكونجو مثلا، حيث يسود الفقر والجوع ونقص المنشآت العامة وتكثر أزمات العنف، فستكون المتغيرات السلبية الناجمة عن التبدلات البيئية شديدة الوطأة.

تنتج عن ذلك سلسلة من عوامل التمييز السلبي المركبة، فالبلدان المرجح أن تكون إصابتها أشد من سواها، تملك إمكانات أقل للسيطرة على تلك الإصابة، أما البلدان التي ينخفض فيها مستوى شدة الإصابة، بل التي يمكن أن تستفيد من المتغيرات، فهي التي تملك الإمكانات الأكبر للنجاح في مواجهة الظروف المناخية المتغيرة.

انبعاث ثاني أكسيد الفحم موزعا على المناطق				
العام الميلادي	١٩٩٠	٢٠٠٤	٢٠١٥	٢٠٣٠
المجموع بألوف الأطنان	٢٠٤٦٣	٢٦٠٧٩	٣٣٣٣٣	٤٠٤٢٠
الزيادة بالنسب المئوية بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٣٠م				
الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية		% ٢١		
دول الإصلاح الاقتصادي (المترجم: الآخذة بالرأسمالية حديثا)		% ٢٥		
الصين		% ١١٩		
الهند		% ١٣١		
بقية الدول النامية		% ٨٩		
المصدر: الوكالة الدولية للطاقة (IEA)				

يضاف إلى ذلك أن الفريق من سكان العالم، الذي يتعرض لعواقب أشد هو الفريق الذي كان إسهامه في الاحتباس الحراري إسهاما أقل، أما الفريق الذي سبب التلويث الأكبر فسيعاني معاناة أقل من نتائج التبدلات المناخية.

هنا تتبين ظواهر عالمية أخرى يضاعف التبدل المناخي من شأنها وترتبط بافتقاد عنصر العدالة في تفاوت مستويات فرص الحياة عالميا.

في إفريقية يسود الفقر وتنتشر الفوضى انتشارا كبيرا على صعيد تركيبة دول القارة، وفيها النسبة الأكبر من نزاعات العنف، وهي الآن القارة الأشد تعرضا لعواقب التبدل المناخي. وتتوقع الهيئة الدولية أن يشهد عام ٢٠٢٠م مزيدا من الافتقار إلى المياه النقية بما يشمل ٧٥ مليونا كحد أدنى و٢٥٠ مليونا كحد أقصى من الأفارقة. وفي الوقت الحاضر توجد مناطق لا تصل المياه النقية فيها إلاّ إلى نسبة ضئيلة من السكان، وهي –على سبيل المثال– نسبة ٢٢ في المائة في الحبشة، و29 في المائة في الصومال، و٤٢ في المائة في تشاد[58].

كما ستعاني الزراعة من تناقص هطول الأمطار وتناقص منسوب المياه الجوفية، ويتوقع تبعا لذلك تناقص المحصول الزراعي بنسب تصل إلى ٥٠ في المائة في بعض المناطق حتى عام ٢٠٢٠م. وليست أوضاع قطاع صيد الأسماك بأفضل من ذلك، فانقراض الأنواع الحية في البحيرات والأنهار ماضٍ على قدم وساق، وبعضُ المناطق الساحلية معرض للخطر بسبب ارتفاع معدلات الصيد أكثر مما ينبغي[59]. وستنتشر أمراض من قبيل الملاريا والحمى الصفراء في مناطق لم تشهد انتشارها من قبل، مثل شرق القارة الإفريقية.

في الوقت الحاضر لا تتوافر في إفريقية صور واضحة لإمكانات التغلب على هذه المشكلات.

في آسيا ستنشأ مشكلات مائية عديدة أيضا، وسيقع نتيجة التبدلات البيئية الكبيرة مزيدٌ من الفيضانات بسبب ذوبان طبقات جليدية في قمم الهملايا (المترجم: ظهر في هذه الأثناء أن التقديرات المنشورة رسميا حول ذلك في تقرير الهيئة الدولية لم تجد –على النقيض من سواها– درجة كافية من التحقيق العلمي المسبق لتثبيتها تثبيتا مرجحا أو قاطعا).

يمكن أن يسبب نقص المياه في آسيا أضرارا تصيب أكثر من مليار نسمة عام ٢٠٥٠م، ويمكن أن يزداد حجم إنتاج المواد الغذائية في بعض المناطق (شرق آسيا وجنوبها الشرقي) وينخفض في أخرى (وسط آسيا وجنوبها). وستزداد إصابات الإسهال المرضية نتيجة الفيضانات، وكذلك احتمالات انتشار وباء الكوليرا في المناطق الساحلية بسبب ارتفاع وسطي درجة حرارة المياه.

وتتفاوت في آسيا إمكانات التغلب على المشكلات بين بلد وآخر، إلا أنها غير كافية إطلاقا بشكل عام.

ستواجه أوستراليا ونيوزيلاندا أيضا مشكلات مائية متزايدة، وتعاني منها جزئيا في الوقت الحاضر، وسيكون للتبدل المناخي أثر سلبي كبير على الأنواع الحية في الدرجة الأولى، كما ستزداد العواصف والفيضانات.

توافر قدرات جيدة لدى أوستراليا ونيوزيلاندا لمواجهة المشكلات وإدارتها، سيجعل النتائج الاجتماعية أدنى حدّة بالمقارنة مع إفريقية وآسيا.

أمريكا الجنوبية معرضة لأضرار انخفاض مستويات المياه الجوفية وانتشار التصحر، يضاف إلى ذلك قطع أشجار الغابات غير المرتبط بالتبدل المناخي وحرق الغابات الاستوائية، مما يزيد انتشار القحط، فيزيد شدة عواقب التبدل المناخي، وهذا ما يسري أيضا على تناقص الأنواع الحية.

وتتفاوت إمكانات معادلة هذه التطورات من بلد إلى آخر في أمريكا الجنوبية.

النتائج الاجتماعية في المناطق القطبية محدودة بالمقارنة مع سواها، لعدم وجود سكان فيها إلى حد بعيد، وبالمقابل فإن مفعول ارتفاع درجات الحرارة كبير للغاية، فذوبان الجليد المتجمع على سطح البحار وازدياد ليونة الطبقات المتجمدة تحت الأرض، وانتشار الجفاف في المناطق الساحلية، عوامل لا تترك آثارها مجتمعة على السكان وعالم الحيوانات فقط، بل تسبب ارتفاع مستوى المياه البحرية وكثافة تبخرها أيضا.

ومن العوامل الإيجابية للتبدل المناخي هنا ازدياد قابلية الاستفادة من الأراضي زراعيا، وتسهيل الوصول إلى المواد الخام المقدر وجودها تحت الطبقات الجليدية الحالية، وفتح ممرات إضافية للملاحة البحرية. إنما بدأت تظهر منذ الآن معالم أزمات دولية تنشب حول مسائل السيادة وحقوق استغلال الثروات.

الخطر الأكبر يهدد مجموعات الجزر المنتشرة في البحر الكاريبي والمحيط الهادي بسبب التبدل المناخي، ليس فقط بسبب تناقص مصادر دخلها من صيد الأسماك والسياحة، بل يتعاظم الخطر في الدرجة الأولى لأن كثيرا من تلك الجزر سيفقد صلاحية السكن أصلا نتيجة ارتفاع مستوى منسوب سطح المياه البحرية. وهنا يعتبر تحصيل حقوق لتعويض الأضرار شديد التعقيد، إذ تنطوي عمليات نقل السكان جماعيا دوما –كما نعلم من مجرى التاريخ– على طاقة كامنة كبيرة لنشوب الأزمات.

نتائج التبدل المناخي بالنسبة إلى أوروبا بسيطة بالمقارنة مع سواها، رغم أن ذوبان الجليد والأحداث المناخية الشديدة والانزلاقات الصخرية والمائية والفيضانات وما إلى ذلك ليس فيها بطبيعة الحال ما يستدعي ارتياح قطاعات الزراعة والسياحة. إضافة إلى ذلك ستنشأ هوة فوارق أخرى بين الشمال والجنوب هنا أيضا، ففي الوقت الذي يشهد الشمال الأوروبي إمكانات جديدة تحقق له الميزات في زراعة الفواكه والحبوب والكروم وغيرها، سيصيب القحط والجفاف مناطق جنوبية واسعة على سواحل البحر الأبيض المتوسط،

إلا أن الدول الأوروبية تتمتع عموما بقدرات ممتازة للحد من آثار التبدل المناخي، ومعادلتها، بل واستخلاص الفوائد منها. وقد بدأت بالفعل إجراءات مضادة بهذا الصدد مثل تحسين منشآت حماية السواحل. إنما ستكون الآثار الاجتماعية في أوروبا نتائج غير مباشرة في الدرجة الأولى، وسترتبط بمسائل زيادة الضغوط على الحدود وتبدل طبيعة الأوضاع الأمنية.

يسري شبيه ذلك على أمريكا الشمالية، إذ ستتحسن الإمكانات الزراعية في مناطق عديدة، بينما تسوء في مناطق أخرى ظروف ممارسة ما يسمى الرياضة الشتائية، ويوضع في الحسبان وقوع فيضانات وتراجع توافر المياه، وستظهر أيضا مشكلة ارتفاع الحرارة لفترات زمنية أطول، كما ستعاني المناطق الساحلية معاناة أكبر من الأعاصير والفيضانات.

وهنا –كما في غرب أوروبا– بدأت إجراءات مواجهة الأضرار المتوقعة[60].

بصورة عامة يظهر خلل كبير على المستوى العالمي على صعيد النتائج الاجتماعية والاقتصادية لارتفاع الحرارة المناخية. وينطوي افتقاد عنصر العدالة المرافق لذلك على طاقات أزمات كبيرة في المدى المتوسط.

زيادة درجتين مئويتين

يسود الاتفاق عموما في أوساط الباحثين في شؤون المناخ على الاحتفاظ بقابلية السيطرة على النتائج الاجتماعية والاقتصادية للتبدل المناخي إذا أمكن الحد من الارتفاع الوسطي لدرجة الحرارة المناخية دون درجتين مئويتين بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل عصر التصنيع الأول. ويعني ذلك أن تبقى الزيادة المقبلة في حدود ١،٦ درجة مئوية بالمقارنة مع وسطي الحرارة حاليا. فريد بيرس وضع حسابات تقول إن كمية وجود ثاني أكسيد الفحم في الغلاف الجوي كانت تعادل في الماضي البعيد 600 مليار طن، وبقيت ثابتة على ذلك حتى بداية عصر التصنيع الأول. وبسبب ما تصنع اليد البشرية ارتفعت هذه الكمية إلى ٨٠٠ مليار طن. في حالة عدم مضاعفة سرعة ارتفاع وسطي الحرارة يمكن الانطلاق من حد أقصى مقبول يعادل ٨٥٠ مليار طن خلال عشرة أعوام تالية. وبعد أن يبلغ الانبعاث الغازي مداه الأقصى خلال خمس سنوات على الأغلب (المترجم: أي حتى عام ٢٠١٢م تقريبا) سيتطلب وضع حدّ لارتفاع وسطي الحرارة ليبقى دون الدرجتين المئويتين السالف ذكرهما، أن يتم تخفيض الانبعاث الغازي إلى النصف على الأقل في الأعوام الخمسين التالية، ثم أن يستمر الاتجاه العام نحو الانفخاض بعد ذلك(61).

إن السؤال عن إمكانية تحقيق هذا الهدف هو السؤال عن إمكانية الثقة بالعقل الجماعي.

هوامش

(54)– نفس المصدر ص ٦ (المترجم: الهامش رقم ٥٣)

(55)– نفس المصدر ص ٧

(56)– نفس المصدر ص ٨

(57)– نفس المصدر ص ١٦

(58)– انظر:

Eva Berié u.a. (Red.): Der Fischer–Weltalmanach 2008, Frankfurt am Main 2007, S. 538ff.

في أنجولا حيث يجد ٥٣ % من السكان فقط إمكانية الوصول إلى مياه الشرب، ينتشر وباء الكوليرا منذ عام ٢٠٠٦م، وقد سبب حتى الآن (المترجم: ٢٠٠٧م أثناء كتابة هذه السطور من جانب المؤلف) وفاة ٢١٧٤ شخصا، ويعلّل انتشاره في الدرجة الأولى بسبب نقص التزويد بمياه الشرب النقية (نفس المصدر ص ٥٥).

(59)– انظر:

Robert S. Watson u.a. (Hg.), The Regional Impacts of Climate Change: An Assessment of Vulnerability. A special report of IPCC working group II, Cambridge 1997, S. 10.

(60)– تنبأ معهد المناخ التابع لوكالة ناسا الأمريكية منذ عام ٢٠٠١م بارتفاع شديد لمخاطر الفيضان على مدينة نيويورك. لهذا السبب تقرر بناء ثلاثة حواجز لمواجهة الفيضانات، وتأمين منطقة المدينة الكبرى من خطرها. (صحيفة فرانكفورتر آلجيماينه، ٣١ / ٧ /٢٠٠٧م، ص ٣٥)

(61)– انظر:

Fred Pearce: Das Wetter von Morgen. Wenn das Klima zur Bedrohung wird, München 2007, S. 309ff.

القتل بالأمس

نهاية العالم

شهدت الامبراطورية الرومية الشرقية حوالي عام ٥٢٠م كوارث عديدة، زلازل دمّرت القسطنطينية العاصمة ومدنا أخرى، وفيضانات متعاقبة اجتاحت حوض نهر الفرات، وحروبا مضنية مع الفرس والبلغار والساسانيين (المترجم: البلغار آنذاك كانوا قبائل من أصول سلافية هاجرت من شرقي حوض البحر الأسود وشماله باتجاه البلقان، وإليهم تنتمي غالبية سكان بلغاريا حاليا، وكلمة "الساسانيين" الذين كانوا من القبائل العربية المعروفة، أصبحت لدى كثير من المؤرخين الغربيين، وحتى الآن، وصفا تعميميا موروثا من العهد الكنسي يطلقونه على عموم المسلمين منذ انتشار الإسلام). كما واجهت الامبراطورية سلسلة من أحداث التمرد الداخلية، وأضيف إلى ذلك كله ظهور "مذنّب هالي" (المترجم: حمل المذنب هذا الاسم لاحقا، نسبة إلى عالم الفلك هالي، بعد ظهوره في أعوام ١٥٣١ و١٦٠٧ و١٦٨٢م، ويبدو حسابيا أنه هو الذي ظهر للرومان آنذاك، إذ يمكن أن يراه سكان الأرض مرة كل ٧٦ سنة هي فترة دورانه حول الشمس) وانتشر الذعر بين من عاصر تلك الظاهرة الفلكية.

يعدّد ميشا ماير، المتخصص بالتاريخ القديم ما سبق ذكره من صنوف الدمار والكوارث ثم يؤكد أمرا غريبا، وهو أن المصادر التاريخية المعاصرة لتلك الحقبة، تحدثت حولها بعبارات لا يعطي مضمونها الانطباع بأنها كانت مفاجئة أو نذير خطر [62].

بعد عشرين عاما، أي حوالي عام ٥٤٠م، كان العقد الميلادي حافلا من جديد بسلسلة من الكوارث، كما ظهر مذنّبٌ مفزع آخر، وقام البلغار بكثير من الهجمات والنهب والسلب والتدمير، وفي نطاق ما يوصف بحقبة "استرداد شبه جزيرة إيبيريا" (المترجم: وفق التأريخ الأسباني والبرتغالي هي الفترة بين فتح الأندلس عام ٧١٨م، وسقوطها سنة ١٤٩٢م) استولى الغوطيون الشرقيون على أجزاء كبيرة من الامبراطورية الرومية الشرقية، فاندلعت حرب طاحنة وقع كثير من المدنيين ضحية لها، وشهدت عاصمتها عددا من الزلازل أيضا، وانتشر وباء الطاعون "فسبّب موتا جماعيا لم يُعرف مثله من قبل، وتوقفت حركة التجارة وغيرها من الأعمال في القسطنطينية ومدن أخرى، وانهارت المنشآت العامة للدولة، وفقدت قرى عديدة كافة ساكنيها"[63].

في هذه المرة يظهر في المصادر المعاصرة لتلك الفترة التعبير المباشر عن الذعر والفوضى والخوف من خطر كبير محسوس، ولذا يتساءل المؤرخ ماير: من أين جاء ذلك الفارق في استيعاب الكوارث في إطار فارق زمني قصير نسبيا؟.. وجوابه مثير للدهشة، ولكنه مقنع: لقد سادت منذ عام ٥٠٠م تصورات تتوقع نهاية العالم، (مما استند إلى حسابات تأريخٍ نصرانية، وإلى الخبرة السابقة من سقوط الامبراطورية الرومية الغربية، إضافة إلى ظهور "آناستازيزس" الذي يشير معنى اسمه لغويا "قيصر آخر الزمان" إلى يوم البعث). جميع ذلك أوجد إطارا تأويليا استوطنته الكوارث المدمّرة بين عامي ٥٢٠ و٥٣٠م، أي كان يوجد استعداد نفساني لوقوع تلك الأحداث مع انتظار نهاية العالم المحتومة، فاعتُبرت مقدّمة لها، وهنا يصيب ماير كبد الحقيقة بشأن نماذج التأويل ونماذج الاسترشاد العام آنذاك، عندما يقول إن نماذج التأويل تلك ما كان لها أن تزول بعد سنوات "لو أن موجة الكوارث الأولى المذكورة لم تقع فتبدّل الشروط الخارجية"[64].

لقد ظهرت عمليا حقيقةُ عدم انهيار العالم وزواله، رغم جميع التوقعات السابقة، فنشأ بعد عشرين عاما إطارٌ آخر للتأويلات البشرية، ولم يعد عنصر الوهم بنهاية العالم صالحا لتأويل ظهور سلسلة تالية من الكوارث، إذ "ظهر التناقض –كما يقول ماير– بين استيعاب الأحداث والنموذج السائد للاسترشاد العام"[65].. الجدير بالذكر أن الأحداث الخطيرة سببت توجيه نقد شديد للقيصر الرومي، بتحميله المسؤولية عنها.

المثير في المثال السابق كونه يوضح تماما أن مصطلح الكوارث لا يعني أحداثا تقع فحسب، بل يرتبط بأنها إما أن تتحول إلى مصادر للإحساس بالخطر أو لا تتحول، على حسب استيعابها وتأويلها من جانب المتعرضين لها.

في كتابه بعنوان "تحليل الأُطر"[66] درس إرفينج جوفمان معطيات الترقب عند الإنسان دراسة وافية وحدّدها مستخلصا وجود نماذج اجتماعية معينة لفهم الأحداث وتأويلها عاطفيا، فأطلق على القواعد الفاعلة بهذا الصدد وصف "الأُطُر". يمكن القول تبعا لذلك: إن تحديد ردود فعل المعنيين بحدث ما، لا يصدر عن ماهيته المحضة موضوعيا، بل عن أطر معطيات استيعابهم هم لذلك الحدث.

يتخذ الناس قراراتهم على خلفية مزيج معقد متشابك مما يعتقدون، ليس فيه سوى مكان ضيق محدود لردود الفعل الواعية. هذا ما يتفق عليه المشتغلون في علم النفس العام، وعلم النفس الاجتماعي، وعلم الأنشطة الدماغية العصبية.

وبطبيعة الحال تنطوي أطر معطيات تحديد أنواع الاستيعاب والتأويلات والقرارات عند الناس، على طائفة معطيات أساسية أو خلفياتٍ أولية: (هكذا تجري الأمور.. هذا ما يصنع المرء عادة)، وعلى مواقف يصنعها المجتمع، وعلى أشكال التعبير السلوكية، إضافة إلى مقولات وتعليلات واعية وغير واعية، ثم على متطلبات أخرى تكوّنت نتيجة وضع آني ونتيجة تصرفات الآخرين وما يواجهه الناس من مطالب وأوامر، وغير ذلك كثير.

لهذا كله نجد أن تأويل الشعور بالخطر وتعليل نتائج الحدث واتخاذ القرارات، يتبع لتقديرات عصبية دماغية توجهها أطر معطياتٍ يمكن أن تنشأ بدورها عن التأثير المتبادل للتصرفات المتداخلة والتفاعلات الجماعية بحيث تجد التأكيد والثبات. فالعنصر المؤثر على كيفية التأويل كامن إذن في شروط الأوضاع الآنية التي يجدها الناس بين أيديهم والنماذج المكتسبة للاستيعاب والتأويل، وكذلك ما يتبدل من هذه الأوضاع والنماذج نتيجة الأخطار والكوارث والحروب.

ويضاف إلى ما سبق صياغات ونماذج تجريدية عن الواقع القائم، بصدد نهاية العالم وما يمكن توقعه أو لا يمكن، وبصدد السلام والحرب، والعدالة والظلم، والمسؤولية، والثأر، وغير ذلك.

هذه العناصر تشكل معا وتدريجيا أطر المعطيات لاستيعاب وضع ما، وتوصل إلى استنتاجات وقرارات لدى كل طرف فاعل على حدة. ولهذا فإن حدثا واحدا بعينه يمكن أن يجد صورا للاستيعاب والتأويل تختلف عن بعضها بعضا ما بين شخص وآخر، وكذلك ما بين وقت وآخر.

إن عقد الكوارث لدى عام ٥٢٠م وجد في مجتمع الدولة الرومية الشرقية تأويلا يتسم بسكينة الاطمئنان على أساس توافق وقوعها مع ما يُتوقع وقوعه أصلا، بينما انتشر الذعر تجاه كوارث عقد ٥٤٠م لأنها خرجت عن إطار التوقعات.

وعندما يعايش المرء أمورا وحوادث وتطورات ما، تنشأ لديه صعوباتٌ ما تأخذ موضعها في آفاق فهمه لأطر المعطيات السائد، فتنشأ لديه مشكلات استرشادية، ويتولد عنها الإحساس بالحاجة إلى فهم ما يقع، وهذا ما حصل بالفعل في المثال المذكور. كلما افتقد المرء الإحساس بانتظام أوضاعه، نمت لديه الرغبة في الإحاطة بها، وأن تكون مرئية شفافة، وفي أن يعود الانتظام إليها بطبيعة الحال.

دفاع

"لم أعد أدري في أي يوم، ولكن تحدّث الناس عن موت الرئيس، وكان أباً لنا، وفرّ التوتْسيون على الفور، وكانت تحترق البيوت هنا وهناك، كنا غاضبين لموت أبينا، بدأت الحرب وقُتل التوتسيون"[67].

هذا ما قاله أحد منفذي أقصر إبادة جماعية زمنا وأفظعها همجية في القرن الميلادي العشرين. بين نيسان/ أبريل وتموز/ يوليو ١٩٩٤م قتل في رواندا ما بين ٥٠٠ ألف و٨٠٠ ألف إنسان. كانت الغالبية من قبائل التوتسي، خلال ثلاثة أسابيع تقريبا اختُزل وجود هذه المجموعة البشرية من سكان رواندا إلى ربع ما كانت عليه. إنما لم يكن التوتسي وحدهم ضحايا هذه

الإبادة الجماعية، إذ أصابت أيضا من قبائل هوتو كل من كان يتشكك في سلامة عمليات القتل، أو كان على علاقة زواج بقبائل توتسي، أو اعتبر لسبب ما من الخونة لقضية الهوتو.
وأصبح موثّقا توثيقا جيدا في هذه الأثناء أنّ التمييز العرقي بين المجموعتين الشعبيتين كان في الدرجة الأولى من إنتاج حقبة الاستعمار، ولا سيما عبر تفضيل أقلية التوتسي اجتماعيا وإعطائها قيمة أكبر لدى سلطة الاستعمار.

في السنوات السابقة للإبادة الجماعية انتقل شعور المعاناة من التمييز الطبقي المنتشر بين قبائل هوتو، إلى مرحلة انتشار التصورات بوجود خطر عليهم، وبلغ ذلك مداه في نشأة صورة شمولية عن العدو، ثم في لحظة من اللحظات انعكس ذلك لدى غالبية الهوتو في صيغة استيعاب الوضع الآني على أنهم معرضون لخطر الإبادة الجماعية من جانب قبائل توتسي، وبالتالي عليهم الدفاع عن أنفسهم بكل ما يملكون من قوة، ليمنعوا التوتسي من تنفيذ الخطة المزعومة للقضاء عليهم، وفي يوم ٦ / ٤ /١٩٩٤م، عندما وقعت حادثة الاعتداء القاتلة على طائرة الرئيس الرواندي هابياريمانا، بدأت الإبادة الجماعية.
"بعد سقوط الطائرة قال الناس مات أبونا، ولأننا نحب أنفسنا ونحب أبانا، اضطربنا لموته. فكّرنا أن الأمر انتهى. قال الناس: العدو هاجمنا ويجب أن ندافع عن أنفسنا"[68].
هذه مقولة مشارك آخر في القتل الجماعي، ومن الواضح وجود مغزى مشترك يجمع بينه وبين ما سبق ذكره من استشهاد على لسان مشارك آخر. إنه وجود خطر عدوان قاتل يجب الدفاع عن النفس ضده.
لقد ارتكب الإبادة الجماعية لقبائل توتسي أناسٌ عاديون من غالبية الهوتو في الدرجة الأولى، إنما كان العسكريون وكبار الموظفين هم الذين يصدرون الأوامر ويوزعون قوائم بأسماء من ينبغي للفرد قتلهم من التوتسي. وبلغ عدد القتلة مئات الألوف وكانت غالبية عمليات القتل طعنا بخناجر وزعت مسبقا على مرتكبي الجريمة.
منذ الستينات في القرن الميلادي العشرين، أي قبل الإبادة الجماعية، كانت تقع أزمات ومذابح متعددة بين التوتسي والهوتو، ويلفت النظر أن هاتين المجموعتين من السكان لم تكونا منفصلتين كليةً عن بعضهما البعض اجتماعيا، بل على النقيض من ذلك حفلت الحياة اليومية باختلاطٍ لا إشكالية فيه ما بين المجموعتين، زواجا وعملا مشتركا وصداقات. كيف انفجر البركان إذن على طول الخط الفاصل عرقيا بين المجموعتين؟.. الجواب: لأن الهوتو كانوا يحسون بوجود مشكلة، وهذا ما وردت الإشارة إليه في الاستشهادين السابقين. إنما لم يكن القتلة أنفسهم يعون –على وجه الاحتمال– بالأسباب العميقة وراء مشاعرهم.
في المثال المذكور يرد على لسان كل من الشخصين المشاركين في القتل ما يمثل قاسما مشتركا بينهما، وهو ذكر مقتل الرئيس، كانوا يعتبرون الزعيم السياسي أبا، أي شخصا تابعا لهم مثل عضو في أسرة واحدة، يحميهم ويحمل المسؤولية عنهم. لهذا كانت جريمة قتله موجهة ضدهم أيضا، ويعزز هذا المنطق الاعتقاد بأن حياتهم أصبحت مستهدفة أيضا.
والواقع أن هذا الإحساس بخطر صادر عن طرف آخر، هو ما يحدّد –مهما بدا للناظر من خارج الإطار عسيرا على التعليل– العنصر الأهم في دوافع منفذي القتل في إطار إبادة جماعية، أو قتل جماعي، أو مذبحة أو ما شابه ذلك[69].
حتى وإن كانت ظروف النسب السكانية –شكّل الهوتو ٩٠ في المائة من سكان رواندا– تتطلب رؤية الخطر الفعلي قائما في اتجاه معاكس، فردود أفعال الناس تنطلق كما لو أنهم مضطرون فعلا إلى إنقاذ أنفسهم، خوفا على حياتهم وحياة ذويهم، وبالتالي إلى الهجوم من جانبهم وممارسة القتل. الشعور بالخوف هو السبب في انعكاس خطرٍ ظاهر للعيان –مثل الصورة المنعكسة في مرآة– ليتحول إلى واقع قاتل بمواصفات عكسية.
لقد اعتقد الهوتو أنهم معرضون لخطر القتل من جانب التوتسي، مثلما اعتقد المعادون للسامية في ألمانيا خلال الثلاثينات والأربعينات من القرن الميلادي الماضي بوجود المؤامرة اليهودية العالمية[70]، أو مثلما اعتقد أنصار سلوبودان ميلوسوفيتش

بتعرّض الصرب لخطر قاتل. هذا رغم أن الإحساس بالخطر كان غير عقلاني إطلاقا، وكانت الحصيلة –رغم ذلك– هي القتل الفعلي لأعداد لا نهائية من البشر.
لا يوجد تأثير فعلي لعدم عقلانية الدوافع على عقلانية التصرف. المحرقة أكبر شاهد مزعج على صحة فرضية ويليام توماس: "عندما يظنّ البشر أن وضعا من الأوضاع واقع حقيقي، فنتائج ذلك واقعية حقيقية".

عدّ الجثث

ارتكب الجنود الأمريكيون مذابح عديدة بحق السكان المدنيين في إطار حرب فييتنام، من أشهرها مذبحة "ماي لاي" التي لم يكد يوجد بين ضحاياها سوى الأطفال والنساء والشيوخ، وكانت هذه من أكثر عمليات القتل الجماعي إثارة في حرب فييتنام، وأصبحت موضوعا لعدة تحقيقات قضائية. وتعكس محاضر الاستجواب فيها بدرجة غريبة للغاية ماهية استيعاب ما جرى تحت عنوان "قتل العدو"، وهذا ما يتضح من المحضر التالي:

ج: وجهتُ سلاحي "إم ١٦" نحوهم.

س: لماذا؟

ج: لأنه كان من المحتمل أن يهاجمونا هم.

س: ألم يكونوا من الأطفال الصغار والرضّع؟..

ج: نعم.

س: وكان من المحتمل أن يهاجموا؟ الأطفال والرضع؟

ج: كان محتملا وجود قنابل يدوية بحوزتهم، وأن تقذف الأمهات بهم علينا.

س: تقذف صغار الأطفال؟

ج: نعم.

س: هل كانت الأمهات يحملن الأطفال على أذرعهن؟

ج: أظنّ نعم.

س: وأراد صغار الأطفال مهاجمتكم؟

ج: كنت أضع في حسابي في كل لحظة قيامهم بهجوم مضاد"[71].

تبدو هذه الأقوال للناظر من خارج الإطار شديدة الغرابة، جنونية، ولكن عندما نعيد تشكيل الرؤية الذاتية من جانب الجنود الأمريكيين في فييتنام، يظهر أن هذا الاستيعاب الغريب عبارة عن درجة متطرفة من فقدان القدرة على الاسترشاد وغياب السيطرة على الوضع، وهما من نتائج عدم الاستعداد المسبق لظروف حرب الغابات، والعجز عن التصرف تجاه تقنيات حرب العصابات التي مارسها الفييت كونج، فجميع ذلك أوجد شعورا بخطورة شاملة للمكان بمجموعه.
هو وهم مفرط يتمثل في الظن أن يقوم صغار الأطفال بهجوم، وقد تردد ذكره في شهادات كثير من المقاتلين في فييتنام، ولكن صدر بوضوح عن الصورة الضبابية بصدد الخطر الحقيقي الملموس الصادر عن الفييت كونج.
لقد تحول الإحساس بالخطر الصادر عن عدو كان غالبا كالأشباح المتوارية عن الأنظار، إلى خطر غامض وشامل عند كثير من الجنود الأمريكيين، يحيط بهم من كل جانب، فكان لا بد أن يغيّب الإحساس بالقدرة على الاسترشاد والسيطرة على الوضع. وهنا يعطي التصور الوهمي بأن أطفالا صغارا يمكن أن يفجروا قنابل يدوية دليلا شاهدا على الإحساس بخطر شمولي لا يمكن تقدير حقيقته. لقد أصبح كل شخص لا ينتمي إلى مجموعة "نحن" –وفق ذلك التوهم– عدوا مستترا ومصمما على صنع كل شيء ممكن.

تلاقى عنصر افتقاد الاسترشاد في فييتنام مع التفويض العسكري بالتخلي عن قواعد الحرب التقليدية التي تحظر قتل المدنيين، فألغى مفعول قاعدة أخرى في عمليات القتال –مؤسفة إنما غير محظورة– وهي قاعدة: "ابحث ودمّر" من أجل "جبهة الترخيص بإطلاق النار "[72]، وقد أضيفت إليها قاعدة "عدّ الجثث"، التي تعني قياس تحقيق الفوز في كل عملية قتال بعدد القتلى فيها. أصبحت هذه العناصر معا مزيجا قاتلا دون ريب، وأمام هذه الخلفية يزول شيء من العشوائية والغرابة عن التصور الوهمي بأن الأطفال هم من الفييت كونج أيضا. وهنا يتحول عدم التمييز بين الضحايا إلى عنصر فعّال، لأنه يساهم في رفع نسبة الرؤية الشاملة المطلوبة.

لم يكن التوهم المذكور مقتصرا على الجنود الموجودين مباشرة في عملية قتالية، بل انتشرت بين القادة السياسيين والعسكريين الأمريكيين أيضا رؤى بعيدة عن الواقعية والعقلانية بسبب مجرى الحرب الكارثي وغير المتوقع. هذا ما انطلق مثلا من الاعتقاد بأن الفييت كونج الأعداء سيفتقدون إمكانية جلب المزيد من المقاتلين في وقت من الأوقات، وآنذاك تأتي لحظة التفوق العسكري النهائي.

لقد كان رؤساء الأركان ومستشارو الرئاسة الأمريكية آنذاك –كما كتب أحد معاصريهم– "حالمين" إلى درجة حالت دون أي تقدير واقعي لنتائج تصرفاتهم[73].

من أجل تقدير حسابي مسبق للحظة النصر، أُدرجت قاعدة "عدّ الجثث" كوسيلة لاستشراف الموعد المحتمل لاستنفاذ قدرة العدو على القتال (وكان مقدّرا لذلك –كما تذكر إحصاءات وزارة الدفاع الأمريكية– أن يحلّ مع نهاية عام 1965م). ولكن أدت استراتيجية "عدّ الجثث" عند تنفيذ القتل فعلا إلى استهداف الرجال والنساء والأطفال دون تمييز، إذ كان المهم هو عدد الضحايا فقط، وهذا ما انعكس مثلا في قول ضابط أمريكي لرجاله: يجب مضاعفة الرقم عند حساب عدد القتلى من الحوامل.

يبحث المؤرخون بعد وقوع الحدث دوما عن الروابط السببية الكامنة خلفه، وبالتالي عن العلاقة المنطقية بين التصرف (آ) ومسلسل التصرفات التالية (ب). ويبيّن ما ذُكر آنفا أن المسلسل (ب) يمكن أن يختلف تماما عما استهدفه التصرف الأول (آ).

كان الجنود في القرى الفييتنامية في ساحة القتال خاضعين لمفعول علاقة عقلانية أخرى غير التي كانت لدى من يعطي الأوامر في وزارة الدفاع الأمريكية، لأنهم كانوا يواجهون مشكلات أخرى. فالتماهي بالإحصائية الكامنة وراء تقدير نهاية الحرب على أساس عدد الجثث، أدى إلى انفجار المواجهات على أرض القتال، وهنا تحول "عدّ الجثث" إلى هدف بحد ذاته، ومن طبيعة مثل هذه الأشياء أن تكمن وراء مصطلحات تجريدية من قبيل "الآلية الحركية لتصعيد المواجهة".

الواقع أن العقلانيات الجزئية المنفصلة تؤدي إلى التطرف عندما يؤثر الإحساس بالخطر عليها تأثيرا تفاعليا قائما بذاته، فتدفع حركيةَ مسلسل التصرف ونتائجه تلقائيا، وأمام نتائج ما يصنع المشاركون في ذلك، يجدون أنفسهم لاحقا عاجزين عن تفهم ما حدث، فيستغربون حتى أنفسهم[74].

مثال آخر على جنوح الخيال الواهم في حرب فييتنام أيضا القولُ بوجود "مكتب مركزي" لفييتنام الجنوبية في قلب الغابات، يمثل "مركزا عصبيا" ضخما تابعا لجيش فييتنام الجنوبية، ويجب العثور عليه وتدميره. (المترجم: يبدو من السياق وقوع خطأ لفظي وأن المقصود هو فييتنام الشمالية وجيشها) وصدر هذا التوهم من جهة عن استمرار عجز الجيش الأمريكي المتفوق تقنيا وعددا أن يحرز نصرا على مقاتلي الفييت كونج الأضعف، ومن جهة أخرى عن الظنّ بأن العدو يتصرف بالمنطق الذي يتصرف به الطرف الأمريكي نفسه. نتيجة هذا التوهم وقعت سلسلة هجمات جنونية مكثفة بالقنابل الحارقة للغابات بهدف العثور على موقع لا وجود له.

هنا أيضا كان المطلوب تحصيل القدرة على الرؤية الواضحة، وكانت النتيجة مغايرة إذ انقلب الرأي العام العالمي ليعارض طريقة الحرب الأمريكية، وهذا ما حصل –على أبعد حد– عندما ظهرت صورة كيم فوك، الفتاة الفييتنامية الصغيرة العارية، وهي تجري بجسدها المليء بالحروق، هاربة من قريتها المشتعلة في خلفية الصورة.

لقد نشأ عن التصرف الأول بطبيعة الحال مسلسل تصرفات وأحداث لم يكن مطلوبا في الأصل، إنما كان حاسما بالنسبة إلى مجرى الحرب من بعد. لقد انطوت حرب فييتنام على استهداف الشروط البيئية لمعيشة العدو، فبسبب التصور الخاطئ المذكور ألقي على فييتنام ما يعادل ٨٠٠ ألف طن من القنابل زيادة على ما ألقي خلال الحرب العالمية الثانية بمجموعها[75]، كما أن استخدام السموم لحرق خضرة الغابات لتحصيل رؤية أفضل، كان أيضا من وراء العواقب التالية على حساب عدة أجيال متعاقبة من سكان فييتنام.

من بين جميع الحروب في إطار حقبة الحرب الباردة المزعومة، كانت حرب فييتنام الأشد غرابة والأضخم خسارة، والأكثر استدامة بعواقبها، ولا تزال هذه العواقب عميقة ومستمرة إلى اليوم، ليس على صعيد المجتمع الفييتنامي فقط، بل في المجتمع الأمريكي أيضا، الذي عايش أول هزيمة له على أكثر من مستوى، أخلاقي، وعسكري، واقتصادي، إضافة إلى اضمحلال ثقة المواطنين بسياسة رئيسهم.

إن الأسباب الكامنة في الأزمة المعنية هي أسباب نفسانية على أكثر صعيد، إذ تتلاقى أوهام التفوق الذاتي مع الخوف الشديد من إراقة ماء الوجه. لقد أعلن كل من الرئيس الأمريكي الأسبق لندن ب جونسون، وخلفُه ريتشارد نيكسون، عدم الرغبة أن يكون الرئيس الأمريكي الأول الذي يخسر حربا. ولأن التراجع عن مثل هذه المقولة غير ممكن، كان كل منهما يبذل قصارى جهده لإطالة أمد الحرب على الأقل، بعد أن أصبح تحقيق النصر متعذرا.

أما مستشارو الرئيسين، بمن فيهم رجل على جانب من الذكاء مثل هنري كيسينجر، فأوجدوا لأنفسهم –كمعظم القيادات العسكرية– مجالا وهميا، يحللون المشكلات المستشعرة في نطاقه ويصيغون الحلول الممكنة لها، وهم ينزلقون فيه –مثل متدربين عند أحد الحواة– على منحدرات كارثية عميقة بصورة مطردة.

كان الأمر المميز المشترك بين المسؤولين –كما تقول باربارا توخمان بحق– رفضهم الإحاطة علما بمعلومات لا تنسجم مع توقعاتهم الذاتية، ابتداء من الظن باستحالة هزيمة دولتهم من جانب دولة من المرتبة الرابعة كما يصفونها، مرورا بتقدير قواتهم العسكرية وكذلك قوات فييتنام الجنوبية بما يفوق حقيقتها، انتهاء بالسقوط في التشبث المطلق بأوهامهم كلما ازداد وضوح المعالم المرئية للكارثة[76].

في هذه الحالات لا تؤثر الآليات المألوفة لتخفيف ضغوط التناقضات عقلانيا. ولأن حرب العراق تطرح صورا موازية تماما لحرب فييتنام، يجد المرء فيها أيضا أمثلة على تلك الظواهر النفسانية من قبيل ضغوط التناقضات والتفكير الجماعي[77]، والمبالغة في تقدير الذات، وكيف يكون تأثيرها أكبر من تأثير الخبرة التاريخية. إنما هذا أيضا ضرب من ضروب التلاؤم مع المشكلات وفق الإحساس بوجودها.

حقائق متغيرة

لا غرابة أمام هذه الخلفية أن توصل الحقائق المتغيرة تغيرا شديدا إلى حلول للمشكلات تنطوي على استخدام العنف.

هذا ما يسري على تبدل النظام القائم تبدلا مفاجئا عبر سقوط المعسكر الشرقي عام 1989م، ولم يشكل ذلك تحديا لقدرات علماء السياسة والاجتماع فقط، وهم المناط بهم الرؤية المستقبلية لمثل ذلك الحدث، بل شمل أيضا المواطنين في البلدان المعنية، لا سيما الساسة من بينهم.

وقد ظهرت الأزمات التالية لتبدل الأنظمة في مجتمعات ما بعد العصر الاستعماري بصورة حادة أيضا، فمرت عقود عديدة قبل أن يتحقق الاستقرار النسبي في المجتمعات المدنية، ولم تنشأ دول مستقرة إلا في ١٩ من أصل ٤٤ دولة إفريقية رحل الاستعمار عنها[78]. وبعد الاستقلال نشبت في معظم الدول أزمات استُخدم العنف فيها، وتفاوتت درجة حدتها، كما استمر بعضها إلى الوقت الحاضر (كما في السودان والكونجو وسيراليون وغينيا بيساو). في الحبشة دارت الحرب من ١٩٧٦ إلى ١٩٩١م، وسببت ما ناهز المليونين من الضحايا (أكثر من ٩٠ في المائة منهم من المدنيين)، ودار الصراع في موزامبيق من ١٩٧٦ إلى ١٩٩٢م ويتراوح تقدير عدد الضحايا هنا بين نصف مليون ومليون ضحية، وسببت الحرب في الكونجو منذ ١٩٩٨م أكثر من ٤ ملايين ضحية.

على أن ازدياد الاستعداد لاستخدام العنف لا يقتصر على مجتمعات بلدان ما بعد الاستعمار، فكذلك البلدان التي شهدت التحول من المعسكر الشرقي في أوروبا سابقا، لم تسلك طريقها إلى الديمقراطية والرأسمالية دون استخدام العنف، وبعد حوالي عشرين عاما من انهيار الاتحاد السوفييتي نجد قائمة الستين دولة التي توصف في الوقت الحاضر بعدم الاستقرار والتعرض للعنف، تشمل كلا من أوزبكستان (المرتبة ٢٣) وقيرغيزيا (٢٨) والبوسنة والهرسك (٣٥) وطادجكستان (٤٢) وروسيا (٤٣) وتركمانستان (٤٥) وروسيا البيضاء (٥٠) وصربيا والجبل الأسود (٥٥) ومولدافيا (٥٨) وجيورجيا (٦٠)[79]، وتسود الأزمات الشديدة بين مجموعات مختلفة عرقيا في كثير من هذه البلدان.

حتى اليوم يسود في نطاق البحوث العلمية حول العنف الجماعي والإبادة الشعبية قدر كبير من عدم فهم كيف يهاجم الناس جيرانهم بل ويقتلونهم، وإن كان من بينهم من كانت توجد معه في الظروف السلمية علاقات محبة وارتباطات وثيقة. أصحاب الخبرة السكنية في مبنى مشترك للإيجار، يعلمون أن الجوار –كما عبر عن ذلك جان فيليب ريمتسما تعبيرا صائبا[80]– يمكن أن ينطوي على معطيات العنف، لا أن يمثل حاجزا من دونه، فمن الممكن أن يكره المرء أناسا يُضطر إلى العيش بجوارهم. كما ذُكر آنفا، عندما تكون الحدود الجماعية وسيولة الانتماءات المشتركة عسيرة على التفسير، يؤدي ذلك

بصورة خاصة إلى تصرفات عنف متطرفة عند نشوب أزمة. فمهمة تفسيرها هي تثبيت من "نحن" ومن "هم" بوضوح، من يُعتبر صديقا ومن يعتبر عدوا. أما العنف بحد ذاته فيرسم تلك الحدود على أرض الواقع، إذ يظهر بعد استخدام العنف، بل حتى بعد القتل الجماعي، من كان "نحن" ومن كان "هم" بوضوح. وقد وصف أحد مرتكبي أعمال القتل في يوغسلافيا سابقا كيف كان يميّز العدو من الصديق بقوله: "المدنيون مختلفون، المدنيون لا يجرون في الشارع عند إطلاق النار (ضحك) الأمر بسيط: المدنيون لا يجرون في الشارع عند إطلاق النار"[81].

الناس هم الذين يطورون لأنفسهم تقنيات متباينة تماما للتمييز وللتثبيت بشأن الانتماءات للمجموعات، فأوراق الهوية شكل من الأشكال والنظريات العنصرية شكل آخر والقتل الجماعي شكل ثالث. بهذا يؤدي الإحساس بالخطر عند جماعة تمثل "نحن" تجاه جماعة "هم" التي اعتُبرت عدوا، إلى ازدياد ضرورة التمييز، وهي ضرورة متصاعدة بحد ذاتها من الأصل تصاعدا متواصلا.

في حالة العنف المتطرف يصدر تمييز "مَن ينتمي إلى مَن" عن الحالة نفسها، أي عن معايشتها. ويتفجر العنف على خلفية هذه الشبكة للاسترشاد والرؤية الذاتية، ولا ينشأ عن ذلك وضع فوضوي إلا كما يظهر للناظر إليه للوهلة الأولى، أما بالنسبة إلى مرتكبي العنف فيوجد نسقا منظما.

أكثر أشكال تفجّر العنف إثارة من حيث أبعاده المرتبطة بانهيار الأنظمة كان في يوغوسلافيا المنهارة، ما بين سنتي ١٩٨٩ و١٩٩١م، وكانت العلامة الفارقة ما توافر من قبلُ من تقارب مستقر وخالٍ من المشاكل في اتحادٍ يجمع طوائف مختلفة عرقيا بزعامة جوزيب بروز تيتو، الرئيس المتميز بجاذبية تأثيره القوي وباستبداد سلطته. هنا تكتسب أزمة انفجار العنف حدتَها

المتصاعدة باستمرار من ضرورة التمييز الواضح –عبر استخدام العنف– ما بين مجموعات تستشعر اختلافها عن بعضها بعضا. ولم تقع عملية التمييز هذه عبر استخدام العنف في مكان ما من إفريقية جنوب الصحراء، أو في كشمير، بل وسط أوروبا وفي وقت شهد إنهاء الحرب الباردة دون أن يضع أحد في حسابه نشوب حرب ساخنة.

يلفت النظر هنا أمر آخر خرج عن نطاق التوقعات، إذ لم يكن يوجد من يقدّر مسبقا حجم قوة التفجير الكامنة في عنصر القومية في عالم شمولي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وبالتالي غابت بوصلة الاسترشاد في الرؤية والقدرة على وضع الصياغات في الجمهوريات المرتبطة به سابقا.

يسري هذا على المتصارعين في يوغوسلافيا سابقا كما يسري على الأطراف الفاعلة على المسرح السياسي الدولي. إن الخطأ الفاحش الذي ارتكبه وزير الخارجية الألماني الأسبق هانس ديتريش جنشر بالمسارعة إلى الاعتراف بدولتي كروآتيا وسلوفينيا التابعتين ليوغوسلافيا سابقا، زاد من حدة الأزمة بين الجمهوريات اليوغوسلافية، لأن صربيا رأت فيه مؤامرة لتقويض محاولتها تثبيتَ استقرار جمهورية يوغسلافية تحت هيمنة صربية، وبالتالي وجد التطرف في القومية الصربية ما يغذيه.

مثل هذه الحالة يكشف عن أن السياسة الخارجية تسترشد –بعد انهيار الأنظمة– بما كان مألوفا لديها من قبل، كما لو أن المعايير لمجموع البنية الهيكلية لم تتبدل نتيجة انهيار الشرق على الإطلاق، إنما ينكشف أمر آخر أيضا، فهنري كيسنيجر الذي يُفترض أنه يعلم ما يقول، يرى أن "السياسيين لا يضيفون من خلال ممارساتهم جديدا يتعلمونه بما يتجاوز اقتناعاتهم القديمة، فهذه تمثّل رأسمالهم المعرفي الذي حازوا عليه قبل استلام المنصب، وهم يستهلكونه أثناء مرحلة أداء مهام ذلك المنصب"[(82)].

لا ينفرد السياسيون بهذه الخاصية، فمدراء الأعمال، والعلماء، والأطباء، يتشبثون أيضا بالنماذج والوصفات التي كانوا يستخدمونها طويلا وحققوا النجاح من خلالها في كثير من الأحيان، فلا يتحولون عنها وإن تبدّلت شروط استخدام تلك النماذج والوصفات تبدلا شاملا، وهو ما يؤدي إلى نتائج كارثية غالبا.

ولكن ليس هذا الجمود الثقافي وحده العامل المأساوي المثير في السياسة، والذي يظهر عبر تفجر العنف بعد تبدل الأنظمة، بل تتضح الثغرات في النماذج والوصفات السائدة عند السياسيين في فترة تشكيل كيان دولة من جديد. هنا لا يمتلك السياسيون في الغالب خبرة سابقة على صعيد عمليات وتفاعلات تفاوضية للديمقراطية واقتصاد السوق والدساتير المتحررة، ولكن لديهم خبرة في تركيز السلطة، والفساد، والدعاية، وتقديس الأشخاص والوصولية الانتهازية. وعند انهيار الدولة واضمحلالها يؤدي هذا المزيج المركّب من غياب القدرة على الابتكار وتوافر الخبرة الاستبدادية إلى عواقب مدمرة.

كان الغرب ولا يزال يعطي الأولوية في تشكيل دولة للنموذج القائم على دولة المواطنة القومية، ولكن في حالات الانهيار، والحاجة الملحة للتصرف رغم أن الوضع يحجب الرؤية الواضحة، لا يمكن في الأعم الغالب أن تقوم دولة قومية جديدة التشكيل على حدود انتماءات عرقية، ففي تلك الحالات تغيب رؤية عوامل أخرى تؤثر في الانتماء الجماعي[(83)].

إن القومية تعطي مظهرا واعدا بالنجاح غالبا على أرضية الخلافات السياسية الجديدة ما بين الأطراف الفاعلة بعد انهيار نظام، ولكن ترافقها عناصر أخرى تدعم التطرف الذاتي. حتى في مثال رجل سياسي من نوعية سلوبودان ميلوسوفيتش يظهر للعيان كيف حاول السيطرة على خصوم قوميين متطرفين مع ضمان نفوذه الذاتي، فانطوت محاولته على ازدياد تطرف قوميته هو أيضا.

إن الحقائق المتغيرة تغيّر أيضا أولئك الذي أعطوها شكلها المتغير، ويمكن للمرء رؤية تلك العملية بوضوح شديد لدى نخبة الزعامات القومية الاشتراكية وتطرفها.

من الناحية النفسانية الاجتماعية تتميز تلك العملية بالاضطراب، لأن الناس لا يلاحظون غالبا –وهم داخل نطاق التغيرات الاجتماعية– كيف تغيرت طرق استيعابهم هم وتغيرت لديهم الخرائط الذهنية حول الخطأ والصواب، والطبيعي وغير الطبيعي، وما يمكن وما لا يمكن توقعه، مما يتبدل جميعه مع الحقائق المتغيرة.

بتعبير آخر: العضو في مجتمع تتغير معاييره لا يلاحظ ما تتعرض إليه معاييره هو أيضا من التغيير، لأنه يحافظ على تلاؤمه المتواصل مع الوسط المتغير حوله. يمكن وصف ذلك بأنه "التحول في ظروف هائجة أو الخطوط العائمة للمعطيات المتوافرة" (انظر ص ٢١٢ وما يليها). (المترجم: انظر فصل: أناس يتغيرون في سياق حقائق متغيرة).

أصبح معروفا إلى حد بعيد حجم العنف القاتل المنبثق عن ذلك في يوغوسلافيا وسواها، ولكن ليس معروفا بالقدر نفسه أن مجتمعنا الألماني الديمقراطي بعد الحرب يقوم على أسس تلك العمليات التفاعلية للتميّز الناجمة عن استخدام العنف المتطرف. هذا ما يمكن مثلا سماعه بصورة مواربة أحيانا في التحايل الذهني الألماني، في مقولات من قبيل إن مجتمع الغالبية غير اليهودية الألماني قد سلب نفسه –عبر قتل اليهود– جزءا أساسيا من ثقافته الذاتية.. كما لو أن الضرر الأكبر كان من نصيب كينونة المجتمع التالي من بعد!.

إن للعنف المتطرف تأثيره المستديم عبر الأجيال، وقد يتواصل عبر تبدل الأنظمة أكثر من مرة. وجمهورية ألمانيا الاتحادية هي المجتمع التالي لاستخدام العنف –حسب تعبير كلاوس ناومان– وهي هنا مختلفة من حيث الأبعاد وليس من حيث المبدأ، عن مجتمعات أخرى من حقبة ما بعد الحروب.

إن أحداثا من قبيل المحرقة، أو من قبيل انهيار يوغوسلافيا عبر استخدام العنف، باعتباره آخر مثال أوروبي على تشكيل الدول، تظهر أمرا مفزعا للغاية، وهو أن تشكيل الدولة نفسه قام عبر مسيرة التطهير العرقي والقتل الجماعي إنما أوجد واقعيا دولا متجانسة عرقيا. وكما شرح ميشائيل مانّ مؤخرا يسري ذلك على تشكيل العديد من الدول الأوروبية.

ليست احتمالات ارتكاب العنف الجماعي والتطهير العرقي إذن حوادث استثنائية طارئة في مسيرة التاريخ، بل تمثل الصفحة المظلمة لإحلال الديمقراطية التي تقوم عليها.

وليس طريق عمليات التطهير العرقي والعنف القاتل جماعيا نتيجة لتنفيذ مخططات علوية توضع سلفا، بل هو ناشئ في حالات –ليست نادرة– عن سلسلة النتائج غير المقصودة للتصرفات نفسها.

الحروب والعنف تدفع بحركيتها الضخمة إلى تطوراتٍ لا يتوقعها أحد في بدايات عمليات تشكيل الدول، وفي هذا الإطار يمكن أن تتحول منطقة سكنية خلال فترة وجيزة إلى عملية تشريد، وتتحول هذه بدورها إلى إبادة شعب[84]. المهم هنا أن الأمر لا يدور حول آليات حركية عشوائية تاريخيا، بل يمثل ارتكاب العنف المتطرف جزءا من عناصر عملية التحديث، التي تجد جوابا دامغا عبر تغييب الذاكرة الثقافية جزئيا بعد النجاح في تشكيل دولة جديدة. وتتوافر قابلية حدوث ذلك لأن ضحايا عملية تحقيق التجانس في الدولة الجديدة، إما أنهم غابوا عنها أو أصبحوا في عداد الأموات.

عندما تُفهم عمليات التطهير العرقي والإبادة الجماعية خلال القرنين الميلاديين التاسع عشر والعشرين باعتبارها من مولّدات التحديث –وهذا ما تؤيده شواهد عديدة– يمكن القول إن التحولات الاجتماعية التي ترافق تفاعلات العولمة تنطوي على قدر لا بأس به من قابلية ممارسة العنف القاتل.

وإذا أضفنا إلى ذلك الانزلاق المتزايد لكثير من المجتمعات إلى حالة عدم الاستقرار بسبب تبدلات مجالات استمرار الحياة، أو تبدل الأنظمة، أو احتياجات دول أخرى إلى الثروات الطبيعية، فلا بد من رؤية النتيجة الحتمية في تنامي احتمالات محاولة الأخذ بحلول للمشكلات تنطوي على استخدام العنف.

هوامش

(62)- انظر:

Mischa Meier: Krisen und Krisenwahrnehmung im 6. Jahrhundert n. Chr., in: Helga Scholten (Hg.), Die Wahrnehmung von Krisenphänomenen. Fallbeispiele von der Antike bis in die Neuzeit, Köln u.a. 2007, S. 111-125, hier S. 116.

(63)- نفس المصدر ص ١١٩

(64)- نفس المصدر ص ١١٧

(65)- نفس المصدر ص ١٢١

(66)- انظر:

Erving Goffman: Rahmenanalyse, Frankfurt am Main 1978

(67)- انظر:

Scott Straus: The Order of Genocide, Race, Power, and War in Ruanda, New York 2006, S. 154 (Übersetzung H.W.)

(68)- نفس المصدر

(69)- قارن:

Welzer, Täter (Anm. 19); Jacque Semelin: Säubern und Vernichten. Die politische Dimension von Massakern und Völkermorden, Hamburg 2007, S. 87ff

(70)- تبين مذكرات جوبيلس أنه كان مقتنعا بالفعل بوجود مؤامرة يهودية عالمية، ولم يكن اقتناعه هذا مجرد حيلة دعائية لا يصدقها هو نفسه. هملر وهتلر وجورينج وعدد كبير من المفكرين الأوائل والمنفذين للإبادة من مختلف المستويات والمسؤوليات الاخرى، مشاركون في هذا الاقتناع مع تفاوت الدرجات، ولكن بما يكفي لإطلاق العملية الضخمة لقتل اليهود والمضي بها إلى نهايتها تقريبا.

(71)- الاستشهاد نقلا عن:

David Anderson: What Really Happend, in: Ders. (Hg.), Facing My Lai, Beyond the Massacre, Kansas 1998, S. 1-17, hier S. 8 (Übersetzung H.W.)

(72)- "ابحث ودمّر" مبدأ يصف عملية التفتيش للعثور على مجموعات المقاومة، ومخازن السلاح، والمخابئ، وما شابه ذلك والقضاء عليها قضاء مبرما. "جبهة الترخيص بإطلاق النار" مبدأ يصف الترخيص بإطلاق النار على كل شخص داخل منطقة تلك الجبهة، شاء سوء حظه أن يوجد فيها، سيان هل كان جنديا، أم طفلا، أم شيخا. قارن:

Bernd Greiner: "A Licence to Kill": Annäherung an das Kriegsverbrechen von My Lai, Mittelweg 36, Dezember 1998/ Januar 1999, S. 4-24, hier S.5

(73)- انظر:

Barbara Tuchman: Die Torheit der Regierenden. Von Troja bis Vietnam, Frankfurt am Main 2001, S. 439

(74)- هذا ما يصف به نفسه فيلي بيتر ريزي، أحد الجنود الشباب المثقفين من الجيش الألماني، بعد تورطه في أعمال عنف. انظر:

Willy Peter Reese: Mir selber seltsam fremd. Die Unmenschlichkeit des Krieges. Russland 1941-44 (Hg. v. Stefan Schmitz), Berlin 2004

(75)- انظر:

Bernd Greiner: Krieg ohne Fronten. Die USA in Vietnam, Hamburg 2007, S. 41

(76)- انظر:

Tuchman, Die Torheit, (Anm. 73), S, 474

(77)– التفكير الجماعي يؤثر بمفعول وخيم العواقب عندما تحجز مساعي الوصول إلى توافق داخل المجموعة دون التناقضات والرؤى الواقعية للأوضاع. قارن:

Elliot Aronson: Sozialpsychologie. Menschliches Verhalten und gesellschaftlicher Einfluss, München 1994, S. 39

(78)– انظر:

Tobias Debiel, Dirk Messner und Franz Nuscheler: Globale Trends 2007. Frieden, Entwicklung, Umwelt, Frankfurt am Main 2007, S. 97

(79)– يتشكل الترتيب عبر عوامل مؤثرة تتكون نتيجة التطورات السكانية، أعداد اللاجئين، انتهاكات حقوق الإنسان، التدخلات الخارجية (نفس المصدر ص ٩٠ وما يليها)

(80)– انظر:

Jan Philipp Reemtsma: Nachbarschaft als Gewaltressource, Mittelweg 36, 13/5 2004, S. 103

(81)– انظر:

Natalija Basic: Krieg als Abenteuer. Feindbilder und Gewalt aus der Prespektive ex-jogoslawischer Soldaten 1991-1995, Gießen 2004 (Diss. Hamburg), S. 226.

في فييتنام كانت الطريقة الأكثر أمانا هي تمييز الفييت كونج عن طريق معاملته على أساس أنه فييت كونج (if it`s dead and it`s Vietnamese, it`s VC.). انظر:

Bernd Greiner: "First to go, Last to Know". Der Dschungelkrieger in Vietnam. Geschichte und Gesellschaft, 29/2003, S. 239-261, hier S. 257.

كان عندما يُقتل شخص، يصبح من الفييت كونج: القتل والتمييز يصبحان هنا وحدة واحدة.

(82)– تنتشر في الكتابات العلمية كانتشار الأشباح أحيانا استشهاداتٌ لا يمكن التعرف على مصدرها الأول، ولكنها جيدة إلى درجة تكرار نقلها باستمرار. هنا أيضا لا يمكن تمييز المصدر الأول للاستشهاد المذكور على لسان كيسينجر، وقد نقلت الاستشهاد عن:

Rudi Anschober und Petra Ramsauer: Die Klimarevolution. So retten wir die Welt, Wien 2007, S,161

(83)– ليس ضيق النظرة هذا أمرا تتميز به مجتمعات ديكتاتورية سابقا، ففي الدول القومية المستقرة أيضا لا يُقبل جنوح الخيال فيما يتعلق بتكون تشكيلات جماعية خارج النطاق القومي، رغم أن عمليات العولمة تتطلب هذا بالذات.

(84)– انظر:

Mann, Die dunkle Seite (Anm. 28)

القتل اليوم
مذابح بيئية

"لحم أمّك عالق بين أسناني"

الجزر من الميادين المفضلة في دراسات مؤرخي البيئة، لا سيما المنعزلة نسبيا بحيث لا تتأثر أوضاعها بعلاقات تبادلية مع مجتمعات أخرى، إذا كانت نائية وكانت الملاحة البحرية متخلفة. آنذاك يتلاشى مفعول المؤثرات الخارجية على تفاعلات التطور والانهيار الداخلية، فتتحول الجزيرة إلى "مختبر" ملائم لدراسة ما يقع من تطوراتٍ تحكمها شروط واضحة، وليس نادرا أن تبلغ تلك التطورات مستوى الكارثة.

بهذا المنظور تتخذ جزيرة "أوستر" (المترجم: تقع في المحيط الهادي وتتبع لتشيلي) مكانة "أرض الميعاد" لدى مؤرخي البيئة، إذ تفصلها عن أقرب أرضٍ من اليابسة في قارة أمريكا الجنوبية مسافة ٣٥٠٠ كيلو متر. وقد استوطن البولينزيون هذه الجزيرة حوالي عام ٩٠٠م على الأرجح، وأتقنوا صناعة قوارب "كانو"، كما عُرفوا بقدراتهم في إرشاد السفن البحرية، فشهدت الجزيرة حقبة ازدهار ورقي امتدت ٥٠٠ عام.

صحيح ما يقوله جاريد دياموند بصدد عدم توافر ظروف بيئية مثالية في أوستر كما هو الحال في جزر أخرى استوطنها البولينزيون، ولكن كانت كافية لتأمين الغذاء لما يتراوح بين ٢٠ و٣٠ ألف نسمة سكنوا الجزيرة وشكّلوا بين ١١ و١٢ قبيلة، لكل منها زعيمها.

في الماضي كانت أرض الجزيرة مكسوّة بغابات تضم ٢١ نوعا من أشجار النخيل، منها نوعان من الأشجار السامقة بارتفاع يناهز ٣٠ مترا، وكانت الأخشاب صالحة لبناء المساكن وصناعة قوارب كانو الكبيرة[85]. وبلغ عدد أنواع الطيور البرية ٢٥، فاعتمد غذاء السكان على لحم الطيور بالإضافة إلى المحاصيل الزراعية وسمك الدلفين، وكذلك على فصائل تناسلت من الجرذان التي جلبها البولينيزون إلى الجزيرة عند استيطانها على ما يبدو. والثابت تاريخيا أن ذروة فترة ازدهار مجتمع جزيرة أوستر كان حوالي عام ١٥٠٠م، عندما بلغ عدد الأبنية فيها حدّه الأقصى، قبل أن يتراجع تدريجيا بنسبة بلغت ٧٠ في المائة خلال القرن الميلادي الثامن عشر [86].

عرفت أوستر ما يشبه الحكم "الثيوقراطي"، بمعيار معاملة زعماء القبائل معاملة أقرب إلى تأليههم، فكانوا يمارسون دور كبار الكهنة، والوسطاء بين البشر والآلهة، كما هو الحال في مجتمعات بولينيزية أخرى، وتولّوا تنظيم العلاقات الاجتماعية فيما بينهم وبين بطون القبائل وعامة السكان[87].

إجمالا كانت الجزيرة أشبه بجنة أرضية من المستوى المتوسط إذا صح التعبير، ولكن عندما وصل إليها أوائل الأوروبيين، ومنهم القبطان كوك، في منتصف القرن الميلادي الثامن عشر، وجدوا بين أيديهم أوضاعا سيريالية المظهر (المترجم: الفن السيريالي هو ضرب من ضروب الفنون يعبّر عن العقل الباطن بصورة تلقائية تتناقض مع عناصر العقل والجمال حسب منظّره الفرنسي أندريه بريتون أوائل القرن الميلادي العشرين)، لم يجدوا أشجارا في جزيرة أوستر، ولم يعد يسكنها سوى القليل من البشر، وكان هؤلاء –حسب وصف كوك عام ١٧٧٤م– "قاماتُهم قصيرة، وأجسادهم هزيلة، ويسيطر عليهم الخوف والبؤس"[88]. كما خلت الجزيرة من الحيوانات إلا القليل من الجرذان والدجاج، إنما اكتسب المشهد المتدهور العام قدرا كبيرا من الغرابة والشذوذ لوجود حوالي مائة من النصب الحجرية، بعضها كبير وضخم، ومعظمها محطّم مهشّم، وقد ارتمت في كل مكان، كما لو أن يدا عملاقة بعثرتها هنا وهناك، هذا مع أن طول معظمها في حدود ستة أمتار، ووزن كل منها زهاء

عشرة أطنان، بل بلغ طول التمثال الأضخم من بينها ٢١ مترا وبلغ وزنه ٢٧٠ طنا، وعُثر في أحد المكاسر الحجرية على تماثيل منها ما يبدو جاهزا للنقل، ومنها مالم يُستكمل نحته بعد.

حار الباحثون أمام لُغْز السؤال، كيف استطاع السكان نقل تلك القطع الحجرية الضخمة ونصبها، رغم خلوّ جزيرتهم من أخشاب تصلح لصناعة أدوات مناسبة لهذا الغرض؟
ينطلق المؤرخون في الوقت الحاضر من أن زعماء القبائل، وكذلك البطون التي انتسبوا إليها، كانوا جميعا في علاقة تنافس، فكانوا يوظفون صنع التماثيل الضخمة للتفاخر والتعالي على بعضهم بعضا، حتى نشأ نوع من السباق على امتلاك التمثال الأكبر والأعلى، وهذا ما تعززه معلومات تاريخية تقول إن ضخامة ما يُصنع من تماثيل كانت تزيد باطراد على امتداد عدة قرون[89]. (المترجم: كأنها غريزة بشرية متوارثة، كما يشهد السباق العالمي المعاصر على ناطحات سحاب وأبراج أعلى!)
يُستخلص من إعادة صياغة مجرى التطورات تاريخيا على هذا النحو، أن سكان جزيرة أوستر قضوا بأنفسهم على ثروتهم الطبيعية قضاء مبرما، فذهبت ضحية إنتاج ضخم متواصل لتلك التماثيل. والمرجح أن استهلاك أخشاب غابات النخيل بدأ مع وصول الدفعات الأولى من المستوطنين حوالي سنة ٩٠٠م، ثم بلغ نهايته المحتومة في القرن الميلادي السابع عشر.
لا أحد يستطيع تصوّر ما كان يدور في رأس الرجل الذي قطع آخر شجرة من أشجار الجزيرة!.. ربما كان يعتبر ذلك ضروريا فلم يفكر بما يتجاوز ذلك، هذا بعد أن كانت أخشاب شجر النخيل متوافرة من قبل بدرجة كافية لاستهلاك متعدد الأغراض، مصدرا للوقود والطهو، ومادة لبناء المساكن وصناعة قوارب الكانو، وكذلك لتصميم آليّات تصلح لنقل التماثيل ونصبها.

كما يقول جاريد دياموند "تعطي جزيرة أوستر على وجه الإجمال صورة مصغرة للقضاء على الغابات قضاء مبرما في منطقة المحيط الهادي بمجموعها، وهو ما لا يكاد يوجد له مثيل في مختلف أنحاء العالم. أما بالنسبة إلى سكان الجزيرة فحصدوا النتيجة عبر تناقص متفاقم للمواد الخام، والأغذية البرية، والمحاصيل الزراعية أيضا... إلى أن افتقدوا الألواح الخشبية الكبيرة والحبال، فانقطع مسلسل نقل التماثيل ونصبها، وانهارت صناعة قوارب كانو الصالحة للإبحار "[90].
لا يوجد ما يعوّض مثل هذا الانهيار في جزيرة منقطعة عن العالم الخارجي، أو ما يعوض الثروة السمكية، وأدّى قطع الأشجار إلى جفاف التربة فاستحالت الزراعة، ونضبت الأخشاب مصدرا للوقود، إلى أن استُخدم آخر الأعواد والنباتات في الشتاء، وبلغ الأمر مداه في تبدل التعامل مع الأموات، فحلّت الملاءات محلّ التوابيت الخشبية لدفن الجثث كالمومياء، ثم دون ملاءات أيضا.. هكذا في تراب الأرض.
لا ريب في أن هذا التناقص المتفاقم في مختلف ميادين استمرار الحياة قد نجم عن التنافس المتصاعد على القليل المتبقي من الثروة الطبيعية في الجزيرة، من غذاء ومواد بناء وتقنيات، بل حتى رموز التفاخر والتميز الذاتي، ولا أحد يستطيع العيش من الخبز فقط (زد على ذلك افتقاد الخبز نفسه[91]).

هذه العلاقة السببية أمر لا يحتاج إلى برهان، وإن احتاجت فقد أعطاه سكان جزيرة أوستر، حيث ظهر كيف تكتسب "ممارسة حضارية" صيغة تحرك ذاتي مستقل، يخرج بها عن نطاق السيطرة من جهة، دون أن يتخلى أحد عنها من جهة أخرى، وإن خاطر بحياته في خضمها.
لا يقتصر ذلك على سكان أوستر، بل يمكن أن نرصد في بلد غربي أيضا شواهد على قابلية أن يموت إنسانٌ داخل بيته وهو يحترق، لأن الحريق فاجأه وهو دون ملابس، وهو يتصوّر –نتيجة حيائه– استحالة فراره من النار بخروجه عاريا إلى الشارع[92].

على هذه الشاكلة يستعرض نوربرت إلياس صيغا متعددة عن عوامل غير موضوعية تقيم الحواجز دون رؤية متحررة من المؤثرات تتطلبها عملية إغاثة أو إنقاذ [93]. ويُروى من مطلع القرن الميلادي السابع عشر أن الملك الأسباني فيليب الثالث مات ضحية التهابات الحمى.. "التي أصابته نتيجة تعريض نفسه طويلا للحرارة الشديدة قرب موقد فحم شديد السخونة، فانتظر –ممتنعا عن التصرف– خادما استدعاه ولم يُعثر عليه، والسبب أن ذلك الخادم هو من كان يحمل مهمة إخراج وعاء الفحم من الموقد"[94].

كما ذُكر في الفصل السابق يتخذ الناس قراراتهم تبعا لطريقة استيعابهم هم للأوضاع القائمة وتأويلها، وهنا تظهر قابلية اتخاذ قرارات قد تقضي على صاحبها –وإن اتضح وجود حلول أخرى أفضل– كما كان مع الملك فيليب الثالث. بل إن العوامل الثقافية والاجتماعية والعاطفية والرمزية تلعب دورا أكبر من غريزة الحفاظ على الذات، حتى في مستوى البقاء على قيد الحياة، ويكفي إلقاء نظرة تفكير على ما تعنيه عملية انتحارية في الوقت الحاضر.

لقد انطلق فيليب الثالث مثلما انطلق سكان الجزيرة من "أطر معطيات"، حالت دون رؤية العاقبة الوخيمة، بل يبدو أن عملية الاستيعاب تقوم على صيغ ثقافية مستقرّة، يمكن أن تموّه على المعنيين بها حقيقةَ صيغٍ أخرى ممكنة، فتتعذّر عليهم ابتداء رؤية ذلك البديل الموجود والممكن.

حجب الرؤية أمر قابل لصناعته أيضا في "منظومة إنتاج" مناسبة، كمنظومة التدريب والالتزام، كما عرفتها جيوش مدرّبة على ذلك من القرنين الميلاديين الثامن عشر والتاسع عشر. آنذاك كان الجنود من المشاة يتصرفون وكأنهم يقتلون أنفسهم دون تأثر بما كانوا يصنعون عندما يصدر أمر بالقتال، إذ "كان الرجال يتقبّلون الأوامر بالتقدّم صفا بعد صف، وهم يتعرّضون لعملية قتل جارية، على مدى عدة ساعات أحيانا، فيُذكر عن فرقة مشاة الدوق أوسترمان–تولستوي مثلا أن أفرادها وقفوا لمدة ساعتين، وهو يتساقطون في صفوف متوالية، في مواجهة نيران المدفعية المسدّدة خلال موقعة بورودوينو (المترجم: من معارك نابليون بونابرت قرب بلدة بورودينو في الأراضي الروسية عام ١٨١٢م) ولم تكن تُرصد خلال تلك المدة حركةٌ ما في صفوفهم المنتظمة، سوى حركة سقوط القتيل عند إصابته"[95].

بتعبير آخر: لم يكن الجنود يستوعبون حقيقة الخطر على الحياة الذاتية، بل خطر ما قد يترتب على مخالفة تعليمات سلوكية، ذات مواصفات مستمدة من مفعول الرمز والتقليد والمكانة، أو من جملة أوامر سارية المفعول، وفي المخالفة خطر قد يصبح ثقيل الوطأة بمنظور المعنيّين به، فيحول دون رؤيتهم بدائل أخرى، غير الاستمرار على ما يصنعون.

بهذه الطريقة يتحول الناس إلى أسرى تقيّدهم أغلال تقنيات ذاتية، وضعوها بأنفسهم في الأصل من أجل استمرار حياتهم.

يوجد ما يكفي من البراهين الواضحة الدلالة على ذلك، منها ما يتجلّى في التشبث باستراتيجيات معينة، قديمة من حيث فترة صلاحيتها تاريخيا، وبقيت متبعة رغم ذلك، فأصبحت كالحبال التي تربط مخيلة معاصريها وطاقاتهم.

مثال ذلك بناء الحصون على غرار ما صنعته وطورته أجيال متعاقبة من قبل، وقد استمر بناؤها تبعا لإرادة العسكريين، هذا مع أن المستحدث من تقنيات وسائل القتال في الحروب، جعلها عديمة الفائدة منذ زمن بعيد.

مع مرور الزمن كان تطوير المدافع وازدياد المدى الذي يصل إليه مفعول تدميرها، يدفع إلى إضافة مزيد من منشآت التحصين الخارجية، على مساحاتٍ من الأرض تزداد اتساعا باستمرار حول الحصون الأصلية، ففي مدينة أنفرس البلجيكية مثلا حزامٌ من التحصينات الخارجية يحيط بقلعتها المركزية، ويصل طول امتداده إلى زهاء تسعة أميال حولها.

هذه منشآت عديمة الفائدة، تستدعي الاستغراب الشديد، فقد كان توسيع التحصينات يجري على حساب المدن المراد حمايتها، حتى أصبحت مساحاتها صغيرة بدرجة تحدّ من قدراتها الدفاعية، على النقيض من الهدف الأصلي لمنشآت التحصين.

هذا علاوة على عدم وجود ما يكفي من الجنود لعمليات الدفاع على مساحات واسعة، فكأن المدافعين يحبسون أنفسهم بأنفسهم داخل الحصون تجاه عدوهم، ويفقدون بالتالي القدرة على الدفاع عن مواقع أخرى يهاجمها بعيدا عن تلك الحصون. وترصد

سجلات التاريخ بناء قلاع جديدة حتى بعدما تبين عدم فعاليتها إطلاقا، والسبب كامن في التشبث بوصفات وأساليب كانت معروفة آنذاك، مما ثبت نجاحه من قبل، ولكن وسط ظروف أخرى مغايرة[96].

يوجد عنصر آخر غاب عن المعنيين بإشكالية استخدام العنف والقوة، وهو مفعول التفوق عبر ميزة التنظيم، وهذا ما يطرحه هاينريش بوبيتس طرحا مقنعا في مثال مبسط على النحو التالي:

لنتصور وجود باخرة سياحية لمسافات بعيدة، تحمل على متنها عددا من المقاعد المريحة للاستجمام يعادل ثلث عدد المسافرين. لا مشكلة في ذلك في الأصل، إذ يوجد دائما ركاب ينشغلون بأمور أخرى فلا يستخدمون المقاعد للاستجمام، وبالتالي يكفي الموجود منها لاحتياجات المسافرين الفعلية.

هذا ما يتبدل كلية عندما تستقبل الباخرة فوجا من الركاب الذين يتبعون أساليب تسمح لهم بحجز المقاعد خلال فترة عدم استخدامهم هم لها. أبسط هذه الأساليب شكل من أشكال "التعاون الاجتماعي"، إذ يطلب راكب من زميل له أن ينتبه في غيابه إلى مقعده الشاغر ويحجزه له لحين عودته، ويصنع الزميل ذلك على أساس تطلعه للمعاملة بالمثل. والحصيلة ظهور فئة من الركاب لهم ميزات يفتقدها ركاب آخرون وإن كانوا أكثر عددا. الفئة الأولى قادرة –عبر التنظيم– على تحقيق مصلحة مشتركة بين أفرادها، مستفيدة من تعاونهم فيما بينهم، وبالمقابل يجد الركاب الآخرون أنفسهم فرادى، يرغبون في الحصول على مقاعد للاستجمام، ولا يمتلكون الأسباب لاختراق المصلحة الجماعية للفئة الأولى.

إن المصالح الانفرادية لا تكتسب ميزة التنظيم اعتباطا، أي بمجرد إحصاء مجموعها العددي، لا سيما وأن من لا يستحوذ على ميزة التنظيم، لا يقدم نموذجا تعاونيا مقابلا، قد يتفوق به على النموذج التعاوني لدى الطرف الآخر.

عنصر القوة في هذا المثال ناشئ عن ميزة تنظيمية، بسيطة وقابلة للتوسع والتطور. ويمكن أن يتحقق التطوير مثلا عبر تشكيل مجموعة ثالثة لرصد المقاعد الشاغرة، مقابل أن يستفيد أفرادها منها في أوقات محددة، ومهمة الرصد جزء من عملية التنظيم هنا، حتى وإن لم يشارك فيه أحد من أفراد الفئة الأولى المتميزة.

المثير في هذا المثال أن الفئة المغبونة لا ترى سبب ضعفها –بميزان القوة– ناجما عن وجود ميزة تنظيمية لدى الفئة الأولى، وهي ميزة مركّبة إذ تُستخلص منها ميزات أخرى إضافية لمضاعفة أسباب القوة. لا يرى أفراد الفئة المغبونة سوى أنهم يقفون أمام مقاعد شاغرة لا يستطيعون استخدامها، ويشعرون بالغضب على الأرجح، ولكن يحجب هذا الانفعال العاطفي رؤية السبب الحقيقي لضعفهم[97].

نعود إلى جزيرة أوستر.. فمثالها يوضح أهمية إحساس المرء بالإشكالية لاتخاذ القرار، كما يبين كيف تتبدّى المشكلات في صيغ ملموسةٍ مباشرةً إلى حد بعيد، فتضغط للعثور على حلول عبر استخدام العنف، وهو مدار الحديث.

مع أفول الحقبة الحضارية في الجزيرة نشبت حرب انطوت على استخدام العنف المتطرف، فبعد أن كانت أزمة الثروات الطبيعية أهم أسباب تدمير الغابات، وصل مجرى التطورات إلى مرحلة كان يسطو السكان فيها على أجساد بعضهم بعضا، كما تكشف دراسة الآثار العظمية وبقايا الأسنان البشرية والعظام المهشمة (بغرض الوصول إلى النخاع). ولم يكن علم الآثار وحده وراء استنتاج الوصول إلى تلك المرحلة، أي "أكل لحوم البشر"، فهي في مقدمة ما يتناقل السكان عنه القصص المتوارثة شفهيا.

لم يوصل الانهيار البيئي إلى قحط التربة بل إلى قحط الثقافة الحضارية أيضا.

انقلبت الزعامات العسكرية على الزعامات القبلية والكهنة حوالي عام 1860م، وتكوّن معسكران متنازعان من التحالفات بين القبائل البالغ عددها ١١ إلى ١٢ قبيلة[98]. وفرّ كثير من السكان للنجاة بأنفسهم إلى الكهوف وأخاديد الجبال، ولم تعد تُصنع تماثيل جديدة، بل كان يُقتلع المنصوب منها –مما يتبع للطرف الآخر– ويُتلف، كما تحولت اللوحات الحجرية من استخدامها

سابقا لإقامة قواعد تنتصب التماثيل فوقها، إلى استخدامها حواجز لحماية الكهوف. وشملت إجراءات الدفاع الاستراتيجية حفرَ خندق عميق للتحصن في مواجهة "العدو" فنشأ وراءه ما يماثل "شبه جزيرة" على أرض جزيرة أوستر، وكان من أواخر الإبداعات التقنية استعمال مادة "أوبسيديان" الزجاجية في صناعة رؤوس للرماح، لتزيد قوة فتكها. باختصار، ساد الجزيرة عالم من الفوضى الهدّامة، يتناقض مع الواقع ويجعل استمرار حياة الغالبية مستحيلة.

هنا يتحدث المؤرخ العسكري جون كيجان عن "حرب مطلقة"، أدّت –كما يقول– إلى نهاية السياسة أولا ثم الحضارة، ثم الحياة نفسها[99].

لقد كانت هذه التجربة التاريخية لجزيرة أوستر خارج نطاق مؤثرات خارجية، ووجدت خاتمتها في أن البشر من سكانها استهلكوا حتى "أنفسهم" كآخر ثروة طبيعية لديهم. وقد وجد معظم البقية الباقية من السكان مصيرهم بيعا في أسواق الرقيق يسوقهم إليها تجار الرقيق من البيرو خلال القرن الميلادي الثامن عشر[100]، وهبط عدد سكان الجزيرة سنة ١٨٧٢م إلى ١١١ شخصا. وفي هذه الأثناء أصبحت الشتيمة الأشد إهانةً لإنسان من أهل الجزيرة أن يقال له ما معناه: "لحم أمك عالق بين أسناني".

الإبادة الجماعية في رواندا

يعيدنا ما سبق إلى رواندا، حيث كان من أسباب سرعة تنفيذ الإبادة الجماعية أن الغالبية مارست قتل الأقلية (كانت قبائل الهوتو تعادل ٩٠ في المائة من السكان). هذه معطيات تستدعي الاستغراب وطرح السؤال: كيف نشأ ذلك الإحساس –الغريب المستهجن للوهلة الأولى– لدى قبائل الهوتو، بضرورة الدفاع عن أنفسهم ضد قبائل التوتسي؟.. وهو ما يعني الشعور بوجود خطر مميت صادر عن التوتسي، فلا بدّ من مواجهته مهما بلغ الثمن؟..

أولا.. نشأ هذا الإحساس –كما ذُكر سابقا– عن سلوك الاستعمار، الألماني فالفرنسي، إذ أعطى أقلية التوتسي "قيمة عنصرية" أعلى، وشغل المناصب العليا بأفراد منها، فظهر تفضيلها ماديا ونفسانيا، واستمر إلى ما بعد نهاية الحقبة الاستعمارية، فترك آثاره خلال فترة استقلال رواندا أيضا.

ثانيا.. هو تطاول فترة الأزمة بعد الاستقلال عامَ ١٩٦٢م ودمويتها، فقبل اندلاع الإبادة الجماعية في نيسان/ أبريل ١٩٩٤م، اجتاحت الحرب الأهلية البلاد، ودخل المتمردون من التوتسي في صراع على سلطة الحكومة التي كانت غالبيتها من الهوتو حتى مقتل رئيس البلاد، فأصبح اغتياله معلما من المعالم البارزة لتحديد ماهية الأزمة القائمة بين الفئتين الشعبيتين، بعد أن كانت ضبابية إلى ذلك الحين.

إن حالة الحرب الأهلية في أي بلد هي حالة اضطراب مرضي وخطير متطرف، فعندما تهيمن الرغبة في مجرد البقاء على قيد الحياة، لا يهتم الفرد بأمر قدر اهتمامه بزيادة احتمال سلامته وتقليص حجم التهديد الفعلي أو الموهوم.

هذه إذن إشكالية افتقاد الرؤية الراشدة والشفافية، والحد من حالة الخوف والاضطراب، وهنا تفرض عملية التمييز بين الصديق والعدو نفسها، لضبط الانتماء إلى فئة "نحن" وإلى فئة "هم"، فالتوتسي هم العدو، والعدو هم التوتسي، ويجب أيضا قتل الهوتو الذين يحاولون حماية التوتسي أو إخفاءهم، أو يعلنون معارضتهم للقتل، وعلى خلفية هذه المنظومة من الرؤى المعتمَدة ذاتيا يتفجر ارتكاب العنف.

ضنك المعيشة

كانت الحرب الأهلية أحد الجوانب في رواندا، وأضيف إليها جانب آخر، إذ كان المجتمع الرواندي يسجل أعلى كثافة سكانية إفريقياً ويحتل مرتبته بين البلدان الأعلى كثافة عالميا، مع ارتفاع معدلات النمو السكاني ارتفاعا شديدا (كما هو الحال الآن

في كثير من المجتمعات الإفريقية رغم الظروف المعيشية الكارثية). تلك أرضية تفعل فعلها في ازدياد الاستعداد الفردي للعنف، داخل إطار ازدياد الافتقار إلى الأمن نتيجة الحرب الأهلية وتحت وطأة العنف اليومي عموما.

جرت دراسة تفصيلية لأوضاع السكان في منطقة كاناما شمال غربي رواندا على سبيل المثال، فأسفرت عن أن عدد السكان المرتفع في الأصل، ازداد مجددا فرفع الكثافة السكانية بين سنتي ١٩٨٨ و١٩٩٣م من ٦٧٢ إلى ٧٨٨ في الكيلو متر مربع الواحد. وكان جميع السكان من فئات الأعمار دون ٢٥ عاما يعيشون مع أهاليهم، فارتفع وسطي معدل سكان الدار الواحدة خلال الفترة نفسها من ٤،٩ إلى ٥،٣ شخصا. وحسابيا.. بعد أن كان يعيش كل شخص من سكان المزارع الصغيرة من مردود ٨٠٠ متر مربع من الأرض، انخفض هذا الرقم إلى ٥٨٠ في سنة ١٩٩٣م[101]. لم يعد يملك غالبية أفراد الأسرة إمكانية العيش اعتمادا على مردود مزرعة صغيرة، فأصبح عليهم بذل جهد إضافي لزيادة الدخل بمختلف الوسائل، بخدمة غيرهم، وحرق القرميد، وغير ذلك، وارتفع عدد الذين يعيشون تحت خط الجوع (١٦٠٠ كالورين يوميا) ارتفاعا سريعا، رافقه ارتفاع طاقة كوامن الأزمة ومستواها.

يفسر المعنيون بهذه المشكلات المتفاقمة على خلفية التعداد السكاني والبيئة تفسيرا يعتمد على أطر المعطيات المتوافرة، ومنها أن الأزمات والمذابح التي سبقت الإبادة الجماعية الفعلية لعبت دورها مسبقا في صياغة صور عرقية تميّز بين فئتي "نحن" و"هم"، كما كان لها مفعولها في توجيه التصرفات البشرية، باستخدام العنف الجماعي عقب قصف طائرة الرئيس هابياريمانا.

يمكن أن نقول هنا بوضوح إن البحوث العلمية حول العنف والقتل الجماعي لا تسلط الأضواء على العوامل البيئية والسكانية والجغرافية إلا قليلا، أو تصنفها ببساطة تحت عنوان تصور عقائدي/ إيديولوجيا، هذا رغم الدور الحاسم الذي تلعبه المشكلات المحسوسة من جانب الأطراف الفاعلة، وتلعبه أيضا أسباب تلك المشكلات بتصور تلك الأطراف.

ويتأثر استيعاب بنية المشكلات وإمكانات حلها وتأويلها أيضا بكيفية استيعاب العالم عموما، ونوعية الصيغ والمصطلحات المستخدمة على هذا الصعيد. يسري في هذا الإطار مثلا عدم تعريف "القتل" بما ينطبق عليه فعلا، إذ يوصف –كما في حالة المحرقة– بأنه "معاملة خاصة" أو تنفيذ "قوانين الطبيعة" أو "الحل النهائي للمسألة اليهودية" أو يُعتبر –كما في حالة الستالينية– مجرد "انقراض طبقات" انقراضا سليما بالمنظور التاريخي، ولا يقتصر الأمر على تعريف القتل "لغويا" بهذه الأوصاف، بل يجري فهمه أيضا على أساسها.

كثيرا ما يُذكر الاعتقاد بأن هذا يجري على سبيل التغطية على حقيقة الأمر، وهذا اعتقاد مضلّل. لقد اعتُبر اليهود عند القومية النازية طفيليات ضارة بالجسم الشعبي فعلا، ووجب تبعا لذلك قتلهم بمادة "تسوكلون بي" المسمّمة للطفيليات الضارة. وفي رواندا كان القتل يجري بصورة مشابهة للقضاء على أعشاب ضارة، وكان يُستخدم بالفعل تعبير "القَطْع" مرادفا لتعبير "القتل"، ولهذا كان من الأهمية بمكان استخدام الخناجر[102]. (إضافة إلى ذلك كان يراد الإيحاء للعالم الخارجي أن الإبادة الجماعية لم تكن نتيجة مخطط مسبق، بل انطلقت من العنف الفردي، بدعوى استخدام أسلحة موجودة في المنازل على كل حال). بشكل عام كان لإعطاء صبغة عشوائية للإبادة الجماعية دور جديد بالانتباه للغاية، حتى أصبحت الأسلحة الفتاكة توصف بأنها "أدوات" (بمعنى أشياء للعمل وفق لفظة إيبيكورشو المستخدمة)[103].

القتل بهذا المنظور "مهمة" تؤدّى، والقتل الجماعي مثل حراثة حقل، وهذه تنطوي بطبيعة الحال على قصّ أعشاب ضارة والقضاء على طفيليات ضارة، وفي هذا الإطار كانت كلمة "الصراصير" أكثر الشتائم انتشارا في الحديث عن التوتسي.

ساد لدى الهوتو تصوّر عن "الأمة" أنها نقية عرقيا وشبيهة بالحقل، وتطابق هذا التصوّر مع تصورات معيشية لدى "أبناء الفلاحين"، كي تكون مهمة القتل المطلوبة هي حراثة ذلك "الحقل": "كانوا يقتلون مثلما يفعل الناس في حقل ثم يعودون إلى منازلهم عندما يصيبهم الإعياء"[104]. ويكمن في هذا التصور منطق قاتل بشأن محو التوتسي من الوجود محوا كاملا: "عند

تنظيف الغابة ينبغي الانتباه إلى عدم الاكتفاء بانتزاع الحشيش الطويل –أي البالغين– بل ينبغي قص البراعم الصغيرة أيضا –أي الأطفال والناشئة– وبالفعل تجاوزت الوحشية في قتل الأجنّة والرضّع والأطفال كل قدرة على التصور "[105].

لا ينبغي للمرء أن ينخدع بمظهر عشوائي أو ضبابي يحيط بالتصرف نفسه، فما يبدو للناظر من خارج النطاق عشوائيا أو ضبابيا، يمكن أن يتخذ عند الطرف المنفّذ معالم صورة ثابتة وموضوعية، توجّه تصرفاته[106]. لهذا يسري في فهم نهج "الأبوية القومية المتطرفة" سياسيا، ما سبق التعبير عنه من خلال الاستشهاديْن المذكورين في مطلع الفصل الرابع: عندما يُعتبر الرئيس "أبا"، يطلق اغتيالُه حركية أخرى للدوافع تختلف عما يكون الحال عليه عندما يُعتبر شخصا في السلطة، قابلا للتبديل، في نطاق نخبة تؤدي مهمة معينة.

هذه أمور ينبغي فهمها عند إعادة صياغة الكيفية التي نظر الناس عبرها إلى مشكلاتهم وتطلعهم لحلها. إن استيعاب القتل باعتباره تصرفا دفاعيا هو –كما ذكر آنفا– لحظة آنية مهمة عند جميع مرتكبي المذابح الجماعية، كي يثبتوا لأنفسهم مشروعية ما يصنعون ويؤكدوا حق استحواذهم على صلاحية التنفيذ.

بهذا الصدد لعبت في رواندا تقنية "الاتهام المعكوس" ("انعكاس في المرآة"[107]) دورا مركزيا في الدعاية الإعلامية. كان كل طرف من الفئتين ينطلق من توهم خاطئ بشأن الإبادة الجماعية، ويتصوّر أن الفئة الأخرى ماضية للقضاء عليه هو قضاء مبرما. إنما لم تكن صيغة الاتهام المعكوس هذه مجرد ظاهرة نفسانية اجتماعية، بل وجدت الترويج أيضا كوسيلة دعائية ثابتة، وبذلك أصبح "الطرف الذي يمارس الإرهاب يصم عدوه بممارسة الإرهاب"[108].

إنما يوجد عنصر "منطقي" من وراء نشر التوهم بوجود خطر داهم، وهو الحرص على صناعة الاستعداد للدفاع عن النفس لدى الذين يعتبرون أنفسهم مهدّدين بذلك الخطر. يُستخدم هنا أسلوب "تغيير حقيقة المتغيرات" مما يجري رصده، فيوظَّف للوصول بالفئة المعنية إلى استيعاب ما تمارسه من أشكال الهجوم القاتل والإبادة المنظمة، على أنه تصرف دفاعي لا مندوحة عنه.

هو تصعيد لولبي للتهديد المزعوم، ويتواصل دورانه التصعيدي من خلال عمليات قتل ومذابح متعمدة بغرض اتهام الطرف الآخر بها.

يعني ذلك ترجمة عالم متوهَّم ولكنه راسخ وجاهز مسبقا، ليصبح جزءا من أرضية عالم الواقع الفعلي، وهذه –بكل وضوح– وسيلة مجرّبة بصورة جيدة ومناسبة للغاية، لصناعة حركيّةِ تصعيدِ الصدام، وقد استُخدمت في حروب انهيار يوغوسلافيا وحرب كوسوفا مثلا استخداما حقق أغراضه.

الفئة الشعبية الجاري تمييزها من خلال القتل فئة قريبة اجتماعيا، ولكن هذا القرب يمثّل –كما ذكر آنفا– مصدرا للعنف وليس حاجزا دونه.

إن غياب الفواصل الاجتماعية الواضحة على أرضية حركية التفاعل القائم من قبل ما بين الفئتين الشعبيتين، ينطوي على أهمية كبيرة تتجلى في عملية وضع التصورات المطلوبة عن "الخطر المميت" المحدق بفئة "نحن" من الهوتو، والصادر عن فئة "هم" من التوتسي، فالقتل المتطرف نفسه مطلوب كأداة لتثبيت حدود فاصلة وواضحة بين الفئتين، وهو ما يرسم بالتالي معالم واقع جديد مشهود.

ماذا يرى مرتكبو الجريمة؟.

نرصد على مستوى استيعاب القتلة لعملية القتل اجتماعيا خمسة عناصر تُظهره كما لو كان عملا مفيدا:

الأول: شدة الخوف وانعدام الإحساس بالأمان، فهذا ما يولّد الحاجة إلى رؤية موجِّهة، وإذ بها تجد من يلبّيها بأطروحات تنطوي على التوجيه نحو استخدام العنف.

والثاني: استيعاب الأوضاع القائمة على أنها أوضاع تزداد ضيقا بالمنظور المعيشي الاقتصادي والمستقبلي، مما يرفع مستوى الأزمة ويزيد شدتها.

والثالث: وجود خطر حقيقي أو متوهم، من مستوى تعرّض الفرد للفناء ما لم يستبق وقوع الخطر بفعل مضاد، وهذا ما يمكّن من تعريف هذا الفعل المضاد بأنه فعل دفاعي ضد مصدر الخطر المعني، الذي يتصوّره الفرد خطرا ماحقا.

الرابع: تعريف القتل نفسِه تعريفا يجعله في نظر من يمارسه أمرا ضروريا ومفيدا، وهنا لا يُكتفى بتسمية القتل "مهمة" لممارسته تحت هذا العنوان، بل تُوضع العملية في حاضنة أوسع، هي في مثال الصياغة الشمولية لمكانة قطاع الزراعة في حياة المجتمع والأمة، فتبدو "مهمة القتل" أشبه بحراثة الحقل، وهي بذلك مفيدة مطلقا.

العنصر الخامس: أن يضمن القتلة لأنفسهم تصنيف تصرفاتهم على أنها مفروغ منها، وطبيعية، ومفيدة، عندما يرونها من زاوية أن جميع "الآخرين" يتصرفون على نحو مماثل تماما.

لقد بدت الإبادة الجماعية من خارج نطاقها أشبه باختفاء تور جُرمٍ سماوي يتلاشى تلاشيا تلقائيا وعشوائيا، ولكنها حملت معالم صورة أخرى داخل نطاق أطرافها الفاعلة، فمن المدهش حقا إلى أي مدى بدت في نظرهم عملية منظمة ومفيدة.

لم تقتصر أسباب ذلك على اندلاع الإبادة على أرضية تاريخية سابقة، حافلة بالقتل والعنف في الحرب الأهلية وما ارتبط بها من انتشار المخاوف وغياب الرؤية المرشدة، فعلاوة على ذلك جرت الإبادة على أرضية بيئية وفي إطار تطور سكاني، ضاعفا وطأة ضيق المعيشة وضنكها على الأفراد، لا سيما من الشباب، مما أعطى أوضاعهم في نظرهم صورة أوضاع ميؤوس منها، وتزداد سوءا، فصنع ذلك مصدرا محوريا لازدياد الاستعداد لارتكاب العنف والقتل.

لم تكن الإبادة الجماعية في رواندا نتيجة لحرب مناخية، ولكنها لم تنشأ أيضا بسبب حقائق سياسية وتاريخية اجتماعية.

يعتبر جاريد دياموند مشكلة الكثافة السكانية عاملا ساهم –على الأقل– بقسطٍ في صناعة الأزمة، وهذه إشارة مهمة (المترجم: تنطلاقا من الواقع السكاني في المجتمع الغربي للمؤلف) فقد لا نرى أسباب المشكلة لمجرد خلو عالم حياتنا الذاتية من أسباب مشابهة (أو هذا ما يبدو لنا) بينما نرصد أن تلك الأسباب موجودة في نطاق تركيبة معيشية أخرى.

وكان يُفترض غير ذلك، إذ لم يمض في ألمانيا وقت طويل على حالة مشابهة من حيث مدلولاتها، وهي سريان مفعول المقولة المتوهّمة: "شعب دون مجال" (المترجم: الترجمة حرفية لشعار قديم كان يعني: افتقار الشعب الألماني المتزايد عددا إلى مساحات كافية من الأرض والثروات الطبيعية، وقد ثبّته في الأدبيات السياسية الألمانية عنوانُ رواية بقلم الكاتب هانس جريم، وكان في الأصل مقولة انتشرت في عهد ما يُعرف بجمهورية فايمار الألمانية ثم في العهد النازي). لم تسبب هذه المقولة نشوء أبعاد جديدة في التخطيط العمراني والجغرافيا السياسية داخل الحدود فحسب، بل أصبحت ذريعة كي تبدو حرب تدميرية وكأنها أمر مرغوب فيه وقابل للممارسة العملية، وهي الحرب التي استهدفت احتلال المناطق الشرقية واستعمارها واستيطانها.

هنا أيضا لا يمكن فهم المشكلة الأساسية فهما صحيحا عند تصنيفها تحت عنوان تصور عقائدي/ إيديولوجيا فقط، فالواقع أنها طرحت تعبيرا محسوسا عن الرغبة الواقعية في الحصول على ثروات طبيعية في منطقة تتم السيطرة عليها ويُسترقّ أهلها وتُستغلّ موادها الخام، أما التصورات العقائدية على النحو الذي أطلقته القومية النازية مرافقا لهذه الغايات الملموسة الحقيقية، فلم تكن غاية بذاتها.

تختلف المشكلة التي رآها مخططو احتلال المناطق الواقعة شرق ألمانيا عن مشكلة الهوتو في رواندا، ولكن العامل المشترك المهم هو أن التصورات العقائدية وردود الأفعال لا تلعب سوى دور ثانوي مقابل الأمور الثابتة الملموسة عند صياغة أشكال الاستيعاب والتأويلات والقرارات البشرية وشموليتها.

أين هو الفارق الجوهري بين:

– ما يصنعه مفكر أكاديمي في نطاق صياغة عملية الإبادة، منطلقا من تطلّعه إلى تألقه المهني في الجامعة، أو حصوله على مكانة الحظوة عند قائد عسكري أعلى، كما كان الحال عليه في الحقبة النازية..

– وما يصنعه شاب من الهوتو في كاناما برواندا، وهو يتطلع إلى الخروج بأسرته من ضنك العيش، ويرى سبيلا لذلك عبر تنفيذ مهمة موكولة إليه من جانب الحكومة، لذبح التوتسيين..

إن لاستخدام العنف أسبابا محددة المعالم بمنظور مرتكبيه، ولا نجد مثلها بهذا الوضوح عند التأمل في استخدام العنف تحت عناوين "جنون عنصري" و"تطهير عرقي"، أو "إبادة جماعية".

ولنلقِ إذن نظرة على إبادة جماعية أخرى وقعت بعد عشرة أعوام من الإبادة الجماعية في رواندا، أي في هذه الأيام (المترجم: أثناء تأليف الكتاب ٢٠٠٧/٢٠٠٨م).

دارفور.. أول حرب مناخية

"في البداية أتت طائرات، حامت فوق قرية لاستكشاف أهدافها، ثم عادت لاحقا فألقت قنابلها. استُخدمت في الغارة الجوية طائرات من طراز آنتونوف–آن–١٢ الروسية ذات المحركات الأربعة، وهذه طائرات نقل وليست قاذفات مقاتلة، فلم تُزوّد بمعابر إلقاء القنابل، ولا بأجهزة تحديد الهدف، وكانت القنابل نفسها قديمة، عبارة عن براميل نفطية، معبأة بمواد متفجرة وبقايا معدنية، وُضعت على أرضية طائرة النقل، فكانت تُدحرج نحو بوابة الشحن الخلفية المفتوحة أثناء التحليق في الجو، ثم تُدفع لتسقط من الأعلى. كانت إذن قنابل بدائية بمتفجرات متناثرة، لا تصلح للقتال بالمنظور العسكري، إذ لا يمكن توجيهها لتصيب الهدف بدقة، ولكن كان أثرها مروعا عند إلقائها على أهداف مدنية ثابتة، ويستطيع كل من يتبع لقوة عسكرية مقاتلة، مهما انخفض مستوى تأهيله، أن يقذف تلك القنابل، التي استُخدمت سلاحا إرهابيا ضد السكان المدنيين فقط. وبعد أن حققت طائرات آنتونوف أغراضها المرعبة، ظهرت مروحيات مقاتلة، ورافقتها طائرات مقاتلة من طراز ميج، أو أتت وحدها، فأطلقت الصواريخ والنيران من الرشاشات على الأهداف الكبيرة، مثل المدارس والمخازن، التي نجت من الهجوم الأول. لقد كان المقصود بوضوح إحداث تدمير شامل"[109].

لم ينته استخدام العنف بعد الغارة الجوية، بل انطلق من عقاله بقوة أكبر، إذ أحاطت بالقرية ميليشيا جنجاويد المزودة بالخيول والجمال وسيارات تويوتا للمناطق الوعرة، فسلبت ونهبت واغتصبت الفتيات والنساء وأحرقت المنازل التي لم تتساقط بعد، وقتلت من بقي من السكان"[110].

على هذه الشاكلة كانت بداية حرب الإبادة، الجارية منذ تموز/ يوليو ٢٠٠٣م حتى اليوم في دارفور غرب السودان. لقد اتخذ ما عُرض على المشاهد الغربي في البداية صورة نزاع قبلي بين "ميليشيا عربية" على الخيول والجمال و"فلاحين أفارقة"، ولكن يظهر عند التأمل فيما جرى أنه حرب تشنها الحكومة على السكان ويلعب التبدل المناخي دورا فيها.

تبدو دارفور من الناحية العرقية مزيجا من القبائل العربية والإفريقية، مع ملاحظة أن وصف "عربية" مرتبط بحياة البدو والترحال، بينما يرتبط وصف "إفريقية" بحياة الفلاحة والاستقرار. ويزداد الأمر تعقيدا عند التمييز بين عرب من مواليد المنطقة، وآخرين هاجروا إليها في القرن الميلادي التاسع عشر، وكان معظمهم من الوعّاظ والتجار. هؤلاء يمثلون واقعيا نواة نخبة

استعمارية –كما يقول جيرارد برونير– وأضيف إليهم تجار الرقيق والعاج ممن سيطروا على دارفور وأصبحوا كالعرب من سكانها، إذ ذابوا في مجتمع السكان الأصليين، رغم أنهم محتلون غرباء في الأصل، وقد احتفظوا حتى الآن بموقع النخبة[111].
اشتهرت ميليشيات جنجاويد بقسوتها، وكانت قد ظهرت في مواقع النزاع في نهاية الثمانينات من القرن الميلادي العشرين، فاتخذت موقعها "ما بين عصابات مسلحة، وقوات بطش حكومية"[112].

تكونت الميليشيات من قطّاع طرق سابقا، ومن جنود أخلي سبيلهم، وهم في الأصل "من فئة الشباب من القبائل المتنازعة مع الجيران الأفارقة على الأرض والعقارات، وينتمي معظم هؤلاء الشباب إلى قبائل عربية صغيرة"، كما تكوّنت الميليشيات من مجرمين صدر عفو عنهم، ومن شباب عاطلين عن العمل، ويتلقى هؤلاء المال مقابل أعمالهم، ٧٩ دولارا شهريا للفرد من المشاة، و١١٧ لمن يملك حصانا أو جملا، أما الضباط، القادرون على القراءة... فيحصل كل منهم على ٢٣٣ دولارا شهريا[113]، وعلاوة على ذلك توضع الأسلحة تحت التصرف.

كما هو الحال في رواندا قبل عشرة أعوام، لم يكن قتلة الإبادة الجماعية في دارفور مجرد مرتكبي أعمال تلقائية، يرتكبون المذابح نتيجة مشاعر الكراهية والانتقام، بل كانوا جماعات منظمة تنظيما جيدا، على أسس سياسية وعسكرية"[114]. وبلغ عدد ضحايا "أعمالهم" حتى الآن ما يتراوح بين ٢٠٠ ألف و٥٠٠ ألف من سكان دارفور. وسبقت هذه الإبادةَ الجماعية أيضا مذابح أخرى، ولكن منذ المجاعة التي أصابت البلاد سنة ١٩٨٤م، أصبح تاريخ العنف مرتبطا ارتباطا وثيقا بالمشكلات البيئية.

قام عالَم دارفور –كما ذكر آنفا– على فلاحين مستقرين من الأفارقة وبدو يرعون الماشية من العرب على مدى سبعين عاما[115]، ووجدت الأزمة ما يغذيها في ازدياد نسبة القحط من جهة وفي ارتفاع أعداد الماشية من جهة أخرى[116]. كما شهدت الأزمة عناصر حداثية، كتثبيت الحقوق أثناء الحقبة السلمية قبل حوالي ثلاثين عاما، ولكن ساهم ذلك في القضاء على استراتيجيات تقليدية لحل الأزمات أو تهدئتها، دون إعطاء بديل في صيغة نظم جديدة مستقرة[117]، إذ يرصد المرء عبر ثلاثة عقود ماضية كيف يتم اللجوء إلى السلاح عند نشوب أزمات صغيرة أيضا[118].

ودفعت كارثة الجفاف سنة ١٩٨٤م الفلاحين إلى حماية أرضهم بنصب الأسوار لمنع العرب من دخول حقولهم بالمواشي بعد أن فقدوا مراعيهم نتيجة الجفاف أيضا، وحالت هذه الأسوار دون استفادة البدو من الطرق التي اعتادوا عليها للوصول إلى المراعي والعلف، فتطلعوا إلى مناطق في الجنوب لا تزال تربتها رطبة، فبدؤوا بشق طرقهم عنوةً عبر ما يسمى "المراحل" (الطرق العشبية) المحجوزة، وتعرض الفلاحون– الذين كانوا يحرقون الأعشاب البرية وفق عادات قديمة– للهجمات، فما كان بالنسبة إليهم أعشابا ضارة، كان بالنسبة إلى المواشي المرهقة التابعة للبدو –وهم في حالة يائسة– آخر علف متوافر[119].

هنا يتضح تماما كيف تصنع المتغيرات المرتبطة بالمناخ منطلقا للنزاعات. لقد هبط منسوب الأمطار الهاطلة في بعض مناطق دارفور بأكثر من الثلث خلال عشرة سنوات، مما أفقد المناطق الشمالية صلاحيتها لرعي المواشي، ودفع الرعاة – الذين كانوا مستقرين جزئيا– للتحرك باتجاه الجنوب فأصبحوا من البدو الرحّل بمعنى الكلمة[120]. كما أدى الجفاف إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان داخل البلاد، فأقيمت لهم المخيمات، وناهز عدد النازحين بسبب الجوع 80 ألف إنسان، وكان أول إجراء من جانب الحكومة، أنها اعتبرت اللاجئين داخل الحدود "لاجئين من تشاد المجاورة"، فتم نقلهم جماعيا في عملية حملت اسم "العودة المشرفة"[121].

في الوقت نفسه أدّى التكاثر السكاني المتواصل (بنسبة تعادل ٢،٦ في المائة سنويا) إلى ازدياد معدلات استغلال المراعي والأراضي الزراعية، وبالتالي إلى ازدياد تصعيد طاقة النزاع الموجودة أصلا، وبينما كانت النزاعات على الأرض والماء تجد حلولها بأسلوب تقليدي، عبر مؤتمرات التحكيم برئاسة طرف ثالث وبدعم من جانب الحكومة، بدأت ممارسة سياسات أخرى

عقب انقلاب ١٩٨٩م العسكري بقيادة البشير، فمنذ ذلك الحين أصبحت ميليشيات تدعمها الحكومة، تتدخل في الأزمات، مما أفقد الأشكال التقليدية لحل النزاعات مغزاها، وزاد النزاعات حدّةً ومشكلات استخدام العنف عمقا.

ونجد في مشهد الأزمة الحالي قواتٍ وميليشيات حكومية من جهة، والمتمردين في حوالي عشرين منظمة من جهة أخرى، وهذا ما أفقد أطراف الأزمة شمولَ الرؤية، مثلهم في ذلك مثل المراقبين من خارج نطاق الأزمة. أهم المنظمات "جبهة تحرير دارفور" التي تشكلت عام ٢٠٠٣م، وقد استهدفت في البداية استقلال دارفور، ولكن ما لبثت أن وسّعت تطلعاتها لتشمل السودان عموما، فبدلت اسمها إلى حركة (أو) جيش تحرير السودان"، وتوجد إلى جانبها "حركة العدالة والمساواة" التي تستهدف إضعاف حكومة الخرطوم أيضا[(122)].

اندلعت الحرب في دارفور عندما هاجمت حركة جيش تحرير السودان مطار الفاشي، فكان رد الحكومة السودانية عنيفا، وهو ما سبق وصفه في مطلع هذا المقطع، وانتهزت قبائل البدو العربية فرصة هجوم القوات الحكومية على قرى دارفور، لتسيطر على مزيد من الأراضي والماشية، و"أثناء تصاعد حدّة النزاع عزلت حكومة الخرطوم واليَ شمال دارفور ووالي غرب دارفور اللذين أيّدا حل الأزمة بطريق المفاوضات"[(123)].

كانت الحكومة تقصف القرى عشوائيا بالصورة المذكورة آنفا، وتستخدم ميليشيات جانجاويد في القتال ضد المتمردين، فمنذ ذلك الحين ترتكب هذه الميليشيات المدعومة إبادة جماعية، لا ينقطع تنفيذها إلا لِماما بمفعول الوساطات والهدنة، فأصبح استخدام العنف حالة دائمة. لا الحكومة قادرة على حسم النزاع ولا المتمردون، ولا توجد في الوقت نفسه مؤشرات على استعداد الطرفين المتنازعين للسلام استعدادا جادا، ومن جهة أخرى لم تعد ميليشيات جانجاويد منفردة في ممارسة العنف ضد السكان المدنيين، بل يشاركهم في ذلك المتمردون والقوات النظامية[(124)].

لا تحمل حرب دارفور –بقسوتها وكثرة ضحاياها– معالم حرب مناخية فحسب، بل تمثل في الوقت نفسه نوعا جديدا من الحروب الدائمة، وهي حروب لها خصائصها المتميزة في المجتمعات الإفريقية في الدرجة الأولى، فهي حروب هيولية فوضوية، أو حروب مرتبطة بإخفاق الدولة نفسها. في فصل "القتل غدا" التالي يدور الحديث عن أن الفارق الأهم الذي يميز الحروب الأهلية في الحاضر والمستقبل، عن الحروب التقليدية بين الدول، هو عدم وجود مصلحة لدى أطراف الحرب في إنهائها، بل على النقيض من ذلك، هم يسعون لديمومتها لأسباب ترجع إلى عوامل السيطرة السياسية والمالية[(125)]. على هذا الأساس نشأت على أرضية استخدام العنف أسواق قائمة بذاتها، وقطاعات اقتصادية، كما نشأت على خلفية النزاعات العرقية ميادين خارج سلطة الدول، مفتوحة على استخدام العنف، وعلى تجارة السلاح، وصفقات المواد الخام، فضلا عن الرهائن، ومواد الإغاثة العالمية. ومن يعمل في هذه الميادين ويصبح بمنزلة "مدير أعمال" لا يتخلى عن مجال عمله، فلا مصلحة له في ذلك، ولهذا يخشى –وفق منظوره– من كل محاولة لإحلال السلام أن تصبح سببا يؤدي إلى عجزه عن العمل[(126)].

في دراسة أجرتها منظمة برامج التنمية التابعة للأمم المتحدة في تموز/ يوليو ٢٠٠٧م حول أوضاع دارفور ورد أن المشكلات المرتبطة بالنمو السكاني الكبير أوجدت لأزمات العنف ظروفا عامة على طول الخطوط الفاصلة عرقيا، أي ما بين الأفارقة والعرب، وهو ما يعني أزمات بيئية النشأة يستوعبها أطرافها بمنظور عرقي.

إن الانهيار البيئي مصدر من مصادر الانهيار الاجتماعي، ولكن لا يراه معظم الأطراف الفاعلة على هذا النحو، بل يرون الهجمات، والنهب والسلب، والعنف القاتل، أي يرون عداء صادرا عن فئة "هم" تجاه فئة "نحن" الذاتية.

وتقرر منظمة برامج التنمية بصورة موضوعية أنه لا يمكن الوصول إلى سلام دائم في السودان ما بقيت الظروف البيئية وشروط استمرار الحياة على ما هي عليه اليوم، وهي ظروف وشروط تتميز منذ الآن بالجفاف، والتصحر، ونقص الأمطار،

وضمور الغابات، أو باختصار: النقص البيئي نقص جوهري أساسي، وسيزداد حدة عبر التبدل المناخي. وليس الخطّ الواصل بين المشكلات البيئية والأزمات الاجتماعية شارعا باتجاه واحد.

علم البيئة الحربي

لا يراعي المتنازعون متطلبات البيئة، لا في الحروب الأهلية ولا في الحروب بين الدول، ومن المستغرب ألا يجد هذا الأمر طريقه إلى نسيح المناقشات حول البيئة إلا بالكاد.

في أفغانستان مثلا تسبب الحروب المتواصلة أخطارا على صعيد قحط التربة بما يشمل 80 في المائة من الأرض، نتيجة تناقص حيوية التربة وازدياد أملاحها، وانخفاض منسوب المياه الجوفية انخفاضا كبيرا، وانتشار التصحر في مساحات شاسعة، فضلا عن الجفاف بمفعول حركة المياه والرياح على نطاق واسع. ويقول عبد الرحمن هوتاكي، مدير المنظمة الأفغانية لشؤون حقوق الإنسان وحماية البيئة، إن ازدياد دورات الجفاف، وسوء استغلال الثروات الطبيعية وضعف الحكومة المركزية وغياب سياسة بيئية، جميع ذلك عوامل تلعب دورها –إلى جانب النتائج المباشرة للحروب– في الهجرات الجماعية[127]. لقد اختفى في هذه الأثناء ٧٠ في المائة من غابات أفغانستان، وانقطعت خلال العقدين الماضيين زراعة 50 في المائة من المساحة الصالحة للزراعة في البلاد.

كذلك في حرب فييتنام، أدى استخدام مواد إتلاف الخضرة، إلى انتشار السموم الكيمياوية فيما بلغت مساحته 3،3 مليون هكتار من الأراضي الزراعية والغابات، وكانت الحصيلة أضرارا فورية ومستديمة لحقت بالتربة، وبالتوازن الغذائي، وبشبكات الري، وبالنباتات والحيوانات، وربما بالأجواء المناخية أيضا[128]. مضى ٣٠ عاما على نهاية الحرب ولم تظهر الغابات من جديد، ووصل المصرف المالي العالمي عام ١٩٩٥م إلى نتيجة مفادها أن التنوع البيئي في فييتنام قد تضرر بصورة دائمة بسبب الحرب[129]، هذا إلى جانب ما سببته على صعيد اضمحلال استقرار الشبكات البيئية وانتشار القحط.

هذه نتائج مباشرة للتدمير حربا، وكذلك لاستغلال الثروات الطبيعية دون حساب ولتلويث المياه الجوفية عبر مواد قتالية أو عبر النفط، فضلا عن تحويل مساحات شاسعة إلى مناطق لا يمكن عبورها بسبب الألغام، إنما تسبب الحروب نتائج بيئية أخرى ذات عواقب وخيمة للغاية.

لقد ازداد سكان العاصمة السودانية الخرطوم مثلا بما يعادل المليونين تقريبا نتيجة استيطان المهاجرين على أطرافها، أي في مناطق عشوائية لا يتوافر فيها ماء نقي ولا منشآت صرف صحي، ولا غير ذلك من المنشآت العامة، وتحولت المساحات المحيطة بها على مسافة عشرة كيلومترات أيضا إلى أرض قاحلة، لأن اللاجئين يقطعون كل شجرة أو نبتة ذات أخشاب، من أجل الطهو وحرق قطع القرميد للبناء، وهذا ما سيؤثر بدوره في سلامة السكان مستقبليا، فتوافرُ مواد الوقود ضرورة حيوية لمنشآت استمرار الحياة. الجدير بالذكر أن مقاتلي ميليشيات جانجاويد لا يكتفون عند مهاجمة قرية بتدميرها، بل يعمدون أيضا إلى حرق الأشجار أو قطعها للحيلولة دون عودة النازحين مرة أخرى (المترجم: يكرر الكاتب هذه المقولة كما يكرر بعض المعلومات المشابهة في أكثر من موضع، كلما رأى حاجة إلى ذلك في سياق تحليلاته).

مجتمعات فاشلة[130]

(المترجم: كلمة فاشلة تستخدم هنا وفيما يلي حسب المعنى الشائع وهو الإخفاق، وليس حسب معناها اللغوي في الأصل وهو: الضعف).

التصحّر السريع يمنع على كل حال عودة غالبية النازحين إلى مواطنهم الأصلية، لأن التربة فقدت صلاحيتها للزراعة في معظم مناطق التصحر. في الفترة ما بين ١٩٧٢ و٢٠٠١م اختفت الغابات بمعدل الثلثين في المناطق الشمالية والشرقية

والوسطى من السودان، وبمعدل الثلث في دارفور (حتى عام ١٩٧٦م) وبنسبة ٤٠ في المائة في جنوب السودان. وتتنبأ منظمة برامج التنمية التابعة للأمم المتحدة باختفاء الغابات كلية في بعض مناطق السودان خلال عشرة أعوام. وحوّل تناقص الأمطار تناقصا كبيرا –كما ذكر آنفا– بضعة ملايين هكتار من الأرض إلى صحراء، وإذا ارتفع وسطي الحرارة –كما هو مرجح– بما يتراوح بين نصف درجة ودرجة ونصف مئوية، فسيتناقص معدل هطول الأمطار مجددا بنسبة ٥ في المائة، مما يحدّ من زراعة الحبوب. ففي منطقة العُبَيْد مثلا سيتراجع المحصول من نصف طن كل هكتار إلى ١٥٠ كيلوجراما(131). وبلغت مساحة الصحراء حاليا ما يعادل ٣٠ في المائة من مساحة السودان، وسيضاف إلى ذلك ٢٥ في المائة خلال بضع سنوات.

لو أن بلدا وسط أوروبا خسر ربع مساحة أرضه الزراعية فلا حاجة إلى خيال واسع لتصور ما يعنيه ذلك، رغم عدم الاعتماد على الزراعة بقدر اعتماد السودان عليها، بل يوجد لدى البلد الأوروبي العديد من سبل التعويض عن خسارته: استراتيجيات مكثفة للزراعة، وحركة الاستيراد، ونوعيات البذور الأكثر محصولا، وغير ذلك، أما في مجتمع يعيش على الزراعة، ويعاني من الأصل من ظروف معيشية قاسية، فلا يسبّب تغير الظروف البيئية مجرد الحدّ من الإمكانات المتوافرة أو مجرد نشأة عقبات إضافية، إنما يتفاقم ذلك إلى مستوى كارثة تهدّد حياة الإنسان الفرد وأسرته بصورة مباشرة.

لا توجد مجالات واسعة للحركة عندما تهبط كمية الغذاء الفردي اليومية فتصبح دون الحد الأدنى لاستمرار الحياة في جسد الإنسان، ولا حاجة إلى علم النفس أو علم الاجتماع لندرك كيف يكون استخدام العنف في تلك الحالة احتمالا قائما بين احتمالات التصرف، لا سيما في مجتمع يسود استخدام العنف الحياة اليومية فيه.

إن كل كيلو متر مربع يتصحّر يصبح بذلك مصدرا مباشرا أو غير مباشر لاستخدام العنف، لأنه يزيد التضييق على قابلية استمرار حياة الإنسان، وسيان هنا هل يرى المرء ذلك مباشرة أم لا يراه.

إن الدول التي تدمّرت بنيتها الهكيلية السياسية والاقتصادية كالسودان لا تملك طاقات للتعويض بصورة ما عن تناقص المحاصيل أو تقلّص مساحة التربة، ولهذا تتكرر حملات الإغاثة، وتتكرر معها عواقب مرضية مرتبطة بالفساد، وناتجة عن علاقة الاقتصاد باستخدام العنف، إضافة إلى حركات النزوح وما ينشأ من مخيمات للاجئين.

إن الدول الضعيفة، أو الفاشلة، أو الموشكة على الفشل، كالسودان، أكثر عرضة للمخاطر البيئية من سواها، ولا تملك في الوقت نفسه سوى إمكانات محدودة لمواجهتها، لهذا تصيب كوارث طبيعية مثل الفيضانات بلدا كالسودان أو بنجلادش بأضرار شديدة لا تقارن بما تصيب به مناطق أخرى مثل شرق ألمانيا أو وسط إنجلترا. ولهذا أيضا يؤدي التبدل المناخي إلى أضرار اجتماعية أكبر في تلك الدول، بالمقارنة مع دول أوروبية في حوض البحر الأبيض المتوسط، فهذه تشهد تصحرا متسارعا أيضا، إنما حصلت المناطق المتضررة زراعيا فيها على تعويضات مالية من جانب الاتحاد الأوروبي، ومقابل ذلك نجد أن التصحر يصيب السكان في السودان بصورة مباشرة ودون أية تعويضات.

هنا تدفع غريزة الحرص على استمرار الحياة إلى ردود فعل معينة، مثل استهلاك البقية الباقية من التربة، وقطع البقية الباقية من الأشجار، وغير ذلك مما يضاعف حدّة المشكلات البيئية المعنية. أما الكيانات السياسية القائمة فبعيدة تماما عن مبدأ احتكار السلطة لاستخدام القوة (المترجم: أي في إطار تثبيت هذه الصلاحية دستوريا وقانونيا) وبعيدة أيضا عن متطلبات وجود دولة القانون والنظام الاجتماعي المستقر، لهذا فهي تساهم بانتظام في تصعيد المشكلات وليس في تهدئتها، فيشهد مثال دارفور أن الأزمة ذات المنطلقات البيئية في الاصل، قد جرى توظيفها فرصةً لإثارة الصدامات والنزاعات المتواصلة بين الفئات الشعبية على طول الخطوط الفاصلة عرقيا.

امتدت الحرب طويلا في كثير من أجزاء السودان، وأصبحت وضعا اعتياديا في الحقبة التاريخية بعد رحيل الاستعمار، ويقدر عدد الضحايا بمليونين إلى ثلاثة ملايين، ولا يشمل هذا الرقم ضحايا الإبادة الجماعية في دارفور. وأصبح وسطي الأعمار في جنوب السودان في حدود ٤٢ عاما، وبلغت نسبة انتشار الأمية ٢٤ في المائة، وارتفع معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر إلى ٢٥ في المائة.. هذا ما تبدو عليه حصيلة حرب مستمرة منذ أكثر من ٤٠ عاما بانقطاعات محدودة. ومن المؤسف أنه توجد بلدان أخرى أيضا يتعرض مستقبلها لتلاشي معالمه نتيجة التبدل المناخي، فهذا ما لا يقتصر على السودان.

يتضمن "مؤشر الدول الفاشلة"[(132)] من عام ٢٠٠٦م قائمة تضمّ ٦٠ دولة يتهدّدها الفشل، ويحتل السودان المرتبة الأولى بينها، ويميز هذا المؤشر بين:

- عوامل اجتماعية (الضغط المتنامي للزيادة السكانية، ارتفاع أعداد اللاجئين، نزاعات طويلة بين الفئات الشعبية)
- وعوامل اقتصادية (خلل كبير في التوازن، مشكلات اقتصادية)
- وعوامل سياسية (عدم مشروعية الدولة، انتهاك حقوق الإنسان، أجهزة أمنية إجرامية، نخب متنافسة، أطراف خارجية فاعلة سياسيا).

تحتل المجتمعات الإفريقية مراتب متقدمة في قائمة هذا المؤشر، ولكن توجد فيها أيضا بلدان آسيوية تعتبر "جنّات سياحية" مثل سريلانكا (المرتبة ٢٥) وجمهورية الدومينيكان (المرتبة ٤٨) بالإضافة إلى عدد من دول أمريكا الجنوبية[(133)].

يعيش حاليا زهاء ملياري نسمة بالمجموع في بلدان تعتبر غير آمنة، أو معرضة للفشل، أو فاشلة فعلا، ويعني ذلك بالتحديد أخطارا تهدد الحياة فيها أكثر مما يتهدد البشر في مناطق أخرى من العالم. والمجتمعات التي يعددها هذا المؤشر عرضة لأخطار إضافية نتيجة مزيد من التغيرات السياسية والاقتصادية والبيئية، مما يشمل تضييقا أكبر على إمكانات نموها، ينطوي على مخاطر النزاعات والحروب[(134)].

بين الفقر والعنف ارتباط وثيق، فتذكر الإحصاءات أن نسبة احتمال اندلاع حرب في بلد يبلغ وسطي الدخل الفردي فيه ٢٥٠ دولارا سنويا تعادل ١٥ في المائة، وتهبط إلى أقل من ١ في المائة في بلد يرتفع فيه وسطي الدخل الفردي السنوي إلى ٥٠٠٠ دولار [(135)].

ومن المفارقات أن هذه الاحتمالات المستقبلية التعيسة تزداد حدة في بلدان غنية بالثروات الطبيعية كالماس والنفط والخشب الممتاز. إنها "لعنة المواد الخام" –كما يقال– تظهر للعيان، لأن الثروة الطبيعية تجذب إليها ممارسات النهب من جانب شركات وطنية ودولية تعتمد على عامل استخدام العنف. كذلك تؤدي الحروب الأهلية والنزاعات الأشبه بحروب أهلية إلى نشأة ميادين مفتوحة أمام استخدام العنف، كالملاجئ وسواها، تستغلها عصابات الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي، كما هو الحال في الصومال مثلا.

يجب أن نتصوّر هنا كيف تحققت أو أوشكت تتحقق في تلك البلدان النقلة الفاصلة ما بين أوضاع واهية متدنية وبين حالة استحالة ممارسة السلطة، فهي بلدان تفتقر إلى قطاعات عازلة إداريا أو اقتصاديا وإلى حواجز يصنعها تشابك العلاقات العابرة للحدود، كي توازن الأوضاع الناشئة عن النزاعات أو تحتويها. ومن هنا فإن كل كارثة بيئية، سواء كانت جفافا أو فيضانا أو عاصفة أو زلزالا، تتحول مباشرة إلى كارثة اجتماعية. إن المجتمعات المعرضة للخطر اجتماعيا (لا سيما تلك الناشئة بعد حقبة استعمارية أو حقبة حربية ولم تقم فيها منشآت اجتماعية مدنية) معرضة أيضا وبصورة خاصة، للنزاعات العنيفة المنبثقة عن المتغيرات البيئية، ومن أسباب ذلك غياب مبدأ حصر استخدام القوة في نطاق سلطة الدولة، ووجود أقطاب آخرين يحتكرون ممارسة العنف واقعيا[(137)].

سيزيد التبدل المناخي إذن ما يوجد من مظاهر انعدام المساواة على المستوى الدولي وداخل الدولة الواحدة، ما بين المركز والأطراف، وكذلك ما بين المناطق النامية والأقل نموا. والحصيلة الحتمية لذلك مزيد من الموجات الجماعية للهجرة والنزوح.

لا يسمح الوضع الراهن للبحوث العلمية بتقديم برهان مباشر على أثر ذلك في زيادة احتمالات استخدام العنف، هذا صحيح، ولكن لا بد من اعتبار الهجرة البيئية سببا من أسباب العنف بالفعل، كلما تناقص المتوافر من الثروات الطبيعية أو المياه في بلد ما، أو بلغة الاقتصاد: كلما أصبح حجم "الطلب" أكبر من حجم "المعروض"، فهذا النقص يولّد التنافس بين الطالبين، وحيثما ارتبط بذلك البقاء على قيد الحياة، صار استخدام العنف محتما.

إجمالا يمكن تصنيف النتائج الاجتماعية والسياسية الناجمة عن التبدل المناخي على أنها مخاطر متراكمة، واعتبارها من مسببات ازدياد المخاطر في المجتمعات الفاشلة، بما يزيد سوء أوضاعها سوءا.

منذ تسعينات القرن الميلادي العشرين تحتل النزاعات على الثروات الطبيعية موقعا مركزيا في البحوث العلمية حول التبدل المناخي على مختلف المستويات، داخل الدول وفيما بينها[138]، كما توجد محاولات لدراسة العلاقات بين الأشكال المختلفة للانهيارات البيئية والعواقب الاجتماعية–الاقتصادية[139]، ولكن لا يوجد حتى الآن شيء يقدمه البحث العلمي –مع صياغته كمنطلق موحد– من أجل تحليل العواقب الاجتماعية والسياسية للمتغيرات البيئية، كما لم تُطرح أفكار ما حول ما يعنيه ذلك بالنسبة إلى نظريات المجتمعات وتطورها. توجد بعض الدراسات المحلية التي تناولت مثلا كيفية تأثّر إمكانات النمو سلبا عبر استخدام العنف بصورة مفاجئة، وتنطوي على إسهام المتغيرات البيئية في اندلاعه من قبل[140]، ولكن لم تجد هذه الدراسات ما يجمع بينها، ولم تُستخلص منها نظريات علمية.

ويضاعف الأسفَ إزاء قلّة المعارف المتوافرة على هذا الصعيد أن المجتمعات المعنية بالخطر تشهد ما يوصف بمفعول لعبة الدومينو، ومن ذلك مثلا أن يؤدي وقوع كوارث اجتماعية إلى القضاء على طاقات سبق أن أوجدت لتوها إمكانات جديدة للنمو. هنا لا تقضي الكوارث الاجتماعية على فرص هذا النمو الجديد فقط، بل تزيد أيضا من ضعف إمكانات الوقاية على المدى البعيد وسوء إمكانات التلاؤم في مواجهة عواقب تالية للتبدل المناخي.

إن الصورة الإجمالية الظاهرة للعيان تؤكد ارتباط عملية النمو الاجتماعي الآنية بما ينعكس في تراكم المخاطر وفي ازدياد العقبات المانعة لاحقا من إمكانات النمو، ويوجد ثلاثون بلدا على وجه التقريب معرضا للانهيار في المستقبل المنظور [141]..

لا بد بالتالي من استغراب ندرة البحث العلمي حتى الآن حول العلاقة ما بين البيئة، والعنف، والنمو[142].

ومن الواضح أيضا خطأ اعتقاد منتشر يقول إن اختلاف مسارات النمو بين مجتمع وآخر يعكس اختلاف مستوياته في عمليات التحديث فقط، ويتجلى الخطأ في أن مسارات نمو المجتمعات يمكن أن تتباين، دون أن تندرج جميعا في إطار ما تطرحه التصورات التقليدية لحركة صاعدة أو هابطة نموا، أي ضمن حدودٍ معينة للتقويم، لا تفسح النظريات الغربية عن المجتمع بالذات مجالا للتفكير خارج نطاقها. مما يشير إلى ذلك مثلا أن بعض البلدان الإسلامية لا تشهد عناصر حداثية كالعلمانية ولا التراجع عنها.

إن النموذج الذي تعطيه منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (المترجم: المنظمة الجامعة للدول الصناعية على أساس رأسمالي) نموذج لا يمثل بكل وضوح "ورقة استنساخ" وحيدة لتشكيل الدول، بل يمكن لعمليات النهوض أو السقوط حضاريا أن تأخذ بالتأكيد مسارات تختلف تماما عما سبق التفكير به غربيا حتى الآن.

دول منهارة

يعني مصطلح الدول الضعيفة ابتداءً أن المؤسسات والتنظيمات الحكومية لا تعمل بشكل كافٍ نتيجة غياب الإرادة السياسية، أو ضعف مشروعية الدولة، أو نقص الموارد المالية، وتصل الأمور في حالات متطرفة إلى انهيارات كاملة لأجهزة الدولة، كالجيش والشرطة والإدارة، وبالتالي إلى أوضاع لا يحكمها القانون ولا تظهر فيها معالم للسلطة[144].

لا تنطوي المجتمعات الضعيفة إلا على درجة متدنية من الاندماج الوطني[145]، وتتشكل من فئات عديدة، عرقية، وثقافية، ودينية، ومحلية، وسياسية، تتنافس على الثروات الطبيعية، أو تشارك في نزاعات وقد تشكل ائتلافات بين بعضها. هذه المجتمعات الضعيفة لم تشهد تحديثا باتجاه دولة وطنية منسجمة عرقيا، وعندما تفتقر الدولة إلى حصر صلاحية استخدام القوة في نطاق السلطة، وتفتقد معطيات سيادة القانون، لا تستطيع التدخل في النزاعات بدور التحكيم أو الإدارة المنظمة، بل كثيرا ما يؤدي تدخل الشرطة أو الميليشيات إلى ازدياد أوار الأزمات اشتعالا، كما في دارفور.

في الوقت نفسه توجد مشكلات متراكمة فوق بعضها بعضا في المجتمعات الضعيفة: معدلات الأمية في البلدان الفقيرة هي الأعلى عالميا، حركات النزوح واللجوء الداخلية من أسباب اتساع نطاق العيش في الشتات، وغالبا ما يكون ذلك على أطراف المدن[146]. في المدن العملاقة، مثل لاجوس –حيث يوجد ١٧ مليون نسمة– يعيش حوالي ٣ ملايين منهم من القمامة بمعنى الكلمة، دون قنوات مائية ولا طرق ولا كهرباء ولا شرطة ولا رعاية طبية.

وتوجد إضافة إلى ذلك مظاهر التفاوت التي لا يمكن للناس أنفسهم احتواؤها واستيعابها، إذ باتت عولمة وسائل الإعلام تنقل إلى آخر زاوية في العالم لقطاتٍ جزئيةً ثقافية وأخرى عن مستوى المعيشة، فيصل ذلك إلى أبصار أناس لم يكونوا يعلمون قبل سنوات معدودة بوجود مجتمعات صناعية أصلا.

بهذه الطريقة تنشأ توقعات جديدة إزاء أشكال معيشة متغيرة، فتصطدم مع المعايير والتوقعات التقليدية، وتقع النزاعات، ولا تتوافر مراحل زمنية كافية لسلوك طريق التلاؤم المتدرج.

كما يتزامن ذلك مع عمليات تحديث موضعية، مثل رعاية طبية أفضل، أو مستوى تعليم أعلى، أو هياكل اقتصادية متبدلة، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى انزلاق نخب تقليدية وسياسية إلى مواقع تفتقر فيها إلى مشروعية وجودها. ومن ذلك أيضا انخفاض نسبة وفيات الأطفال إذ يسبب تزايدا كبيرا في عدد السكان، مع غلبة نسبة فئات الشبيبة، وهذا مما ساهم في رواندا بنصيبه من الكارثة الاجتماعية، كما أنه يلعب دوره في معضلة السودان أيضا[147].

تواجه المجتمعات الضعيفة إذن ضغوطا متعددة المصادر، منها اهتراء البنية الهيكلية التقليدية دون أن تحل مكانها بنية هيكلية حديثة، وغياب انفراد السلطة بصلاحية استخدام القوة مع ظهور جهات فاعلة تستخدم العنف وتتنافس فيما بينها، ثم ارتفاع احتمال التعرض لمخاطر ناجمة عن متغيرات مناخية واجتماعية ومتغيرات طبيعية أخرى ارتفاعا كبيرا، مقابل انخفاض إمكانات التغلب عليه انخفاضا شديدا.

كما ظهر للعيان من قبل، عندما تصل الأمور إلى هذه الدرجة لا تظهر الدولة في موقع عنصر فاعل إيجابيا، بل تولد "ثقافة الفرصة السانحة" أمام النخب السياسية وشبه الاقتصادية والعسكرية لتحقيق مصالحها الذاتية، أو يسود –على الأقل– نوع من أطر المعطيات "الأبوية الوطنية"، المناسبة للغاية أن تصبح أدواتٍ لاستنفار العنف كما في حالة رواندا.

يؤدي ضعف الدول إلى تفاعلات أخرى على غرار لعبة "الدومينو"، عندما تكتسب أزمة ما –بغض النظر عن سببها– صبغة عرقية، فتبدّل ظروف توازن القوى بين العوائل القبلية والفئات العرقية، بصورة توصل إلى استخدام العنف، فيما بينها، وداخل نطاق كل منها على حدة، على السواء[148].

ويفتح تدهور الدول والمجتمعات مجالات واسعة لتحقيق المصالح الذاتية بقسوة، وآفاقا لا يُحاط بها أمام مرتكبي العنف المتعدّد الأشكال، وتبدّل النزاعاتُ أشكال التنظيم في الدول الضعيفة وعاداتها الروتينية ومعاييرها الاجتماعية، ويفقد استخدام العنف حدوده[149]، ويشمل غياب هذه الحدود مختلف المستويات، ويمكن أن يوصل إلى الإبادة الجماعية.

هنا يتضح أن استخدام العنف يمثل على الدوام أحد احتمالات التصرف الواقعية، وبمقدار ما تكون المشكلات محلية ومنتشرة في أكثر من مكان، تكون أشكال العنف محلية ومتعددة المواقع أيضا، وحيثما تغيب (أو تُدمّر) المؤسسات المنظِّمة للمجتمع، تزداد النزاعات العنيفة ازديادا كبيرا[150]، ولأن الحياة في مثل تلك الظروف غير مرغوبة، يبذل كثير من السكان قصارى جهودهم لتحسين ظروف حياتهم، وهذا ما لا يمكن تحقيقه عادة إلا بالهجرة إلى أماكن أخرى خارج الحدود.

منذ توماس هوبس تنطلق النظريات العلمية حول الدولة من أن غيابها يعني نشأة حالة "حرب بين الجميع ضد الجميع"، ولا ينطبق هذا حتى على بلدان مثل الصومال أو السودان، فما يسود فيهما هو استخدام العنف استخداما متجدّدا باستمرار، موضعيا وجزئيا، مع تفاوت أضراره تفاوتا كبيرا بالنسبة إلى الفئات السكانية. بهذا المنظور تتخذ ظروف الحرب واستخدام العنف في تلك البلدان حالة "وضع اجتماعي اعتيادي"، إنما لا يعني ذلك تأثّر كل فرد من أفراد المجتمع بعواقب استخدام العنف.

توجد إذن هياكل مركبة للدولة يُستخدم العنف فيها بنسبة عالية، ويمكن رغم ذلك أن تستمر وتبقى لفترة زمنية لا يمكن تقديرها، وإن كان هذا وضعا تغفل ذكرَه النظريات العلمية.

العنف والتبدل المناخي

يظهر من الأمثلة المذكورة أن نتائج التبدلات المناخية لا تؤدي في البداية على الأقل إلى تهديد الأمن الجغرافي للدول أو إلى حروب بينها، إنما تؤدي إلى مخاطر على صعيد استمرار الحياة بالنسبة إلى عامة الناس، بسبب نقص المياه النقية، وتراجع الإنتاج الغذائي، وازدياد المخاطر الصحية، وتقلص مجالات الحياة مع اضمحلال جودة التربة والفيضانات[151]، وتنشأ عن ذلك أزمات عنف داخل الدول وحروب أهلية، وإبادات جماعية، وحركات هجرة.

حول ذلك بالتفصيل:

يدور النقاش على المستوى السياسي داخل الدول وفيما بينها حول المشكلات البيئية، مثل انخفاض جودة التربة، وتناقص الثروات الطبيعية، وذلك منذ صدور تقرير نادي روما بعنوان "حدود النمو"[152] وظهور الحركة البيئية في سبعينات القرن الميلادي العشرين.

إن غياب النقاش حول العواقب الاجتماعية البيئية ومشكلاتها يتناقض تناقضا صارخا مع طول ما مضى من "عمر" تلك المناقشات البيئية الدائرة.

في مطلع التسعينات من القرن الميلادي العشرين فقط بدأ النقاش يتناول الحروب على المياه، والارتفاع المتواصل لأعداد اللاجئين على سواحل تينيريفا –من جزر الكاناري– وجبل طارق والأندلس وصقلية، فأصبح يعطي إشارات واهية إلى أن للتبدل المناخي جانبا آخر هو جانب العواقب الاجتماعية والسياسية، والتي لم تجد ما يكفي من الإحاطة بها، بالقياس إلى ما يقع من متغيرات الطقس وذوبان الطبقات الجليدية.

حديثا فقط بدأ استيعاب وجود ارتباطات اجتماعية–بيئية في النزاعات ما بين البدو الرحل والمستوطنين، في نيجيريا والحبشة وكينيا، وفي نطاق الإبادات الجماعية في رواندا ودارفور. ولكن يجب التنويه بوضوح إلى أن التفسيرات المبسطة لا توصل إلى الغرض المطلوب، فالنزاعات العنيفة تنشأ دوما نتيجة عدد من التطورات المتوازية وغير المتزامنة[153].

إنما تؤدي المشكلات البيئية واضمحلال الثروات الطبيعية كالتربة والماء إلى تعزيز أسباب الأزمات وزيادة سرعتها على الدوام، مثل غياب صبغة الدولة، ونشأة أسواق العنف، وإقصاء فئات سكانية أو إبادتها. كما تسبب مشكلاتٌ إضافية زيادة أملاح التربة وبالتالي تناقص الأراضي الزراعية المستثمرة وغير المستثمرة، فتسبب بالتالي مزيدا من حركات النزوح. وعلى سبيل المثال قد يكمن السبب المباشر لاستخدام العنف في البحث عن مراعٍ جديدة، أو أرض زراعية، لأن القديم منها لم يعد يعطي ما يكفي من المحاصيل، وهذا ما يوصل إلى أزمات مع فئات سكانية أخرى، وليس إلى انهيار بيئي بالضرورة[154].

يسري شبيه ذلك على النزاعات الحدودية المتوقع ازديادها مستقبلا، والناجمة عن جفاف المصادر المائية التي كانت تشكل حدودا طبيعية من قبل[155]. كما ستؤدي زيادة حركات الهجرة عبر الحدود نتيجة متغيرات بيئية إلى أزمات كبيرة، ويمكن اعتبارها من النتائج غير المباشرة للتبدل المناخي، وتقول التقديرات الراهنة بوجود زهاء ٢٤ مليون نسمة من اللاجئين داخل الحدود السياسية للبلدان المعنية.

ويمثل انهيار شبكات السلامة الأمنية مشكلة أخرى، فإلى جانب ازدياد العواصف والفيضانات وموجات الجفاف، عددا وشدّة، سيهدد ارتفاع منسوب المياه البحرية تخصيصا فرص التطور واستمرار الحياة في مناطق عديدة من العالم. ويقدّر لهذا الارتفاع أن يتراوح ما بين ١٥ و٥٩ سنتميترا حتى عام ٢١٠٠م، وسيسبب غمرَ المياه لأجزاء كبيرةٍ من مدن عملاقة مثل لاجوس. هنا يتضرر أفقر السكان أكثر من سواهم، ولكن غمر المياه لمدينة يبلغ عدد سكانها اليوم ١٧ مليون نسمة، يؤدي إلى عواقب كافية لزعزعة الاستقرار في مجموع منطقة الغرب الإفريقي، وإلى جانب ذلك ستتضرّر بصورة خاصة أيضا مناطق ساحلية أخرى من موزامبيق وتانزانيا وأنجولا.

ولا تقتصر هذه المشكلات على إفريقية فقط، فقد سببت كارثة فيضان نيو أورليانس سنة ٢٠٠٥م نزوح مئات الألوف ودلّلت على قابلية دمار المنشآت العامة في مجتمعات مستقرة أيضا، وعلى قصور قدرات شبكات الحماية من الكوارث، كما ظهر أيضا مدى سرعة انهيار النظام الاجتماعي عند وقوع الكارثة.

منذ الآن تصيب أضرار أحداثٍ مناخية متطرفة ومتزايدة بأخطارها مجموعات سكانية فقيرة، وبالتالي أشد عرضة من سواها للتضرّر. يسري هذا تخصيصا على سكان المناطق العشوائية المعرضين أكثر من سواهم لآثار أحداث الطقس المتطرفة، وهم –في الوقت نفسه– لا يملكون سوى إمكانات متدنية للرعاية والتلاؤم، على أن الكوارث الطبيعية تدمّر أيضا ما يوجد من منشآت عامة، كطرق التموين والشبكات الصحية، وبالتالي تترك آثارا مستديمة، تساهم بدورها في تقويض استقرار الدولة.

وتتشكل دائرةُ مشكلات أخرى نتيجة الأمراض المعدية والمشكلات الغذائية، وقد ثبت عبر البحوث العلمية حول التطور والأزمات –كما ذكر آنفا– وجود ارتباط وثيق بين الفقر ودرجة التأثر بالتعرض لأخطار الأزمات[156]. وسيكون المزيد من انتشار الأمراض المعدية، والمزيد من انتشار نقص التغذية، من النتائج الإضافية للتبدل المناخي، فارتفاع وسطي درجات الحرارة يسبب –كما تقول الهيئة الدولية لتبدل المناخ– ازدياد سرعة انتقال الأمراض المعدية، كالملاريا والحمى الصفراء، بحيث تنتشر في مناطق خالية منها حتى الآن[157]. وتذكر التنبؤات الحالية أن منطقة الجنوب الإفريقي وحدها ستشهد حتى عام ٢١٠٠م ازدياد مناطق انتشار الأمراض المعدية إلى ضعف ما هي عليه الآن، فيرتفع عدد المصابين إلى حوالي ٨ ملايين نسمة، وفي الوقت الحاضر تبلغ الإصابات الإضافية المعدية بمرض الملاريا نتيجة التبدل المناخي ٥ ملايين إصابة، منها ١٥٠ ألف حالة وفاة[158].

بطبيعة الحال يرتبط الوضع الصحي بمجموعه بنقص الثروة المائية الطبيعية، وتحتل إفريقية جنوب الصحراء في الوقت الحاضر أدنى مرتبة في قائمة سوء تأمين المياه النقية عالميا[159]، ويواجه كل مسعى لتحسين الوضع عقبة ازدياد نقص المعطيات الطبيعية[160]، ومن أشدّ نتائج التبدل المناخي تأثيرا في إفريقية حتى الآن تناقص هطول الأمطار، لا سيما في

غرب القارة، ولا بد أن تضع منطقة شمال إفريقية في حسابها مثل ذلك النقص مستقبلا. في "منطقة الساحل" الإفريقية مثلا (المترجم: يُطلق وصف منطقة الساحل على شريط أرضي يمتد من إريتيريا شرق إفريقية إلى السنغال في غربها، عبر الجزء الجنوبي من الصحراء الكبرى) تراجعت نسبة هطول الأمطار بما يعادل ٢٥ في المائة خلال ٣٠ سنة مضت[161]، وسبق الحديث عن آثار ذلك في مناطق أخرى في السودان.

ضياع قيمة التربة وأحداث الطقس المتطرفة كالجفاف والفيضانات وكذلك ازدياد تناقص المياه، جميع ذلك عوامل تؤثر سلبيا منذ الآن على الإنتاج، لا سيما في المناطق الرطبة أو شديدة الرطوبة، وسيزداد ذلك انتشارا في المستقبل، وإذا بقي ارتفاع وسطي درجة الحرارة –كما يتردد الآن– في حدود درجتين مئويتين حتى عام ٢٠٥٠م، فسيتهدد الجوع ١٢ مليون إنسان في إفريقية وحدها، أما إذا بلغ ٣ درجات مئوية فسيرتفع هذا الرقم إلى ٦٠ مليونا[162].

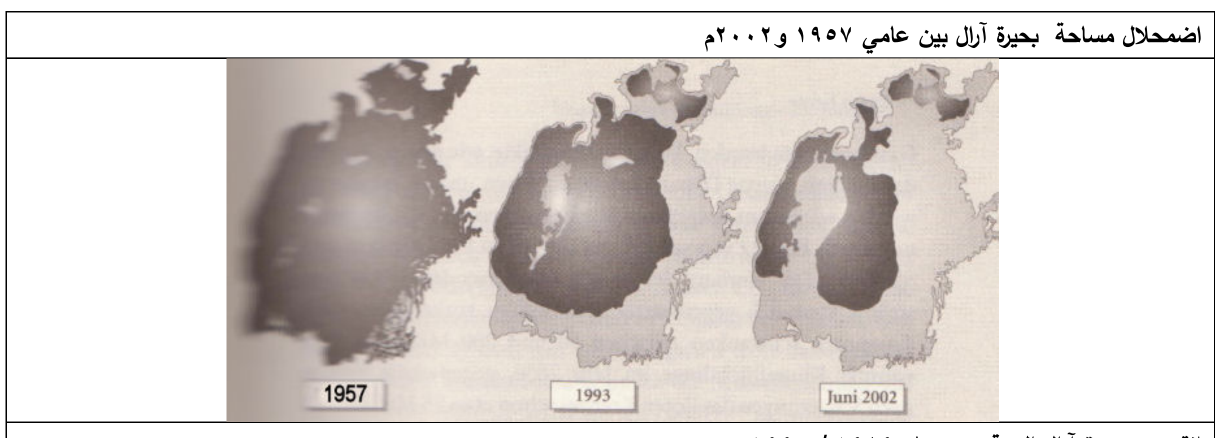
ومن مصادر النزاعات المستقبلية جفاف الأنهار واختفاء البحيرات، فمنذ فترة من الزمن نرصد إرهاصات أزمة بين أفغانستان وإيران تعود إلى أن طالبان أغلقت عام ١٩٩٨م منفذا على أحد سدود نهر هلمند، فقطعت المياه التي كانت تصل إلى منطقة بحيرات هامون الإيرانية، واختفت خلال فترة جفاف تالية البحيرات الثلاث في تلك المنطقة، كما "تحولت المستنقعات المحيطة بها إلى أرض قاحلة جرداء تجتاحها العواصف الرملية، وانتشرت الكثبان الرملية المتحركة لتحيط بمئات القرى على جانبي الحدود، وتعرضت إلى العواصف الرملية صيفا فخرّبتها... واختفت القنوات المائية السابقة تحت الرمال"[163].

جدول النسب المئوية للسكان الذين يصلون إلى مياه نقية حسب توزيع المناطق										
مقارنة بين الوضع القائم عام ٢٠٠٢م والوضع المراد الوصول إليه عام ٢٠١٥م										
السنة	الدول الصناعية	الدول النامية	شمال إفريقية	إفريقية جنوب الصحراء	أمريكا الجنوبية ودول الكاريبي	شرق آسيا	جنوب آسيا	جنوب شرق آسيا	غرب آسيا	أوقيانوسيا
٢٠٠٢م	٩٨	٧٩	٩٠	٥٨	٨٩	٧٨	٨٤	٧٩	٨٨	٥٢
٢٠١٥م	٩٦	٨٨	٩٢	٦٨	٩٦	٨٥	٩٦	٨٦	٩٣	٥٣
يبلغ عدد الوفيات السنوية نتيجة أمراض يسببها نقص المياه النقية والمنشآت الصحية أكثر من مليوني نسمة										
المصدر: منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسيف عام ٢٠٠٥م.										

وتوجد أمثلة عديدة على قطع المياه في البلدان الأقرب إلى منابع الأنهار عن البلدان التالية في مجاريها، وأبرز الأمثلة على ذلك أن مياه نهر الاردن لم تعد تصل إلاّ بالكاد إلى البلد الذي يحمل اسم هذا النهر[164].

ومن الظواهر الأكثر إثارة من ذلك اختفاء البحيرات التي تقع على حدودها عدة بلدان، فقد خسرت بحيرة تشاد زهاء ٩٥ في المائة من المساحة التي كانت تشغلها، مما يعود من جهة إلى تناقص هطول الأمطار، ومن جهة أخرى إلى استغلال مياه البحيرة في مشاريع الري. في الماضي كانت تقع على حدود البحيرة أربعة بلدان هي النيجر ونيجيريا وتشاد والكاميرون، ولم تعد توجد للنيجر ونيجيريا شواطئ على تلك البحيرة، ومنذ بدأ الناس يستوطنون الأراضي التي كانت قاعاً للبحيرة وظهرت للعيان، بدأت الأزمات الحدودية بالظهور كالأزمة بين النيجر والكاميرون[165]، ويوجد وضع مشابه نتيجة تناقص مساحة بحيرة آرال، التي تعبرها الحدود الفاصلة بين قازاقستان وأوزبكستان.

اضمحلال مساحة بحيرة آرال بين عامي ١٩٥٧ و٢٠٠٢م



انقسمت بحيرة آرال إلى قسمين عام ١٩٨٩ / ١٩٩٠م

المصدر: فيليب ريكاشيفتش، منظمة البرامج البيئية التابعة للأمم المتحدة/ المقر الأوروبي GRID/UNDP

تُستخلص من هذه النتائج الاجتماعية للتبدل المناخي مشاهد الأزمات المستقبلية المحتملة التالية:

– سيرتفع عدد نزاعات العنف، المحلية والإقليمية، على استغلال التربة وطرق الوصول إلى المياه النقية.

– سترتفع نسبة الهجرة البشرية عبر الحدود وفي نطاق النزوح الداخلي، مما يسبب العنف على المستويين المحلي والإقليمي.

– ستنشأ نزاعات تتجاوز الحدود على المعطيات الطبيعية، نتيجة تناقص مساحات البحيرات، وجفاف مياه الأنهار واختفاء الغابات والمخزون الاحتياطي من الثروات الطبيعية.

– ستؤدي إجراءات التلاؤم مع التبدل المناخي (بناء السدود على الأنهار والخزانات تحت الأرض) في بلد ما إلى نزاعات ما بين الدول أيضا.

يضاف إلى ذلك ازدياد النزاعات على صعيد التجارة العالمية، في ميادين الثروات الطبيعية ومصادر الطاقة، مثل الماس والأخشاب والنفط والغاز، ومن طبيعة النزاعات العنيفة –كما ذكر سابقا– أن تنبثق عنها آليات ذاتية مستقلة تسبب الصدامات، فتسبب نزاعات لاحقة، ويتراءى استخدام مزيد من العنف فيها اضطراريا أيضا للتغلب عليها.

لا يمكن طرح تنبؤات دقيقة منذ الآن بحصيلة ذلك كله على صعيد تيارات النزوح الجماعي، وتتأرجح التنبؤات الحالية بين رقمي ٥٠ مليونا و٢٠٠ مليون لاجئ مناخي حتى عام ٢٠٥٠م، ويوجد من هؤلاء في الوقت الحاضر حوالي 25 مليونا حسب تقدير منظمة الصليب الاحمر [166].

وليس من الممكن استخدام أسلوب حسابي مبسط لتقدير التفاعلات الاجتماعية المستقبلية انطلاقا من أوضاع آنية، إذ تفتقر محاولة من هذا القبيل إلى إمكانية التقدير المسبق لردود أفعال البلدان المتعرضة لضغوط الهجرة، أو لأبعاد تطور الأزمات المعنية، مما يمكن أن يسبب تيارات هجرة لاحقة.

على سبيل المثال سببت الحرب في العراق فقط مليوني لاجئ عراقي خارج البلاد (في سورية والأردن في الدرجة الأولى) و١،٨ مليون من اللاجئين داخل الحدود[167]. وفي سنة ١٩٨٥م بلغ عدد اللاجئين في العالم ٢٥ مليونا متجاوزا منذ ذلك الحين توقعات مفوضية شؤون اللاجئين الدولية بصدد ما تصنفه "رقما طبيعيا"، وكان يعادل ٢٢ مليون لاجئ[168].

ستبقى البلدان الغربية على وجه الاحتمال وبالمقارنة مع مناطق عالمية أخرى مغبونة، بمثابة "جزر السعادة" عالميا لعدة عقود قادمة، من حيث التبدل المناخي (وبالتالي بمنظور سياسي أمني واقتصادي)، ورغم ذلك سوف تنزلق حتما في حروب مناخية تشارك فيها، أو بتعبير أفضل: سوف تمارس حروبا مناخية، وقد لا تكون صورتها آنذاك متطابقة مع مختلف ما كان يوصف تقليديا بالحروب.

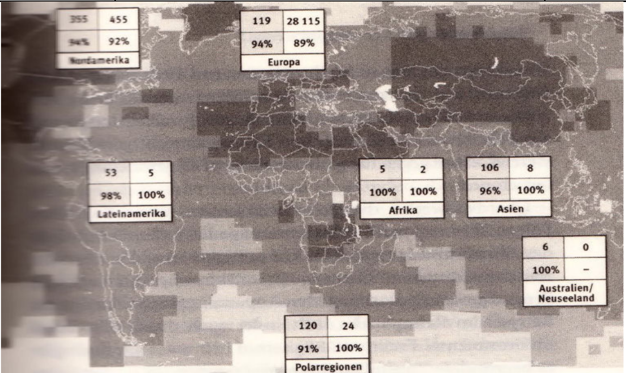
لا عدالة.. ولا تزامن

عواقب التبدل المناخي موزعة توزيعا غير عادل، لأن أكبر مسببيها هم الأقل تضررا منها، كما أنهم يملكون فرصا أكبر لتحقيق المكاسب، وعلى النقيض من ذلك توجد مناطق من العالم لم تساهم حتى الآن إلا قليلا في مجموع الانبعاثات الغازية المسببة لارتفاع الحرارة، ولكن ستتعرض لتلك العواقب بنسبة عالية.

ينبعث في البلدان الصناعية ما يعادل وسطيا ١٢،٦ طن من ثاني أكسيد الفحم لكل فرد في السنة، ويهبط هذا الرقم في البلدان الأفقر من سواها إلى ٠،٩ طن، وينطلق حوالي نصف الانبعاثات الغازية عالميا في الوقت الحاضر من البلدان التي سبقت سواها في التصنيع، رغم التصاعد السريع لنسبة التلويث عبر البلدان الناهضة[169].

وستكون بلدان جنوب شرق آسيا هي الأكثر معاناة من عدم انتظام الرياح الموسمية، وستصيب الفيضانات مصبات الأنهار/ الدلتا الكبيرة في الأرض في الدرجة الأولى، كما في بنجلادش أو الهند. وسيؤدي ارتفاع منسوب سطح مياه البحر إلى أضرار تصيب في الدرجة الأولى دول الجزر الصغيرة، كالموجودة في المحيط الهادي، أو تصيب المدن مثل موقاديشو، والبندقية، ونيوأورليانس، أي الواقعة على مستوى سطح البحر حاليا. وستكون الدول الثرية مثل هولندا أقدر على التصرف عبر السدود الواقية، كما ستكون إعادة التشجير أسهل على مناطق مثل تكساس الأمريكية من سواها مثل كيرالا الهندية[170].

خارطة العواقب المناخية في العالم		
العواقب المناخية	المتغيرات المقصودة في الشبكات الفيزيائية والحيوية	
الشبكات الفيزيائية	مثل ذوبان الطبقات الجليدية وارتفاع منسوب سطح مياه البحر وقحط المناطق الساحلية	
الشبكات الحيوية	مثل تجمعات المياه العذبة وشبكات النفط الطبيعية والبحار	
المنطقة	**المتغيرات في الشبكات الفيزيائية** **العدد/ المرتبط منها بالتبدل المناخي %**	**المتغيرات في الشبكات الحيوية** **العدد/ المرتبط منها بالتبدل المناخي %**
	بين ١٩٧٠ و٢٠٠٤	**بين ١٩٧٠ و٢٠٠٤**
أمريكا الشمالية	٣٥٥ / ٩٥%	٤٥٥ / ٩٢%
أوروبا	١١٩ / ٩٤%	٢٨١١٥ / ٨٩%
أمريكا اللاتينية	٥٣ / ٩٨%	٥ / ١٠٠%
إفريقية	٥ / ١٠٠%	٢ / ١٠٠%
آسيا	١٠٦ / ٩٦%	٨ / ١٠٠%
أوستراليا ونيوزيلاندا	٦ / ١٠٠%	٠ /-
المناطق القطبية	١٢٠ / ٩١%	٢٤ / ١٠٠%



تعرض الخارطة تبدل وسطي الحرارة المئوية بين ١٩٧٠ و٢٠٠٤م موزعا على التتالي تدرّجا ما بين اللونين الأبيض والأسود عبر درجات (-١،٠٠/ -٠،٢ / +١،٠٠ / +٢،٠٠ / +٣،٥) المئوية

المصدر: الهيئة الدولية للتبدل المناخي/ IPCC

إن افتقاد عنصر العدالة على هذا النحو النسبي، يتحول إلى خلل مطلق عندما تفقد مجموعات سكانية أسس معيشتها كلية، لأن التبدل المناخي سيؤدي إلى اختفاء مجموعات جزر بأكملها، مثل توفالو، أو إلى غياب بلد كامل، مثل مواطن إنويت من الأسكيمو. وقد طلبت حكومة توفالو في هذه الأثناء "اللجوء السياسي" لسكانها في أوستراليا أو نيوزيلاندا، أما الإنويت فيريدون –بدعم منظمات حقوق الإنسان– رفع دعاوى قضائية ضد الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أكبر مسبب للاحتباس الحراري.

لا توجد في الوقت الحاضر فرص للتصرف مستقبلا في مواجهة ذلك التفاوت بميزان العدالة الدولية والمتجاور في المعمورة، إذ لا يزال القانون الدولي البيئي في طور النشأة الأولى، فلم يكتسب حتى الآن صفة الالتزام أو الإلزام، ولا توجد محاكم دولية يمكن اللجوء إليها لملاحقة انتهاك مبادئ التنمية المستديمة أو الاعتبارات البيئية. ولهذا يتطلب التوصل إلى إجراءات دولية ملزمة ضد زيادة انبعاث غازات الاحتباس الحراري مفاوضات معقدة مضنية على جملة من معاهدات واتفاقيات، تنطوي على إشكالية كبرى أنها لا تلزم سوى الدول الموقعة عليها، ويعني ذلك استحالة اتخاذ إجراءات مضادة أو صعوبة خطوة من هذا القبيل عندما لا تحافظ دولة ما على تلك الالتزامات. إضافة إلى ذلك يميل بعض الدول –مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأوستراليا في مثال محضر كيوتو– إلى عدم الموافقة أصلا على وثائق ملزمة إذا توقعت من ذلك سلبيات اقتصادية.

لقد أصبح من الضرورة بمكان –وإن كان ذلك بعيد المنال حاليا– إيجاد منظمة بيئية دولية[171] إنما لا تُنتظر مؤشرات لتحقيق ذلك قبل أن يرتفع وسطي الحرارة أكثر من درجة بالفعل.

بين أيدينا إذن غياب التوازن في عواقب التبدل المناخي، وتفاوت معدلات وقوع الأضرار، وكذلك التفاوت في توافر طاقات التغلب عليها، جميع ذلك يتجاوز دوليا، وهو ما لا يمثل شاهدا على غياب العدالة في الحياة فحسب، بل ينطوي في الوقت نفسه على طاقة ضخمة لاندلاع الأزمات. ويمكن استشراف ما يعنيه ذلك مثلا على صعيد حقوق الإنسان وتعقيداتها، وفي السؤال عن كيفية التعويض على سكان الجزر والمنطقة القطبية، حيث بدأت تضيق مجالات استمرار الحياة بالفعل نتيجة الفيضانات وارتفاع الحرارة.

لا يقتصر افتقاد العدالة على الخلل الكبير في توزيع الأسباب والعواقب ما بين دول العالم فقط، بل يمتد ليشمل العلاقة ما بين الأجيال أيضا، وينطوي هنا كذلك على قابلية نشوء أزمات واسعة النطاق.

لقد شهدت الخمسينات من القرن الميلادي الماضي نقلة حاسمة في ارتفاع نسبة الانبعاثات الغازية التي سببتها الدول الصناعية، وآنذاك بدأت تتراكم أسباب المشكلة التي ظهرت أبعادها الفعلية الآن فأصبحت واقعا مشهودا، أي أن عمر تلك الأسباب يزيد على نصف قرن. أضف إلى ذلك أن التبدل المناخي لا يعود فقط إلى حزمة أسباب نشأت دفعة واحدة فيما وقع قبل عدة عقود، بل شهدت تلك العقود الماضية نفسها استمرار نشوء مزيد من الأسباب، وتطورت لتصبح شمولية عالمية بانضمام البلدان الناهضة مصدرا إضافيا لها. من هنا تتضاعف صعوبة تصور إمكانية سلوك طريق معاكس، بل إن الحفاظ على المستوى السنوي الحالي لكميات الانبعاثات الغازية، أي مجرد وضع حدّ لزيادتها، هو في حكم إجراء خيالي لا يقبل التحقيق بسهولة، رغم وفرة ما يصدر من تأكيدات في الوقت الحاضر. حتى لو أمكن تحقيق ذلك الإجراء الخيالي، تبقى مشكلة أخرى، وهي أن الخمول من طبيعة المناخ، أي لا يمكن تبديله بسهولة، فلا يتحقق التبدل المعاكس المطلوب بالسرعة المرجوة.

ومن المؤسف إذن أن الأجيال الحالية والقادمة تعاني من نتائج متأخرة لِما حصل خلال نصف قرن مضى، وأن لهذه النتائج عواقب مستمرة باقية، ويمكن أن تزداد انتشارا، حتى إذا افترضنا أنه لن تتحرك ابتداء من اليوم أي سيارة على الأرض، ولن تحلق أي طائرة في الأجواء ولن تعمل أي آلة في مصنع.

وأضح أن من شأن هذه الصورة السلبية تثبيط الحوافز لصنع شيء لتحقيق تطور يتجاوز مداه عمر الإنسان نفسه.

ثم من المؤكد علاوة على ذلك أن نتائج تبدل المناخ، الشمولية عالميا من حيث تأثيرها، والمتفاوتة في الوقت نفسه من حيث توزيع عواقبها إقليميا، تنطوي على قدر كبير من إشكاليات العدالة على مستوى العلاقات بين الدول[172]. توجد على هذا الصعيد برامج دولية عديدة لدعم الطاقات المحلية للتلاؤم مع المتغيرات، وهي من صياغة الهيئة الدولية لشؤون المناخ مثلا أو المنظمة العالمية للتمويل البيئي مثلا آخر، ولكن يوجد ما يكفي للتشكك في فعاليتها.

إنه أمر محبط للغاية إذن أن يكون على الأجيال الحالية والقادمة التغلّب على عواقب ما صنعت أجيال سابقة، مع عدم وجود فرص لتحسين الأوضاع إلا قليلا، وهذا بينما باتت النتائج ملموسة على أرض الواقع بالفعل.

وتتجلّى عقدة إضافية في أن الإجراءات التي يمكن تطويرها وتطبيقها اليوم، لا تعطي نتائجها المرئية إلا في المستقبل البعيد، مقابل رصد استمرار عملية التحول الجاري فعلا في الواقع المعاش، وهذا شاهد على كيفية تطاول العلاقة الزمنية ما بين تصرفات بشرية ونتائجها بما يتجاوز أعمار الأجيال، مما يستدعي طرح السؤال عن أصل وجود مجالات للتصرف، بما ينطوي على قابلية ظهور نتائج يستطيع الناس الذين يعيشون حاليا أن يعايشوها ليستفيدوا منها فعلا.

وإذا أردنا رؤية مزيد من التعقيدات في مشهد معقد أصلا، سنجده في أن بعض آثار التبدل المناخي أصبحت ملموسة بشكل مباشر، كموجات ارتفاع الحرارة أو حوادث الطقس المتطرفة مع العواصف والمطر الغزير، فهذا ما يمكن معايشته مباشرة، وما يعطي مغزى جديدا لمقولات علمية عديدة.

لم يعد يقال: "لقد جنّ جنون الطقس"، بل يقال بوضوح: "هذا من التبدل المناخي".

ولكن –وهنا وجه التعقيد الإضافي– يبقى ما يعلمه المرء على هذا الصعيد صادرا عما تكشفه البحوث العلمية والنماذج التوضيحية، أما المشاهد الواقعية لأولئك الذين يفقدون أسس معيشتهم بسبب ذوبان الجليد القطبي، فهم فقط القادرون على رؤية ما يجري عن كثب ومعايشته، وهؤلاء قلّة نسبيا ويعيشون في ظروف خاصة، فلا يقارن أمرهم مع الأوضاع المعيشية لسكان وسط أوروبا، وبالتالي تبقى خبرات المعايشة الواقعية في حكم الغريبة النائية حتى الآن بالنسبة إلى سواهم.

سواهم.. من البشر الآخرين لا يعايشون مباشرة بعض ما يمكن أن ينجم عن الكارثة المناخية المقبلة، بل يطلعون في الدرجة الأولى على ما تطرحه النماذج التوضيحية في الدرجة الأولى، ولهذا أهمية سلبية كبيرة، إذ لا يكفي هذا الاطلاع لتوليد دوافع قوية تحفز على تصرفات ذاتية، أو الاستغناء عن بعض الأولويات في طريقة المعيشة وترتيب الاهتمامات كما هو قائم حتى الآن. من الواضح أن هذا يسري على المجتمعات الغربية التي أصبح مستوى الرفاهية والثقافة فيها منذ ربع قرن تقريبا يسمح بنظرة غير مبالية بما فيه الكفاية إلى مشكلات البيئة.

هذا بعض ما يعنيه عدم تزامن التطور الجاري ما بين مجتمع وآخر، وكذلك ما يصنعه التحديث الاقتصادي في مجتمعات أخرى غير المجتمعات الغربية في الدرجة الأولى للحاق بها، وهو ما يقضي بصورة حادة على سبل التطوير الضروري المطلوب من أجل زيادة الوعي بالمشكلة ووضع استراتيجيات حلول لها.

هنا تلعب حججٌ تستند إلى عنصر العدالة وتطالب بالتسامح أمام حجة اللحاق بالركب والمطالبة بتقبّلها دورا ازدواجيا، ومن ذلك مقولة إنه لا يمكن منع تلك المجتمعات من مسيرة تحديث اقتصادية وتقنية بأشكال معينة سبق أن حققت ميزات موقعية ومستقبلية لبلدان الغرب ولارتفاع مستوى المعيشة فيها.

السؤال المقابل الواجب طرحه هو ما إذا كانت العدالة تكمن فعلا في فتح الإمكانية أمام جميع الأطراف وليس أمام بعضها فقط، لإلغاء أسس حياة البشرية على المدى البعيد. إنما لا ينبغي أن يكون هذا هو الأمر المطروح في هذا الموضع.

الأمر الجوهري في الجدل حول عنصر العدالة هو أن الأسئلة والحجج التي تدور حوله مهمة بالفعل في مناقشة نتائج التبدل المناخي، ولكن هذه الأهمية تتجلّى أكثر عند رؤية صورتين متقابلين، أولاهما أن الذين يلعبون بورقة العدالة هذه هم المنتفعون من زيادة الانبعاثات الغازية بمخاطرها الكبيرة، وذلك من أجل تطبيق رؤاهم المطروحة بشأن التحديث على أرض الواقع الحاضر خارج نطاق الزمن الملائم له، ولكن مقابل هؤلاء تظهر الصورة الأخرى أو الطرح الآخر من جانب الذين بدأت أسس حياتهم تتلاشى بين أيديهم أصلا، فهم يحاولون الحصول على مجرد إمكانية الحياة في مكان ما من المعمورة على الأقل، إذا كانوا لا يستطيعون ذلك حيث يرغبون.

باختصار: إن عمليات التحديث الجارية بصورة سريعة متفجرة حاليا في المنطقة الآسيوية تخصيصا، دون أن تخضع لرقابة ديمقراطية كما في حالة الصين، لا تطرح إطلاقا رؤية عقلانية قائمة على الاسترشاد بواقع الثروات الطبيعية واستمرار الحياة البشرية، وضرورة أن تكون في نطاق عملية تحديث شاملة عالميا، أي بحيث يتم بموازاة ذلك تقليص هوة العدالة أيضا.
الجدير بالذكر أن لظواهر افتقاد العدالة من جهة وافتقاد تزامن التطورات من جهة أخرى أبعادا لا يستهان بها على أرضية نظريات المجتمعات والديمقراطية، والسبب هو ما تطرحه التساؤلات:
ما الذي يعنيه افتقاد العدالة عبر الأجيال من أجل إمكانية تحديده كموضوع سياسي؟..
هل هو من أجل الإحساس بإحداث أمر ما عبر التصرفات الذاتية؟..
أم هو من أجل ما ينبغي أن تصل إليه التصورات حول إمكانات التغيير؟..
ثم ما الذي تعنيه السياسة في مثل تلك الظروف من وراء التعامل مع الحتميات الموضوعية؟..

استخدام العنف والطرح النظري

عندما تمارس المجتمعات العنف أو تعاني منه، يمكن أن تشمل الآثار والخبرات العميقة من ذلك عدة أجيال كما أصبح معروفا في هذه الأثناء[173]. ونظرا إلى أن الكوارث الاجتماعية تنطوي على قدر كبير من الاستدامة النفسانية الاجتماعية، يمكن وصف بعض المجتمعات، كالمجتمع الألماني، والفييتنامي، والصربي، بأنها مجتمعات "ما بعد استخدام العنف"، وبالتالي يُطرح السؤال بصددها عن كيفية تأثير الخبرة الناشئة عن استخدام متطرف للعنف على إمكانات التطور التالية في المجتمعات المعنية.
ومن التحديات الأخرى أمام نظريات المجتمعات ما تطرحه العلاقة الوثيقة بين عمليات عنف متطرفة من جهة، كعمليات التطهير العرقي، وحملات القضاء على الآخر لأسباب عنصرية والإبادات الجماعية، وبين عمليات التحديث من جهة أخرى. إنما تجد عمليات العنف ونتائجها المستديمة "غفلة فكرية ثقافية" في الوقت الحاضر، نتيجة وصفها بأنها من التطورات الشاذة عن مجرى التطورات الطبيعي، أو نتيجة تفسيرها أنها حالات ارتدادية أو خاصة غير اعتيادية، وبالتالي فهي –وفق ذلك– معزولة عن الحداثة الموسومة بتحقيق السعادة.
يتناقض مع هذه الرؤية أن آوسشفيتس (المترجم: معسكر نازي يُعتبر عند الباحثين في الغرب الرمز الأكبر لما يسمى المحرقة النازية) وهيروشيما اليابانية وماي لاي الفييتنامية وتسيبرينيتسا البوسنية.. جميع ذلك كوارث اجتماعية لم تقع اعتباطا بل نتيجة استراتيجيات حديثة لحل المشكلات، وتصورات معينة حول النظام، وبيروقراطيات وتقنيات. لقد كان آوسشفيتس منشأة صناعية للقتل واستهلاك البشر، ولم يكن ذلك عملا فوضويا ولا ارتداديا، بل هذا مما تبتكره مجتمعات صناعية وليس قبلية.

في الوقت نفسه فإن تصورات الحداثة القائلة إن التطورات الاجتماعية تتبع معطيات قوانين ثابتة، وتكشف عن بنى هيكلية منظمة، أغفلت كلية أن المجتمعات البشرية تواجه في مجرى استمرار الحياة على الدوام مفاجآت ومصادفات وعمليات استخدام العنف.

لقد غيرت الزلازل والبراكين والعواصف والفيضانات والمتغيرات المناخية ظروف استمرار الحياة أو قضت عليها بصورة متطرفة، وكانت غالبا مفاجئة للمعنيين بها. وكذلك الكوارث الاجتماعية يمكن أن تنجم بصورة مفاجئة عن نزاعات على السلطة والمعطيات الطبيعية، وعن تشكيلات جديدة في مزيج القوة، بل عن فعل شخص فرد أحيانا، فتتأزم تلك الكوارث، ولا تتبع في مجراها إطلاقا خطا مرسوما لها وفق قوانين ثابتة.

كذلك لا يمكن استبعاد عوامل المصادفة أو المفاجأة من مجرى تفاعلات اجتماعية، فلا يمكن بالتالي وصف استخدام العنف بأنه "حدث طارئ على العلاقات الاجتماعية... بل هو بالفعل جزء من التاريخ الاقتصادي العالمي الكبير واحتمالٌ من احتمالات التصرف البشرية، لا يغيب عن الساحة إطلاقا"[174].

يمكن في المجتمعات المعقدة إلى حد بعيد على وجه التخصيص أن ترتبط التطورات الاجتماعية بكيفية تقويم البشر لشروط التصرفات والبنية الهيكلية للفرص، عندما يجدون في تركيبة تطورات معينة فرصة لأنفسهم، كي يضعوا قدراتهم الذاتية على محك النجاح.

يتضح في هذا الإطار مثلا ما صنعه المهندس كورت بروفر في العهد النازي، عندما طوّر لشركة "توبف وأبناؤه" بمدينة إرفورت الألمانية، مواقد حارقة للتخلص من الجثث في آوسشفيتس، وكان يُظهر درجة بعيدة من الطموح لتحسين طرق التخلص من الجثث في آوسشفيتس. إن إنجازات ذلك المهندس في تطوير ما سمي "موقد مزدوج الحفظ الحراري" فسحت المجال لزيادة نسبة القتل زيادة كبيرة، إذ كانت مواقد بروفر صالحة لتصريف عدد أكبر من الجثث بالمقارنة مع ما كان ممكنا من قبل[175].

إن عمليات القتل الجماعي –كما في المحرقة– تتكوّن من عدد كبير من مثل هذه الإسهامات الجزئية غير المرئية غالبا، وهذه لا تتبع لتوجيهات فوقية بل تولد ذاتيا في حركية التطور الاجتماعية، القائمة على وجود أناس يعملون في مواقع مختلفة، وعلى مستويات متعددة من توزيع المهام، ويرى كل منهم مغزى مفيدا لمهمته، ويحرص على جودة عمله لتحقيق دفعة إلى الأمام.

هذا ما يعني في الوقت نفسه أن التاريخ لم يمض على الطريق التي مضى عليه هكذا بصورة حتمية دون وجود بديل آخر.

لم يكن "الحل النهائي للمسألة اليهودية" الذي وصل في مجراه المتطرف إلى منشآت قتل الإنسان في النهاية، حدثا ناجما عن حتمية تاريخية. لو مات هتلر مبكرا، أو صدر صوت رافض حاسم، أو ظهرت شروط أفضل لصالح ما سمي "خطة مدغشقر"[176] أو مورست سياسة خارجية أكثر حزما من جانب البريطانيين والأمريكيين.. لكان من شأن جميع ذلك أو بعضه أن يعطي مجرى التاريخ مسارا آخر.

يعني ذلك أن التطورات التي تبدو لاحقا قائمة على مسبباتها، أو تبدو صحيحة من حيث نشأة النتائج عن المسببات، أو حتى التي تبدو حتمية، إنما نشأت واقعيا على عنصر المصادفة، في إطار زمني للتصرف الاجتماعي، بمفعول تيارات معينة، أو بقوة ذاتية دافعة، وكان يمكن لتلك التطورات على الدوام أن تتخذ أشكالا مغايرة.

لذلك ينبغي للمرء أن يتخلى من حيث الأساس عن مقولة إن السببية تمثل صيغة من صيغ التصرف الاجتماعي.

في التفاعلات الاجتماعية لا ينشأ عنصر (ب) من عنصر (أ) بالضرورة، فعندما يعمل الناس مع بعضهم أو ضد بعضهم بعضا، تلعب التفسيرات والتوقعات وأطر استكشاف نوايا الآخر أدوارا حاسمة، ولهذا تكمن نتيجة (ب) المتوقعة في عنصر

(أ) دوما، وكل طرف فاعل هو آنذاك جزء مما تستوعبه نظرة طرف فاعل آخر. لهذا أيضا لا يتألف التصرف الجماعي من مسلسل تتوالى فيه عناصر أ–ب–ت–ث–ج وهكذا، ولا يتكون في صيغةٍ نتيجةٍ لفعل ورد فعل، بل هو جملة "تطور علاقات".
ليس ضروريا أن تقوم العلاقات هنا على صيغ واقعية أو عقلانية عن الآخرين وتصرفاتهم، بل الأرجح أن هذه حالة نادرة. إن هذه الصيغ الاستيعابية مستقلة عن ذلك تماما، لها تأثيرها المتبادل على بعضها بعضا وهو ما يسري على التأويلات والتصرفات، وجميع ذلك هو العلاقات الجارية ما بين العناصر الفاعلة، فتظهر نتيجة ما، ثم تتابع هذه اللعبة الاجتماعية مجراها في الخطوة التالية وهكذا دواليك(177).

يعني ذلك أن التصرف الاجتماعي ليس تصرفا سببيا، بل هو ذاتي النشأة، ولهذا بالذات تأتي النتائج غالبا بصورة لا تتطابق مع ما يُنتظر مسبقا عبر المخططات.

على هذه الخلفية تفقد تصنيفات معينة، من قبيل الأسباب، والآثار، والشروط، والنتائج، والبنى الهيكلية، والفاعليات، شيئا من وهجها في استخداماتها النظرية في علوم الاجتماع والفلسفة، وتتقدم إلى الصدارة مكانها تصنيفات توصف بالقذرة استبعادا لها، مثل المصادفات والمشاعر.

يمكن أن تنجم عن المصادفات مثلا –كما كان مع كارثة تشرنوبيل– (المترجم: وقعت كارثة المفاعل النووي تشرنوبيل عام 1986م في أوكرانيا التي كانت تابعة للاتحاد السوفييتي) نتائج أعمق وأكثر استدامة مما ينشأ عن تصرفات مخطط لها، فتتشكل وقائع محسوسة، وتصبح بذلك أكثر أهمية لاتخاذ القرارات، من أمور موضوعية.

إن الممارسات الاجتماعية، مثل استخدام السلطة واستخدام العنف ونماذج التصرفات مثل رفع مستوى العقلانية وإزالة التناقضات والرغبة في التفكير والتصرف بما ينسجم مع الآخرين، جميع ذلك ليس من الشروط الجانبية للتصرف، بل هي أمور لها تعليلاتها المنطقية من أجل الحكم على ماهية التصرفات.

هوامش

(85)– انظر:

Jared Diamond: Kollaps, Frankfurt am Main 2005.

(86)– نفس المصدر ص 140

(87)– انظر:

John Keegan: Die Kultur des Krieges, Reinbek 1997, S.53

(88)– انظر:

Diamond: Kollaps,(Anm. 85) S.140.

(89)– نفس المصدر ص 126

(90)– نفس المصدر ص 138

(91)– انظر:

Ernst Bloch: Erbschaft dieser Zeit, Frankfurt am Main 1962.

(92)– يعود المثال إلى ستانلي ميلجرام.

(93)– انظر:

Norbert Elias:Die Gesellschaft der Individuen, Frankfurt am Main 1987; Norbert Elias: Engagment und Distanzierung, Frankfurt am Main 1983.

(94)– انظر:

Tuchman, Torheit, (Anm. 73) S. 16.

(95)- انظر:

Keegan, Kultur des Krieges, (Anm. 87), S. 31.

في المصدر نفسه: الأعداء الذين لم يعوا هذا النظام للحرب وتعلقوا بالتصورات التقليدية لقتال رجل ضد رجل، وصفوا هذا النوع من ممارسة الحرب بأنه مضحك.

(96)- قارن حول ذلك الوصف الأدبي لدى:

W.G. Sebald: Austerlitz, Frankfurt am Main 2003, S. 25ff

(97)- انظر:

Heinrich Popitz: Prozess der Machtbildung, Tübingen 1976, S. 9ff.

(98)- انظر:

Keegan, Kultur des Krieges, (Anm. 87), S. 55.

(99)- نفس المصدر ص ٥٨.

(100)- انظر:

Radkau, Natur und Macht (Anm. 44) S. 198.

(101)- انظر:

Catherine André und Jean-Philippe Platteau: Land Relations under Unbearable Stress: Rwanda Caught in the Malthusian Trap, Journal of Economic Behavior and Organization, 34/1998, S. 1-47; Zit. Nach Diamond, Kollaps, (Anm. 85), S. 399

(102)- يصف زيميلين ذلك بصورة خاطئة أنه تغييب للتناقضات وتغطية دعائية، عندما يوصف اليهود في القومية النازية أنهم "حيوانات ضارة" أو يوصف القتل في رواندا بأنه "استئصال قاذورات". ويقترب المرء من الصورة الصحيحة عندما يفهم هذه المصطلحات على أنها وصفات/ صيغ تصف ما يراه مرتكبو الجريمة حقائق. انظر:

Semelin, Säubern und Vernichten, (Anm. 69) S. 277ff.

(103)- انظر:

Anna-Maria Brandstetter: Die Rhetorik von Reinheit, Gewalt und Gemeinschaft: Bürgerkrieg und Genozid in Ruanda, Sociologus, 51/1-2 2001, S. 148-184, hier S. 166.

(104)- انظر:

Alison Des Forges: Kein Zeuge darf überleben. Der Genozid in Ruanda, Hamburg 2002, S. 212.

(105)- انظر:

Brandstetter, Die Rhetorik von Reinheit, (Anm. 103), S. 168.

(106)- هذا ما أظهره بصورة تقليدية بنجامين لي وورف، انظر:

Benjamin Lee Whorf: Language, Thought and Reality, Cabridge 1956

(107)- انظر:

Des Forges, Zeuge, (Anm. 104) S. 94.

(108)- نفس المصدر

(109)- انظر:

Prunier, Darfur, (Anm. 13), S. 132ff.

(110)- نفس المصدر ص ١٣٣.

(111)- نفس المصدر ص ٢٠.

(112)- نفس المصدر ص ١٢٩ وما يليها.

(113)- نفس المصدر ص ١٣٠.

(114)- نفس المصدر.

(115)- انظر:

United Nations Environment Programme (UNEP) 2007, S. 81.

(116)- كان على البدو في الماضي أن يدفعوا تعويضات عندما يعبرون أرض الفلاحين، ويطلقون ماشيتهم لترعى وترتوي فيها، وتصاعدت الأزمات بصورة موازية لتناقص المياه والمراعي، والجدير بالذكر أن ازدياد قطعان الماشية كان من أسباب الأزمات كذلك.

(117)- انظر:

Alexander Carius, Dennis Tänzler und Judith Winterstein: Weltkarte von Umweltkonflikten – Ansätze zu einer Typologisierung, Postdam 2007, S. 13, in:
www.wbgu.de/wbgu_jg2007_ex02.pdf

(118)- انظر:

Punier, Darfur, (Anm. 13) S. 83.

(119)- نفس المصدر ص ٧٨.

(120)- نفس المصدر ص ٦٩.

(121)- نفس المصدر ص ٧٢.

(122)- تتبع هذه المعلومات لعرض مجرى الأزمة لما ورد في:

Wissenschaftliche Dienste des Deutschen Bundestages: Der Darfur-Konflikt – Genes und Verlauf, Oktober 2006.

(123)- نفس المصدر ص ١٥.

(124)- انظر:

Wolfgang Schreiber: Sudan/ Darfur, Arbeitsgemeinschaft Kriegsursachenforschung Universität Hamburg, in:
www.sozialwiss.uni-hamburg.de/publish/Ipw/Akuf/Kriege/301ak_sudan_darfur.htm.

والاستشهاد من:

Wissenschaftliche Dienste des Deutschen Bundestages, Darfir Konflikt, (Anm. 123):

(125)- قارن:

Mary Kaldor: Neue und alte Kriege. Organisierte Gewalt im Zeitalter der Globalisierung, Frankfurt am Main 2000; Herfierd Mönkler: Die neuen Kriege, Reinbek 2002.

(126)- قارن:

http://web.fu-berlin.de/ethnologie/publikationen/media/Georg_Elwet-Gewalt_und_Maerkte.pdf (ohne Pagienierung).

(127)- انظر:

Florian Rötzer: Anhaltender Krieg in Afghanistan verursacht schwere Umweltschäden, telepolis, 23.8.2007, in: http://www.heise.de/tp/r4/artikel/26/26020/1.html

(128)- انظر:

Vo Quy:Ökozid in Vietnam. Erforschung und Wiederherstellung der Umwelt, AG Friedensforschung der Universität Kassel, in:
http://www.uni-kassel.de/fb5/frieden/Vietnam/fabig-voquy.html.

(129)- نفس المصدر

(130)- يستند بعض أجزاء هذا المقطع على طلب مشروع "مجتمعات عليلة" الذي نشأ بمشاركة توبياس ديبيل.

(131)- جميع المعلومات من:

UNEP 2007 (Anm. 115) hier S. 61.

(132)- يدور الأمر حول مؤشر يقيس مستوى الدولة انطلاقا من عناصر مختلفة، مثل خلل في المساواة، عدد اللاجئين، وغير ذلك.

(133)- انظر:

Tobias Debiel u.a., Globale trends, (Anm. 78) S. 90ff.

(134)- توجد علاقة واضحة بين الفقر واستخدام العنف الحربي. حوالي نصف الدول التي تظهر قدرا متدنيا من مستوى التطور، شهدت بين ١٩٩٥ و٢٠٠٤ حربا أو أكثر من حرب، أما البلدان ذات التطور المتوسط المستوى فتهبط النسبة فيها إلى ٢٩ في المائة، وتهبط إلى ٥،٥ في المائة في البلدان المرتفعة التطور. نفس المصدر ص ٩٥.

(135)- نفس المصدر.

(136)- انظر:

Andreas Mehler: Oligopolies of Violence in Africa south of the Sahara, Institut für Afrika-Kunde, Discussion Paper, Hamburg 2004; Tobias Debiel u.a.: Zwischen Ignorieren und Interbenieren. Strategien und Dilemata externer Akteure in fragilen Staaten, Reihe Policy Paper der Stiftung Entwicklung und Frieden, Nr 23 Bonn 2005.

(137)- انظر:

Jon Bernett: Climate Change, Insecurity and Justice, Paper presented at "Justice in Adaptation to Climate Change", Zuckerman Institute for Connective Environmental Research, University of East Anglia, Norwich 2003, S. 3.

(138)- قارن:

Stephan Libizewski: International Conflicts over Freshwater Resources, in: Mohamed Suliman (Hg.), Ecology, Politics an Violent Conflict, London/ New York 1999, S. 115-138; Steven C. Lonergan: Water and Conflict: Rethoric and Reality, in: Bils P. Gleditsch und Paul Diehl (Hg.), Democracy, Conflict and the Enviroment, Boulder 2001; Joachim Blatter und Helen Ingram: New Approaches to Transboundary Conflicts and Cooperation, Massachusetts 2001; Aron T. Wolf und Yoffe B. Shira u.a.: Conflict and Cooperation ober international Freshwater Resources: Indicators of Basins at Risk, Journal of the American Water Recources Assocation, 39/5 2003, S. 1109-1126; Geoffrey Dabelko und Alexander Carius u.a.: Water, Conflict and Cooperation, Envirnmental Change and Security Project Reprt, 10/2004, S. 60-66; Larry Swatuk: Envirnmental Security in Practice: Transboundary Natural Resource Management in Southern Africa and Euphrates Tigris, Bonn 2004; Lars Wirkus und Volker Böge: Afrka internationale Flüsse und Seen. Stand und Erfahrungen im grenzüberschreitenden Wassermanagment in Afrika an ausgewählten Beispielen, Discussion Paper, Bonn 2005.

(139)- انظر:

Wissenschaftlicher Beirat der Bundesregierung Globale Umweltveränderungen (WBGU): Welt im Wandel - Herausforschung für die deutsche Wissenschaft, Zusammenfassung für Entscheidungsträger, Bremerhaven 1996.

(140)- انظر:

Günther Bächler: Transformation of Resource Conflicts: Approaches and Instruments, Bern 2002.

(141)- انظر:

Cord Jacobeit und Chris Methmann: Klimaflüchtlinge. Eine Studie im Auftrag von Greenpeace, Hamburg 2007.

(142)- انظر:

Ragnhild Nordas: Climate Conflicts: Componsense od Nonsense? Paper presented at the 13th Annual National Political Science Conference, Hurdalsjoen 2005; Barnett, Climate Change, (Anm. 137).

(143)- انظر:

Tobias Debiel und Dieter Reinhardt: Staatsverfall und Weltordnungspolitik. Analytische Zugänge und politische Strategien zu Beginn des 21. Jahrhunderts, Nord-Süd aktuell, 18/3 2004, S. 525-538.

(144)- انظر:

I. William Zartman: Introducton: Posing the Problem of State Collapse, in: Ders., Collapsed States: The Sisintegration and Restoration of Legitimate Authority, Boulder 1995, S. 1ß11.

(145)- انظر:

Joche Hippler (Hg.): Ntion-Building - A Key Concept for Peaceful Conflict Transformation?, London 2005.

(146)- انظر:

Ludger Pries: Transnationalisierung der sozialen Welt?, Belriner Journal für Soziologie, 12/2 2002, S. 263-272.

(147)- انظر:

Diamond, Kollaps, (anm. 85), S. 398ff; Jack A. Goldstone: Population and Security: How Demographic Change can lead to Violent Conflict, Journal od Internationla Affairs, 56/1 2002, S. 3-22.

(148)- انظر:

Heidrun Zinecker: Gewalt in Frieden. Formen und Ursachen der Nachkriegsgewalt in Guatimala, HSFK-Report, 8/2006.

(149)- قارن الهامش رقم ١٢٦.

(150)- انظر:

Ken Menkhaus: Governance without Government in Somalia. Spoiler, State Building, and the Politics of Coping, International Security, 31/3 2006, S. 74-106.

(151)- قارن:

Stern, Review, (Anm.14) wie auch die Berichte des Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC).

(152)- انظر:

Donella Meadows, Dennis L. Meadows und Joergen Randers u.a.: Die Grenzen des Wachstums. Berichte des Club of Rome zur Lage der Menschheit, München 1972.

(153)- انظر:

Bächler, Transformation, (Anm. 140); Thomas Homer-Dixon: Environment, Security and Violence, Priceton 1999; Nils P. Gleditsch: Environmental Change, Security, and Confilct, in: Chester A. Crocker, Fen O. Hampson und Pamela Aall (Hg.) Turbulent Peace. The Challenges of Managing international Conflict, Washington D.C. 2001, S. 53-68.

(154)- انظر:

Richard A. Mathew und Michael Brklacich u.a.: Global Environmental Change and Human Security Gaps in Research of social Vulnerabirity and Conflict, Washington 2003.

يمكن اعتبار هذا التمييز تعميميا، إذ ليست الظروف البيئية إطلاقا التي تستدعي تصرفا معينا، بل هو التفسير والاستنتاج المستخلصان منها.

(155)- انظر:

Pearce, Flüsse, (Anm. 45) S. 129.

(156)– انظر:

Paul Kollier u.a.: Breaking the Conflict Trap. Civil War and Development Policy, Washington D.C. 2003, (A World Bank Policy Research Report 2003, 15.08.2005, in: http://econ.worldbank.org/programs/conflict).

(157)– انظر:

Watson u.a., Regional Impycts of Climate Change (Anm. 59).

(158)– انظر:

Tilman Santarius: Klimawandel und globale Gerechtigkeit, Aus Politik und Zeitgeschichte, 24/2007, S. 20.

(159)– انظر:

UNICEF/WHO: Meeting the MDG Drinking Water and Sanitation Target. A Mid-Term Assessment of Progres, 2005, in: http://www.unicef.org/wes/mdgreport/millenium.php.

(160)– انظر:

Maarten de Wit und Jacek Stankiewicz: Changes in Surface Water Supply Across Africa with Predicted Climate Change, Science, 311/2006 (5769) S. 1917-1921.

(161)– انظر:

Joshua C. Nkomo und Anthony Nyong u.a.: The Impacts of Climate Change in Africa, in: The Stern Review on the Economics of Climate Change, 2006, in: http://www.hmtreasury.gov.uk/independent_reviews/stern_review_economics_climate_change/stern_review_supporting_documents.cfm.

(162)– نفس المصدر.

(163)– انظر:

Pearce, Flüsse, (Anm. 45) S. 143.

(164)– نفس المصدر ص ٢٢٤ وما يليها. يعتبر بيرس حرب الأيام الستة أول حرب على الماء في العصر الحديث، لأن حوض نهر الأردن وقع بعد الحرب تحت السيطرة الإسرائيلية بصورة كاملة تقريبا، ومنذ ذلك الحين بدأت سياسة "التمييز العنصري المائي" الإسرائيلية (نفس المصدر ص ٢١٧).

(165)– نفس المصدر ص ١٢٩.

(166)– انظر:

Anschober/ Ramsauer, Klimarevolution, (Anm. 82) S. 119.

(167)– انظر:

Eva Berié u.a.: Der Fischer-Weltalmanach, (Anm. 58), S. 119.

(168)– انظر:

Jacobeit/Methmann, Klimaflüchtlinge, (Anm. 141), S. 2.

(169)– انظر:

Santarius, Klimawandel, (Anm. 158), S. 18.

(170)– نفس المصدر ص ١٩.

(171)– انظر:

Astrid Epiney: "GerechtigkeitÄ im Umweltvölkerrecht, Aus Politik und Zeitgeschichte, 24/2007, S. 38.

(172)– انظر:

Barnett, Climate Change, (Anm. 137).

(173)– انظر:

Jürgen Müller–Hohagen: Verleugnet, verdrängt, verschwiegen, Mönchen 2005; Klaus Naumann: Nachkrieg in Deutschland, Hamburg 2001; Harald Welzer, Sabine Moller und Karoline Tschuggnall: "Opa war kein Nazi!" Nationalismus und Holocaust im Familiengedächtnis, Frankfurt am Main 2002; Hertmut Radebold (Hg.): Kindheiten im Zweiten Weltkrieg und ihe Folgen, Mönchen 2004.

(174)– انظر:

Popitz, Phänomene, (Anm. 25), S. 83.

(175)– انظر:

Jean Claude Pressac: Die Kermatorien von Ausschwitz. Die Technik des Massenmordes, München 1995; Harald Welzer: Partikulare Vernunft. Über Soldaten, Ingenieure und andere Produzenten der Vernichtung, in: Aleida Assmann, Frank Hiddemann und Eckhard Schwarzenberger (Hg.): Firma Topf & Söhne. – Hersteller der Öfen für Ausschwitz, Frankfurt am Main 2002, S. 139–156.

(176)– كانت "خطة مدغشقر" لفترة من الزمن مشروعا جادا تحت الدراسة لتنفيذ "الحل النهائي للمسألة اليهودية" بتهجيرهم جماعيا إلى مدغشقر، أي عن طريق التطهير العرقي.

(177)– يضع كل تصرف اجتماعي في حسابه توقعاً محتملا تجاه شيء يقابله، أي تجاه طرف في حوار أو شريك في صفقة، وتجاه أي جهة ثالثة، من قبلِ أن يصدر ذلك التصرف عن صاحبه أصلا، والمراقبة المتبادلة مبدأ أساسي في التصرفات الاجتماعية. لا تمثل الجهة المتصرفة عنصر التصرف الصادر عنها فقط، بل هي في الوقت نفسه الموضوع المستهدف عبر النظرة المراقِبة الصادرة عن الجهة الأخرى، وهذا شرط أساسي لنشوء إمكانية تبني الرؤية الأخرى، وهو في الوقت نفسه شرط لنجاح التصرف الاجتماعي. وليس ضروريا على الإطلاق أن تقتصر مراقبة الطرف الآخر في الحوار على ما يعبّر عنه لفظا، بل يمكن أن تشمل مختلف العناصر الممكن استيعابها لتصرف الآخر في وضع ما، أي حركات الجسد وتعابير الوجه، كاحمرار الوجه، أو اتساع حدقة العين، أو التوتر وغير ذلك. جميع ذلك –كما يقول إرفينج جوفمان– سلوك تعبيري يوضع في الحسبان من خلال تفاعل اجتماعي متواصل ومعقد متبادل، وبالتالي يُلاحَظ أن السلوك التعبيري يمكن أن يكون في آن واحد مادة للسيطرة الواعية، أو مادة تمويه، بغرض مخادعة الجهة المقابلة. من ذلك ما يصنعه لاعب البوكر المتمرّس استنادا إلى الاعتقاد بأن الجهة المقابلة تميل من حيث الأساس إلى الاستفادة من السلوك التعبيري لدى الآخر. يُستنتج من ذلك: "تحقيق الفائدة الذاتية عبر مراقبة الآخر قبل أن يتمكن الآخر من تحقيق فائدته الذاتية عبر مراقبته لمن يواجه". يعني ذلك ممارسة عمليات تمويه الانطباعات –كما يسميها جوفمان– بمخادعة الآخر بأمر غير ما يمثله واقع الحال. ويمكن المضي خطوة أبعد في هذا النموذج، توصل إلى آلية "تداخل التعريف الذاتي"، أي تقدير كل من الطرفين أن الطرف الآخر سيحاول استكشاف حقيقة ما يضمره على وجه الاحتمال، فيوضع ذلك في الحسبان أيضا. قد تبدو هذه الصورة معقدة، إنما هي التي تمثل الأساس لكل تصرف اجتماعي، وتوضح بصورة قاطعة، أنه لا يقوم على ارتباط النتائج بأسبابها، بل على العلاقات نفسها. قارن:

Erving GoffmanÖ Stategische Interaktion, München 1981, S. 88.

القتل غدا

حروب دائمة، تطهير عرقي، إرهاب، انسياح الحدود

"كنّا ذات مرة على متن سفينة حربية، رست أمام أحد السواحل، وشرعت في إطلاق النار على منطقة معشوشبة، لم يكن يوجد فيها حتى كوخ صغير، لم يوجد شيء على الإطلاق، ولكن بدا كما لو كان الفرنسيون على متن السفينة يخوضون حربا، قد تدلّى علمهم الوطني باسترخاء على السارية، بينما انتصبت مدافعهم من عيار ٦ بوصات فبرزت فوهاتها فوق جدار السفينة، وهي ترتفع وتنخفض فوق أمواج البحر اللزجة فتتأرجح سواريها معها. توقفت تلك السفينة في مسافة خالية ممتدة ما بين الأرض والسماء والمياه، لتطلق النار بصورة متواصلة؛ إنه مشهد عسير على الفهم. وكلما زمجر أحدُ المدافع الستة فجأة، ظهر بريق شعلة نارية لا تلبث أن تنطفئ، وانطلقت سحابة دخان أبيض على لحن صفير قذيفة صغيرة، ثمّ.. لم يكن يحدث شيء، بل لم يكن في الإمكان أن يحدث شيء ما. بدت العملية ضربا من الجنون أو مجرد فكاهة تهكمية محزنة، ولم يبدل شيئا من ذلك أن يؤكد أحد أفراد طاقم السفينة وجودَ أناس من السكان الوطنيين –أطلق عليهم وصف العدو– متجمّعين هناك.. خارج مجال الرؤية!".

هذا مقطع من رواية "قلب الظلام" بقلم جوزيف كونراد، يعطي شاهدا سرياليا معبّرا عن طبيعة العنف عندما ينطلق من عقاله ثم يستقل بنفسه ماضيا دون انضباط.

تماما كما كان سكان جزيرة أوستر يستأصلون بعضهم بعضا من الوجود في حرب شاملة مطلقة، يصنعون ما يصنعون فيها بصمت، ماضين على دربهم المميت بعيدا عن الأنظار، معزولين عن العالم كالأشباح، كذلك كانت تلك السفينة الحربية التابعة لمشروع استعماري فرنسي تطلق النار بصورة متواصلة، في عملية موضعية قائمة بنفسها، لا غاية لها ولا مأرب.

ربما كان طاقم السفينة يتوهّم رؤية عدوّ لا بدّ من مقاتلته، إنما لا يستطيع مراقب الحدث أن يلمح أي هدف أو سبب لإطلاق النار!..

إن عنف الحروب يوجد وضعا جديدا، ينشئ علاقة أخرى بالعالم لم تكن قائمة من قبل، بل لم يكن أحد يتصوّر إمكانية قيامها. ولم يستمدّ كونراد ما كتبه في روايته من بنات أفكاره وخياله الأدبي، بل اعتمد فيه على معايشة واقعية فعلية. كان اسمه "كونراد كورتسنيوفسكي" (المترجم: من أصل بولندي، توفي عام ١٩٢٤م، واعتبر من أشهر النقاد الأوروبيين للحروب الاستعمارية، ومن مؤلفاته الناقدة روايتان مشهورتان نشرهما باسم جوزيف كونراد، إحداهما: "قلب الظلام") عمل لدى شركة بلجيكية مساهمة للتجارة في الكونجو (جمهورية الكونجو الديمقراطية حاليا)، وسافر على متن سفينة بخارية عبر نهر الكونجو لاستلام إدارة فرع الشركة في منطقة "شلالات ستانلي" (المترجم: اسمها الحالي شلالات بويوما) ولم يصنع ذلك في نهاية المطاف، إذ أثّرت فيه الأحداث الجارية فتحوّل من كورتسنيوفسكي التاجر إلى كورتسنيوفسكي المؤلف، فضمّن روايته "قلب الظلام" خبرات عملية مع أشكال ممارسة العنف التي عايشها بنفسه، وجها لوجه، فطرحها في صياغة قوية التأثير، مما جعلها (المترجم: عام ١٩٧٩م) مادة لفيلم "يوم القيامة الآن" من إخراج فرانسيس فورد كوبولا الأمريكي، ولم يكن ذلك الفيلم أقل من الرواية إثارةً لمشاعر الإحباط إزاء ممارسات العنف الشاذة.

على النقيض من ميادين أخرى في علم الاجتماع، مثل العمل، والإعلام، والتطور السكاني، والفنون، وغير ذلك، لا يعتبر مُيدان العنف على الإطلاق –أو ربما في حالات نادرة فقط– من ميادين الخبرة المباشرة لدى المشتغلين بالبحوث العلمية حول العنف. هذا ممّا يؤدي إلى انخفاض نسبة البحوث العلمية حول هذا الميدان الأساسي من ميادين التصرفات البشرية، كما يؤدي من جهة أخرى إلى جنوح الخيال وإلى غلبة تأثير العامل الأخلاقي على ما يُكتب، بالمقارنة مع تأثير المنهج العلمي.

ليس العنف ميدانا محدّد الأطر، ولا يخلو من الخطورة على مسار مَن يبحث فيه علميا، لأنه ميدان خبرة الآخرين وليس الخبرة الذاتية. لهذا احتلّ المؤرخون –وليس علماء الاجتماع– مرتبة متقدمة بين الباحثين في شؤون العنف، ذلك أنهم يتناولون أحداثا قد اكتمل وقوعها، وبات يوجد ما يكفي من وثائق التحقيق فيها على صعيد تاريخ العنف، بالمقارنة مع جوانب أخرى من التاريخ الحضاري البشري.

إنما ينبغي التنويه هنا، أن هذا بالذات يعزّز أهمية قضية العنف وضرورة البحث فيها في نطاق العلاقات الاجتماعية تحديدا.

حروب

"نحن كائنات حية صنعتها المسارات الحضارية، ويوجد من التنوع الحضاري ما يسمح لنا دون ريب بموقف ازدواجي، فنحن نقبل من جهة حقيقةَ وجود استعدادات بشرية لممارسة العنف، ونحن من جهة أخرى نعتبر العنف شذوذا.. سيان أين يعبّر عن نفسه. وتذكّرنا مادة التاريخ في سن مبكرة على مقعد الدراسة، أن الدول الغربية التي نعيش فيها، قد انبثقت مؤسساتها وقوانينها، بل نشأت هي من الأساس، وليدة ما سبقها من حقب نزاعات عنف متوالية، كانت دموية في غالب الأحوال. كما تحمل الأخبار اليومية إلينا باستمرار معلوماتٍ عن إراقة الدماء، وكثيرا ما تقترب مشاهدها من عتبات بيوتنا، بل وتهزأ من تصوراتنا حول استقرار أوضاعٍ حضارية طبيعية لدينا. رغم ذلك نبقى قادرين على تصنيف تلك المشاهد بحيث نضعها في إطار عالم آخر خارج نطاق عالمنا، كيلا تتأثر تصوراتنا المستقبلية الذاتية عن حال كوكبنا الأرضي غداً أو بعد غد. نحن من نقنع أنفسنا بأن مؤسساتنا وقوانيننا قد صنعت أغلالا تقيّد استعداد الإنسان لاستخدام العنف، وبأن هذه الأغلال شديدة بما فيه الكفاية لإيقاع العقوبة فيمن يستخدمه، فتلك جريمة تستحق العقاب، هذا مقابل اعتبارنا لممارسته من جانب مؤسسات الدولة شكلا من أشكال ممارسة حرب حضارية إذا صح التعبير"[178].

كان جون كيجان –وهو من أهم مؤرخي الحرب البريطانيين– محقًا دون ريب في حديثه هذا عن تجاهلنا الغريب لحقيقة أن واقع الحروب واستخدام العنف فيها، هو جزء ثابت ينتمي إلى دائرة العلاقات والتواصل في نطاق الحداثة أيضا.

ربما يعود ذلك إلى أن ٩٠ في المائة من جميع الحروب بعد عام ١٩٤٥م وقع خارج أوروبا وأمريكا الشمالية، مما أدى في الغرب إلى انتشار الاعتقاد بإمكانية اعتبار الحرب مشكلة من مشكلات مجتمعات "أخرى" في الدرجة الأولى، أو أنها تحديدا مشكلة مجتمعات لم تصل –من حيث شكل الدولة– إلى مستوى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (الصناعية).

ويرتبط بذلك استمرار رؤية ممارسة العنف عبر الحروب على أنها أمر شاذ عن المألوف، رغم أنه لم يمض سوى سنوات معدودات على رحيل القرن الميلادي العشرين مع كل ما حفل به من القتل (المترجم: يتعمّد المؤلف استخدام تعبير القتل مرادفا لتعبير الحرب، وهو ما يظهر في عناوين الفصول الثلاثة الأهم في كتابه: القتل بالأمس، والقتل اليوم، وهذا الفصل: القتل غدا).. ورغم أن للحروب مستقبلها على امتداد زمن طويل دون ريب. وعلى أية حال كان للحرب ماضيها الظاهر للعيان بعد ١٩٤٥م، فقد وقع منذ ذلك العام أكثر من ٢٠٠ حرب في أنحاء العالم[179]، وكان عددها في ازدياد مطّرد حتى التسعينات من القرن الميلادي العشرين، ثم ظهرت معالم تراجعها منذ ذلك الحين (المترجم: ينطلق المؤلف في هذه المقولة من عدد الحروب وليس من حجمها وحجم العنف فيها، مما يزيل التناقض إزاء واقع ما نشب من حروب توصف بالحروب الأمريكية في العقد الأول من القرن الميلادي الحادي والعشرين، والتي يتعرّض لها لاحقا).

دارت رحى الحروب في آسيا، وإفريقية، والشرقين الأدنى والأوسط، فبلغ عددها زهاء 50 حربا في كل من هذه المناطق على حدة منذ الحرب العالمية الثانية. كما نشبت ٣٠ حربا في الأمريكتين الوسطى والجنوبية، ووقعت 14 حربا في أوروبا، وانفردت أمريكا الشمالية فقط بأنها لم تشهد حربا على أرضها القارية في تلك الفترة. إنما لا يعطي هذا ولا يعطي اقتصار وقوع حروبٍ في أوروبا على نسبة ٧ في المائة من مجموعها في العالم، صورةً صحيحة عن حجم مشاركة البلدان الغربية في نزاعات

العنف الدولية عالميا، فقد بلغت بالنسبة إلى بريطانيا ١٩ مرة، والولايات المتحدة الأمريكية ١٣ مرة، وفرنسا ١٢ مرة. ويُذكر بهذا الصدد مثلا أن بريطانيا خاضت حرب فولكلاند ضد الأرجنتين عام ١٩٨٢م، فكانت حربا تقليدية بين الدول، وتضمّنت وقائعها أكبر معركة بحرية جرت منذ الحرب العالمية الثانية، وسقط فيها أكثر من ٩٠٠ قتيل.

تصاعد عدد الحروب بقوة في مطلع تسعينات القرن الميلادي العشرين، ولكن أمكن رصد تراجع عددها منذ ذلك الحين بنسبة 40 في المائة تقريبا[180]. ويعود ذلك إلى أن السنوات الخمس عشرة الأخيرة (المترجم: حتى ٢٠٠٧م) شهدت نسبة أعلى من التدخلات الدولية في نزاعات العنف الحربي، كما كان في كوسوفا والكونجو، إما بتكليف من جانب مجلس الأمن الدولي أو بإقرار الأمم المتحدة لاحقا، وإن لم يكتسب التدخل دوما صفة النجاح على المدى البعيد.

كانت غالبية الحروب بعد ١٩٤٥م حروبا أهلية، من مخلفات العهد الاستعماري، أو حروبا ثوروية الصبغة، وكان ربعها فقط من نوعية الحروب التقليدية بين الدول. وشهد عام ٢٠٠٦م وحده ٣٥ نزاعا عنيفا من العيار الثقيل، فكان منها ست حروب ما بين الدول، بالإضافة إلى حروب أهلية تنطوي على نزاعات متعددة الأشكال. إنما يمكن أن تتباين الأرقام في مثل هذا التعداد تبعا لاختلاف المعايير المعتمدة في تصنيف الحروب، وهي لدى معهد هايدلبيرج للبحوث العلمية حول الأزمات معايير مختلفة عما تعتمده في جامعة هامبورج "مجموعة العمل للبحث العلمي حول أسباب الحروب"، وتقول الأخيرة بوقوع 76 نزاعا عنيفا من العيار الثقيل، كحروب أهلية بين عدة أطراف، كما هو الحال في الصومال ودارفور وسريلانكا، وحروب تشارك فيها الدول كما في أفغانستان والشاشان والعراق وكشمير.

حروب ونزاعات مسلحة					
الدولة	**اندلعت عام**	**التصنيف (عام ٢٠٠٥م)**	**الدولة**	**اندلعت عام**	**التصنيف (عام ٢٠٠٥م)**
إفريقية			**آسيا**		
أنجولا (كابيندا)	٢٠٠٢	نزاع مسلح	الهند (آسام)	١٩٩٠	حرب
الحبشة (جامبيلا)	٢٠٠٣	نزاع مسلح	الهند (بودوس)	١٩٩٧	حرب
بوروندي	١٩٩٣	حرب	الهند (كشمير)	١٩٩٠	حرب
ساحل العاج	٢٠٠٢	حرب	الهند (ناجاس)	١٩٦٩	نزاع مسلح
كونجو كينشاشا (شرق الكونجو)	٢٠٠٥	حرب	الهند (ناكساليتيا)	١٩٩٧	حرب
نيجيريا (دلتا النيجر)	٢٠٠٣	نزاع مسلح	الهند (تريبورا)	١٩٩٩	حرب
نيجيريا (الشمال والوسط)	٢٠٠٤	نزاع مسلح	إندونيسيا (آشيه)	١٩٩٩	حرب
السنغال (كازامانسي)	١٩٩٠	نزاع مسلح	إندونيسيا (رابوا الغربية)	١٩٦٣	نزاع مسلح
الصومال	١٩٨٨	حرب	لاووس	٢٠٠٣	حرب
السودان (دارفور)	٢٠٠٣	حرب	ميانمار	٢٠٠٣	حرب
تشاد	١٩٩٦	حرب	نيبال	١٩٩٩	حرب
أوغندا	١٩٩٥	حرب	باكستان (نزاع ديني)	٢٠٠١	نزاع مسلح
أمريكا اللاتينية			الفيليبين (ميندناو)	١٩٧٠	حرب
هاييتي	٢٠٠٤	نزاع مسلح	الفيليبين (الجيش الشعبي الجديد)	١٩٧٠	حرب
كولومبيا (جبهة التحرير الوطنية)	١٩٦٤	حرب	سريلانكا (التاميل)	٢٠٠٥	نزاع مسلح
كولومبيا (القوات الثورية في كولومبيا / الجيش الشعبي)	١٩٦٥	حرب	تايلاندا (جنوب تايلاندا)	٢٠٠٤	حرب

تابع: حروب ونزاعات مسلحة					
الشرق الأدنى والشرق الأوسط					
أفغانستان (ضد النظام)	١٩٧٨	حرب	أفغانستان (ضد الإرهاب)	٢٠٠١	حرب
الجزائر	١٩٩٢	حرب	جيورجيا (أوستينيا الجنوبية)	٢٠٠٤	نزاع مسلح
العراق	١٩٩٨	حرب	إسرائيل (فلسطين)	٢٠٠٠	حرب
اليمن	٢٠٠٤	حرب	لبنان (جنوب لبنان)	١٩٩٠	نزاع مسلح
روسيا (الشاشان)	١٩٩٩	حرب	السعودية	٢٠٠٥	نزاع مسلح
تركيا (كردستان)	٢٠٠٤	حرب			
المصدر: معهد هايدلبيرج (جنوب ألمانيا) للبحوث العلمية حول الأزمات، 2007م					

لم تعد الحروب ما بين الدول تحتل مكانة الصدارة، بل نرصد تطورات عالمية جارية على ثلاثة محاور يمكن أن تلعب دورها في تنشيط انتشار الحروب:

التطور الأول: تعتبر الأسواق العالمية للمواد الخام ومنشآت التموين بها –لا سيما أنابيب نقل الغاز– حقلا بالغ الحساسية لضعضعة الأمن العالمي[181]، ويعتبر استهداف الأنابيب، والمصافي، والجسور، وما شابه ذلك جزءا من تكتيك الإرهاب الدولي والمجموعات المتمردة محليا، ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما يجري في نيجيريا والعراق، ولا يُستبعد وقوع اعتداءات مشابهة في شرق أوروبا، حيث تعبر أنابيب نقل الغاز العديد من الدول.

التطور الثاني: ستزداد أزمات العنف حول المواد الخام الأساسية كالماء ازديادا كبيرا، ففي عام ٢٠٥٠م سيعاني ملياران من البشر من نقص المياه، بل تنطلق التنبؤات المتشائمة من رقم يصل إلى سبعة مليارات حتى ذلك الحين[182]، ويرتبط بمشكلات المياه ما سبق التنويه إليه من نزاعات محتملة بسبب جفاف البحيرات الداخلية على حدود الدول، مع ما ينطوي عليه من ظهور خلافات مفاجئة بشأن مجرى الحدود بعد أن كانت حدودا مائية، ومثال ذلك ما رافق ضمور بحيرة تشاد وانشطار بحر الآرال[183].

التطور الثالث: سيزيد ذوبان الطبقات الجليدية الجبلية والقطبية احتمالات استخدام العنف مستقبلا. كما يُقدّر وجود كميات ضخمة من المواد الخام تحت الجليد، سيصبح الوصول إليها ممكنا في وقت قريب، وقد بدأ يدور الخلاف حول حقوق استغلالها منذ فترة. من ذلك أن البعثة القطبية الروسية –"أكاديمية فجودوروف"– أقدمت في صيف ٢٠٠٧م على إعلان حقها السيادي بنصب ما سمّي "علم تيتان" في قاع البحر على عمق ٤٢٠٠م، ومهمة البعثة –كما تقول عن نفسها– تثبيت معالم الحدود الروسية في قاع البحر ما بين جزر نوفوسيبيريك والقطب الشمالي[184]، وسرعان ما صدرت ردود أفعال أمريكية وكندية ودانيماركية، تنفي صحة الحقوق الروسية.

كما أعلنت بريطانيا حق السيادة على مساحة تبلغ مليون كيلو متر مربع في المنطقة القطبية الجنوبية، مما سيؤدي إلى نزاعات مع الأرجنتين وتشيلي[185]. وسيفتح ذوبان الجليد الأبواب لنشأة خطوط مواصلات جديدة، وبالتالي لفرص اقتصادية ضخمة. ومثال ذلك من صيف ٢٠٠٧م، إذ افتُتح خط بحري جديد يوصل إلى آسيا (سمّي: الممر الشمالي الغربي)، وسرعان ما نشرت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا قوات عسكرية في المنطقة.

حروب ونزاعات وأزمات



تعريف الحرب: نزاع يستخدم العنف قتالا لفترة من الزمن بصورة منظمة ونتائج تدميرية

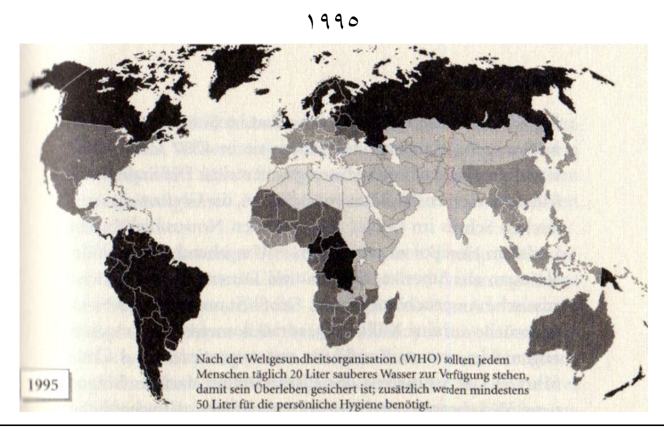
تعريف الأزمة الجدية: وضع متوتر بين أطراف النزاع يُستخدم العنف فيه بصورة متكررة أو يجري التهديد باستخدامه

حروب	موضوع النزاع	حروب	موضوع النزاع
١- السودان (دارفور)	السيطرة الإقليمية	٢- إسرائيل (حزب الله)	النظام/ عقائدية
٣- العراق (تمرد)	السلطة/ النظام/ عقائدية	٤- الصومال (تمرد)	السلطة
٥- أفغانستان (طالبان)	النظام/ عقائدية/ السلطة	٦- سريلانكا(جبهة نمور التاميل)	حكم ذاتي
أزمات جدية	**موضوع النزاع**	**أزمات جدية**	**موضوع النزاع**
١- كولومبيا (القوات الثورية في كولومبيا/ الجيش الشعبي)	السيطرة الإقليمية/ النظام/ عقائدية	٢- غينيا بيساو (حركة كازامانسي للقوى الديمقراطية)	السيطرة الإقليمية
٣- السنغال (حركة كازامانسي للقوى الديمقراطية)	حكم ذاتي	٤- الجزائر (الإسلاميون)	السلطة/ النظام/ عقائدية
٥- نيجيريا (دلتا النيجر–قبائل إيجاو)	ثروات طبيعية	٦- تشاد (عرقية)	السيطرة الإقليمية
٧- تشاد (تمرد)	السلطة	٨- ج. إفريقية الوسطى	السلطة
٩- ج. الكونجو د. (ميلشيا إيتوري)	السيطرة الإقليمية	١٠- ج. الكونجو د. (تمرد)	السلطة/ ثروات طبيعية
١١- ج. الكونجو د. (مايي مايي)	السلطة/ ثروات طبيعية	١٢- السودان (نوير/الجيش الأبيض/ جبهة تحرير دارفور/ السودان)	السيطرة اللاإقليمية
١٣- السودان جبهة تحرير دارفور/ السودان)	السلطة	١٤- إسرائيل (الفلسطينيون)	حكم ذاتي/ النظام/ عقائدية/ ثروات طبيعية
١٥- إسرائيل (لبنان/ قوى دولية)	مناطق حدودية/ السيطرة الدولية	١٦- تركيا (الأكراد)	حكم ذاتي
١٧- الاتحاد الروسي (الشاشان)	حكم ذاتي	١٨- الحبشة (كوجي بورينيا)	السيطرة الإقليمية/ ثروات طبيعية
١٩- الحبشة (جبهة الحبشة الشعبية)	السلطة	٢٠- العراق (مجموعة الصدر)	النظام/ عقائدية
٢١- اليمن (حركة الشباب المجاهدين)	النظام/ عقائدية	٢٢- باكستان (بالورشيا)	حكم ذاتي/ النظام/ عقائدية/ ثروات طبيعية
٢٣- باكستان (وزيرستان)	السيطرة الإقليمية	٢٤- الهند (كشمير)	حكم ذاتي
٢٥- الهند (ناكساليتا)	النظام/ عقائدية	٢٦- سريلانكا (جبهة نمور التاميل)	السيطرة الإقليمية
٢٧- ميانمار (الأقليات)	حكم ذاتي	٢٨- تايلاندا (الحدود الجنوبية)	حكم ذاتي
٢٩- الفيلبيين (أبو سياف)	حكم ذاتي	(المترجم: أدرجت سريلانكا في هذه القائمة قبل إخماد التمرد عسكريا)	

المصدر: مؤشر الأزمات ٢٠٠٦م، معهد هايدلبيرج للبحوث حول الأزمات، وفق الأوضاع في ٢٠٠٦/١٢م.

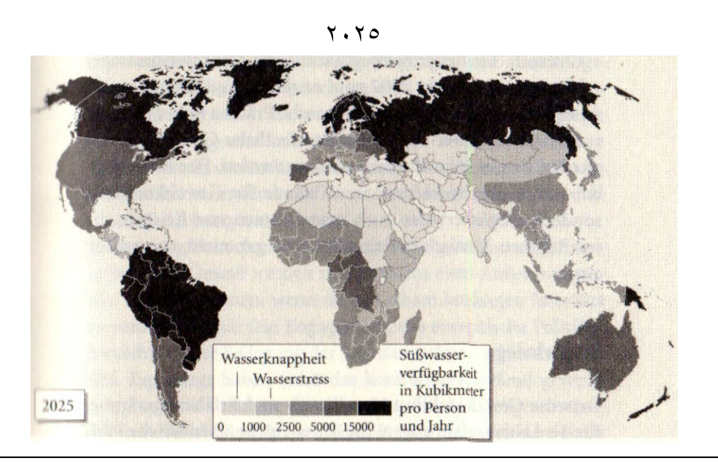
المناطق المهددة بمشكلات مائية عام ١٩٩٥ و(تنبؤات) عام 2025م

١٩٩٥



حسب المنظمة العالمية للصحة ينبغي تأمين ٢٠ ليترا من الماء النقي لكل شخص يوميا لاستمرار حياته، بالإضافة إلى ما لا يقل عن ٥٠ ليترا للنظافة الصحية.

٢٠٢٥



توافر المياه العذبة بوحدات المتر المكعب لكل شخص سنويا، ويتمثل في الألوان المتدرجة من الرمادي الفاتح (٠) ويمثل نقص المياه، إلى الرمادي (١٠٠٠) ويمثل وجود صعوبات في تحصيل المياه، فالرمادي الداكن قليلا (٢٥٠٠) فالرمادي الداكن (٥٠٠٠) حتى الأسود (١٥٠٠٠)

المصدر: فيليب ريكاشيفيتش/ اليونيسكو/ تقنية جريد المعلوماتية

لن تتناقص إذن دواعي أزمات العنف بين الدول وداخل نطاقها، على أن التبدل المناخي لا يوجد مزيدا منها فقط، بل قد يوجد حروبا بأشكال جديدة لم يسبق توقعها في نطاق النظريات التقليدية حول الحروب.

حروب دائمة

تصنع ممارسة العنف المفرط ميادين جديدة للتصرف كما تسفر عن خبراتٍ في معايشتها لم يسبق وضع أطر عامة للإحاطة بها عبر الدراسة والبحث، نظرا إلى انطلاق الدارسين من خبرات توافرت في عالم غربي ساده السلام إلى حد بعيد منذ الحرب العالمية الثانية. بكلمات أخرى: ستنطلق نزاعات يُستخدم فيها العنف المفرط دون أن تجد مبدئيا من يفهم كثيرا من جوانبها بسبب النظر إليها من خارج واقعها الفعلي.

من الأخطاء التطبيقية الحالية إذن انتشار الاعتقاد بقابلية استخدام نظريات تقليدية سابقة، لفهم تطورات اجتماعية جارية، هي غير قابلة من الأصل للتفسير عبر المعايير التقليدية السابقة.

يُعتبر جيرارد برونير من أفضل الخبراء بشأن الحروب والإبادات الجماعية في إفريقية، ويؤكد في مطلع بحث له حول الإبادة الجماعية في دارفور، استحالةَ العثور على مغزى مفهوم من وراء كل ما يتعلق بها، وينبغي تبعا لذلك تجنب الوقوع في خطأ جسيم، وهو محاولة رسم بنية هيكلية لمجرى تلك الإبادة الجماعية، كما لو كان نتيجة مسلسل حتميات معروفة متوالية[186].
من أهم معالم ممارسات العنف المفرط حقيقةُ أنها ترسّخ ظروفا ومجالات جديدة، وتكون وليدة خبرات مستقاة منها وليست سابقة عليها، فلا تسري بالنسبة إليها –أو لا تنسجم معها– الاحتياجات والمواصفات المستنبطة من خبرات سابقة، والمستخدمة في دراسة تلك الممارسات الجديدة.
لقد تحددت أدواتنا وطرق عملنا ونظرياتنا –نحن في الغرب– على أساس شروط مسبقة، ويقوم تفسيرنا للحدث انطلاقا من مسارات أحداث قامت على السببية كما عرفناها من قبل، وعلى شروط مترابطة فيما بينها للتصرفات البشرية ونتائج تتبنى على تلك التصرفات بالضرورة، كما كان في نطاق رؤيتنا نحن. هنا يكمن خطأ جسيم، إذ نغفل عن قابلية وجود شروط اجتماعية أخرى خارج نطاقنا الغربي –كالتي عايشها جوزيف كونراد بنفسه– لا تتوافق مع عناصر الفهم البدهي السائد لدينا، ولا يمكن إنكار وجودها ووجود أناس يتصرفون في إطارها، ولا يمكن أيضا إنكار ممارسة علاقات اجتماعية معينة أخرى فيما بينهم.

ويطرح برونير ملاحظة هامة أخرى: إن الناظر من خارج نطاق ممارسات العنف المفرط، لا يستوعبها إلا عند ربطها بمصلحة ذاتية محددة لديه هو.
لقد تفاعل الساسة الأوروبيون تفاعلا كبيرا مع حروب انهيار الاتحاد اليوغوسلافي، وأرادوا وضع حد لها (والواقع أن تفاعلهم هذا أدّى إلى زيادة حدة النزاع) وكان لهذا التفاعل الكبير أسبابه، إذ انطوى الحدث على إغراق مجتمعات معينة في بحر العنف المفرط في لحظة تاريخية معينة، عندما أسفرت نهاية الحرب الباردة عن رؤى أوروبية أخرى لمستقبل تلك المجتمعات، صنفتها لتكون في موقع الحلفاء والأعضاء في الاتحاد الأوروبي.. أي أن الكارثة اليوغوسلافية انطوت على المساس بمصالح دول أوروبية غربية بصورة مباشرة، فجاءت ردود الفعل من خلال التفاعل الكبير مع مجرى أحداثها.
لا يتوافر مثل هذا المساس المباشر بالمصالح الغربية دوما من خلال ما يجري في إفريقية ومناطق أخرى بعيدة في أنحاء العالم –مثال ذلك تحوّل قبائل الهوتو إلى قَتَلة في إبادة جماعية لقبائل التوتسي– لهذا يمكن أن يستمر بعض الحروب عدّة عقود دون اهتمام الرأي العام الغربي بها اهتماما يستحق الذكر.
ويقول برونير بمنطق بارد ومباشر، إن "ما يجري في تلك النزاعات لا يؤثر على مصالح سياسية أو اقتصادية أو سياسية أمنية كبيرة في العالم المتقدم، وكلّ ما هنالك أن الناس يموتون تباعا، ويسري شبيه ذلك حتى الخوف من تطرّف إسلامي، فمع أنه أصبح مثار اهتمام يستدعي الالتفات إلى مشكلات ترتبط به، إلا أننا نجد أن مجرّد قتل المسلمين لمسلمين آخرين أمرٌ لا يحرّك شيئا في القلوب"[187].
هذا سلوك يسمّيه جورج فرانك "اقتصاد الانتباه للحدث" وفيه سمات صيغة تبادلية متقابلة، أي:
– لا يُظهر الغرب اهتماما من جهته، ولا يتفاعل، إلا إزاء علاقات مؤثرة عليه، مكمنها في حقبة الاستعمار، أو عندما تتعرض مصالح حيوية له بشأن تحالفاته، أو بشأن المواد الخام إلى المساس بها..
– وتوجد بالمقابل جهاتٌ في مواقع الحروب الدائمة تسعى لصناعة حركات اللجوء والأوضاع البائسة صنعا كي تدفع الغرب إلى عمليات إغاثة، تصبّ حصيلتها في ترويج اقتصاديات العنف..
هذه لعبة علاقات اجتماعية تبادلية ولا توجد بصددها فرضياتٌ ونماذج توضيحية في نظرياتنا حول المجتمعات.

(المترجم: واضح أن هذه فرضية جديدة من جانب المؤلف لتفسير ما يصنع الآخرون، ولا تخرج عن الدائرة العامة للتفكير الغربي تجاه صانعي الأحداث خارج نطاقه الجغرافي والفكري، إنما يسهب المؤلف في محاولة البرهان على صحتها لاحقا).

انتهت عام 1989م المواجهة بين المعسكرين ووجدت الحرب الباردة نهايتها معها، فظهرت حماسة سياسية أثارت التوقعات برؤية نهاية استخدام العنف بين الدول أيضا. وتحت تأثير هذه الحماسة سادت الغفلة عن وجود حروب سبق أن كانت تتأجج حينا وتهدأ حينا آخر على مدى عشرات السنين، وكان مدارها في فلك الأزمة الكبرى بين المعسكرين، ولم تكن تستقطب الانتباه إلا عند تفسيرها بأنها "حروب بالنيابة" بين الطرفين الرئيسيين في العداء، أمريكا والاتحاد السوفييتي.

إنما توجد حروب أخرى تدور منذ عدة عقود، كما هو الحال داخل أفغانستان وطادجكستان وكولومبيا وسيراليون وغيرها، مما يوضح أن التفكير حول عنف الحروب وتقويمه كان مركّزا على الحروب التقليدية بين الدول في الدرجة الأولى، وهي حروب تخوضها الجيوش ضد بعضها بعضا ويسري عليها القانون الدولي الحربي والأممي، ويسبق اندلاعَها عادةً إعلانُ طرفٍ الحربَ ضد آخر.

لا يمكن التسليم بأنّ هذه الصيغة الحربية المهيمنة على التفكير في أطر المعطيات الغربية، كانت بالفعل هي النموذج الأساسي للحرب على الدوام.

قد يسري هذا على الحرب العالمية الأولى قبل سواها، إنما يسود في هذه الأثناء اعتبارها الكارثة الأمّ في القرن الميلادي العشرين، إذ لم يكن لبدايتها المنظّمة ولا لنهايتها المعلنة أثرٌ ما، يحول دون استدامة الانهيار المنبثق عنها والمستمر بعدها، والذي سبّب بعد عقدين من الزمن استئنافها بحرب رهيبة أخرى. وتطابقت مواصفات الحرب العالمية الثانية مع صيغة الحروب التقليدية عبر عنصرين رئيسيين:

أولهما أن ألمانيا التي أطلقت الحرب من عقالها كانت تنتهك القانون الدولي الحربي والأممي بصورة منتظمة متواصلة، لتصل إلى أهدافها عبر استعمار جماعات بشرية مختلفة والقضاء عليها.

والعنصر الثاني أن صيغة الحرب الشاملة ألغت التمييز التقليدي ما بين مقاتلين وسكان مدنيين، فاستهدفت كل فرد في المجتمع العدو، وبهذا خرجت ممارسة العنف في تلك الحرب خروجا متطرفا على أطر القواعد السارية من قبل وتجاوزت حدودها.

لا تكمن الآثار العميقة للخبرات المستمدة من هذه الحرب العالمية الثانية مع ممارسة العنف، في أنها سببت مقتل أكثر من خمسين مليون نسمة فحسب، بل تكمن أيضا في ديمومة آثارها عبر الأجيال، فهذا ما جعل انعكاساتها تتوالى على صعيد العلاقت القومية باستمرار (كما في العلاقات الألمانية–البولندية أو الروسية–الاستوانية).

كذلك لا تسري صيغة الحرب التقليدية على ما يسمى حروب التحرير الشعبية، كما مارسها ماو تسي تونج أو بول بوتس، ولا على ممارسات الأنظمة الشيوعية ضد سكان بلادها أنفسهم. كما لا تسري صبغة الحرب النظامية التقليدية على عملية المحو الكامل لسكان المدن، كما وقع نووياً مع أهل هيروشيما وناجازاكي.

وليس ما سبق وحده ما يثير الشكوك في صحة التمييز بين حروب جديدة وأخرى قديمة، وهو تمييز انتشر انتشار التقليعات الغنائية حتى أصبح في حكم "موضة موسمية" في السنوات الماضية[188]، بل يمكن الرجوع أيضا إلى معايير ميثاق جنيف وأنظمة لاهاي للحروب البرية وإلى نظريات كلاوسيفيتش حول الحروب (المترجم: كلاوسشفيتش ضابط عسكري ألماني كبير وضع في مطلع القرن الميلادي التاسع عشر سلسلة نظريات عسكرية تركت آثارها في الغرب حتى الآن ولا تزال تُدرّس في الأكاديميات العسكرية إلى اليوم) وسنتبين أن الحرب النظامية لا تمثّل سوى حالات استثنائية، وقد ارتبطت تخصيصا بتكوين الدول الأوروبية، فهي صيغة تستحق اليوم وصفها بأنها "عتيقة".

ثم ماذا عن تلك النزاعات العنيفة العديدة التي استمرت لعدة عقود غالبا، مثل النزاع الإيرلندي بين البروتستانت والكاثوليك، أو النزاع بين الصينيين والنيباليين، أو النزاع بين الأتراك والأكراد، أو النزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين؟..

لا ريب إذن في أن الحروب الموصوفة بتعبير "حروب على نار هادئة" حروب موجودةٌ ابتداءً فلا تمثل على الإطلاق بُعدا جديدا في نزاعات العنف للقول بظهور حروب جديدة مختلفة عن القديمة.
إنما يؤكد ما سبق وجود أشكال متعددة لاستخدام العنف، مختلفة عن بعضها بعضا ومتزامنة في الوقت نفسه. وإذا كان لذلك مدلول فهو ما يكمن في أن استخدام العنف احتمال من الاحتمالات القائمة دوما للتصرفات الاجتماعية، وإمكانية جاهزة باستمرار ليؤخذ بها عند الحاجة، وعنصر أساسي كامن أو ظاهر في مجرى العلاقات الاجتماعية، ولا يغير من ذلك شيئا انتشار التغافل أو الغفلة عن ذلك عند مَن يعيشون في مجتمعات استقر فيها حصر مشروعية استخدام القوة في السلطات الرسمية داخل الدولة.
على أن استخدام العنف لم يغِب في هذه المجتمعات أيضا، بل تحوّلت ممارسته إلى مواضع أخرى في نطاق العلاقات الاجتماعية، فأصبح عنفا غير مباشر، يتجلّى في الخروج عن الخط العام السائد في المجتمع، ويعبر عن نفسه في حالات معينة يسري عليها نظام العقوبات، إنما لا يعني ذلك غياب استخدام العنف من حيث الأساس.
فيما عدا ذلك يمكن القول إذا كان للشكل النظامي للحروب وجود مستمر على امتداد فترة تاريخية متطاولة، فقد كان ذلك – كما يقول جون كيجان– في ممارسة الحروب من جانب ما يوصف بالشعوب البدائية، إذ حوّلت نزاعاتها المنطوية على استخدام العنف إلى نوع من الطقوس فاندمج استخدام العنف فيها[189].

ويظهر من مجموع ما سبق أننا اعتدنا على ألا نعتبر نزاعات العنف حروبا إلا وفق خبرتنا التاريخية الغربية الذاتية، وأننا نغفل بذلك عن وجود أشكال استخدام العنف باستمرارية وكثافة متفاوتة الدرجات في مناطق أخرى من العالم، وأنها تساهم في تحديد الواقع الاجتماعي في تلك المناطق.
إنما بغض النظر عن مدى صحة التمييز ما بين حروب جديدة وأخرى قديمة، ينبغي تأييد ما تقول به ماري كالدور من أن السنوات الثلاثين الماضية شهدت في إفريقية تخصيصا نوعية قائمة بذاتها لممارسة العنف المنظم[190]، وتتميز هذه النوعية بأنها لا تسمح لنا بأن نفرّق بين حالة الحرب وحالة السلم، ولا بين العنف المشروع والعنف الإجرامي. كما غابت أيضا إمكانية التمييز بين عمليات قتالية نظامية وأخرى غير نظامية، ما بين المقاتلين عموما أو بين قوات مسلحة، بل أصبحت عمليات القتال نفسها غير منظمة كما يقول هيرفيرد مونكلر، فلم تعد تجري بين أعداء بمواصفات متشابهة، بل بين جهات معينة يمكن وصفها بأنها "شركات العنف" –وهي شبه رسمية أو خاصة– وبين عامة السكان من الشعوب.
لقد أصبح الأعمّ الأغلب وجود أناس دون صفة رسمية، هم "سادة الحرب"، وهم مقرّبون من الحكومات أو من قوى المعارضة، وشاع تعبير "أمراء الحرب" في وصفهم. هم الذين ينظّمون مجرى استخدام العنف، للحفاظ على سيطرة فئات بعينها على استغلال إجرامي للمواد الخام، كالماس والأخشاب الثمينة والنفط، أو على إنتاج المخدرات وتصديرها، ولهذا يجد "سادة الحرب" هؤلاء مصلحتهم في استمرار الحرب وليس في وضع نهاية لها[191].
هنا لا تظهر الدول في موقع احتكار ممارسة العنف عبر الحروب، اعتمادا على من جرى تأهيلهم النظامي لممارسة القتال، بل تظهر جهات أخرى فاعلة، غير رسمية أو شبه رسمية، لها مصالحها الجزئية، فتُقْدم من أجلها على قتل جزءٍ من السكان كي تثير الخوف والرعب لدى الباقين.

وسوف تسيطر الحروب غير النظامية من هذا القبيل على القرن الميلادي الواحد والعشرين وفق ما يتنبّأ به مونكلر. وتوجد دلائل كثيرة على أن التبدل المناخي سيضاعف المخاطر المهدّدة للدول الواهنة والفاشلة من حيث أصل وجودها وفاعليتها، وهذا ما يزيد انتشار ظاهرة اضمحلال الدولة ويزيد بالمقابل ظهور جهات خاصة تمارس العنف، سواء من حيث حجم ما تصنع أو من حيث زيادة عدد البلدان التي ينتشر استخدام العنف فيها. بهذا المنظور تأخذ الحروب المناخية من قبيل ما تشهده دارفور صفة "مقدمة" تمهيدية لما يُنتظر مستقبلا، ولا يعني ذلك إطلاقا أن يقع اهتراء مشابه في بلدان مستقرة كالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للدول الصناعية، بل على النقيض من ذلك ستزداد هوّة القوة والرفاهية والأمن بين بلدان العالم الأول والعالم الثالث والدول الناهضة، وسيضاعف ذلك من استمرارية الخلل الدائم في بنية العدالة الشمولية عالميا. وترى ماري كالدور أن هذه الحروب الدائمة ستُظهر خمس فئات مختلفة من ممارسي العنف:

١- الفئة الأولى هي القوات المسلحة النظامية، التي ستلعب أدوارا حافلة بالإشكاليات نتيجة وهنها في الدول الضعيفة. إن الجنود الذين لا يتمتعون بإعداد عسكري جيد، ولا يحصلون على أجور كافية أو لا يحصلون على أجر أصلا، وليس لديهم ما يكفي من التجهيزات، وفقدوا الدوافع للقتال، هؤلاء لا يمثلون عماد ولاءٍ للدولة، بقدر ما يصبحون مدخلا لتجنيدهم لاحقا لصالح جهات خاصة تستخدم العنف، بينما يعاني الجيش نفسه من اهتراء نظامه ومن الاضمحلال. وكما يقول جون كيجان أيضا، لا يمكن للدول الضعيفة أن تسيطر على عناصر تلك القوات، بل تصبح الجيوش عبئا على الميزانيات المالية عبر شراء الأسلحة، وتتشكل من خلالها نخب عسكرية متعجرفة، ويزيد ميلها لاستخدام العنف سريعا. لقد "كانت القيمة العسكرية الموضوعية ضعيفة لحوالي مائة جيش نشأت بعد حقبة الاستعمار، إذ كان نقل التقنيات الغربية مصطحا تجميليا لعلميات شراء السلاح عبر صفقات ضخمة لا تستطيع بلدان فقيرة تحمّل أعبائها، كما أنها لا تنطوي على اكتساب ثقافة السلاح كما هي متوافرة لدى الغربيين بحيث تعطيه قوة مفعوله القاتلة"[192]. وليس نادرا أن تكون قطاعات من تلك القوات النظامية قابلة لشراء الذمم، أو خاضعة لقيادة ضابط ما، يمكن أن يقرر الاستقلال بنفسه في استخدام العنف على المستوى الخاص، وهو ما حدث فعلا في يوغوسلافيا مثلما حدث في طادجكستان أو زائير.

٢- الفئة الثانية: لا تختلف القطاعات المشار إليها من القوات النظامية آنذاك كثيرا عن ميليشيات شبه عسكرية تتشكل -كما في حالة جنجاويد- من جنود سبق تسريحهم، وعصابات شبابية، ومجرمين ومغامرين، بل إنها تضم في حالات ليست نادرة الأطفال والناشئة أيضا. ويمكن لمثل تلك الميليشيات أن تكون قريبة من الحكومات أو المتمردين عليها، فتتولى في الحالة الأولى عمليات تحرص الحكومة المعنية على البقاء في منأى عن تبنيها رسميا، وتتولى في الحالة الثانية مهمة القتال ضد الحكومة، وهذا مع قابلية تبدل هذه الأدوار أيضا.

٣- الفئة الثالثة هي ما يسمى وحدات الدفاع عن النفس، التي تتشكل سكانيا من مستخدمي العنف كرد فعل على التعرض لهجمات من جانب جيش نظامي أو ميليشيات، إنما لا تمتلك عادة قوة فعالة ولا يستمر بقاؤها فترة طويلة[193].

٤- الفئة الرابعة والأهم هي ما يسمى شركات الأمن الخاصة، التي تشكّل "وحدات لتقديم الخدمات العسكرية" ووحدات جنود المرتزقة، وتتكوّن من قدماء المحاربين في جيوش غربية وشرقية، ومن المجاهدين في أفغانستان، أو -في كثير من الأحيان- من جنود متقاعدين، أمريكيين وبريطانيين، وكثيرا ما تتلقى تلك الوحدات تكليفها الرسمي للقيام بمهام معينة، من جانب الحكومات أو من شركات متعددة الجنسيات[194]. هذه المجموعات ذات كفاءات مهنية عالية وتخصصية في استخدام العنف، وتقوم أعمالها على أرضية ممارسات معروفة في القطاع الاقتصادي الخاص، ويظهر دورها للعيان عند الحاجة إلى مهام أمنية ومهام لاستخدام العنف (في مثل حالات التعذيب والابتزاز وما شابه ذلك) في مجالات لا تريد الحكومات الرسمية الإقدام على اقتحامها بصورة مباشرة بسبب ما تنطوي عليه من قابلية الفضيحة. وتلعب "شركات الأمن" تلك دورا هاما في حربي العراق وأفغانستان، كما في مهام الحراسة، وملاحقة الإرهابيين، وإعداد الشرطة المحلية والميليشيات وغير ذلك. في

عام ٢٠٠٣م فقط عقدت الحكومة الأمريكية ٢٣١٥ عقدا مع شركات الأمن الخاصة(195)، ويوجد في كينيا ٣٠ ألف شرطي مقابل ٣٠٠ ألف عنصر تابعين لشركات الأمن الخاصة(196)، ويبلغ عدد ممارسي العنف غير التابعين رسميا للدولة حوالي ٥٠ ألفا في العراق. و"تقدم غالبية هذه الشركات المتعاقدة مع الحكومات عروضا للقيام بخدمات من قبيل الدعم اللوجيستي (التنظيمي الشمولي) والتأهيل، وتقنية الاتصالات، والمعلومات الاستخباراتية، والرعاية، وحتى الغسيل (المترجم: يبدو أن المقصود ما يسمّى غسيل الأموال)... وعندما انكشفت فضيحة سجن أبو غريب، تبيّن سريعا أن كثيرا من الممارسات المثيرة للتساؤل، كانت تتولاها تلك الشركات الخاصة المتعاقدة"(197)، كما أن كثيرا من عمليات قتل المدنيين تعود إلى المستخدَمين من خلالها(198).

٥- الفئة الخامسة هي فئة القوات العسكرية النظامية الخارجية، أي التي تشكلها الأمم المتحدة، أو الاتحاد الإفريقي، أو حلف شمال الأطلسي، والتي تقوم على منع وقوع إبادات جماعية، وعمليات تطهير عرقي، وتؤمّن الانتخابات، أو تراقب تنفيذ وقف إطلاق النار، ولكنها كثيرا ما تنزلق لوضع محرج عندما تكون المهمة الموكولة إليها لاستخدام العنف مقيدة بشروط معينة، ويكون عدد أفرادها منخفضا، ولا تجد القبول على مستوى السكان. في الوقت نفسه تكون هذه الفئة هدفا لعلميات استفزازية من جانب جهات أخرى تستخدم العنف، بهدف أن يكون الردّ عليها ردّا مبالغا فيه، كالقيام بهجمات على المدنيين، مما يمكن استخدامه سلاحا إعلاميا شموليا ضد التدخل الخارجي. ومن الحالات الصارخة لإخفاق فئات التدخل الخارجي انسحابُ القوة الهولندية التابعة للأمم المتحدة من تسيبرينيتسا البوسنية، إذ كان هذا الانسحاب فاتحة إبادة جماعية سقط ضحيتها زهاء ٨٠٠٠ من الرجال والناشئين.

(المترجم: تعكس الفقرة الأخيرة النظرة السائدة غربيا، والمطبّقة حاليا، بصدد مهام قوات التدخل الأجنبية، ولا يميز المؤلف في ذلك -كما يظهر من الفقرات التالية بوضوح أكبر- ما بين حالات الضرورة الحقيقية وحالات المشاركة بقرار دولي فوقي في حرب عدوانية، أو في مواجهة ممارسات المقاومة المشروعة لعدوان أجنبي، وكذلك دون تمييز بين هذه الممارسات المشروعة وحالات استخدام العنف غير المشروع، وإن استدرك المؤلف على نفسه لاحقا في بعض النقاط).

أسواق العنف

نرصد في الحروب الدائمة إجمالا شبكات من العناصر الفاعلة، المتباينة فيما بينها والمتفرقة، وهي (باستثناء قوات التدخل الدولية) لا تستخدم العنف ضد فئة أخرى بقدر ما تستخدمه ضد السكان المدنيين. ويمكن تسمية المجالات الاجتماعية لممارستها "أسواق العنف" على حد تعبير جورج إلورت(199). وكان إلورت، عالِم الإنسانيات المتوفى قبل فترة وجيزة، أوّل من أشار إلى خصخصة علاقات العنف وصبغها بصبغة عمل اقتصادي كعنصر أساسي في الحروب الدائمة. ويرى أن ذلك يدور حول استراتيجيات اقتصادية ذات مردود ربحي جيد بمنظور قوى إدارية قيادية للعنف، هي في منزلة "رجال أعمال العنف" (المترجم: هذه ترجمة حرفية للمصطلح الذي يمكن اعتباره جديدا في الأدبيات السياسية باللغة العربية). كما يرى أن الاستناد إلى الثقافة والتراث العرقي والدين ليس إلا مصدرا للطاقة المطلوب توظيفها كسواها من أجل إثارة نزاعات العنف والحفاظ على استمراريتها.

ويرى إلورت وجود أدوار مشابهة من وراء استخدام مشاعر معينة مثل الكراهية أو الخوف، إذ يستغلها "رجال أعمال العنف" ولكنها لا تشكل بحد ذاتها عنصرا بنيويا في نشأة الأزمات، ويرى أن هذه المشاعر تنشأ غالبا بعد الشروع في استخدام العنف، ولكنها تنطوي على بُعد قابلية الاستقلال بنفسها لاحقا، فتصنع بالتالي مصادر طاقة جديدة للعنف. (المترجم: هنا أيضا يفتقد المرء في النظرة التأويلية السائدة في الغرب وعبر قلم المؤلف، ما بين مشاعر تُؤَجَّج فعلا كي تُستغل، وأخرى تنشأ تلقائيا

كردود فعل على ممارسات دولية ناشئة عن افتقاد عنصر العدالة عالميا كما سبق للمؤلف نفسه الحديث عنه، وهذا بغض النظر عن إمكانية استغلالها محليا من بعد).

وسبق الحديث فيما يتعلق بغياب وجود الدولة أو ضعفها، عن أن عدم انفراد السلطة الرسمية بصلاحية استخدامٍ قانوني للعنف، يفتح المجال لنشأة ثغرات وتشكيلات اجتماعية معقدة، توجد الفرص الملائمة لاستخدام العنف على المستوى الخاص. يقول إلْورت بهذا الصدد إن هذه المجالات الاجتماعية المنفتحة على العنف تعطي عبر الربط بينها وبين مصالح "اقتصاد السوق" أرضية استقرار لأسواق العنف أيضا. ويعرّف إلورت أسواق العنف بأنها ميادين للتصرف بأهداف تحصيل مغانم، تنطوي على تبادل البضائع كما تنطوي على السطو، وعلى أمور مختلفة أخرى، مثل ابتزاز الأموال عن طريق الاختطاف، والرسوم الجمركية، وأتاوات الحماية، وغيرها. إما السلع المعنية هنا فهي الأسلحة والمخدرات والأغذية، وما يتوافر من المواد الخام محليا، وكذلك الرهائن. هنا "ينشأ ما يتخذ مكانه في موضع متوسط ما بين التجارة والسطو عبر تحصيل أتاوات الحماية، التي توصف بالرسوم الجمركية أحيانا، واختطاف الرهائن... ويسري ذلك على مهربي الماس في زائير اليوم، وتجار القات في الصومال، ومهربي السمرقند في كولومبيا، واستهداف قوافل مواد الإغاثة الغذائية في الصومال والبوسنة، فجميع ذلك يؤدي عبر دورات متتالية إلى تكوين أهم قطاعات الدخل لسادة الحروب". ويتضح هنا أيضا أن اختطاف الرهائن بات من الأمور اليومية في العراق وأفغانستان، إنما لا يشكّل –إلا نادرا– قطعة من نسيج المراهنات السياسية التي يتوارى خلف تبنّيها، فينبغي تصنيفه كجزء من اقتصاديات ممارسة العنف، التي تستخدم العناصر السياسية أو العقدية أو المنبثقة عن تصورات عقائدية، كأدوات وليس كمضامين.

ويتبع إنتاجُ العنف نفسه قواعد اقتصادية، عندما يموّن المقاتلون أنفسهم، أي يسطون وينهبون، فيختصر ذلك حجم التكاليف الجارية، لصالح سادة الحرب، كما يساهم في تنفيذ استراتيجيات استخدام العنف، فمناط ذلك هو إثارة الخوف وصناعة حركات اللجوء، وفرص تجنيد المقاتلين أو عمال السخرة.

وسائل استخدام العنف وسائل مربحة، وأهمها: الرشاشات الآلية، والكلاشينيكوف، والقاذفات البدائية للصواريخ، والسيارات الشاحنة الصغيرة، وسبق الحديث في مثال دارفور كيف يجري تحويل براميل الوقود البسيطة إلى قنابل حارقة. هي إذن أسلحة بتقنيات بدائية، لا تكلّف الكثير، ويمكن استخدامها دون تأهيل عسكري كبير، وهنا يتحقق هدف تخويف السكان بفعالية ودون تكاليف عالية. (المترجم: كأن المؤلف في محاولة البرهان في هذه الفقرة وما يليها على صحة فرضيته المذكورة آنفا، يغفل عن أن من يَقصدهم بكلامه –بغض النظر عن "مشروعية قتالهم" من جهة ومدى سلامة اتهامهم باستهداف تخويف السكان فعلا– لا يملكون أصلا إمكاناتٍ ضخمة للحصول على أسلحة متطورة باهظة التكاليف، مقابل ما يملكه العدو الدولي، الحقيقي أو المفترض).

لقد ظهر بالفعل أن توجيه ممارسات العنف ضد السكان وليس ضد فئات أخرى، هو أحد المعالم الأساسية للحروب الدائمة. لأن ما يتبع ذلك من نشوء حركات لجوء كبيرة، وإقامة مخيمات، وانطلاقة عمليات الإغاثة الفورية من جانب الأسرة الدولية، جميع ذلك يشكل مصادر هامة لاقتصاد ممارسة العنف واستمراريته. وينطوي ذلك على استراتيجية الاستفادة من قوافل الإغاثة لتموين القوات الذاتية بالغذاء والمعدات، حتى لتكاد العمليات التي تستهدف السكان تأخذ صبغة "طلبية تجارية" موجهة إلى البلدان الأجنبية، وقد تُفرض أتاوات حماية عالية لضمان مرور تلك القوافل إلى أهدافها دون السطو عليها، أو دون أن يبلغ السطو حجما كبيرا، كما تُستخدم مخيمات اللاجئين نفسها كساحات من أجل الدعاية السياسية والدينية، فتصبح بالتالي مصدرا لتجنيد مزيد من المقاتلين أو من القوى العاملة في مختلف الميادين.

هذه أشكال مكشوفة بدرجات متفاوتة لاستغلال العادات الدولية لتقديم الغوث في حالات النزاع.

إن الحروب في مناطق بعينها من العالم الثالث تنطوي على غموض مثير للقلق، وحتى الحرب في يوغوسلافيا القريبة من الغرب كانت حربا غريبة في الحسّ الغربي، مثل أحداث رواندا ودارفور وسواهما، بل يُعتمد على تعبير "ثقافة العنف" في البلقان على غرار الاعتماد على تعبير النزاعات القبلية هناك، لتفسير تصعيد العنف بصورة مفاجئة[200].

هذه محاولات لتفسير تلك الحروب، تصدر عن الرغبة في تخفيض مفعول الإحساس الذاتي بالمسؤولية إزاء تصعيد العنف وانتهاكات حقوق الإنسان وانتشار المظالم، وغير ذلك، وهو إحساس ينشأ لدى أولئك الذين يعيشون في عوالم مستقرة أفضل، فضلا عن كونهم قد أخذوا على عاتقهم أداء مهمة سياسية وحضارية، عمادُها العمل على نشر حقوق الإنسان وحرياته عالميا، وأن يقدموا العون المادي في حالات الضرر.

بكلمات أخرى: يولّد وقوع إبادة جماعية في رواندا الإحساس الذاتي بالمسؤولية أخلاقيا في ألمانيا، ويُبذل من أجل تخفيف وطأته كلّ ما يمكن بذله لمساعدة الضحايا، وعلى الأقل غوث أولئك الذين نجوا بحياتهم مبدئيا، فيبدأ إرسال المستشفيات المتنقلة، والأطباء، والممرضات، والأدوية، والأغطية، والخيام، والأغذية، إنما لا يصل ذلك إلى حيث يراد إيصاله إلا بطرق عسيرة ومعقدة –كما ذُكر من قبل– ومع ارتفاع التكاليف المالية والخسائر. هنا يستغلّ مرتكبو العنف هذه المعطيات الغربية من أجل تخفيف الإحساس الذاتي الغربي بالمسؤولية، بل يصل ذلك الاستغلال إلى درجة ممارسة عمل متعمّد بعينه ينطوي على العنف، ليولد بسببه الإحساس بالمسؤولية في الغرب، فهم يزرعون بذلك ممارسة العنف ويحصدون مصادر إضافية للاستمرار على ذلك.

في سياق مختلف أعطى إرفين جوفمان هذا الاستغلال للعادات والبنى الهيكلية المؤسساتية الغربية وصف "التلاؤم الثانوي"[201]، وهو ما يتجلّى في أن أسواق العنف تعيش بأسلوب طفيلي على كيانات اقتصادية أخرى، وتجسدت شبكة التلاؤم الثانوي في هذه الأثناء، في أن حملات الإغاثة باتت تضع في حساباتها مسبقا دفعَ أتاوات الحماية، وخسارات السطو، فمنظمات الإغاثة هي التي تتلاءم في نهاية المطاف مع متطلبات استراتيجيات رجال أعمال العنف.

إن هذا التشابك بين العنف والإغاثة، أو الإغاثة والعنف، يعطي مثالا إضافيا على أن العلاقة بين شروط التصرف ونتائجه ليست علاقة متينة متماسكة، بل كثيرا ما توصل –على الأقل– إلى ما لم يكن مطلوبا منها مسبقا.

ليس هذا هو المصدر الوحيد لواردات "رجال أعمال العنف" بطبيعة الحال، فإلى جانب السطو المباشر على السكان، واستغلال المواد الخام، واقتصاديات التهريب، وتجارة المخدرت والسلاح، واختطاف الرهائن، وما يشبه طلبيات العنف التجارية على النحو المذكور حول الإغاثة، توجد أيضا الأموال القادمة من فئات سكانية تعيش في الشتات، وتضخ في ميادين تصعيد النزاعات مزيدا من الأموال الخارجية، فتصل إلى أسواق العنف، ويتطلّع كل من تلك الفئات في الأصل إلى دعم فئة "نحن" التي ينتمي إليها.. وهذا ما كان واضحا تماما في حالة يوغوسلافيا[202].

إن "أسواق العنف" شكل متطرف لاقتصاد السوق الحرة، يتم فيه تحصيل البضائع واستهلاكها وتسليمها لآخرين، وفق معايير الحدّ الأقصى من توظيف طاقات ممارسة العنف.

ومن نتائج انتشار "أسواق العنف" هذه انحسار فروع اقتصادية تقليدية، إذ تصيب الأزمات قطاعات التجارة والحرف اليدوية والزراعة، لانقطاع الواردات والعجز عن الوصول إلى أسواق التصريف الاستهلاكية الخارجية. ولا غرابة أمام هذه الخلفية أن نجد من "رجال أعمال العنف" مَن سبق ومارس مهنا تجارية أخرى، ولكنه بدّل ميدان عمله نتيجة "إعادة تشكيل السوق"، ويسري هذا أيضا على عموم مرتكبي العنف، ممن كان يعمل في حرف يدوية من قبل. وهنا تتضح مجددا نوعية النتائج السلبية الناجمة عن تلك الأشكال من تنظيمات العنف بالنسبة إلى عمليات التنمية المحلية وآلياتها الحركية.

يأتي وقت من الأوقات لا يتضح فيه لأحد مَن اتخذ القرار ومتى وفي أي ظروف، وما إذا كان القرار نتيجة انزلاق غير مقصود على هذا المنحدر. ومن جهة أخرى تستقر عبر تطور ممارسات العنف ظروف جديدة لم تكن موجودة من قبل، ولم يضعها أحد في حسابه مسبقا، ولهذا تشهد المقابلات الصحفية مع مرتكبي العنف في إطار تصعيد ممارساته الجماعية، درجة كبيرة من الحيرة في تعبيرهم عن كيفية حدوث ما حدث، إلى أن باتوا في مرحلة متقدمة، يقتلون فيها ويغتصبون وينهبون ويسلبون[203].

يرى إلورت وجود ميل قوي لدى "أسواق العنف" إلى الاستقرار والاستمرارية، بسبب خسارة الإمكانات الأخرى لإعادة الإنتاج التنميوي إلى سابق عهده قبل غيابه عبر استمرارية العنف والتهديد به. إذ "لا تقوم وتستمر أسواق العنف في فراغ، بل تنشأ من أعماق شبكات اجتماعية تنظّم نفسها بنفسها، وتعتمد بالتالي على عمليات تبادلية مع سواها في الوسط القائم حولها، ثم تغذيها استمرارية عمليات التبادل هذه بأشكال جديدة مختلفة عن ذي قبل".

تنبثق "أسواق العنف" –كما سبق الحديث– عن غياب تطبيق مبدأ انفراد السلطة الرسمية بصلاحية استخدام العنف أو عن انهياره بعد تطبيقه، مما يسبّب نشوب نزاعات كانت كامنة من قبل، ومحورها هو الأراضي والمياه وما شابه ذلك، فتنشِب نتيجة نقصٍ أو تقلصٍ يقع على صعيد الموارد ولا يجد تنظيمه عن طريق الدولة، أي في إطار قانوني، بل عبر العنف المباشر.

ويفصّل إلورت في بيان هذا التطور التحليلي التلقائي اعتمادا على دراسة سابقة تناولت أحداث الصومال فيقول:

"كانت البداية أمرا بسيطا للوهلة الأولى، فقد وُجدت فئات تعيش في الأكواخ في منطقة استُكشفت حديثا (المؤلف: من جانب عالم الإنسانيات مارسيل جاما) فزوّدت نفسها منذ فترةٍ زمنية لا بأس بها بأسلحة نارية، لتوضيح مسألة حقوق مواضع الماء في تلك المنطقة، وذلك خارج نطاق المحاكم القبلية والمحاكم الرسمية وكتّاب العدل. كان هذا بديلا أقل كلفة مادية بمنظور الدولة وبمنظور الأطراف المعنيين، فقبلت الدولة بهذا التصرف لأنه يعفيها من القيام بمهمّة كانت تحمل هي المسؤولية عنها. وكثيرا ما تنوّه التحليلات الصحفية حول الأزمة الصومالية بمفعول النظام القبلي على صعيدها، ولكن لم يكن له مفعول يذكر في هذه الواقعة بالذات، إلا من ناحية سلبية عليه، إذ أعلن المسلّحون الجدد عبر ما صنعوا عمليا، خروجَهم على النظام القبلي بتخلّيهم عن الطريقة المتبعة للتحكيم فيه. في البداية كان التسلح الذي أظهرت الدولة تقبلها له متدني المستوى، لا يشكل خطرا كبيرا، ولكن عندما أُغلقت الحدود مع بلدان مجاورة، دون أن تراعي الدولة مصالح رعاة المواشي، أصبح الوصول إلى الينابيع وإلى مواد الإغاثة الغذائية في الجوار الحبشي مشكلة. (المؤلف: آنذاك كانت مواد الإغاثة الدولية تصل عبر الحبشة لتسويقها في الصومال بأسعار زهيدة). لم يعانِ من ذلك رعاة الماشية فقط، بل التجار أيضا، إذ كانوا يصدّرون تلك المواشي بكميات كبيرة إلى اليمن والسعودية ويحققون أرباحا كبيرة، واعتمد اليمن بالذات اعتمادا كبيرا على استيراد تلك اللحوم، وانهارت هذه التجارة، فقام تجار اللحوم –كبديل تجاري– بتأمين الأسلحة بكميات كبيرة لصالح البدو المسلحين، كي يتمكنوا من حماية العمل على إعادة إنتاج قطعانهم حماية أكبر. بهذه الطريقة نشأت ميليشيا "جادابورسي"، التي سرعان ما اكتشفت أن في الإمكان تحصيل الأغذية مجانا اعتمادا على قوة السلاح، كما اكتشفت أن اختطاف الرهائن، وفرض الأتاوات على عمليات نقل الأغذية ولتأمين الحراسة المسلحة لتجار المخدرات، وما شابه ذلك، قد بات وسائل مربحة لتحصيل الأموال".

هنا يرى المرء –كما لو استخدم عدسة مكبّرة– تلك الآلية الحركية لاستخدام العنف وتصعيده وكسب مزيد من الفئات لممارسته، وهذه الصورة من صور الحركية التفاعلية الذاتية للعنف في مجتمعات الدول الواهنة، هي الصورة التي لا تسهل رؤيتها العميقة على الناظر إليها من خارج إطارها[204]، وهنا تتزاوج المصالح المتفرقة وعدم التعقل جماعيا، وتكون النتيجة هي الحروب الدائمة.

لقد أجرت رابطة أوكسفام الدولية المستقلة (المترجم: أوكسفام منظمة غربية غير حكومية تأسست عام ١٩٤٢م لمكافحة الجوع والفقر والظلم الاجتماعي عالميا وتضمّ في هذه الأثناء ١٣ منظمة قطرية وتعمل في حوالي مائة بلد من البلدان النامية) دراسة أثبتت فيها أن الحروب في إفريقية في الفترة ما بين ١٩٩٠ و٢٠٠٥م فقط، كلفت بالمجموع ٢١١ مليار يورو، وهو ما يعادل تقريبا مجموع المساعدات الإنمائية التي وصلت إلى البلدان الإفريقية خلال الفترة نفسها[205].

إن الحروب الدائمة هي الأشكال المستقبلية الراجحة لاستخدام العنف، وهذا دون أن توضع في الحسبان أبعادُ ما سيكون من تأثير للتبدل المناخي. إنما اتضح من حالة دارفور أن آثار ذلك التبدل، مثل توسع نطاق التصحر، تتحول بسرعة إلى أسباب إضافية لاستخدام العنف، فيجري توجيهها بأشكال متعددة في قنوات توظيفها لصالح الفئات المصلحية ذات العلاقة. ويمكن وصف ذلك بأنه آلية حركية تفاعلية ذاتية لنشوء مناطق منفتحة على استخدام العنف، بما يضاعف حركة الدول باتجاه الضعف والاضمحلال، فيوسع ذلك بدوره تلك المجالات، فيستدعي ذلك التحرك من جانب أطراف فاعلة دوليا، فيتحول تحركها أيضا إلى مصدر من مصادر زيادة استخدام العنف.. وهكذا دواليك.

تلاؤم

هذه التطورات مجرد حصيلة محاولات بشرية –خارج العالم الغربي– للتلاؤم مع أوضاع بيئية متغيرة، وتشمل هذه الحصيلة: أسواق العنف والمتخصصين فيه، واللاجئين ومخيماتهم، وكذلك القتلى.

ومن يجد هذه الصياغة باردة خالية من العاطفة ومبالغا فيها، فلينظر بالمقابل في استراتيجية التلاؤم المنتظرة للتعامل –داخل العالم الغربي– مع مسار التبدل المناخي، ومناطُها واقعيا هو الدعوة إلى ثورة صناعية ثالثة، وتجاوز ما يسببه ذلك التبدل عبر تحقيقها. ولنذكر هنا مجددا تنبؤات نيقولاس شتيرن الحسابية المقارنة، التي تكشف أن هذه الاستراتيجية هي الأقل كلفة على الدول الصناعية، فليس المطلوب منها سوى الامتناع عن صنع شيء ما، أي تجنّب محاولات التلاؤم أصلا مع نتائج التبدل المناخي، إذ أن المرجح آنذاك هو تحقيق مردود ربحي أكبر لصالح اقتصاد البلدان الغربية.

الإشكالية محصورة إذن في العمل لتحويل نتائج التبدل المناخي إلى ميزات ذاتية اعتمادا على الموقع الاقتصادي الغربي عالميا، وهذا أمر قابل للتحقيق، إذ يتوافر له ما يكفي من المعطيات على صعيد التعليم والتقنية والنفقات المالية.

يمكن أن يختلف اختيار الوسائل ومشروعية الاستراتيجية فيما يصنعه الغرب على هذا النحو، عما يصنعه أحد أمراء الحرب في الصومال عندما يستغل أزمة الموارد الطبيعية بوسائل أخرى، فيستخدم سلطة قوته لتحصيل ميزات اقتصادية، وربما وُضع صنيعه هذا موضع الشكّ أخلاقيا بدرجة أكبر من الشكّ في أخلاقية ما تصنعه الاستراتيجية الغربية، ولكن لا ريب في تماثل التركيبة البنيوية لكل من الاستراتيجيتين، فكل منهما "محاولة تلاؤم" توظّف وضعا إشكاليا لتحصيل ميزة جزئية ذاتية.

ثمّ يمكن تجميل استراتيجية التلاؤم الغربية بإعطائها عنوان: تخفيض انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الفحم أو تجنّبها، كما يمكن تجميل الاستراتيجية الثانية في مثال الصومال بعنوان: دعم النضال للتحرير.

الجدير بالذكر أن ما سبق الحديث عنه بشأن الحروب الدائمة لم يتجاوز وصف الظاهر للعيان منها فحسب، فمن العسير استقصاء النظر في جزئيات هيكلية ممارسات العنف القائمة. وقد بيّن واقع أدوار منظمات الإغاثة وقوات التدخل الدولية –على سبيل المثال– إمكانية أن تكون الأطراف الخارجية الفاعلة جزءا من هذه الهيكلية لممارسة العنف أيضا (المترجم: يبدأ المؤلف هنا بتعديل طفيف لما ورد في فقرات سابقة من تبرئة للقوات الدولية ومنظمات الإغاثة). وليست منظمات الإغاثة أو

جنود الولايات المتحدة الأمريكية، سوى العناصر الخارجية التي تمارس الأدوار المرئية مباشرة في مجموع التشكيلة الاجتماعية لتلك النزاعات، أما الأطراف التي تمارس دورها دون أن تظهر للعيان مباشرة فهي "نحن": الغربيين عموما.

إذا أوجزنا الاستنتاجات السابقة في القول إن الحروب الدائمة وما تقوم عليه من أسواق العنف، ستزداد انتشارا وحركية في المستقبل، بتأثير ازدياد عواقب التبدل المناخي، كالتصحر، وملوحة المياه، وقحط التربة، واختفاء التجمعات المائية، وغير ذلك، فينبغي أن نتساءل: ما الذي سيتوافر آنذاك من إمكانات الإغاثة الدولية والتدخلات الأجنبية ضد ممارسة العنف في صيغة إبادة الشعوب، وعمليات التطهير العرقي، وغيرها؟.

لقد ظهر منذ الآن القصور في تلبية متطلبات تشكيل قوات دولية ووحدات خاصة، فالموارد محدودة، وينبغي بالتالي توزيعها عقلانيا، أي وفق موازين مصالح الجهات التي تتدخل.

وبعبارة مبسطة: ستتخلى هذه الجهات عن البلدان التي تشهد اقتتالا بين الأطراف المعنيين، ما دام ذلك لا يمسّ بالمصالح الذاتية، من حيث السيطرة سياسيا والاستراتيجيات المصلحية المرتبطة بموارد الثروات الطبيعية.

يعني هذا تقليص مفعول الشعور الذاتي الغربي بالمسؤولية الأخلاقية، ويوجد ما يكفي من الحجج التي يمكن طرحها تسويغا لذلك، ومنها القول مثلا بالامتناع عن التدخل في شؤون دول ذات سيادة، أو بأهمية إعطاء الأولوية لمنطقة نزاع أخرى، أو بضرورة تجنب المخاطر الكبيرة على جنود الجهات المتدخلة، أو بتجنب احتمال أن يسبب التدخل تصعيدا أكبر للعنف، أو بعدم تكرار أخطاء سابقة وقعت بدعم الطرف "الخطأ".. وغير ذلك من الذرائع فهي كثيرة. بل قد يُستساغ أن تضاف إليها الحجة القائلة بضرورة تجنب فتح مجالات أكبر أمام "مدراء أعمال العنف" وبالتالي وقف حملات الإغاثة الدولية بدعوى عدم تمكينهم من تحصيل المزيد من الموارد عبر استغلالها استغلالا يستثمر تلك الموارد في اقتصاديات أسواق العنف. ويمثل هذا التحول الأخير –إذا وقع فعلا– درجة متقدمة من درجات التلاؤم الغربي مع نتائج التبدل المناخي.

عمليات تطهير عرقية

"إخراج السكان من مواطنهم وسيلة مرضية ومستديمة الأثر في حدود ما يمكن رؤيته من الوضع الراهن، إذ سيختفي بذلك الاختلاطُ العرقي السكاني وما يسببه من منغصات لا نهاية لها كما هو الحال في منطقة إلزاس ولوترينجن (المترجم: مناطق إلى الشرق من ألمانيا الحالية، تم ترحيل الألمان من سكانها بعد الحرب العالمية الثانية).. لست قلقا من مستقبل الفصل العرقي السكاني، ولا من عمليات النقل الإسكاني الكبيرة المطلوبة، ويمكننا تحمّل أعبائها حاليا بصورة أفضل مما كان في الماضي"[(206)].

هذه الكلمات "الموضوعية" الباردة هي كلمات ونستون تشرشل، رئيس الوزراء البريطاني أثناء الحرب العالمية الثانية، وقصد بها في حينه مستقبل فئات سكانية ألمانية كانت تعيش في بولندا وتشيخيا، وعندما تحدّث حول مسألة "التشريد" هذه يوم ١٥ / ١٢ /١٩٤٤م أمام مجلس العموم البريطاني، كان قد تقرّر من قبل التخلص من "الاختلاط العرقي السكاني" في المناطق التي سبق لألمانيا احتلالها. على أنّ هذا التصور بشأن تشكيل دول متجانسة سكانيا بعد الحرب العالمية الثانية، سبّب تحويل زهاء ١٤ مليونا من ذوي الأصل الألماني إلى لاجئين ومشردين، ومات خلال ذلك حوالي مليوني نسمة، ونُقل حوالي ١٠٠ ألف إنسان قسرا لممارسة أعمال السخرة[(207)].

كانت تلك على الأرجح أكبر كتلة بشرية شملتها عمليات "التبادل السكاني" خلال القرن الميلادي العشرين، وشمل التشريد سواها أيضا، وكان دوما من تبعات سلوك طريق الحداثة في تشكيل دول قومية متجانسة عرقيا، وسيان بعد ذلك هل استُخدم تعبير التشريد، أم التطهير العرقي، أم النقل القسري، أم حتى الوصف الرسمي: "تبادل سكاني".

لقد أصبحت التشكيلات السكانية المختلطة عرقيا مع ما تسببه من "منغصات لا نهاية لها" -وفق تعبير تشرشل- عقبة في طريق تطور الدول القومية. وعندما ينفي تشرشل وجودَ إشكالية في تنفيذ عمليات النقل السكاني الجماعي الكبيرة وتحمّل أعبائها، فهو ينوّه إلى خبرات عملية سابقة اجتمعت من خلال تنفيذ ما قررته معاهدة لوزان عام ١٩٢٣م، بعد نهاية الحرب التركية-اليونانية، إذ تضمنت بندا بإجراء عمليات تبادل سكاني جماعي ضخمة، ما بين اليونان من سكان الأناضول، والأتراك من سكان اليونان. وهكذا كان نقلُ حوالي نصف مليون يوناني وحوالي ٣٥٠ ألف تركي، بندا من بنود معاهدة دولية، وجرى تحت أنظار لجنة دولية، ولم يُعتبر عملا غير إنساني على الإطلاق، بل اعتُبر استراتيجية عقلانية لتحقيق التجانس في الدول القومية، بل بدا ملائما للغاية من أجل تخفيف مخاطر مواجهات مستقبلية.

لقد شهد مسار الحداثة مسلسلا طويلا من عمليات التطهير العرقي، وتحول بعض ذلك إلى إبادة جماعية، كما كان في إرمينيا أو في إطار استراتيجيات ستالين لإعادة تنظيم البلاد إداريا.

بين أيدينا إذن عمليات إجرامية ضخمة، لم تنشأ عن تصعيد استخدام العنف فحسب، بل نجمت عن اللامبالاة وعن العجز عن التخطيط أيضا. ومن الأمثلة على حصيلتها -أثناء إقدام السوفييت على نقل الشاشانيين والإنجوشيين بالإكراه- موتُ عشرات الألوف من البشر أثناء العملية، ثم وجد الناجون أنفسهم في موطن جديد، دون غذاء ولا مأوى، لأن أحدا لم يهتم بتأمين ذلك، فقضى حوالي ١٠٠ ألف آخرين من الشاشانيين والإنجوشيين نحبهم في غضون السنوات الثلاث الأولى، بعد نقلهم القسري بعيدا عن مواطنهم الأصلية[208].

كما كان من نتائج حروب تفكك يوغوسلافيا العمل لتكوين دول قومية متجانسة عرقيا في نطاق إعادة تشكيل الجمهوريات المنبثقة عن انهيار الدولة الاتحادية، فاتُّبعت هنا أيضا وسائل التطهير العرقي، أما في كوسوفا والبوسنة، حيث لم تبلغ هذه العملية مداها إلى النهاية، فقد تفاقمت الأزمات لاحقا، ولم يمنع وقوعَ مواجهات مفتوحة إضافية سوى السيطرة الخارجية على الأوضاع.

ميشائيل مانّ، المعروف بتأريخه التفصيلي لممارسات التطهير العرقي في القرن الميلادي العشرين عموما، درس الأحداث اليوغوسلافية ووصل إلى نتيجة يطرحها دون رتوش، فيقول إن عمليات التطهير العرقي في يوغوسلافيا لم تكن حصيلة إخفاقٍ وقع أثناء تحديث الأوضاع، بل اعتُبرت -على النقيض من ذلك- علامة من علامات نجاح الجهود المبذولة. أما من ينظر باستياء شديد إلى ما وقع في البوسنه، فيغفل عن أنّ كافة المجتمعات الغربية -باستثناء مجتمعات سويسرا وبلجيكا وبريطانيا وأسبانيا- لم تتكوّن بنيتُها القومية الحالية إلا كحصيلة لسياسات التجانس العرقي، التي تمثل الجانب المظلم من عملية إحلال الديمقراطية.

تلقي هذه الخلفية أضواء كاشفة على طاقة عنف ضخمة كامنة في مسار العولمة، فكلما تواصل دفع مزيد من البلدان التي عايشت حقبة استعمارية أو اشتراكية أو استبدادية، من أجل تكوين دول على غرار نموذج الدولة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للبلدان الصناعية، ستزداد طاقة العنف ظهورا في مجتمعات تلك البلدان، وتزداد معها مؤشرات تجاوز ممارسات العنف للحدود الرسمية القائمة.

يمكن القول بهذا المنظور إن التوجهات المتطرفة تحت عنوان الإسلام، والرافضة رفضا مطلقا الانضواء في مسار العولمة، تطرح مثالا معبرا عن إحساس الأطراف المعنيين بضغوط التحديث في نطاق العولمة وبكيفية مقاومتها[209]. وسيرد مزيد من الملاحظات حول ذلك في فقرة تالية تحت عنوان "إرهاب"، أما هنا فيدور محور الكلام عن أن الحروب الدائمة، وتيارات

الهجرة، وعمليات التطهير العرقي، وما إلى ذلك، ليست صيغا مضادّة لمسار التحديث كما يجري تصويرها، بل هي جزء من تكاليفه فحسب.

تقول ماري كالدور إذا كانت العولمة هي "ازدياد التشابك الشامل للكرة الأرضية في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية" فلا بد من رؤية ممارسات العنف بأشكاله المتعددة، كالحروب الدائمة وعمليات التطهير العرقية، على أنها جزء مرتبط بذلك التشابك[210].

إن طاقة العنف تولد في محضن التغييرات الجارية داخل كتلة علاقات قائمة، وليس نتيجةً لاصطدام أطراف متعادية مختلفة من حيث المبدأ، أي ليس وفق الاعتقاد السائد عموما بشأن المواجهة بين الأصولية المتطرفة والغرب الليبرالي.

وليست فرضية صاموئيل هيننجتون حول صدام الحضارات خاطئة جذريا من حيث المبدأ، فالأزمات ما بين الحضارات موجودة فعلا، إنما يكمن الخطأ في محدودية أفق الفرضية، إذ يرى هيننجتون فقط ما يصنعه الآخرون، ولا يرى الدور الذي تلعبه الحضارة التي ينتمي هو إليها في إطار العلاقة ما بين الحضارات، وهي علاقة تشكلها تلك الحضارات معا وتصنع أزماتها معا أيضا.

الأمر هنا هو أمر تداخل حضاري قائم يمثل العنف جزءا من واقعه، ولا تصوّره على حقيقته صيغةٌ غيبية مجرّدة من مضمون محدد ملموس، كما هو الحال مع تعبير "صدام" الحضارات، فهذه صيغة لا وجود لها في عالم العلاقات بين المجتمعات.

إن النزاعات متداخلة بين بعضها بعضا وتتشابك فيها عمليات الاستيعاب والتفسير والتصرفات. وعند تغيّر العلاقات التشابكية بين الحضارات تتغيّر أوضاع الحياة المعيشية المباشرة لعدد كبير من البشر المختلفين عن بعضهم بعضا، والعامل الحاسم هنا هو أن ساحة التشابك الشمولية بطيئة التغيير بطبيعتها، إذ تضخمّت كثافة التواصل العابرِ لمواطن التعددية الحضارية، وتجاوزت نقاطَ التباعد بين الأقاليم الجغراقية، فأوجدت ملتقيات معلوماتية مكثفة ما بين الحضارات وبين مناطق العالم القاصية والدانية، والمتناقضة بين بعضها بعضا، أما الأوضاع والفرص المعيشية البشرية فبقيت –رغم التواصل– متباينة إلى حد بعيد، ولهذا تؤدي العولمة في وقت واحد إلى الاندماج والتشرذم، وإلى التماثل والتنوع[211]، وإلى العالمية والقومية.

يمكن استقراء هذه النتائج للعولمة في ممارسات الحروب الدائمة بصورة مباشرة، فكل معلومة عن صدام صغير محليّ يتحول فورا إلى معلومة عالمية الانتشار، قابلة لتوظيفها دوليا كأداة، وملائمة من أجل استدعاء كثير من الجهات الفاعلة للتحرك، على مستوى الدول منفردة، ومجتمعة على المستوى العالمي، علاوة على تحرك الأطراف المتواجهة محليا، ويمكن لكل من تلك الجهات الخارجية أن تجد سببا يسوّغ تدخلها أو صفقة تستدعيه.

هذا ما تواريه عبارة "التشابك في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية"، ثم تأتي الحصيلة فنجد بشرا ينزحون عن مواطنهم مشرّدين، أو بشرا يُقتلون، أو آخرين يتم إنقاذهم، كما قد نجد في الختام محاكم دولية، تتولى مهامّ لا تحسد عليها، محورها إزالة الالتباسات حول الأسباب المؤدية للقتل والإبادة الجماعية والكشف عن مواضع المسؤوليات الكامنة على هذا الصعيد.

يظهر بين أيدينا هنا منحدر قاتل في مسار التحديث: "يوجد من جهة المنتمون إلى طبقة عولمة، ممّن يتقنون اللغة الإنجليزية، ويجدون طريقهم إلى أجهزة الفاكس والبريد الشبكي والتلفزة الفضائية، ويحملون الدولارات... أو البطاقات الائتمانية، ويستطيعون السفر حيث يريدون، ويوجد من جهة أخرى أولئك الذين لا يستطيعون العيش إلا من خلال ما يبيعون أو يتبادلون من سلع، أو هم يعتمدون على ما يتلقونه من دعم إنساني، كما أنهم يواجهون في تنقلاتهم عقبات كبيرة، فتحدّ من حركتهم حواجز على الطرقات، وتأشيرات سفر على الحدود، وتكاليف سفر مرتفعة، إضافة إلى ما يتهدّدهم من مقاطعات وحصار ومجاعات اضطرارية وألغام وما شابه ذلك"[212].

قد ينشأ على رأس ذلك المنحدر الرهيب شعور بالمسؤولية عندما تندلع حروب دائمة وينتشر المشردون، ولكن الحروب وعمليات التشريد تقع دوما في قعر ذلك المنحدر.
لهذا نخطئ في تصوير ممارسة العنف في قعر المنحدر وكأنها ضرب من فنون مستحدثة بشريا فحسب، أو عندما نعطيها صفات العرقية والبدائية وما شابه ذلك. قد يبدو هذا هو مظهرها الخارجي، إنما ليس هذا سبب اندلاع العنف.
لقد أظهر القرن الميلادي العشرون وجود علاقة وثيقة بين التحديث والعنف الجماعي، ويتسع نطاق عمليات التطهير العرقي –كما يقول ميشائيل مانّ– مع عملية إحلال الديمقراطية، وليس في اتجاه مضادّ لها. "لقد ازدادت عمليات التطهير العرقي في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية بعد أعوام ١٩٦٩ و١٩٧٠م، أي في فترة إحلال الديمقراطية المزعومة، وتندر عمليات التطهير العرقي في النصف الشمالي من الكرة الأرضية حيث استقرت الديمقراطيات المؤسساتية وهيمنت سياسات طبقية، وخلال خمسينات القرن الميلادي العشرين تناقصت عمليات التطهير العرقي في البلدان التي حكمتها الشيوعية، حيث ساد الاستبداد والسياسات الطبقية. وبالمقابل وقعت تحوّلات متقلّبة ومتواصلة في الشرقين الأدنى والأوسط وشمال إفريقية، وازدادت بقوة في إفريقية السمراء بعد ١٩٦٠م، وتحديدا في نطاق دول شهدت إحلال الديمقراطية، وظهرت تلك التحوّلات أيضا بعد ١٩٦٥م في آسيا، وبعد ١٩٧٥م في الأمريكيتين الوسطى والجنوبية. وفي الفترة بين ١٩٧٥ و١٩٩٥م كان معظم الأبعاد الإقليمية في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية يبيّن ازديادا مطردا في تلك التحولات، كما ارتفع المنحنى البياني لها مع انهيار الاتحاد السوفييتي والاتحاد اليوغوسلافي ارتفاعا شديدا، ولم يتراجع هذا الاتجاه العام إلاّ جزئيا بعد عام ١٩٩٥م على مستوى عالمي باستثناء إفريقية السمراء، إنما لم يبلغ هذا التراجع حتى الآن الحدّ الذي كان عليه الوضع عام ١٩٩١م"[213].
أمام هذا كله يمكن أن نرى أسبابا مختلفة للغاية من وراء النزاعات المصنّفة على أنها عرقية، كما تظهر لنا مسببات متباينة للتحولات الجارية في ميادين النفوذ السياسي وفي انهيارات الأنظمة أو في اهتراء سيطرة استبدادية، وهذا ما يسري أيضا على ما يُصنّف كنزاعات عرقية، لا سيما عندما تكون رؤيتها على حقيقتها عسيرة أصلا أو عسيرة على الفهم على الأقل.
إننا على وجه الإجمال أمام تحولات جارية في حقل توترات ضخم ما بين المصالح، من منظورها السلطوي جغرافيا، ومن منظور الموارد الطبيعية استغلالا، وهذا ما يزداد حجمه عبر التشابك العولمي المتزايد في العالم.

لم تحظَ المتغيرات البيئية وآثارها على حقل التوترات الضخم هذا باهتمام بحثي علمي حتى الآن، رغم أن الزلازل والفيضانات والحرائق تؤدي في حالات ليست نادرة إلى ممارسات السلب والنهب والمظاهرات والتمرد، وكان من آخر الأمثلة على ذلك ما أسفرت عنه حرائق اندلعت في اليونان[214]، وزلزال وقع في البيرو[215] وآخر قبل بضع سنوات في باكستان[216]، وكان السبب المباشر لتلك الممارسات دوما إخفاق المساعدات الرسمية للدولة في حالة الكوارث، ويُظهر مثال اليونان –كمثال نيو أورليانس من قبل– قابلية وقوع هذا الانهيار حتى في مجتمعات تسود فيها دول مستقرة.

نزاعات بيئية

سيظهر مفعول عواقب التبدل المناخي فتنساح مواقع المواطن الصالحة للسكن والمناطق الصالحة للزراعة، وستشغل الأراضي المتصحّرة مساحات إضافية، وستتناقص المياه من جهة وتقع الفيضانات من جهة أخرى، وآنذاك سيتأثر التوازن القائم في حقل التوترات الدولية حول المصالح ذات العلاقة بالجغرافيا والسلطة وموارد الثروة الطبيعية.
لا يوجد إذن شيء يصلح لدحض القول عن القرن الميلادي الحادي والعشرين إنه سيشهد –نتيجة التبدل المناخي– تصاعدا ملموسا لطاقات التوتر المنطوية على مخاطر كبيرة، قوامُها السعي لحلولٍ تعتمد على استخدام العنف.

توجد جهات متعددة مرشحة أكثر من سواها لتكون ساحة للنزاعات المقبلة، يعدّد ميشائيل مانّ من بينها: "إندونيسيا.. فلن تنجح في إخماد حركاتٍ تتطلع للحكم الذاتي في آتشيه وغرب بابوا (المترجم: مقاطعة إندونيسية تُعرف أيضا باسم إيريان جايا غرب، تمييزا لها عن بابوا أو إيريان جايا المجاورة، وفيها حركة تطالب بالانفصال)، والهند.. فلن تتمكن من تذويب كشمير في كيانها ولا السيطرة عليها كما تسيطر على بعض الشعوب الصغيرة الأخرى على حدود شبه القارة الهندية، وسريلانكا.. فلن تستطيع السيطرة على التاميل أو دمجهم دمجا مطلقا (المترجم: هذا إذا تجدّد تمرّدهم، بعد إخماده عسكريا عام ٢٠٠٩م، أي بعد نشر هذا الكتاب بالألمانية).. ويسري شبيه ذلك على ألبان مقدونية، وأكراد تركيا وإيران والعراق، وأهل التيبت والمسلمين في الصين، وعلى سيطرة روسيا على الشاشانيين، وسيطرة نظام الحكم في الخرطوم على الحركات الجنوبية، كما لن تستطيع إسرائيل بطبيعة الحال الاستمرار في إخضاع الفلسطينيين"[218].

سيعزز التبدل المناخي ألسنة لهيب الطاقة الحركية للعنف، المتصاعدة في مواجهة المشكلات المعيشية في هذه النزاعات مستقبلا، إنما لن يلعب دورا في نزاعات أخرى، وربما يساهم في إيجاد الحلول لمجموعة ثالثة منها. وفي جميع الأحوال سيستمر في القرن الميلادي الحادي والعشرين ما كان في سابقه من ممارسات عنيفة لتشكيل الدول على أسس عرقية، ربما بمقاييس أشدّ وطأة، فالتبدل المناخي يزيد سرعة المتغيرات في تشكيل الدول ويرفع مستوى التوترات والضغوط للعثور على حلول سريعة.

ليس هذا تنبؤا سوداويا، بل هو جزء من الحاضر الراهن، كما يظهر من القائمة التالية للنزاعات البيئية العنيفة.

نزاعات بيئية يُستخدم العنف فيها			
المنطقة	**البلد/ البلدان**	**مستوى النزاع**	**الثروة الطبيعية**
أمريكا الشمالية	كندا-أسبانيا/ ١٩٩٥-اليوم	دولي	السمك
أمريكا الشمالية	هاواي الأمريكية ١٩٤١-١٩٩٠	محلي	الماء والأرض
أمريكا الشمالية	الولايات المتحدة الأمريكية-المكسيك/ حاليا	دولي	الماء
أمريكا الوسطى والكاريبي	المكسيك/ ٢٠٠٥	محلي	الأرض والتربة
أمريكا الوسطى والكاريبي	السلفادور-هوندوراس/ ١٩٦٩-١٩٨٠	دولي	الأرض والتربة
أمريكا الوسطى والكاريبي	بيليتسي/ ١٩٩٣-اليوم	وطني	الغابات/ الخشب والماء
أمريكا الوسطى والكاريبي	المكسيك/ ١٩٩٥-اليوم	محلي	الأرض والغابات
أمريكا الوسطى والكاريبي	جواتيمالا/ ١٩٥٤-اليوم	وطني	الأرض
أمريكا الوسطى والكاريبي	السلفادور/ ١٩٧٠-١٩٩٢	وطني	الأرض
أمريكا الوسطى والكاريبي	هاييتي-الولايات المتحدة الأمريكية	دولي	الأرض
أمريكا الجنوبية	البرازيل/ ٢٠٠٥	محلي	الأرض
أمريكا الجنوبية	تشيلي/ ٢٠٠٥	محلي	الماء
أمريكا الجنوبية	الإكوادور-البيرو/ ١٩٩٥	دولي	الأرض
أمريكا الجنوبية	البيرو/ ١٩٩٦	وطني	الأرض
أمريكا الجنوبية	البرازيل/ ١٩٦٠-اليوم	محلي	الأرض
أمريكا الجنوبية	تشيلي/ ١٩٦٠-اليوم	محلي	الأرض
أمريكا الجنوبية	البيرو/ ٢٠٠١	محلي	الأرض
أمريكا الجنوبية	بوليفيا/ ٢٠٠٠	وطني	الماء

أمريكا الجنوبية	أوروجواي/ ٢٠٠٥	محلي	التربة
أمريكا الجنوبية	كولومبيا/ ١٩٩٢-اليوم	محلي	التربة والماء والتنوع الحيوي
أوروبا	فرنسا/ ١٩٩٥-اليوم	دولي	الماء والتربة
أوروبا	اليونان-تركيا/ ١٩٨٧-١٩٩٩	دولي	السمك
أوروبا	روسيا-النرويج/ ١٠٥٥-١٩٩٠	دولي	الماء والسمك
أوروبا	المجر-سلوفاكيا/ ١٩٨٩-١٩٩٤	دولي	الماء والسمك
أوروبا	بريطانيا/ ١٩٧١-اليوم	محلي	الأرض والتنوع الحيوي والسمك
شمال إفريقية	الحبشة/ حاليا	محلي	الأرض والأخشاب والماء
شمال إفريقية	إريتيريا/ ١٩٩١-اليوم	محلي	الأرض والأخشاب والماء
الشرق الأدنى	العراق/ ١٩٩١-٢٠٠٥	محلي	الماء
الشرق الأدنى	إسرائيل-لبنان/ ١٩٦٧-اليوم	دولي	الماء
الشرق الأدنى	إسرائيل-فلسطين/ ١٩٦٧-اليوم	دولي	الماء
الشرق الأدنى	الأردن-لبنان/ ١٩٤٨-١٩٩٩	دولي	السمك
شمال إفريقية	المغرب-أسبانيا/ ١٩٤٨-١٩٩٩	دولي	التربة
شمال إفريقية	الصومال-الحبشة/ ١٩٨٦-١٩٩١	دولي	الماء
شمال إفريقية	السودان-مصر/ ١٩٩٢-١٩٩٩	دولي	الأرض
شمال إفريقية	السودان/ ١٩٨٧-اليوم	وطني	الماء
الشرق الأدنى	تركيا-سورية-العراق/ ١٩٩٠-١٩٩٩1	دولي	الماء
شمال إفريقية	موريتانيا-السنغال/ ١٩٨٩-٢٠٠١	دولي	الماء
الشرق الأدنى	الأردن-السعودية/ ١٩٩٠-اليوم	دولي	الماء
شمال إفريقية	مالي/ ١٩٧٠-١٩٩٦	وطني	الأرض والماء
شمال إفريقية	النيجر/ ١٩٧٠-١٩٩٥	وطني	الارض والماء
شمال إفريقية	الحبشة/ ١٠٠٠-اليوم (المترجم: يبدو أن عام "١٠٠٠" يمثل خطأ مطبعيا، وهو وارد أيضا في المصدر الذي نقل المؤلف عنه)	محلي	الأرض والماء
شمال إفريقية	الحبشة/ ١٩٩٠	محلي	الماء
شمال إفريقية	السنغال-موريتانيا/١٩٨٩-١٩٩٣	دولي	الارض والماء
شمال إفريقية	النيجر/١٩٩٠-١٩٩١	محلي	الماء والتربة والأرض
إفريقية جنوب الصحراء	كينيا/ ٢٠٠٥	وطني	الماء والأرض
إفريقية جنوب الصحراء	تشاد/ ٢٠٠٥	محلي	الماء وأخشاب الوقود
إفريقية جنوب الصحراء	ليزوتو-جنوب إفريقية/ ١٩٥٥-١٩٨٦	دولي	الماء
إفريقية جنوب الصحراء	رواندا/ ١٩٩٠-١٩٩٤	وطني	الأرض
إفريقية جنوب الصحراء	زيمبابوي/ ١٩٨٠-اليوم	وطني	الأرض
إفريقية جنوب الصحراء	نيجيريا/ ١٩٧٨-١٩٨٠	محلي	الأرض والماء
إفريقية جنوب الصحراء	جنوب إفريقية/ ١٩٨٤-اليوم	دولي	الماء والأرض
إفريقية جنوب الصحراء	بوتسوانا/ ١٩٨٥-١٩٩١	محلي	الماء والأرض
إفريقية جنوب الصحراء	كينيا/ ١٩٩١-١٩٩٥	محلي	الأرض
آسيا وأوقيانوسيا	الصين/ ٢٠٠٦	محلي	الأرض
آسيا وأوقيانوسيا	الصين/ ٢٠٠٤-اليوم	محلي	الأرض
آسيا وأوقيانوسيا	الصين-فييتنام/ ١٩٧٣-١٩٩٩	دولي	الماء والجو والتربة

آسيا وأوقيانوسيا	إندونيسيا/ ١٩٩٦	محلي	الأرض
آسيا وأوقيانوسيا	باكستان/ ٢٠٠٦	محلي	الماء
آسيا وأوقيانوسيا	الفيليبين–الولايات المتحدة الأمريكية/ ١٩٩١–اليوم	دولي	الماء والجو والتربة
آسيا وأوقيانوسيا	الهند/ ١٩٧٤–اليوم	محلي	الماء
آسيا وأوقيانوسيا	كوريا الشمالي/ ١٩٩٤–اليوم	وطني	التربة والأرض
آسيا وأوقيانوسيا	أوزبكستان–قازاقستان/ ١٩٧٠–اليوم	دولي	الماء والتربة
آسيا وأوقيانوسيا	اليابان–الاتحاد السوفييتي/روسيا/ ١٩٤٥–١٩٩٩	دولي	السمك والتنوع الحيوي
آسيا وأوقيانوسيا	اليابان–كوريا الجنوبية/ ١٩٩٧–اليوم	دولي	السمك
آسيا وأوقيانوسيا	الهند–بنجلادش/ ١٩٥١–اليوم	دولي	الماء
آسيا وأوقيانوسيا	الفيليبين/ ١٩٧١–اليوم	محلي	السمك والأرض
آسيا وأوقيانوسيا	الهند/ ١٩٨٥–اليوم	محلي	الماء والأرضوالتنوع الحيوي والسمك
آسيا وأوقيانوسيا	الصين/ ١٩٨٠–اليوم	محلي	الماء والأرض
آسيا وأوقيانوسيا	تايلاندا/ ١٩٨٥–اليوم	محلي	الماء والارض
آسيا وأوقيانوسيا	باكستان/ ١٩٩٠	وطني	الماء والأرض
آسيا وأوقيانوسيا	الهند–بنجلادش/ ١٩٨٠–١٩٨٨	دولي	الأرض
آسيا وأوقيانوسيا	الفيليبين/ ١٩٧٠–١٩٨٦	وطني	الأرض

(المترجم: المصدر: مذكور في سياق النص التالي.
حيثما وردت كلمة اليوم أو حاليا في القائمة أعلاه فهي تعني: ٢٠٠٧م.
كلمة الشرق الأدنى في الأدبيات السياسية الأوروبية تعني أحيانا الشرق الأوسط في الاستخدامات الأمريكية للكلمة، ويختلف التحديد الجغرافي لهذه الكلمات بين كاتب وآخر لغياب مضمون اصطلاحي متفق عليه)

تعتمد محتويات هذه القائمة على مراكز معلومات متعددة رجعت إليها مجموعة باحثين وضعتها بتكليف من جانب "المجلس العلمي الاستشاري للحكومة الاتحادية الألمانية"، وتعرّف هذه المجموعة مصطلح "نزاع بيئي" بأنه "النزاع الذي يزداد حدة أو سرعة بسبب القضاء على ثروات طبيعية متجددة"[219]، ولا يوجد نزاع بيئي محض بطبيعة الحال، ففي كل نزاع تلعب عوامل عديدة أدوارها. وقد أقدمت مجموعة الباحثين في تحليلاتها التفصيلية للنزاعات البيئية التي درستها على وضع أربعة تصنيفات من الناحية الإقليمية الجغرافية.

(في الحالة الأولى) نزاعات سائدة في أمريكا الوسطى على استغلال الأرض وإعادة تشكيل التربة في الدرجة الأولى، بينما هي (في الحالة الثانية) نزاعات على إعادة تشكيل التربة فقط في أمريكا الجنوبية، وتلعب النزاعات على الماء (في الحالة الثالثة) دورا رئيسيا في الشرق الأدنى، وتهيمن النزاعات (في الحالة الرابعة)على الماء وعلى إعادة تشكيل التربة أكثر من سواها، في إفريقية جنوب الصحراء [220].

لا يلعب في الحالتين الأولى والثانية إخفاقُ الدولة وعوامل الهجرة دورا في زيادة حدة النزاع، بل تغذّيه عوامل الفقر والضغوط السكانية والخلل في موازين القوى، بينما تسيطر –في الحالة الثالثة– عوامل الضغوط السكانية والهجرة والفقر والتوترات العرقية على النزاعات حول الماء في الشرق الأدنى، أما الحالة الرابعة فسبق التفصيل فيها، حيث تسيطر على النزاعات العنيفة عوامل اضمحلال الدولة والضغوط السكانية والفقر والهجرة والتوترات العرقية.

وليست النزاعات على استغلال الأرض في الأمريكتين الوسطى والجنوبية نزاعات بسيطة، فإلى جانب القضاء على الغابات باستغلال أخشابها وما يترتب عليه من نتائج خطيرة، تشهد المنطقة موجات تهجير واسعة النطاق، وقد بلغ من قضوا نحبهم

خلال نزاعات من هذا القبيل ٧٠ ألفا في السلفادور و٢٠٠ ألف في جواتيمالا[221]. وتجدر الإشارة علاوة على ذلك إلى طاقة النزاع الكامنة في أحداث مناخية متطرفة، فعلى وجه التخصيص "تزداد الفيضانات وكوارث الجفاف التي يزيد عدد ضحايا كل منها على ٥٠٠ شخص، في مناطق تتميز بارتفاع نسبة تنوع النزاعات البيئية"[222]، وهذا ما يضاعف حدّة المشكلات التي تعاني منها المناطق المعنية أصلا.

من الواضح إجمالا أن مجرد تعديل زاوية النظر إلى النزاعات السابقة والحالية والمستقبلية، يكفي ليتبين بوضوح كبير ما تعنيه المتغيرات المناخية على صعيد نشأة ممارسات العنف. وحتى الآن بقي اهتمام البحث العلمي لتحليل ظاهرة العنف يركّز على العوامل الاقتصادية والعقائدية والعرقية، ولكن يتبين –عند تعديل وجهة تسليط الأضواء– دورٌ بارز للنزاعات على الثروات الأساسية، كالماء والتربة والهواء، كأسباب لاستخدام العنف.
لا ينشأ العنف نتيجة سبب واحد بالطبع، بل تكشف ضغوط التحديث الناشئة عن العولمة تخصيصا عن وجود علاقة وثيقة –ليس لها معالم محددة لاستشراف المستقبل– ما بين استخدام العنف، سواء بمشاركة أكثر من دولة فيه أو عند وقوعه داخل الدولة الواحدة، وبين فوارق التمييز المتجاورة المتعددة، على صعيد ظروف استمرار الحياة وعلى صعيد فرص النمو المستقبلية. جميع الدول التي شملتها العولمة دول ذات بنية هيكلية حافلة بالتوترات، ولكن لا تقتصر تلك التوترات على الدولة نفسها، بل تقتحم عالم أحاسيس الأفراد والفئات المتعددة، بتأثير ما يسببه النموّ من سلبيات أو إيجابيات، وليس من الضروري أن تنشأ هذه المشاعر عن تغيرات مباشرة، أي في نطاق الظروف المعيشية الذاتية، بل يمكن أن تنشأ "بالنيابة" أي عبر المشاركة الشعورية الوجدانية فيما يعايشه أناس آخرون أيضا.

إرهاب

منذ أعلنت الحكومة الأمريكية –بعد تفجيرات ١١ / ٩ /٢٠٠١م– حربا ضدّ الإرهاب على امتداد العالم، اختلت موازين التمييز التقليدي بين الحرب من جهة والإرهاب من جهة أخرى. الفوارق هيولية الطابع بين هذين النمطين لاستخدام العنف، واتضح ذلك بجلاء مع الإعلان عن تلك الحرب، فقد خلا من تحديد جهة مستهدفة على غرار ما عرف عن الحروب التقليدية بين الدول، فالإرهاب المستهدف هنا غير متجسد في دولة أو أفراد، بل هو ظاهرة اجتماعية.
ويمكن اعتبار اضمحلال الحدود الفاصلة بين الحرب والإرهاب على هذا النحو نجاحا حققته استراتيجيات إرهابية. فالجماعات الإرهابية –مثل منظمة "كتلة الجيش الأحمر" الألمانية– كانت تسعى سعيا حثيثا لتصنيفها "عدوا حربيا" من جانب أعدائها، ولتصنيف معتقليها كأسرى حرب، وإن كانت هذه رغبة مثيرة للاستغراب، فالمنظمات المعنية كانت تطلب واقعيا الاعتراف بها من جانب "نموذج دولة" تسعى للقضاء عليه بكل وسيلة ممكنة. يأتي هذا إذن مع أن الإرهاب يمثل منذ نشأته الأولى صيغة غير منظمة لمكافحة صيغ عسكرية وأمنية منظمة تابعة للدول. ولم يكن يدور التفكير قط باشتباكات عسكرية مباشرة مع قوات نظامية، ولا كان الوصول إلى ذلك هدف عمليات إرهابية من قبيل تفجير القنابل، واغتيال شخصيات معتبرة، واستهداف ما يرمز للدولة كأبنيتها الحكومية ومقارّ الشركات والدور التجارية وغير ذلك، فما كانت تلك العمليات مقصودة كمقدمة لاشتباكات عسكرية، بل استمدت قوتها تخصيصا من طابعها غير النظامي على صعيد الغايات والوسائل المتبعة.
ليس عسيرا توجيه ضربة إرهابية تسبب حالة اضطراب مستديمة في المجتمع المستهدف (كما في حالة إسقاط طائرة الرئيس في رواندا) ولكن لا تتجسد غاية تلك الضربة في قتل الشخص المستهدف تحديدا، بل في العمل على صنع حالة الاضطراب كنتيجة. ويظهر عجز الدول المجهّزة إلى أقصى الحدود عسكريا عند مواجهة ضربات غير منتظرة (كما في نيويورك 2001م)

فيكشف عن نقطة ضعف مبدئية لديها إزاء استخدام وسائل إرهابية بسيطة نسبيا، مثل تبديل خاصيّة الطائرات المدنية كي تصبح أسلحة متفجرة.

وعندما يتجاوز رد فعل الدولة –كما في حالة "الحرب ضد الإرهاب"– قاعدة النسبية بين الفعل وردِ الفعل إلى درجة تنطوي على نوع من التدمير الذاتي، يجد الإرهابيون وأنصارهم ما يعتبرونه هم أدلّة على صحة منطلقاتهم ومزاعمهم حول العدو، علاوة على تمكّنهم من إحداث هزة عميقة الأثر لديه.

ويُعتبر الإرهاب –بميزان العلاقة النسبية بصدد تكاليفه– صيغة ناجحة لاستخدام العنف، وهذا ما تحقّق بوضوح مع الشروع في اعتماد الأعمال الانتحارية. فإلى ذلك الحين كانت حسابات الطرف الآخر –أي الدولة– تقوم على توقّع بعض العقلانية لدى الأعداء –الإرهابيين– أي كانت تنطلق من حرصهم عقلانيا على الحفاظ على أنفسهم. هذا ما سرى على التعامل مع منظمات "كتلة الجيش الأحمر" الألمانية، و"الجيش السري" الإيرلندي، و"الألوية الحمراء" الإيطالية، ثم بدأ مفعوله يتلاشى مع ثمانينات القرن الميلادي العشرين، لتضمحلّ فعالية أدوات مكافحة الإرهاب من قبيل القبض على مرتكبيه وإدانتهم، فقد تلاشت العلاقة الظرفية للتعامل بين المعتدي والمعتدى عليه، نتيجة "تلاشي" وجود مرتكبي الإرهاب أنفسهم عبر عملية عنف انتحارية يرتكبونها، ولم يسبق للتشريعات القانونية أن وضعت تعريفا لحالات عنف انتحاري من هذا القبيل، وبالتالي لم تثبّت التصوراتُ الحقوقية التقليدية معالمَ ماهية مرتكبيها الانتحاريين.

يغيب مرتكبو هذه العمليات عن واقع العالم البشري لحظة ارتكابها، ولكن ليس في هذا الغياب ما يمكن أن يبعث الطمأنينة عند المستهدفين بها، بل على النقيض من ذلك، إذ يضاعف قلقهم واضطرابهم، لا سيما في البلدان الغربية، حيث يسود تفكير تنويري تقليدي، يستغرب أكثر ما يستغرب إمكانية الاقتناع بوجود ما هو أهمّ من الحياة نفسها، وهو ما تطرحه العمليات الانتحارية بصورة استعراضية.

لقد أوجدت ثقافة العمليات الانتحارية بذلك سلاحا لا يمكن استئصال ضرره، وأوجدت في الوقت نفسه صيغة مطلقة لرفض القيم الغربية الصبغة. ويحقّ –تبعا لذلك– للباحثة الأمريكية في شؤون الإرهاب نيكول آرجو أن تقترح استخدامَ تعبير "القنبلة البشرية" بديلا عن تعبير "مهاجم انتحاري"[223]. ذلك أن العملية الانتحارية لا تنطبق –وفق المفهوم البدهي السائد في الغرب حولها– على صورة إقدام شباب (وشابات أحيانا) على حمل حزام ناسف متواريا تحت قميصٍ من ماركة نايك المعروفة في عالم الأزياء، بهدف تفجيره، ليقتل أكبر عدد ممكن من البشر، في مكان ما من العالم. فمثل هذه العملية لا تنطوي على معنى اليأس والقنوط كما هو معروف في الغرب عن الانتحار، بل تمثّل عند مرتكبها أمرا مفيدا وفق ما يعايشه هو، ومهمة مفهومة وفق أدائه هو لها، كما تخدم لديه في الوقت نفسه غايات تاريخية ودينية واجتماعية، بل تُربط –كما نسمع– بالحصول على المسرّات في الدار الآخرة. إن ثقافة "القنبلة البشرية" هذه تنطوي على جملة معطيات لدى من يأخذ بها، تتضمن رفع قيمته المعنوية وزيادة الفائدة المادية لعائلته، فلئن وجب بالمنظور الغربي اعتبار هذه الممارسة المتطرفة للعنف الشديد شديدة الخطر وبالغة الشذوذ، لا بد بالمقابل من إدراك أنها تحظى هي نفسها على مكانة السلوك الاجتماعي المطلوب في بعض مناطق العالم.

على هذا النسق استقرت في المناطق الفلسطينية مثلا معطيات للمعايير تختلف اختلافا بعيدا عما تقول به منظومة القيم الغربية، بل هي غريبة مستهجنة لديها، وليست غريبة ولا مستهجنة لدى مرتكب العملية وعائلته، بل من العقلانية بمكان بمنظوره أن يقرّر التحوّل بنفسه إلى قنبلة بشرية. وعلى أي حال بلغ عدد ضربات "القنابل البشرية" هذه أكثر من ٣٥٠ في ٢٤ بلدا حتى عام ٢٠٠٦م[224]. وازداد هذا الرقم في هذه الأثناء إلى أكثر من الضعف من خلال العمليات اليومية الجارية في العراق وحده[225].

الجدير بالذكر هنا أن تمييع الحدود الفاصلة بين الحرب والإرهاب ازداد رسوخا وانتشارا، فقد "كانت العمليات الانتحارية الإرهابية مقتصرة في بداية ممارستها على بلدين فقط، هما الكويت والعراق، ولكن اتسع نطاقها مع نهاية ثمانينات القرن الميلادي العشرين لتنتشر في الشرقين الأدنى والأوسط، فانتقلت أولا إلى سريلانكا، ثم خلال التسعينات إلى الهند والأرجنتين وإسرائيل والسعودية وكينيا وتانزانيا. واقتصر هذا التكتيك في البداية على جماعات إرهابية معدودة، وهي منظمة الدعوة الشيعية العراقية، ومنظمة حزب الله الشيعية اللبنانية (التي تحركت غالبا تحت اسم مستعار: الجهاد الإسلامي)، وعندما نجحت منظمة حزب الله في تنفيذ عمليات انتحارية اضطّرت الأمريكيين إلى مغادرة لبنان، أغرى هذا النجاح جماعات أخرى لتبني هذا التكتيك، لا سيما منظمة نمور التاميل للتحرير في سريلانكا، وحماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين، والقاعدة. بل إن بعض الحركات ذات التوجه الغربي على أساس قومي عرقي، أضافت عمداً بُعدا ثقافيا دينيا إلى صورتها الذاتية عندما لجأت إلى العمليات الانتحارية أيضا، ومثال ذلك إطلاق منظمة فتح على الوحدة المنفذة للعمليات الانتحارية لديها اسم كتائب شهداء الأقصى، فالأقصى هو اسم المسجد القائم في القدس والذي يعتبر –مع مسجد الصخرة القريب منه– في المرتبة الثالثة بين المقدسات الإسلامية، أما كلمة شهداء فتعبّر عن صورة ذهنية من أهم الصور الدينية"[226].

ويُظهر انتشار هذا الشكل من الإرهاب آليّة صدامٍ حركية يعززها ما تحققه من نجاح، كما أنّ رفع اللافتة الدينية من جانب منظمات سياسية، مثل فتح (وكذلك المنظمات التقدمية نفسها) فوق وحدات القنابل البشرية، أظهر للعيان أيضا أن الأمر لا يقتصر على ازدياد انتشار العنف بهذه الطريقة، بل بدا أنّ العنف نفسه يمكن أن يغير مغزاه في عالم مرتكبيه الشعوري.

إن دوافع العنف وتعليلات أسبابه وصياغة معطياته، قابلة للتبدل الجذري باستحداث الجديد منها أثناء مسار ممارسة العنف، فتبدو مختلفة كلية عما كانت عليه عند بداية ذلك المسار، ولكن العناصر المتغيرة تجد الطريق إلى اندماجها داخل نطاق الصيغة الإجمالية للنزاع، فلا تخرج عنها، وهذا ما ينطبق على حالة التمايز العرقي أيضا.

كانت تكاليف الإرهاب في سبعينات القرن الميلادي العشرين باهظة، أي عندما كان مرتكبوه لا يجدون لأنفسهم مصلحة في الموت أو الاعتقال بسبب ممارسته، فكان عليهم تبعا لذلك اللجوء إلى إعداد تجهيزاتٍ وصياغة منظوماتٍ مكلّفة ماديا (كالتي يتطلبها مثلا تأمين التمويل الذاتي عبر السطو على المصارف المالية)، أما ضربات "القنابل البشرية" فأصبحت تعتمد على منظومة توجيه وتنفيذ بصيغة مبسطة للغاية، تجعل كل فرد قادرا على تنفيذ العملية، كما تتوافر لتلك "القنابل البشرية" ميزة أخرى هي القدرة على التصرف الذاتي بمرونة أكبر، بحيث تتلاءم ردود فعلهم مع ما يطرأ من أحداث غير متوقعة، ومن ذلك تعديل الأهداف أو التراجع عن العملية وما شابه ذلك.

والتكاليف المادية زهيدة أيضا، فهي لا تتجاوز على صعيد عملية فلسطينية واحدة حدود ١٥٠ دولارا فقط[227]، أما تكاليف الهجمات على المركز التجاري العالمي في نيويورك فبلغت تكاليفها ٥٠٠ ألف دولار على وجه التقدير، ولكنها سبّبت خسائر بالمليارات للاقتصاد القومي الأمريكي[228].

ولأول مرة مكّنت بساطة التخطيط والتنفيذ لضربات "القنابل البشرية" من نشوء صيغة مفزعة، اكتسبتها بنية الإرهاب الدولي الهيكلية، إذ تخلّت عن المركزية، وأصبحت موزّعة على شبكات سرية، بدلا من التنظيم المعقد على شكل جماعات وخلايا بتكاليف باهظة. وهنا عمّت المخاوف في المجتمعات التي تشعر بالخطر، إذ أصبح يمكن لأي فرد أن يرتكب عملا إرهابيا بالفعل عندما يعتقد بوجود أسباب كافية وراء ذلك مع تقديم حياته من أجل قضية يراها مفيدة. وتزداد هذه المخاوف العامة حدّة مع ازدياد احتمالات ألا يكون مرتكب العملية قادما من معسكرِ تأهيلٍ بعيد، في مكان ما في منطقة الشرق الأوسط، التي تغلي باستخدام العنف كما هو معروف، فقد يكون فردا عاملا في حقل طبي في لندن أو جلاسكوف، أو طالبا في فرع

جامعي لدراسة صناعة الآلات في هامبورج–هاربورج (المترجم: مقاطعة في مدينة هامبورج شمال ألمانيا، اشتهرت بمعهدها التقني الذي كان يدرس فيه أفراد ما يعرف بخلية هامبورج، من المشاركين في تفجيرات نيويورك وواشنطون).

هذا فصل آخر من فصول الإرهاب الحديث: إن العدو لا يأتي من خارج الحدود بل هو موجود داخل نطاقها أصلا، وهذا تصور يثير الخوفُ المرضي منه دافعا للرغبة في الكشف عن الأعداء الموجودين "بيننا"[229]. وقد أوجد الإرهاب الحديث بذلك طاقة ضخمة لنشر القلق النفساني والاهتراء الاجتماعي، وازدادت بالقدر نفسه جاذبيته نفسانيا واجتماعيا بمنظور منفذيه، وأول ما يلفت النظر هنا ارتفاع نسبة عنصر الشباب (من الذكور غالبا) وازدياد انغماسهم اللا شعوري في عالم من الأحاسيس يزداد تطرفا وتفجرا باستمرار.

حسب مارك زاجيمان –الذي وضع أوسع بحث تفصيلي حتى الآن حول الإرهابيين الإسلاميين– لم يكن زهاء 80 في المائة من "الجهاديين" لاحقا، يتخذون قرار ممارسة الإرهاب وهم يعيشون في بلدان إسلامية، بل اتخذوه وهم يعيشون في بلدان غربية، كطلبة أو مغتربين، أي كانوا من الجيل الثاني من مواليد المهاجرين[230]. ولم يكونوا ممن يعيشون على الهامش اجتماعيا، بل من المندمجين بصورة جيدة في المجتمعات الغربية، ولم تكن أسرهم ذات توجهات دينية، بل لا تبدو على أولئك الشباب ملامح نفسانية تميّزهم عن سواهم، ولم يكونوا ممّن يعانون عموما معاناة تلفت النظر، من العزلة أو الضغوط أو الإقصاء الطبقي[231]. (المترجم: تتناقض هذه الصورة مع صورة أخرى يطرحها المؤلف نفسه بعد بضع فقرات فقط حول ممارسات عنصرية مرئية ومستترة من جانب غالبية المجتمع الغربي يعاني منها الشباب أكثر من سواهم في نطاق ما يسمّيه لاحقا "مركزية مكانية أو منطقة مسوَّرة منعزلة" يعيشون فيها).

بالمقابل كان "الإحساس بالظلم" في مقدمة ما يتكرر التعبير عنه في الشهادات الشخصية وفي إعلانات المسؤولية عن تبني عمليّات ما، وهو بذلك أقوى دوافع استخدام العنف الإرهابي. إنما المثير عدم نشأة هذا الإحساس لدى الشباب المعنيين في الغرب نتيجة خبرة ذاتية مباشرة مع الاضطهاد والفقر، بل ينشأ وهم يعيشون في أوساط مرفّهة نسبيا، لم تعرف المكافحة اليومية لمجرد استمرار الحياة أو تحصيل أمور أساسية أخرى، إنه إذن إحساس بالظلم كرد فعل على معاناة، ولكن بالنيابة عمّن يعانون فعلا من الاضطهاد والتمييز، ممن يشعر الشبيبة بالانتماء إليهم. بكلمات أخرى: إن خبرة المعايشة المباشرة مع ما يسود في الحياة الغربية من مشاعر ومستويات رفيعة، تزوّد المرشحين لممارسة الإرهاب بدوافع مباشرة ملموسة وعاطفية افتراضية، للرغبة في تدمير الغرب[232]. (المترجم: يؤخذ من الهامش أن المؤلف يعتمد في هذه الفرضية على ما يُستخلص من أقوالِ من يُسمّون "خطباء الكراهية" في الغرب، وهم موجودون بنسبة ما، إنما سيظهر في موضع لاحق من هذه الفقرة عن الإرهاب، افتقار ما يستشهد المؤلف به بهذا الصدد إلى أسلوب البحث العلمي الذي ميّز أطروحاته الأخرى، ويسري شبيه ذلك على فرضيته الثانية بعد هذه الكلمات مباشرة).

وتنطلق البحوث العلمية الحالية إجمالا من أن العوامل العقائدية، مثل الأصولية الدينية أو الاقتناعات السياسية، ليست سببا للاستغراق في ذلك العالم الشعوري الافتراضي بل هي نتيجة له. (أولا) إن تبنّي موقف عقائدي يأتي بعد نشأة ارتباطات اجتماعية وعاطفية ولا يسبقها، كما تقول نيكول آرجو.. و(ثانيا) من الخطأ تصنيف المشاركة في الجهاد على أنها قرار قائم بذاته، بل هي نقلة عاطفية واجتماعية مطوّلة[233]، تبدأ لدى الإرهابيين الإسلاميين في الغرب من الجيل الثاني للمهاجرين أو من الوسط الطلابي، في نطاق خبرتهم العملية مع عالم لا ينتمون إليه ولا يمكنهم أن يصبحوا جزءا منه.

لقد كان مرتكبو تفجيرات لندن في آب/ أغسطس ٢٠٠٥م من أبناء مهاجرين باكستانيين، تلاءموا –أي الآباء والأمهات– مع شروط المجتمع الذي وجدوا فيه، وحققوا مستوى رفاهية متوسط، عبر عملهم كرجال أعمال على مستويات بسيطة، وكتجار وموظفين وعمال. فالجيل الأول من المهاجرين يدين تبعا لذلك بالولاء للمجتمع الذي استقبله، لأنه يدين له بالرقي الاجتماعي والمعيشي الذي كان يتطلّع إليه أو يتمنّاه عند الهجرة إليه، أما الجيل الثاني فينطلق أتباعه من أنّ ما تحقق أصبح أمرا واقعا،

فهو قائم حولهم، وهم لهذا السبب في وضع يجعل معايشتهم أشدّ عمقا –بالمقارنة مع الجيل الأول– لممارسات الإقصاء المتفاوت الدرجات والنوعية، والصادرة عن الغالبية في المجتمع الغربي.

وتوجد بالفعل عنصرية ثابتة موثقة وعنصرية كامنة مستترة، في المجتمعات الغربية تجاه أولئك، مما يتجلّى مثلا فيما يُطلق عليهم من أسماء تحمل معاني الاحتقار، مثل باكيس عن الباكستانيين، وفيجيز عن أهل جزر فيجي، وكاناكن كشتيمة تخصّ الأجانب (المترجم: أصل الكلمة هو اسم السكان الأصليين في جزيرة كاليدونيا الجديدة جنوب غرب المحيط الهادي، وانتشرت كشتيمة تصف الأجنبي بأنه بعيد الأصل جدا عن الموطن الغربي الذي يعيش فيه). وتسبّب هذه العنصرية لدى الجيل الثاني من فئة المهاجرين شعورا يتميزون به عن أهليهم نسبيا، وينطوي على الإحساس بعدم الانتماء للمجتمع، كما تولّد تلك العنصرية أحيانا إحساسا بارتباط أوثق بالمواطن الأصلية للأهل، ويزداد هذا "الإقصاء" الشعوري الاجتماعي عمقا عبر المعاناة المباشرة من ألوان التمييز السلبي، كما في ميدان تحصيل أماكن التأهيل المهني أو حتى ميدان العلاقات بين الجنسين.

وغالبا ما يتمتع شبيبة ذلك الجيل في الوقت نفسه بمستوى تعليمي أعلى بالمقارنة مع أهاليهم، مما يجعلهم من جهة أقدر على رؤية الزيف القائم حولهم، اعتمادا على خبرتهم المعيشية الذاتية، كما يمنعهم من جهة ثانية من الانزلاق بتأثير حساسية مفرطة إلى الانضمام لعصابات العنف المعروفة في الغرب، أو تعاطي المخدرات والإدمان عليها، أو الانخراط في الجريمة كسواهم من صغار المجرمين، فبدلا من ذلك يسمح مستواهم التعليمي بالتفكير الأعمق في ظروف عالمهم والوصول إلى استنتاجات معينة حوله. هذا النموذج ينطبق مثلا على صدّيق خان، الذي كان أحد "القنابل البشرية" في تفجيرات لندن.

كان تيكا خان الأصغر بين أربعة إخوة من أبناء أحد العمال في مصنع لصبّ الحديد، نجح في دراسته في أحد المعاهد العليا، وعُرف باندماجه الجيد اجتماعيا، ولم يكن مصدرَ قلق لدى أهله إلا من حيث تبنيه رؤى دينية متشددة. شارك لفترة طويلة في أنشطة شبابية، وفي رعاية الناشئة من أبناء المهاجرين من المدمنين على المخدرات، وانتمى في الوقت نفسه إلى مجموعة متماسكة من الأصدقاء، أصبحت له معهم علاقات تزداد وثوقا باستمرار، وكان من بينهم من أصبح من "القنابل البشرية" لاحقا في تفجيرات لندن. لم تقتصر العلاقات المعيشية الوثيقة في تلك المجموعة على الجانب الثقافي، بل شملت العنصر "المكاني" أيضا، أي "المسجد الذي كان يصلي فيه، وقاعات يدرّ فيها مجموعات من الناشئة الباكستانيين، ومكتبة كان يجري مناقشاته فيها.. فلم يكن يوجد مكان هام في حياته يبعد أكثر من ٥٠٠ متر عن مسكنه في منطقة بيتون السكنية للباكستانيين"[(234)].

هذه المركزية "المكانية" المفتقرة إلى أدنى درجات التوسع اجتماعيا، صفة مميزة لأوضاع غالبية الجماعات الإرهابية وعناصرها. إنها أشبه بمنطقة مسوّرة محاصرة، تتدنّى فيها نسبة التواصل مع العالم الخارجي بقدر ما ترتفع نسبة نموّ ارتباطاتها الداخلية وتجانس الموجودين فيها تجانسا يقوم على إثباتٍ متبادل بين بعضهم لصحّة رؤاهم. ويحول هذا الضيق المسوّر دون معايشة مباشرة للتركيبة المعقدة في المجتمعات الغربية حولهم، وما يرتبط بها من تناقضات يومية، هي التي تميّز حياة الحداثة بتنوع كبير شامل لصيغ المعاملات فيها مع كثرة ما تعرضه من صنوف التواصل البشري وأنواع السلع، فهذا ما يولّد في الأصل قدرا من المرونة في التعامل مع الآخرين.

إن التركيز على فئة "نحن" بحدودها الضيقة للغاية يوجد عالم شعوريا، يختلف كلية عن عالم شعوري خارج نطاق تلك الفئة التي تراه غريبا وخبيثا. إنما لا تأتي النشأة في فئة "نحن" من هذا القبيل عبر قرار فجائي أو انضمام شكلي، بل توجدها عملية متطاولة، يمكن أن تعزّز مسارَها ودوافعها مشاعرُ الغربة والوحشة والرفض الافتراضي المحسوس، الصادر عن مجتمع الغالبية.

تكوّن كل فئة من هذا القبيل موطنا نفسانيا لعناصرها في الدرجة الأولى أكثر مما تكوّن موطنا عقائديا لهم، وهم يشعرون بالحاجة إلى موطن يسكنون إليه. لقد كان ٧٥ في المائة من "إرهابيي الجهاد" لاحقا على صلة اجتماعية ما في البداية مع

شخص له علاقاته مع شبكة إرهابية، بينما لم يكن سوى ٨ في المائة من هؤلاء ممن سبقت نشأتهم في أوساط تكوين أصحاب الاتجاه الإسلامي وفق مدارس معينة، وعبر تعليمات صارمة محكمة[235].

إن الانزلاق في طريق الإرهاب عملية اجتماعية تجري وليس وليد قرار محدد لصنع الإرهاب.

عندما يشارك عضو أعضاء آخرين من جماعته في اقتناعاتهم العقيدية وتوجهاتهم العاطفية، يصبح كل منهم شاهد إثبات لصحة تلك الاقتناعات والتوجهات لدى الآخرين، لا سيما عندما تكون هذه الاقتناعات والتوجهات متطرفة وشاذة عمّا يُعتبر أمورا طبيعية سائدة في العالم، الخارجي بالنسبة إليهم. بل تبدو حتى العائلة التي ينتمي العنصر إليها في موضع "المتلائمة" مع ذلك العالم الخارجي المرفوض، وربما في موقع الخيانة لقضية الإسلام، ناهيك عن مسألة الجهاد نفسه. من شواهد ذلك كلمات صدّيق خان في شريط مصور للوداع عندما شارك في تفجيرات لندن، حيث يتحدث بازدراء شديد عن أولئك "الذين يرتضون العيش على أساس امتلاك سيارة تويوتا ومسكن"[236].

هنا يأتي الحديث عن نقطة هامة في عملية الانزلاق في طريق الإرهاب. والمقصود هو ما يصنعه الوعي الذاتي بالانتماء إلى نخبة تتميز بكونها –من خلال اهتماماتها وتصوراتها القيمية وبصورة خاصة من خلال استعدادها للتصرف العملي– قد نأت بنفسها عن عالم دنيوي يعيش فيه أناس "عاديون".

يقول شخص كان من الإسلاميين، وسبق أن ارتكب عمليات إرهابية: "لدى المرء إحساس علويّ بأنه انفرد بإدراك كيف يغرق المجتمع حوله في الخطايا، وكيف يقبع الناس في القاع وهم يقطعون أيام حياتهم دون تفكير، بينما تميل الشمس من فوقهم إلى المغيب ببطء. إننا نشعر بأن الله اختارنا لإنقاذ هذا المجتمع، فنحن من جيل الإنقاذ، ولكننا نفكر أحيانا بأن هذا المجتمع لا يستحق أن ننقذه"[237].

هذه نقطة بالغة الأهمية، وهي شعور الانتماء إلى نخبة، الذي يسفر في نهاية المطاف عن حمل مهمة ممارسة القتل، وهو ما يجعل جماعات إرهابية –بدءا بمنظمة "كتلة الجيش الأحمر" انتهاء بمنظمات "الجهاد الإسلامي"– تمنح نفسها الترخيص بإمكانية قتل الآخرين على غير تعيين.

لقد انتشرت منذ زمن فرضية تقول إن لدوافع الإرهاب جذورا ناشئة عن نقص في الخبرات العملية والمشاعر، وهذه فرضية خاطئة، فعلى النقيض من ذلك يشعر الإرهابيون بأنهم قوم تقدميون، يستعلون بأنفسهم فوق الصغائر والتفاهات، المنتشرة لدى أهليهم وأساتذتهم ولدى أصدقائهم سابقا.

لقد كان الإرهابيون اليساريون من سبعينات القرن الميلادي العشرين يشعرون أيضا بانتماء نخبوي إلى ما سمّي "الجيل الثاني" (بعد الجيل القومي النازي) فهم المتفوقون –بمنظورهم– أخلاقيا وثقافيا على الآخرين من مجتمع ألمانيا بعد الحرب، أما أولئك "الآخرون" فهم أغبياء قذرون رجعيون. ومن هذا المنطلق انتزع الإرهابيون اليساريون لأنفسهم مشروعية ذاتية لمحاربة الدولة، رغم أنها هي التي مكّنتهم أصلا من تحصيل كفاءاتهم الثقافية ومشاعرهم النخبوية، وإذا بهم يستخدمونها في الدرجة الأولى لتبادل البراهين فيما بينهم على صحة أفكارهم، داخل نطاق مجموعاتهم المنعزلة عن العالم الخارجي حولهم.

من المستهجن للغاية بمنظور المعايير السائدة حاليا، أنّ أتباع منظمة "كتلة الجيش الأحمر" كانوا جادّين للغاية في وصف أنفسهم آنذاك بأنهم هم "المربّون للطبقة العمالية"، وفي إطلاق شعارات شمولية من قبيل "عاقب فرداً تربِّ مئات الأفراد"، وقد كان من نتائج ذلك أنهم إلى جانب حرصهم على "إخفاء" ضحاياهم من الرهائن عن الأنظار، كانوا يطلقون على أماكن احتجازهم وصف "السجن الشعبي"، هذا مع ملاحظة أن كلمة "شعب" لم تنبثق عندهم عن شعور قومي جماعي، بل يتكوّن ذلك "الشعب" ممّن يتلاقون معهم من المهاجرين من العالم الثالث، على خلفية استلاب حقوقهم واسترقاقهم.

وقد جاء في نص أحد المناهج البرمجية للمنظمة: "لا جدوى من الرغبة في شرح الأمر الصحيح للشخص الخطأ، لسنا معنيين بشرح أعمال بادر-ماينهوف (المترجم: اسم آخر لمنظمة كتلة الجيش الأحمر، يتضمن اسمي الشخصين المؤسسيْن لها) للمثقفين الثرثارين، ولمن يزعمون أنهم أعلم من سواهم، بل نشرحها للفئات الثورية فعلا من الشعب"[238].

الجدير بالذكر أن هذا الأسلوب الإنشائي في الكتابات الدعائية لكتلة الجيش الأحمر كان حافلا بمثل تلك التوجيهات والتعليمات الخالية من مضمون موضوعي واضح: "لسنا ملزمين" بشرح هذا الأمر أو ذاك أو بتبريره أو بتفهيمه للآخرين.. هذا ما يتردد باستمرار، كما لو كان تنفيذ عمليات إرهابية صادرا عن تكليف علوي (هو في هذه الحالة ما يتمثل في حمل مهمة علمانية-تاريخية، وليس في حمل مهمة دينية-تاريخية، كما في حالة الأصولية الإسلامية، حيث توجد جهة التكليف من الأصل).

وفي الواقع تكمن إحدى اللحظات الأهم في تطوّر الفكر الإرهابي في تسلسل تثبيت صحة الاستنتاجات المستمّدة مباشرة من خطواته العملية المتتالية حصريا، أي ضمن منطق ذاتي يغلّق الأبواب حوله، فكل تقدير ذاتي لأمر من الأمور، يصدر عن تقديرٍ ذاتي لأمر سبقه، فيخلو المسار من التناقضات، ويمضي بثبات نحو النهاية التي تعطي ممارسةَ القتل مسوّغاتها. يجري ذلك في حلقة مفرغة من الحجج، مغلقة على نفسها، لكنها تبدو حججاً لها مغزاها المطلق بالنسبة إلى صانعيها وكذلك للمستهدفين بها. في نصٍ منشور تحت عنوان "صيغة حرب العصابات في المدن"، صدر عن منظمة الجيش الأحمر في نيسان/ أبريل 1971م، أورد كاتبه حججه على النحو التالي كمثال: "يؤكد الجيش الأحمر أولوية الجانب التطبيقي، فصحة تنظيم المقاومة المسلحة مرتبطة الآن بتقدير الجانب العملي فقط، أي مرتبطة بما إذا كان المطلوب ممكن التحقيق"[239].

ربما انتاب السرور الكاتب المجهول لهذه السطور باعتبارها تعرض أفكاره، مثلما ينتاب السرور حاليا خطيبا إسلاميا يطرح حججه لنشر الكراهية وما يَستنتج هو منها، فيبنيها على بعضها بعضا. هكذا يتردد مثلا على لسان محمد فزازي، في فيلم "دروس من هامبورج"، جوابا على سؤال وُجّه إليه عن مشروعية ممارسة العنف ضد عامة السكان في الغرب:

"رب الديمقراطية هو الشعب، الشعب إله، الشعب رب يقرر المسموح والمحظور، والشعب يختار النخبة المنتخبة، وهؤلاء المنتخبون هم آلهته، هم الأصنام في المجالس النيابية، إذن فكل ما يصدر من أعمال عدوانية ضد الإسلام والمسلمين عن المجالس النيابية في أوروبا وغيرها، إنما يصدر عن الشعب. لأن الشعوب تشارك في ذلك عبر الانتخابات، وتشارك عبر الضرائب، والإعلام هو السلطة الرابعة في الدولة، كل دولة، بالتالي هؤلاء الكفرة يخوضون الحرب، ولأنهم يخوضون الحرب فجميع ما في حوزتهم، وكراماتهم، وممتلكاتهم الثمينة، وأرواحهم.. كل شيء لديهم، يحق للمسلمين المساس به".

(المترجم: يُصنَّف فيلم "دروس من هامبورج" المذكور على أنه وثائقي، ويتضمن توثيق "درسين" من دروس المدعو محمد فزازي من عام ٢٠٠٠م في "مصلى القدس" بمدينة هامبورج، تم تسجيلهما سرّا، ومن العسير الحكم على صحة الترجمة إلى الألمانية. وقد اعتُقل فزازي عام ٢٠٠٣م وحكم بالسجن لمدة ٣٠ عاما في أسبانيا، وقيل إنه كان من قبل على علاقة بما سمّي "خلية هامبورج"، وعُرض الفيلم في مهرجان بيرلينالي للأفلام في برلين عام ٢٠٠٦م، بالتزامن مع مضاعفات الإساءة الكاريكاتورية في الدانيمارك، إنما رفضت دور السينما الألمانية عرضه، كما امتنعت السلطات الألمانية عن ملاحقة محمد فزازي قضائيا، ومن الثابت أنه -إذا صح ما نُسب إليه- لا يعتبر قطعا نموذجا قابلا للتعميم على الخطباء الإسلاميين في ألمانيا، مما يجعل استشهاد الكاتب بكلماته السابقة ضعيفا للغاية بمعايير البحث العلمي، من حيث تصويره وكأنه نموذج لما يوصف بخطب نشر الكراهية عبر المصليات والمساجد!)

ينطلق مثل هذه الأفكار من مشروعية مزعومة ممنوحة ذاتيا، يستنسخ بعضها بعضا فتخلو من التناقضات، وتجسّد بالقدر نفسه ادّعاء حق ذاتي مطلق، ثم التزاما صادرا عنه، كما تطرح بوضوح وجود ارتباط وثيق بين مثل هذا التفكير وبين التصرفات العملية، من حيث إعطاء المشروعية لقتل أناس آخرين على أساس أنه أمر ضروري، يجري لغاية دينية وتاريخية

أعلى منزلة. أما امتناع الأشخاص المرشحين للقتل عن تأييد هؤلاء، فهو كافٍ من أجل تعميم تصنيفهم هم أيضا ضمن إطار "الآخرين" الممكن قتلهم، وهذا ما يؤخذ من مقولة مشهورة على لسان أولريكه ماينهوف (المترجم: كانت أحد شخصين أسسا منظمة كتلة الجيش الأحمر) من حزيران/ يونيو ١٩٧٠م: "نقول بالطبع إن الشرطة خنازير، نقول إن ذاك النوع من الكائنات في لباس رسمي خنزير، ليس هذا إنسانا، وهذا أساسُ تعاملِنا معه، يعني هذا أننا لا نتكلم معه، ومن الخطأ أصلا الحديث مع هؤلاء، وبالطبع يمكن إطلاق النار عليهم"[240].

هذا مثال آخر على أن التمييز التصنيفي بين الجماعات البشرية ينتهي عادة إلى القتل.

لا يعطي الوعّاظ الإسلاميون ومرتكبو العمليات في تسجيلات مصورة يودّعون بها الدنيا حججا مختلفة (المترجم: مقابل العديد من الاستشهادات حول كتلة الجيش الأحمر، التي كانت منظمة إرهابية بمعنى الكلمة في الغرب، لا يورد الكاتب عن الإسلاميين استشهادات ما، حتى في إطار وصفها بأنها "مزاعم" يقول بها المقاوِمون لاحتلال أجنبي ويميزون بها أنفسهم عن الإرهابيين) بل إنّ التمييز الإرهابي التصنيفي من هذا القبيل يستمدّ ضغوطه النفسانية على من يستجيب له، من أنه يجب على المرء أن "يتصرّف" إذا كان ينتمي إلى تلك الفئة النخبوية التي أصبحت "تعرف كل شيء".

الجدير بالذكر أنه لا يزال من الألغاز المستمرة حتى الآن دون جواب، كيف أنّ قطاعات واسعة من الرأي العام الألماني – الذي كان الطلبة محركًا قويا له– أخذت مثل تلك الحجج الجنونية لمنظمة الجيش الأحمر مأخذ الجدّ، فاعتبرت عملياتها ذات بعد سياسي، وكيف غاب عن الأذهان آنذاك التطابق الوثيق بين مضامين تلك الحجج والعمليات، وبين مضامين أطروحات الفاشية، التي زعمت منظمة كتلة الجيش الأحمر مكافحتها[241]. هنا يظهر للعيان أن عمليات التحول في استيعاب الحقائق يمكن أن تجري بسرعة مذهلة ومتطرفة.

على أي حال يؤمّن تغييب التناقضات داخل الجماعة الإرهابية أفضل قاعدة من أجل استيعاب مشترك للواقع خارج نطاقها. إن المنطلق والوسيلة لمثل هذه الرؤى المصنوعة حول العالم هما المجموعة نفسها، وهي التي تعطي شبابا ناشئين –افتقدوا الاستقرار من قبل– موقع الوعي النخبوي والاسترشادي لتثبيتهم على ذاك الطريق، وعندما تنزلق الجماعة إلى مخالفة القانون تحديدا، تصبح بالنسبة إلى أعضائها هي الأكثر استقرارا، وبالتالي يزداد الاعتماد عليها كواقع لا نفاذ منه.

ينبغي في إطار مثل تلك الجماعة أن يتصرف الفرد حسب تآمرها السري، وحسب إسقاطاتها لمواقع ملاحقيها، وحسب أهداف رسالتها التاريخية أو الدينية، ويعني جميع ذلك شمولية توقيت أداء المهمة والاندفاع العاطفي فيها أيضا. وتجد هذه الآليات النفسانية البالغة المفعول صياغتها في مقولات محددة: "أنت لا شيء، الجماعة هي كل شيء"، مثلما تجد نفسها في إقصاء المشاعر والمخاوف والآمال الفردية داخل نطاق المجموعة، وهذه المواصفات من الأمور المدروسة دراسة ممتازة في إطار علم النفس الاجتماعي حول العلاقات البينية داخل الجماعات[243].

ومن المعلوم أن المشاركة في رسالة نخبوية تمثل معادلة مجرّبة مقابل خبرات المعايشة على صعيد الإقصاء الاجتماعي، فهنا يأتي الردّ عليه بشدّة متطرفة عبر عملية قاتلة، وفي هذا الردّ يكون مرتكب العملية –ولا أحد سواه– سيد الوضع.

من الناحية النفسانية تنطوي المشاركة في جماعات شمولية –إضافة إلى ما سبق– على مفعول آخر، يغفل كثيرون عنه، وهو ما يصفه زيباستيان هافنر من خلال مثال "الزمالة" بقوله: "الزمالة... تقصي تماما الشعور بالمسؤولية الفردية الذاتية. فالإنسان الذي يعيش في وسط الزمالة محرّرٌ من مختلف أشكال القلق بشأن وجوده أو بشأن قسوة المعركة التي يخوض... لا حاجة به للقلق بشأن أمر ما، فقد تحرّر من القاعدة القاسية القائلة: "كلٌّ منفرد بنفسه"، ووجد البديل السخيّ عنها في مقولة "الكلّ من أجل الفرد"... إن الدعوة إلى الموت وحدها هي التي تسمح بمثل هذا التوصيف للمسؤولية عن الحياة وبتقبّله"[244].

لا يعني الانتماء إلى جماعة شمولية إذن التخلي عن الاستقلال الذاتي والتميز الفردي فحسب، بل يعني أيضا إزالة أعباء المسؤولية عن الفرد، تجاه ما يُتوقع حدوثه في نطاقه الذاتي، بل يتخلص حتى من عبء المسؤولية عن حياته. بكلمات أخرى: إن الشخص الذي ينزلق إلى طريق الإرهاب يحصل على أمور كثيرة، منها الانتماء إلى نخبة متميزة بجملة مشاعر مشتركة، والعمل الدائب لتحقيق مهمة يراها ضرورية ومفيدة، ثم التخلص من تبعات متطلبات الحياة ومن التزامات اجتماعية أخرى في العالم الاعتيادي، بدءا بتأمين معيشته اليومية انتهاء بالرعاية التقاعدية.

هنا يمكن للمرء تقدير قوة العلاقة الوثيقة ما بين التحديث والعنف. صحيح أن ثقافات الاتصال الحديثة ووسائلها مكّنت من وجود الإرهاب المعاصر أصلا، ولكنها مكّنت علاوة على ذلك من ظهور تعامل آخر مع التبعات التي تعنيها الحرية الفردية المنبثقة عن التحديث، وهذا ممّا يسبّب أشد ردود الفعل حدّةً ضد الحداثة.

في دراسته حول الأنظمة الشمولية لاحظ هنّا آرندت وجود الاستعداد لدى كثير من الناس لأن "يدفعوا الثمن في خضم تحقيق رغبات التألق الاجتماعي العديدة في الحياة، إذ يقبلون بتقصير فترة حياتهم نفسها مقابل ذلك" أي عبر ما يبذلون من جهود، وهذا ما لا يبعث على الاطمئنان، إنما يسود الجهل بقدر مماثل تجاه "وجود أناس كثيرين أيضا، يدركون حقيقة تنامي إمكاناتهم الذاتية لتحمّل أعباء الحياة بأنفسهم في معطيات الظروف الحديثة، ولكنهم على استعداد –رغم ذلك– للتخلّي عن تلك الإمكانات من خلال ما يحمل عنوان حق تقرير المصير، إذ يُخضعونها طوعا لنظام يقبلون باستلابه مسؤوليتهم الذاتية عن حياتهم نفسها"[245].

المقصود بهذا الكلام منظومة السيطرة الرسمية عبر اختيار السلطات السياسية وصلاحياتها، ولكن لا ريب في أن الجماعات الشمولية قادرة أيضا على تحقيق هذا الشكل من أشكال "استلاب المسؤولية الفردية الذاتية". وعلى أي حال يحوز الشخص الإرهابي بذلك على وسيلةٍ مريحة تقصي عن كاهله مواجهة ثقل تبعات الحرية على الصعيد الفردي، فلا يقتصر الأمر على مكافحتها في العالم حوله فحسب، أي انطلاقا من اعتباره إياها مشكلة على صعيد النظام السائد عالميا. هذا منطق جدلي بالغ الخطورة في إطار التحديث، يتضح للعيان وتزداد خطورته بصورة موازية لازدياد التنوع التعددي، ولتفاقم افتقاد عنصر العدالة في العالم الذي نعيش فيه.

كما يزداد عالم الإرهابيين انسجاما مع نفسه إلى حد بعيد عندما تصدر عن العالم الخارجي، العدوّ في نظرهم، ردود فعل تتمثل في ممارسات عملية –هي ممارسات "الآخرين"– فتتطابق مع التصورات السلبية في عالم الإرهابيين نفسه عن ذلك العالم الخارجي. هذا ما يتجلى في مثال حرب أمريكا ضد الإرهاب عبر حربها في العراق وأفغانستان وعبر مؤسسات تنتهك القانون الدولي مثل جوانتانامو. ويظهر هنا مجددا ما يتوافق مع قاعدة "التهديد المعكوس كما في المرآة"، أي يظهر مفعول الإحساس الذاتي لدى الطرف الأول بأن الطرف الآخر راغب وعازم على القضاء المبرم عليه، فذاك ما يصنع مزيدا من المنطلقات لمزيد من ممارسات العنف المتطرف.

الإرهاب يغيّر الوسط الاجتماعي

ليس الإرهاب مجرد وسيلةٍ تغيّر واقعا شعوريا فتجعله واقعا ملموسا، بل هو في الوقت نفسه –وربما قبل كل شيء آخر– شكل من أشكال تطوّر التواصل الاجتماعي.

عندما تعطي عمليات إرهابية حديثة البرهان الرمزي القاتل على وجود ما هو أهم من الحياة بالنسبة إلى الإنسان، تصبح آنذاك سببا للتشكيك في فرضيات أساسية حول العالم، سارية المفعول في المجتمعات المعتدى عليها، فيتزعزع الاستقرار إلى حد بعيد. ولهذا يتم اختيار أهداف العنف اليوم بصورة عشوائية، بالمقارنة مع ما كانت عليه في ممارسات الإرهاب في الماضي.

في عمليات إرهاب السبعينات من القرن الميلادي العشرين كانت الأهداف مركزة على استئصال من يوصفون بأنهم "يمثلون نظام الخنازير"، أي قتل جهات اعتبارية، بينما يتميز الإرهاب الحديث تخصيصا بالتركيز على أن يكون عدد الضحايا ضخما، فكلما قُتل عدد أكبر كانت العملية "أفضل"، أي أن التركيز أصبح على الجانب الكمّي وليس النوعي. وليس أمرا بسيطا أن يكون الضحايا من روّاد سوق، أو ركاب قاطرة، أو ضيوف عرس، إنما يزيد وطأة هذا الإرهاب أن مرتكبي أكثر من ثلاثين في المائة من جميع العمليات الإرهابية يُعلنون مباشرة مسؤوليتهم عنها[246]، فهذا ممّا يضاعف الإحساس بهول الخطر لدى المجتمعات المستهدفة.

لم يعد يوضع في الحسبان في تلك العمليات مغزى التواصل القيمي الأخلاقي وفق ما يعرفه الفكر التنويري، وكانت تُعزى إليه تأويلاتُ أسباب الاغتيالات التي استهدفت مدراء مجالس شركات أو مسؤولي النيابة العامة. إن النوعيات الإرهابية المستجدة تصيب احتياجات الاستيعاب والفهم لدى المجتمعات الحديثة في الصميم، ويصل هذا المفعول إليها بسهولة، لأن ما يصنعه من عوامل نفسانية ومن ردود الفعل، بات يتجاوز نوعيا إطار دوافع الإرهاب إلى حد بعيد. على هذه الأرضية نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية –التي تعرضت للهجمات– ممارسات تحبّذ بصورة متزايدة الأخذ بإجراءات أمنية على حساب الحقوق والحريات بصورة متزايدة، حتى وصل بعض ذلك إلى درجة "إفرازات" متطرفة، مثل تعذيب السجناء وإقامة معتقلات خارج الحدود، على غرار جوانتانامو، أو مثل استراتيجية "تسليم المطلوبين خارج النهج النظامي" (وهي استراتيجية توضع عنوانا لوصف الاعتقالات غير المشروعة). جميع ذلك هو من إفرازات عملية التحول الفعلي الجارية باطّراد على صعيد تبدّل معادلة الأمن والحرية[247].

ولم يقتصر هذا التحول على الولايات المتحدة الأمريكية، ففي ١٤ / ١٢ /٢٠٠٥م كان وزير الداخلية الألماني السابق فولفجانج شويبلي مضطرا إلى الإقرار بأن موظفي المخابرات الألمانية استجوبوا في جوانتانامو المعتقل الألماني مراد كورناز، وأن موظفي الأمن الجنائي الألماني استجوبوا في سورية معتقلا آخر هو محمد حيدر زمّار، الذي سبق إنكار وجود أي اتصال معه، مثلما سبق أن أنكرت الحكومة الاتحادية الألمانية أي صلة بجوانتانامو. واتضح في هذه الأثناء –عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧م– عبر تحقيقات لجنة نيابية حول القضية، أن الاستجوابات كانت من قبيل "استنفاذ وسائل موظفي المخابرات ودائرة الجنايات لاستخلاص معلومات جديدة في إطار الحرب ضد الإرهاب"، وفي الحالتين المذكورتين لم يستطع الموظفون استبعاد تعرّض المعتقَلَيْن لسوء المعاملة أو التعذيب. ومثال آخر قضية خالد المصري، الألماني الجنسية، فقد كان دور الحكومة الاتحادية والأجهزة الأمنية حافلا بالتناقض، ويقول خالد المصري إنه تعرّض للاستجواب من جانب أشخاص ألمان أثناء اعتقاله في أفغانستان[248]، وأصبح وزير الداخلية والمستشارة آنجلا ميركل يؤكدان وجوب الاستفادة الأمنية من المعلومات المتوافرة في إطار الحرب ضد الإرهاب، حتى وإن جرى تحصيلها تحت التعذيب على وجه الاحتمال[249].

نجد هنا بنية مركّبة لقضية الإرهاب، تتضمّن الردّ على المخاطر الحقيقية والافتراضية بإجراءات مضادة، تعطي الإرهابيين واقعيا ما يستخدمونه كبراهين على صحّة ما يستندون إليه من تصورات ومزاعم لإعطاء صبغة المشروعية للإرهاب نفسه، التي تُترجم عن طريق استخدام العنف على أرض الواقع.

لم يعد الإرهاب بذلك خطرا موضعيا فحسب، أي خطرا تمكن السيطرة عليه، بل اكتسب صفة هجوم شمولي، وأصبح بذلك حالة يتقلب مسارها ما بين حرب معلنة رسميا، وحرب عامة غير محددة الأطر، كما عرّفها الرئيس الأمريكي السابق بوش. وعلى مسار "الحرب الرسمية" لا يوجد شيء أعطى الدعم للإرهاب الدولي مثل ما أعطته الحرب ضد العراق، الذي تحول هو نفسه إلى مجتمع غارق في الإرهاب، بل ربما أصبح هذا الوضع بالذات إحدى الصور البديلة المحتملة لتشكيل مجتمعات القرن الميلادي الحادي والعشرين.

إن الحصيلة المستخلصة الأهم بالنسبة إلى أسباب القتل المستقبلي وأشكاله هي إعطاء المشروعية للتصرف الذاتي عند استخدام العنف. لذلك سوف تزداد أهمية الإرهاب كوسيلةٍ تغيّر أشكال التواصل الاجتماعي، وسيتصاعد معه دوران اللولب الحلزوني لنشوء مخاطر مزعومة صادرة عن الطرف الآخر في نطاق التهديدات المتبادلة، التي تتحوّل إلى وقود إضافية تغذي الهجمات الإرهابية الحالية والهجمات المضادة من جانب الدولة على السواء، كما أظهرت أمثلة عديدة لجرائم الدولة عبر الإبادة الجماعية في رواندا والبوسنة والعهد النازي.

على أن ما سيعطي الإرهاب مستقبلا طويل الأمد كونه وليد عملية التحديث نفسه. لهذا بالذات يزدهر الإرهاب في حقبة العولمة، ولهذا أيضا يتطور كمّا ونوعا ليصبح ممارسةً للعنف في صيغ حربية (في حروب توجّه ضد السكان المدنيين في الدرجة الأولى، كما هو الحال مع جميع أشكال العنف الحديثة)، ولهذا نجد أن في مقدمة من يمارسون الإرهاب عناصر تنتمي إلى أوساط الجيل الثاني من المهاجرين أو إلى الدارسين والعاملين سابقا في الغرب، هذا إن لم يكونوا من قلب المجتمع نفسه الذي يكافحونه.

إن العلاقة بين عواقب التبدل المناخي وبين الإرهاب الموجه ضد الغرب هي مجرد علاقة غير مباشرة بالطبع، إنما سترتبط في المستقبل أيضا بالأوضاع العشوائية القائمة في العالم، التي ستزداد عمقا بسبب افتقاد عنصر المساواة في تبعات نتائج التبدل المناخي. بهذا المنظور يُصنّف الإرهاب كشكل من أشكال ممارسة الحرب بالنيابة، عبر انتحال صفة صلاحية خوضها، وعبر تنامي ذلك في إطار "القتل غدا".

فهم معطّل

يتنامى الإرهاب مع ازدياد الهجرة عالميا، وتنشأ مع تحديث مزيد من المجتمعات متطلباتٌ جديدة تجاه الحرية كما تنشأ أيضا إشكاليات استعصاء فهم ما يجري على مزيد من الناس، لا سيما عندما يجري التحديث في ظلّ الإحساس بتوزيع العالم بين كاسبين وخاسرين.

لهذا ينبغي لمجتمعات معينة –كما في الصين والهند اللتين تمران بمرحلة متسارعة للتحديث– أن تضع في حسبانها مشكلة إرهاب شديدة الوطأة خلال بضع سنوات. ولن يواجه الإرهاب الإسلامي صعوبة في كسب مزيد من الأتباع مع ازدياد مظاهر تحوّل العالم عبر وسائل الاتصال إلى "قرية صغيرة" كما يقال، ومع ازدياد المتناقضات وما تصنعه من فوارق بين مستويات الرفاهية من جهة، ومجرد السعي للبقاء على قيد الحياة من جهة أخرى.

هنا لا تعطي نتائج التبدل المناخي منطلقا جذريا لنشأة العنف، ولكنها توجد أسبابا مباشرة له، مع مراعاة دور ما يُطرح من تساؤلات عن مصير العدالة وازدياد أهمية تلك التساؤلات باطّراد، على صعيد العلاقات بين الدول أو بين الأجيال على السواء.

يمكن في هذا الإطار أن تكتسب نتائج التبدل المناخي بصورة غير مباشرة طاقة متفجّرة في العالم الغربي أيضا، وقد أعطت اضطرابات خريف سنة ٢٠٠٥م في فرنسا نكهة أولية لذلك، إذ انبثقت في الدرجة الأولى في مدن كبيرة في أماكن حافلة بالمشكلات، وكان في مقدمة من أجّجها شبيبة من ذوي الخلفيات المرتبطة بالهجرة[250].

مساء ٢٧ / ١٠ /٢٠٠٥م قتل في "كليشي سوس بوا" شابان من أصل إفريقي وشمال إفريقي، نتيجة إصابة قاتلة بصاعق كهربائي أطلقه رجال الشرطة أثناء فرار الشابين، وسرعان ما اندلعت الاضطرابات، فأُحرقت السيارات وهوجمت فرق الإطفاء ورجال الشرطة، واتسع نطاق أعمال الشغب خلال الأسابيع التالية، فاجتاحت أولا مناطق سكنية في "إيلي فرنسا"، ثم وصلت إلى مناطق سكنية كبيرة أخرى وإلى الأرياف. وشملت الأحداث ليلة ٦/٧ من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٤٣ ناحية إدارية في ٦٤ مقاطعة، وأُعلنت في اليوم الثامن من الشهر نفسه حالة الطوارئ، التي تسمح بفرض حظر التجول والتجمعات العامة.

كانت حصيلة الفترة من ١٠/٢٧ إلى ١٨ / ١١ /٢٠٠٥م أضرارا جزئية أو شاملة، أصابت بالمجموع حوالي 10 آلاف سيارة و٣٠٠ مبنى، كما اعتُقل ٢٩٠٠ شخصا، كان خُمسهم من الناشئة دون السن القانونية، وقدّرت شركات التأمين الخسائر المادية بحوالي ٢٠٠ مليون يورو.

آنذاك صدرت عن وزير الداخلية السابق، والرئيس الفرنسي الحالي، نيقولا ساركوزي، تصريحات بمضمون عنصري زادت تفجّر العنف اشتعالا، فلم يعد حدثا شاذا، بل أصبح إحراق السيارات متواصلا في المناطق المحيطة بالمدن الفرنسية منذ ذلك الحين. لقد تراكمت هنا مشاعر الإحساس بالإقصاء الطبقي الاجتماعي مع غياب الفرص المستقبلية. ويقول نوربرت إلياس إن الأزمات ما بين الأجيال تمثل وقودا أشدّ من سواها لتأجيج فاعلية الآليات الحركية الاجتماعية[251]، ولا يستهان في هذا الإطار بأهمية الدور الذي يلعبه تعطيل مغزى الحياة نفسها في وجه تطلعات فردية ذاتية، ومن ذلك أيضا التضييق على إمكانات الارتقاء الاجتماعي، فضلا عن تضاؤل فرص استمرار الحياة المعيشية بطبيعة الحال.

يتضح هنا أن بين يدي السياسة الأمنية في البلدان الغربية بندا جديدا، يتمثل في طاقة النزاع الكامنة في تدمير أسس العدالة ما بين الأجيال، مع ارتباطه بنتائج التبدل المناخي. كما يوجد عامل مثير آخر في نطاق إشكالية غياب العدالة، ينشأ عبر ردود فعل أتباع الجيل الثاني والجيل الثالث من المهاجرين واللاجئين على ما سبق التنويه به من مظاهر تعطيل مغزى الحياة ومظاهر العشوائية، سواء في ذلك ما هو قائم على أرض الواقع فعلا أو ما ينبثق تأثيره عن عالم شعوري يستشرف ما قد يقع في المستقبل.

إينياس، وهيرا، وآمازون، وفرونتيكس: حروب حدودية غير مباشرة[252]

(المترجم: إينياس من مسميات آلهة الإغريق ومن شخوص إلياذةِ هوميروس ويمثل معنى التضحية، وحمل برنامج أوروبي لمكافحة الهجرة هذا الاسم، وهيرا من إناث آلهة الإغريق وتمثل معنى حماية الحياة الزوجية، وأطلق اسم هيرا وكذلك آمازون، على عدد من العمليات التي تقوم بها وكالة فرونتكس لحماية الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، وهو مما يرمز إلى الحرص على بيان أهمية الدفاع عن الإرث الثقافي الأوروبي تجاه المؤثرات الخارجية).

يحاول مزيد من الناس باستمرار الوصول بطرق غير قانونية إلى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، وتأتي غالبية اللاجئين الراغبين في الهجرة إلى أوروبا حاليا من إفريقية عبر الحدود البحرية الجنوبية للبرتغال وأسبانيا وإيطاليا. ومن المعابر الهامة للهجرة غير القانونية أيضا الحدود الشرقية والمطارات الدولية داخل الاتحاد الأوروبي. إنما يلفت النظر تيار الهجرة عبر السواحل الجنوبية أكثر من سواه في الوقت الحاضر، وتبعا لذلك يتركز تحصين الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي على تلك المنطقة حتى الآن.

ويقوم التعامل مع اللاجئين في الاتحاد الأوروبي على المرتكزات الرئيسية التالية:

– إقامة الحواجز: يتم تحصين الحدود بوسائل تقنية وبالقوات الأمنية والعسكرية.

– نقل أنشطة صدّ اللاجئين إلى داخل مواطنهم الأصلية ومواطن عبورهم إلى أوروبا: تكثفت مساعي الاتحاد الأوروبي في الآونة الأخيرة للحيلولة داخل إفريقية نفسها دون شروع اللاجئين في التحرك نحو أوروبا.

– ربط بلدان مصادر الهجرة وبلدان العبور بصيغ أوروبية لمواجهتها: عُقدت اتفاقيات مع عدة بلدان إفريقية تمكّن حرس الحدود الأوروبيين من التحرك في المياه الإقليمية لتلك الدول، إضافة إلى ممارسة الضغوط على بلدان العبور لتضاعف هي أيضا تحركها المضاد للهجرة غير القانونية.

– نشر المخيمات: تقام في بلدان الاتحاد الأوروبي وفي بلدان العبور خارج حدوده مخيمات لتجميع اللاجئين ولترحيلهم مجددا.

– ممارسات الترحيل: تُمارس عمليات ترحيل اللاجئين جماعيا إلى مواطنهم الأصلية، ممن يهاجرون بطرق غير قانونية ومن لا يحصلون على حق اللجوء السياسي في أوروبا[253].

طريق المغرب–أسبانيا

شرعت الحكومة الأسبانية في عام ٢٠٠٢م بدعم الاتحاد الأوروبي في بناء "شبكة اندماجية للرقابة الخارجية"، بادئة ببعض المواقع المحصنة في جزر الكناري وعلى مضيق جبل طارق[254]، حيث كانت تصل بانتظام جموع المهاجرين القادمين من المغرب، وحيث كانت الأمواج تطرح على السواحل جثث ضحايا الهجرة عبر مياه البحر، وتوسعت هذه الشبكة عام 2005م لتشمل مجموع السواحل الجنوبية بعد أن تحوّل اللاجئون لسلوك طرق بحرية أخرى[255].

تتألف هذه الشبكة من عشرات الأبراج لمراقبة مياه البحر، مع استخدام أجهزة الرادادر وآلات تصوير تعمل بتقنية الأشعة تحت الحمراء. وتكشف الرادارات أيّ قارب للاجئين بطول ستة أمتار وعرض مترين في نطاق دائرة يبلغ نصف قطرها عشرين كيلو مترا، كما تتعرّف آلات التصوير على الأشخاص الذين يتحركون ضمن مسافة تبلغ سبعة كيلومترات ونصف الكيلومتر، هذا علاوة على حرس الحدود الأسباني الذي يتحرك بالقوارب والمروحيات في المنطقة[256].

وحققت شبكة التحصينات نجاحا مبدئيا فهبط عدد اللاجئين الذين يصلون سالمين إلى اليابسة، كما انخفض عدد الجثث التي تحملها أمواج البحر، ولهذا تقرر عام ٢٠٠٤م إنشاء شبكة ألكترونية مماثلة عند الجزر اليونانية[257]. إنما تحوّل اللاجئون آنذاك إلى سلوك طرق أخرى، وقصد كثير منهم جزر الكناري، مثل فوير تيفينتورا وتينيريفا، فبلغ عدد من وصل إليها ٣١ ألف لاجئ عام ٢٠٠٦م، كما تجنّبوا الانطلاق عن طريق المغرب، حيث ازدادت كثافة رقابة حرس الحدود ازديادا كبيرا، فأصبحوا ينطلقون نحو أوروبا من سواحل غرب إفريقية وموريتانيا، وكذلك من سواحل السنغال ابتداء من عام ٢٠٠٦م، وهذا ما يعني الاضطرار إلى قطع مسافة بحرية أكبر تناهز ١٠٠٠ كيلومتر، على متن قوارب لا تصلح عادةً للسفر البحري البعيد[258].

في ربيع العام نفسه قررت الحكومة الأسبانية أن تستخدم الأقمار الصناعية أيضا في مراقبة السواحل، فعرضت شركة "سبوت إيميج" الفرنسية مع جامعة لابالما مشروعا نموذجيا لذلك[259]. وفي حزيران/ يونيو من العام نفسه نشرت صحيفة إنديبندنت البريطانية تقريرا عن خططٍ لمفوضية الاتحاد الأوروبي لاستخدام طائرات مراقبة دون طيار في مراقبة مياه البحر الأبض المتوسط[260]، وبدأت بالفعل صياغة مشروع لهذا الغرض من جانب مجموعة شركات بإشراف شركة "ديسولت آفييشن" الفرنسية[261]. كما اقتنت إيطاليا من الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٤م أربع طائرات دون طيار من طراز "بريداتور" لاستكشاف الإرهابيين من جهة والمهاجرين بطرق غير قانونية من جهة أخرى، حسب إعلان ليوناردو تريكاريو، قائد سلاح الجو الإيطالي سابقا، في تشرين أول/ أكتوبر من العام نفسه[262].

وإذ نجحت الشبكة الأسبانية في قطع الطريق على اللاجئين عبر مضيق جبل طارق توجّه الاهتمام في إيلول/ سبتمبر وتشرين أول/ أكتوبر من عام ٢٠٠٥م إلى السواحل الجنوبية الأوروبية، فهناك كان المهاجرون عبر المغرب يستخدمون سلالم يدوية الصنع في محاولات التغلب على الحواجز المحصنة في المناطق الحدودية من سبتة ومليلة التابعتين لأسبانيا[263]. وتشمل هذه التحصينات الأسلاك الشائكة، والدوريات المزودة بأجهزة استشعار الحركة، ولاقطات الصوت الموجهة، وأبراج المراقبة[264]. وتمتد في بعض تلك المناطق الحدودية ثلاث منشآت تحصينية متوازية، وبدأ في صيف ٢٠٠٥م العمل على زيادة ارتفاع التحصينات من ٣،٥ إلى ٦ أمتار[265]، وأثناء ذلك استخدم حرس الحدود المغربي والأسباني الهراوات في مواجهة تجمعات اللاجئين الذين استخدموا بدورهم العصي والأحجار في الهجوم على التحصينات[266]، وقد قتل في تلك المواجهات ١٤ شخصا من المهاجرين[267]. ويقول ممثلو منظمة "أطباء بلا حدود" إنهم كانوا يرصدون كيف أقصت الشرطة المغربية

حوالي ٥٠٠ لاجئ، بعضهم جريح، لتتركهم لمصيرهم في منطقة صحراوية قرب الحدود الجزائرية[268]، وبعد هذه الأحداث مباشرة حصلت دولة المغرب على مساعدة مالية فورية بحجم ٤٠ مليون يورو من جانب الاتحاد الأوروبي[269]. وتشكو منظمة "أطباء بلا حدود" في تقرير لها في إيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥م من "استخدام العنف في إجراءات الحماية المتطرفة" من جانب حرس الحدود الوطني المغربي، وينطلق التقرير من أن عدد القتلى من ضحايا اللجوء على السواحل بلغ ٦٣٠٠ شخصا خلال السنوات العشرة الماضية، بينما تتحدث الأرقام الرسمية عن ١٤٠٠ ضحية[270]، وهو ما لا يشمل على الأرجح ألوف الضحايا غرقا بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦م (وكانت قد تحدثت الحكومة الأسبانية نفسها في آذار/ مارس ٢٠٠٦م عن "موت جماعي" أمام سواحل جزر الكناري[271]). كما ساهم "التعذيب والمعاملات المهينة" في مضاعفة آلام اللاجئين الشديدة، فيقول أطباء المنظمة إنهم عالجوا ٩٣٥٠ لاجئا بالمجموع في الفترة ما بين آذار/ مارس ٢٠٠٣م وأيار/ مايو ٢٠٠٥م في مناطق مغربية متعددة، وكانوا من اللاجئين من جنوب الصحراء، وظهرت آثار استخدام العنف على أجساد ٢١٩٣ شخصا منهم (٢٣،٥ في المائة)[272].

مخيمات

تتضمن استراتيجيات مكافحة الهجرة إنشاء مخيمات لتجميع اللاجئين ومخيمات لترحيلهم، داخل حدود الدول المعنية وخارجها. في شباط/ فبراير ٢٠٠٣م اقترحت الحكومة البريطانية برئاسة طوني بلير سابقا إنشاء ما أسمته "شبكة عالمية من الموانئ الآمنة"، ووضعت الاقتراح تحت عنوان "صيغة مستقبلية جديدة للجوء"، وحمل المشروع المقترح لاحقا عنوان "محميات إقليمية"، على أن تقام على مقربة من البلدان التي يفرّ اللاجئون منها، وفي آذار/ مارس من العام نفسه أضيف إلى ذلك ما سمي "مراكز معاملات العبور" خارج حدود الاتحاد الأوروبي، لجمع طالبي اللجوء السياسيين أثناء فترات النظر في طلباتهم إلى أن يتم ترحيلهم –في حال رفض تلك الطلبات– إلى البلدان التي أتوا منها. وقد دعمت حكومات هولندا والنمسا والدانيمارك هذه الخطط، إنما غلبت الاعتراضات على صعيد الرأي العام الأوروبي، وبعد فترة وجيزة طرحت مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة صيغة أخرى للنموذج المذكور نفسه.

في قمة الاتحاد الأوروبي منتصف حزيران/ يونيو ٢٠٠٣م في اليونان، تم تكليف المفوضية الأوروبية بأن "تدرس الوسائل والطرق الممكنة لزيادة طاقات الحراسة في المناطق التي يأتي اللاجئون منها... وكجزء من هذه العملية أكّد المجلس الأوروبي الرئاسي أن عددا من الدول الأعضاء سيدرس مع المفوضية الدولية لشؤون اللاجئين إمكانات تحسين حماية اللاجئين في المناطق التي يأتون منها"[273].

وفي عام ٢٠٠٤م رجع وزير الداخلية الألماني، أوتو شيلي آنذاك، وزميله الإيطالي جيوسيب بيسانو إلى الخطط المذكورة مجددا، لا سيما ما يتعلق منها بإقامة مخيمات في إفريقية، وفي تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٤م أعلن وزراء الداخلية والعدل في الاتحاد الأوروبي بعد اجتماع غير رسمي في شيفينينجن التابعة للاهاي الهولندية عن خطط تقضي بإقامة "مراكز لاستقبال طالبي اللجوء السياسي"، وذلك في الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا وليبيا، على أن يتم تشغيلها تحت إشراف تلك الدول[274]. وتوجد عدا ذلك مخيمات لتجميع اللاجئين في سبته ومليلة[275]، وفي جزيرة لامبيدوسا التابعة لصقلية[276]، حيث شهد عام ٢٠٠٤م تجميع حوالي ٢٠٠٠ لاجئ فيها، وكذلك في جنوب إيطاليا وفي عدة جزر يونانية[277]. وبعد تدفق عدد كبير من اللاجئين على جزر الكناري أرسلت أسبانيا وفدا إلى موريتانيا بمهمة عرض المساعدة المالية والفنية، وتلا ذلك وصول 35 مهندسا تابعين للجيش الأسباني لإقامة مخيم للاجئين في نواديبو[278]. كما تتبع لإيطاليا أيضا مخيمات أقيمت في ليبيا وتونس، ورحّلت السلطات الإيطالية في تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٤م وآذار/ مارس ٢٠٠٥م عدة مئات من اللاجئين من لامبيدوسا إلى ليبيا[279]. ويوجد في ليبيا ما يتراوح بين نصف المليون والمليون شخص من اللاجئين الذين يودون انتهاز

الفرصة للوصول إلى إيطاليا أو مالطا، كما انكشف أمر ٦٤ ألف لاجئ من الموجودين بصورة غير قانونية في ليبيا عام ٢٠٠٦م وممن نقلوا بالسيارات الشاحنة خارج الحدود، والمرجح أن عددا غير قليل منهم تُركوا لمصيرهم في الصحراء[280].
تمارس دول الاتحاد الأوروبي ضغوطها السياسية على البلدان الإفريقية المعنية عبر تمويل إنشاء المخيمات وتطوير الحواجز في مواجهة اللاجئين، كي تتحرك تلك البلدان بنفسها على هذا الصعيد[281]. وقد وضعت مفوضية الاتحاد الأوروبي ما يعادل ١٢٠ مليون يورو في الفترة بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٦م تحت التصرف في إطار برنامج "إينياس"، من أجل تقديم الدعم المالي والتقني إلى "دول ثالثة" في نطاق الهجرة واللجوء السياسي. واستهدف الدعم تمويل مشاريع معينة، "لا سيما في ميدان إدارة التعامل مع تيارات الهجرة، وإعادة المهاجرين، وإعادة دمجهم في بلدانهم الأصلية، وعلى أصعدة اللجوء السياسي وحماية الحدود وقضايا اللجوء الداخلي"[282].

يعتمد اللاجئون الراغبون في الوصول إلى أوروبا بصورة خاصة على مساعدة العاملين في تسللهم عبر الحدود، وبقدر زيادة صعوبات السفر وتكاليفه يزداد ما يحققه هؤلاء من مردود مالي، وعندما سئل وزير الداخلية الألماني السابق فولفجانج شويبلي عن كيفية التعامل مع اللاجئين على متن القوارب وهم يتحركون بها في البحار ولا يجدون أحدا يعينهم، أجاب في مقابلة مع صحيفة فرانكفورتر آلجيماينه يوم ٢٩ / ٣ /٢٠٠٧م بأنه يجب "القضاء على منظمات العاملين في مساعدتهم على التسلل" فآنذاك فقط يمكن في نظره "التخلص من هذه المعضلة"[283].

فرونتكس.. مرة أخرى

كما ذُكر في البداية يتخذ رد فعل الاتحاد الأوروبي على تصاعد تيار المهاجرين خلال السنوات الماضية صيغة تحصين الحدود الأوروبية الخارجية المشتركة، وهو ما وُضعت إدارته تحت إشراف وكالة فرونتكس[284].
في ٢٦ / ١٠ /٢٠٠٤م صدر عن مجلس الاتحاد الأوروبي مرسومٌ فتح المجالَ للشروع في إنشاء "وكالة أوروبية للتعاون العملياتي على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي". وتقوم هذه الوكالة –حسب مصادرها نفسها– "بتنسيق التعاون العملياتي، ودعم الدول الأعضاء في تأهيل موظفي حراسة الحدود، وصياغة معايير مشتركة لعمليات تأهيل أخرى، ووضع دراسات تحليلية حول المخاطر، كما تتابع البحوث العلمية ذات العلاقة بمراقبة الحدود الخارجية وحراستها، وتدعم الدول الأعضاء التي تطلب المساعدة التقنية والعملياتية على حدودها الخارجية، وتقدم المساعدة الضرورية في تنظيم الحملات المشتركة للترحيل عن أراضي الدول الأعضاء"[285].
بدأت هذه "السلطة" عملها في تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٥م، وبلغت ميزانيتها في العام الأول ٦،٢ مليون يورو، وارتفعت إلى ١٩،٢ مليون يورو في العام التالي، ثم إلى ٣٥ مليونا عام ٢٠٠٧م[286]، وتتوقع وزارة الداخلية الألمانية أن يبلغ الرقم الأخير ٤٢ مليونا[287]. (المترجم: كان هذا التوقع أثناء تأليف الكتاب، وقد بقيت ميزانية ٢٠٠٧م في حدود ٣٥ مليونا، إنما بلغت ٤٢ مليونا عام ٢٠٠٨ و٨٣ مليونا عام ٢٠٠٩م). ولا تغطي هذه الميزانية سوى النفقات الجارية للوكالة التي اتخذت من وارسو مقرا لها، إذ تتحمل البلدان المعنية النفقات الإضافية ذات العلاقة المباشرة بحراسة الحدود وما تتطلبه من موظفين تضعهم الوكالة تحت تصرف تلك الدول[288]، ويتبع للوكالة حاليا ١٠٥ موظفين يعملون مباشرة تحت إدارتها[289].
وفي ٢٦ / ٤ /٢٠٠٧م أصدر المجلس النيابي للاتحاد الأوروبي قرارا حول "تشكيل مجموعة رابيت للتدخل الفوري لاغراض تأمين الحدود"، وكان ذلك بمبادرة مشتركة من جانب المفوض الأوروبي لشؤون العدل والحرية والأمن، فرانكو فاتيني آنذاك، ووزير الداخلية الألماني السابق فولفجانج شويبلي. ويرى قرار المجلس النيابي المذكور أن باستطاعة الدول الأعضاء في

حالات استثنائية ولفترة زمنية محدودة أن تطلب دعم مجموعة رابيت، وذلك عندما "تجد الدولة العضو نفسها في مواجهة تيار مكثف من المهاجرين القادمين من دول ثالثة، ممن يحاولون دخول أراضيها بصورة غير قانونية"[290].

المقرر في البداية أن تضم هذه المجموعة ما بين ٥٠٠ و٦٠٠ من موظفي حرس الحدود[291]، وعلاوة على ذلك –كما تقول مصادر وزارة الداخلية الألمانية– أمكن في غضون عام ٢٠٠٧م تأمين ما يمكن وصفه بمخزون تجهيزات مختلفة توضع تحت التصرف للتدخل الفوري عند الحاجة وفق الغرض من تأسيس مجموعة رابيت، والمقصود أن تبلّغ الدول الأعضاء بما يوجد لديها من تجهيزات معينة يمكن أن تتصرف بها وكالة فرونتكس إذا احتاجت إلى ذلك، وتقول مصادر الوزارة أيضا إن ذلك "المخزون الجاهز" بات يشمل في هذه الأثناء "أكثر من ٢٠ سيارة، وزهاء ٣٠ مروحية، وأكثر من ١٠٠ باخرة، بالإضافة إلى تجهيزات تقنية عديدة أخرى"[292].

إن إنشاء وكالة فرونتكس يعني إنشاء "سلطة عابرة للحدود" ومستقلة بنفسها إلى حد بعيد، ولهذا طرح بعض نواب حزب الديمقراطيين الأحرار ما يسمى سؤالا استفساريا[293] في المجلس النيابي الألماني، حول كيفية محاسبة فرونتكس على عملها، فجاء جواب الحكومة الاتحادية يوم ١٣ / ٤ /٢٠٠٧م ليقول:

"إن المدير التنفيذي المسؤول في فرونتكس (المؤلف: يشغل هذا المنصب منذ إنشاء الوكالة: الجنرال الفنلندي إيلكا لايتينين) مسؤول عن تقديم المعلومات إلى مجلس إدارة فرونتكس، ويستطيع المجلس النيابي أو المجلس الرئاسي/ الوزاري للاتحاد الأوروبي، أن يطلب من المدير التنفيذي لفرونتكس تقريرا عن تنفيذ مهامها، وليست فرونتكس مسؤولة عن تقديم معلومات إلى الدول الأعضاء"[294].

وتؤكد فرونتكس نفسها الطبيعة الاستخباراتية والمعلوماتية لعملها[295]، ويعني ذلك أنها تتعاون مع أجهزة مخابرات الدول الأعضاء، فتجمع المعلومات المتعلقة بمهامها، كما نُفذ عدد من عمليات فرونتكس خلال عام ٢٠٠٦م بالتعاون مع الشرطة الدولية الأوروبية[296].

تولت فرونتكس –حسب تقريرها لعام ٢٠٠٦م– تنفيذ ١٥ عملية، فقامت مثلا في حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو من ذلك العام بعمليات رقابة على الحدود اليونانية–التركية وعلى الحدود اليونانية الأخرى، بمشاركة عناصر حرس الحدود من النمسا وإيطاليا وبولندا وبريطانيا، وألقي القبض آنذاك على ٤٢٢ شخصا من المهاجرين بصورة غير قانونية، إنما لا تكشف فرونتكس عن تفاصيل ما تقوم به في عملياتها، وكان منها ما سمي هيرا–١ وهيرا–٢، في جزر الكناري، التي أصبحت –منذ محاصرة السواحل الجنوبية الأسبانية والمقاطعات الأسبانية في المغرب– هدفا محوريا في الهجرة غير القانونية من إفريقية.

في عملية هيرا–١ ساعد خبراء دوليون سلطات الكناري في تثبيت جنسيات لاجئين معتقلين. وفي عملية هيرا–٢ تولّت فرونتكس بصورة مباشرة ابتداء من يوم ١١ / ٨ /٢٠٠٦م مهمة مراقبة التجمعات المائية وحراسة الحدود، وشاركت في الرقابة –حسب تقرير فرونتكس– سفن حرس الحدود الأسباني بالإضافة إلى باخرة برتغالية وأخرى إيطالية، وطائرة إيطالية وأخرى فنلندية، وشملت العملية لأول مرة المياه الإقليمية التابعة للسنغال وموريتانيا بالتعاون مع حكومتي البلدين. واستغرقت هذه العملية ٩ أسابيع اعتقل خلالها ٣٨٨٧ لاجئا بصورة غير قانونية، وأوقف ٥٧ قاربا للصيد، كما أمكن منع زهاء ٥٠٠٠ شخص داخل الأرض الإفريقية من مغادرة اليابسة والنزول إلى مياه البحر، وشارك في تلك الاعمال ما لا يقل عن ٧ دول من البلدان الأعضاء في اتفاقية شينجن[297]. وفي شباط/ فبراير ٢٠٠٧م بدأت عملية هيرا–٣، وشملت استجواب اللاجئين في جزر الكناري حول الطرق التي أوصلتهم إليها، من أجل العمل على قطع تلك الطرق أمام تيارات الهجرة قبل وصول المهاجرين إلى السواحل الإفريقية ما أمكن ذلك[298].

أما في إطار عمليتي آمازون–١ وآمازون–٢ عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧م فقد جمعت فرونتكس الخبرات عبر أنشطة داخل حدود الاتحاد الأوروبي، وعلى وجه التحديد في عدد من المطارات الدولية، فشملت عملية آمازون–٢ مطارات فرانكفورت وآمستردام وبرشلونه ولشبونه وميلانو ومدريد وباريس وروما، واستهدفت الرقابة المهاجرين بصورة غير قانونية، القادمين من أمريكا اللاتينية تخصيصا، واستغرقت ١٧ يوما، وتضمنت قيام ٢٩ عنصرا من حرس الحدود من ٧ دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي بإجراءات الرقابة على ٢١٦١ شخصا[299]. وتنسق فرونتكس منذ أيار/ مايو ٢٠٠٧م مع شبكة دوريات مشتركة لسلطات شرطة الحدود في البحر الأبيض المتوسط[300].

كائنات كونية غير قانونية

تمتد الحدود بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا مسافة ٨٨٩١ كلومترا، وبينها وبين المكسيك مسافة ٣٣٦٠ كيلومترا، والتعاون الأمريكي الكندي في حماية الحدود ومراقبة الهجرة تعاون مكثف، فكانت مشكلة الحدود الشمالية الأمريكية محدودة نسبيا، لأن الوضع الجغرافي الكندي يجعل من العسير أن تصل إلى كندا الهجرة غير القانونية. وتقول التقديرات الراهنة بوجود حوالي 200 ألف شخص من المهاجرين بصورة غير قانونية في الأراضي الكندية[301].

وبالمقابل ازداد تحصين الحدود الأمريكية–المكسيكية باطراد خلال ١٥ سنة مضت، أي منذ وضع اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية موضع التنفيذ، فتضاعف عدد الدوريات على الحدود خلال الفترة المذكورة، وجرى في الوقت نفسه تأمين أجزاء من تلك الحدود بالأسوار والحواجز، ولا سيما في المناطق القريبة من خطوط المواصلات الرئيسية ومن المدن الكبيرة، حيث يمكن أن يتوارى اللاجئون بسرعة في الزحام بعد عبور الحدود بصورة غير قانونية.

على سبيل المثال أقيمت في أواخر صيف ٢٠٠٦م ثلاثة حواجز متوازية من الأسوار الفولاذية بارتفاع ٤،٥ متر، حول طريق المواصلات المستخدم بكثافة بين مدينتي سان دييجو الأمريكية وتيجوانا المكسيكية، وتوجد حواجز مشابهة في ولايتي آريزونا وتكساس الأمريكيتين[302]، ويموت سنويا المئات أثناء محاولة عبور الحدود المكسيكية بصورة غير قانونية إلى الأراضي الأمريكية[303]. وخطر الموت هذا يزداد حدة في أوروبا أيضا مع ازدياد صعوبة محاولات الهجرة مقابل تعزيز إجراءات تأمين الحدود[304]. ومن بين أسباب الموت التعرّض للدغات الأفاعي والحشرات، والغرق، والإصابة بجروح بسبب النباتات الشوكية، والحوادث الطارئة، والعطش[305].

وشملت ردود الأفعال على تفجيرات ١١ / ٩ /٢٠٠١م إقامة وزارة أمريكية جديدة للأمن الوطني، بدأت عملها في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢م، وأصبحت منذ ذلك الحين مسؤولة عن حماية الحدود. وكان قد سبقها للقيام بهذه المهمة "مكتب الأمن الوطني" الذي أنشأه الرئيس الأمريكي السابق بوش في تشرين أول/ أكتوبر من عام ٢٠٠١م، وكُلّف بوضع استراتيجية للأمن الوطني، وقد أعدّت فعلا في تموز/ يوليو ٢٠٠٢م، وانطوت على بيان اتجاه الريح فيما يراد صنعه لتأمين الحدود بمنظور دفع خطر الإرهاب وكيفية تنظيمه، وجاء في ورقة الاستراتيجية تلك:

"من الناحية التاريخية كان باستطاعة الولايات المتحدة الأمريكية التركيز على القطاع الخاص داخليا، اعتمادا على ما يتوافر من الأمن بفضل وجودها بين محيطين كبيرين ودولتين مجاورتين صديقتين، واعتمادا على تأمين حركة المواصلات والنقل أيضا. على أن تنامي حركة التنقل وازدياد طاقة التدمير عبر الإرهاب الحديث، يتطلبان من الولايات المتحدة الأمريكية إعادة النظر في أمن الحدود والمواصلات من حيث الأساس لتنظيمه مجددا"[306].

كان قد تقرر منذ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠١م تطبيق ما سمي "العملية الوطنية"، وتشمل تسهيل الاعتقال رهن التحقيق لمن لا يحملون الجنسية الأمريكية، كما تشمل تسهيل ترحيل المهاجرين[307]. وأوكلت إلى وزارة الأمن الوطني بعد تأسيسها مهمة تأمين الحدود، لا سيما عبر حرس السواحل وهيئة جديدة باسم إدارة الجمارك وحماية الحدود[308].

منذ ذلك الحين تتواصل زيادة حدة الرقابة على دخول البلاد بصورة قانونية أيضا، فلم يعد يمكن السفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية دون تأشيرة دخول -من أوروبا مثلا- إلا استنادا إلى جواز سفر يصلح للقراءة آليا، إضافة إلى أخذ البصمات والصور عند عبور الحدود وتخزينها. ويراد مستقبلا تسجيل أسماء من يريدون دخول الأراضي الأمريكية عبر الشبكة العنكبوتية قبل ٤٨ ساعة من الشروع بالسفر إليها. ونصحت وزارة الخارجية الألمانية في هذه الأثناء من يريد السفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية بأن يوجد في المطار قبل ٣ ساعات من موعد إقلاع الطائرة، كي يتمكن من عبور نقاط المراقبة في وقت مناسب[309].

وسبقت الولايات المتحدة الأمريكية سواها في تخزين المعلومات العضوية، ويراد ابتداء من هذا العام (٢٠٠٧م) تطبيق نظام جديد على القادمين من دول لا يحتاج مواطنوها إلى تأشيرة دخول، ويشمل هذا النظام أخذ بصمات الأصابع العشرة وتخزينها بالطريقة الرقمية، كما يُنتظر أن يشمل مستقبلا -وفق ما ذكره أحد ممثلي وزارة الأمن الوطني في حزيران/ يونيو (٢٠٠٧م)- استخدام ما يسمى الماسح الضوئي الجسدي (المترجم: بدأ ذلك بالفعل في هذه الأثناء ويجري البحث حول استخدامه في أوروبا)، كما يشمل النظام المذكور مقارنة ما يُجمع من معلومات مع سجل المعلومات الألكتروني المركزي الذي يمكن للمخابرات الاتحادية والمخابرات المركزية الأمريكية أن تعود إليه[310].

الجدير بالاهتمام على هذا الصعيد حجم تكاليف الخدمات الأمنية وخصخصتها، ففي عام ٢٠٠٦م أنفقت الحكومة الأمريكية على الحماية الوطنية ما يعادل وسطيا 5٥٤٥دولارا في السنة لكل "ميزانية أسروية" (المترجم: المقصود هو الوحدة السكنية بمنظور جباية الضرائب، ويمكن أن تتشكل من شخص يعيش على انفراد أو أسرة) وارتبط بتلك النفقات أكثر من ١٠٠ ألف عقد رسمي مع شركات الأمن الخاصة[311]. كما ازداد حجم التعاون مع كندا في ميدان أمن الحدود عقب التفجيرات (٢٠٠١م) مباشرة، فعُقد في أوتاوا في منتصف كانون الأول/ ديسمبر اتفاق أمريكي-كندي حمل عنوان "بيان الحدود المتميزة" وتضمّن توسيع نطاق تبادل المعلومات (مشروع النجم الشمالي) وتكثيف التعاون في مراقبة الحدود، وفي المطارات، حيث تقرر إنشاء وحدات مشتركة لتحليل أوضاع المسافرين، كما أصبح باستطاعة الشرطة الكندية في هذه الأثناء استخدام سجلات البصمات التابعة للمخابرات الاتحادية الأمريكية، وتضاعف حجم التعاون في تبادل المعلومات حول اللاجئين وطالبي اللجوء السياسي[312].

وتقع المسؤولية الرئيسية لحماية الحدود على عاتق هيئة "حماية الجمارك والحدود" الأمريكية، التي بدأت عملها في آذار/ مارس ٢٠٠٣م، ويتبع لها ٤٢ ألف مستخدم، منهم ١٨ ألف موظف يعملون في مراقبة ٣٢٥ نقطة حدودية، جوية ومائية وبرية، بالإضافة إلى ١١ ألفا لمراقبة المناطق الحدودية، وتستخدم الهيئة -وفق أقوالها- زهاء ٨٠٠٠ سيارة، و٢٦٠ طائرة، و٢٠٠ باخرة[313]. كما تُستخدم منذ ٢٠٠٥م طائرتان دون طيار في دوريات لمراقبة منطقة آريزونا، ومن المقرر إضافة 4 طائرات أخرى قبل نهاية عام ٢٠٠٨م لتشمل الرقابة المناطق الساحلية ومناطق حدودية مع كندا[314]. وتقول مصادر الهيئة المذكورة إن زهاء ١،٢ مليون مسافر وسطيا يعبرون يوميا الحدود الأمريكية بالطرق القانونية في الأحوال الاعتيادية، ويُمنع ٧٢٠ من العبور، كما يوقف ٣٥٠٠ مسافر قبل الوصول إلى الحدود بسبب محاولة عبورها بطريقة غير قانونية، ويُطلق على هؤلاء وصف "كائنات كونية غير قانونية"، بمعنى كائنات من سكان كواكب أخرى[315]، ويقابل كل محاولة ناجحة للعبور مع مخالفة القانون ٨ حالات فاشلة[316].

في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥م سرى مفعول "مبادرة الحدود الآمنة" الصادرة عن وزير الأمن الوطني ميشائيل تشيرتوف، وتقول مصادر هيئة "حماية الجمارك والحدود" إن المبادرة لا تقتصر على بذل المساعي لزيادة فعالية مراقبة الحدود، بل تتضمن أيضا العمل لتنفيذ التعليمات المتعلقة بالهجرة والجمارك بصورة شاملة، بالإضافة إلى برنامج لإيجاد إمكانات العمل المؤقت للمهاجرين، ومن البنود المثيرة ما يسمى "شبكة المبادرة" وتنطوي على برنامج لتحديث حماية الحدود اعتمادا على أحدث تقنيات المراقبة والاتصالات[317]. ففي إيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٦م أعطت الحكومة الأمريكية طلبية ضخمة في إطار برنامج "شبكة المبادرة" بقيمة ٢،٥ مليار دولار لتأمين تجهيزات تقنية لنشر "حدود افتراضية" غير مرئية في جنوب غرب البلاد، وتشمل الطلبية بناء المئات من أبراج المراقبة، المزودة بالرادارات وبآلات التصوير، ويبلغ ارتفاع كل منها حوالي ثلاثين مترا، وترتبط تجهيزاتها بشبكة المراقبة الجوية والدوريات الحدودية، بهدف الحيلولة دون عبور أي شخص دون أن يتم اكتشافه، وقد أنشئ سبعة من هذه الأبراج حتى تموز/ يوليو ٢٠٠٧م، ويقوم كل منها بمراقبة مساحة أرضية يبلغ طول قطرها ١٦ كيلومترا.

وتقع المسؤولية الكاملة عن تطوير هذه المنشآت وبنائها، والمسؤولية الجزئية عن تشغيلها، على عاتق شركات اقتصادية من القطاع الخاص، متعاقدة مع الحكومة، ويشارك زهاء ١٠٠ منها في تنفيذ المشروع. وكانت البداية إلى ذلك تحت عنوان "المشروع ٢٨" في منطقة حدودية في صحراء آريزونا تقع غرب مدينة نوجاليس، ويبلغ طولها ٤٥ كيلومترا، وتقرر أن يتم تنفيذ الأعمال وتسليم الحصيلة للحكومة الأمريكية في حزيران/ يونيو ٢٠٠٧م، وقُدرت التكاليف آنذاك بعشرين مليون دولار، ولكن وقعت مشكلات تقنية عرقلت التنفيذ، وبعد بضعة شهور فقط من الموعد المذكور ارتفع حجم تكاليف مشروع "شبكة المبادرة" في الجنوب الغربي إلى ٨ مليارات دولار[318]. وقد هدّد وزير الأمن الوطني ميشائيل تشيرتوف في إيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧م بالتخلي عن مشروع شبكة المبادرة والبحث عن حلول أخرى عند الضرورة، إنما تقرر لاحقا اختبار المنشأة في خريف العام نفسه بعد تحسينها، لاتخاذ القرار بشأن مستقبلها[319].

وتعتبر صحراء آريزونا نقطة محورية في الهجرة غير القانونية من المكسيك، ومن بين ما يقدر بحوالي ١،١٣ مليون معتقل بسبب الهجرة غير القانونية خلال عام ٢٠٠٥م، كان عدد القادمين عبر هذه المنطقة ٤٣٨ ألفا. وفيها تنشط أيضا مجموعات "رجال اللحظة"، وتتألف من مواطنين متطوعين يراقبون الحدود، ويبلّغون السلطات عند ملاحظة ما يستدعي ذلك[320].

بعد مناقشات استغرقت عدة سنوات وافق مجلس الشيوخ الأمريكي في نهاية إيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦م على خطط الرئيس السابق بوش، لتخصيص حوالي ١،٢ مليار دولار لإنشاء حواجز بطول ١١٢٣ كيلو مترا على الحدود مع المكسيك، وانتقد الساسة المكسيكيون تلك الخطط بشدة[321]. ولكن بدا كما لو أن الحكومة الأمريكية أرادت الحصول على الموافقة من حيث المبدأ على إمكانية بناء الجدار الحاجز، إذ لم يتم بناء أكثر من ٣٠ كيلومترا حتى إيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧م، وأشارت متحدثة باسم وزارة الأمن الوطني من بعد عن "حدود افتراضية غير مرئية" على غرار ما تضمنه مشروع "شبكة المبادرة" في إيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦م[322]. وبالإضافة إلى ما كان قائما من حواجز حدودية من قبل، أصبح مجموع طول الحدود الأمريكية المكسيكية المزودة بجدار حاجز حوالي ١٦٠ كيلومترا[323].

كما هو الحال مع أوروبا تبذل الولايات المتحدة الأمريكية أيضا جهودها للحيلولة دون وصول اللاجئين إلى أراضيها من قبل بلوغهم الحدود، وهو ما يعني "نقل" الحدود الخارجية بعيدا عن الأراضي الأمريكية. وحسب تقرير من هيئة كاريتاس الكنسية، تمارس الولايات المتحدة الامريكية الضغوط باتجاه زيادة مراقبة الحدود الجنوبية للمكسيك أيضا، فكثير من المهاجرين القادمين من جواتيمالا على حدود المكسيك ومن بلدان أخرى في الأمريكتين الوسطى والجنوبية، يعتبرون المكسيك دولة عبور فقط.

وتبعا لاتفاقيات ثنائية، مثل "خطة سور" واتفاقية "المشاركة الأمنية" أصبح يوجد في المكسيك ٤١ معتقلا مخصصا لمن يتقرر ترحيلهم، مما يتم تمويله من جانب الولايات المتحدة الأمريكية[324].

في حقبة تاريخية حديثة نسبيا حصلت قضية الهجرة غير القانونية على اهتمام خاص على صعيد الرأي العام عن طريق الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان، الذي تحدث عام ١٩٨٥م عن "غزو" وزعم أن الولايات المتحدة الامريكية فقدت سيطرتها على حدودها. وبدأت في أعقاب ذلك –في عام ١٩٨٦م– عملية "إصلاح الهجرة ومراقبتها" وتضمنت تعزيز الحدود الجنوبية، وزيادة العقوبات على أصحاب العمل الذين يشغّلون مهاجرين بطرق غير قانونية، كما صدر عفو قانوني عمن مضى زمن طويل على وجوده في الأراضي الأمريكية[325].

وفي عام ١٩٩٤م اقترح حاكم كاليفورنيا من الجمهوريين آنذاك، بيت ويلسون، استثناء المهاجرين بطرق غير مشروعة من الخدمات العامة للدولة، كالمدارس والعلاج الصحي، ووافقت غالبية سكان ولاية كاليفورنيا ممن شارك في استفتاء على ذلك، إنما كانت النتيجة تعبئة ذوي الأصل اللاتيني سياسيا، فعارضوا تلك الخطط بشدة، وحوّلوا كاليفورنيا نفسها إلى معقل للديمقراطيين في نهاية المطاف، ورأى الجمهوريون بذلك رأي العين، أن ارتفاع نسبة السكان من ذوي الأصول الأمريكية اللاتينية، يجعل كل سياسة عدائية تجاه الهجرة –وإن كانت بطرق غير قانونية– سياسة خاسرة بوضوح[326].

هذا الوضع السياسي من جهة، واعتماد الجمهوريين على المحافظين من الناخبين تقليديا من جهة أخرى، يمكن أن يفسر أن إصلاح سياسة الهجرة أمر متفق عليه من حيث المبدأ منذ سنوات، ولكن لم يمكن التوصل إلى صيغة شاملة بصدده حتى الآن. ففي كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٥م عُرض على مجلس النواب الأمريكي تحت رقم (إتش–آر– ٤٤٣٧ مشروع قانون يركز في الدرجة الأولى على زيادة حدة الحكم بالحدود، كما أصدر مجلس الشيوخ الأمريكي في أيار/ مايو ٢٠٠٦م مشروع قانون يمكن أن يفضي إلى توسيع نطاق إمكانات الهجرة القانونية ومنح الجنسية، إنما لم تصدر الموافقة النهائية حتى الآن من جانب الكونجرس الأمريكي[327]. وكان مشروع القانون الأول قد أثار استفزازات أفضت في ربيع ٢٠٠٦م إلى أضخم احتجاجات جماهيرية في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، ففي لوس أنجلوس وحدها تظاهر يوم ٢٥ آذار/ مارس ما بلغ حوالي المليون متظاهر ضد زيادة حدة قوانين الهجرة وتعزيز منشآت تحصين الحدود[328]. وفي حزيران/ يونيو ٢٠٠٧م أخفقت محاولة مجلس الشيوخ الأمريكي لاستصدار مشروع قانون لإصلاح سياسة الهجرة، وكان يتضمن زيادة التجهيزات على الحدود الجنوبية بزيادة المستخدمين وتحسين التقنيات، مع تخصيص ما يصل إلى ٢٠٠ ألف تأشيرة مؤقتة للعمال الأجانب، وتعزيز فرص العاملين في الزراعة للحصول على حق الإقامة[329].

سياسة شؤون اللاجئين واللجوء السياسي

من يتعرض للملاحقة السياسية في وطنه، يحق له التقدم بطلب الموافقة على سفره إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ومن يوجد فيها ويخشى من الملاحقة السياسية إذا عاد إلى وطنه، يحق له التقدم بطلب الحصول على اللجوء السياسي.

في عام ١٩٨٠م تقرر لأول مرة وضع حد أعلى لعدد من يتم قبولهم من اللاجئين، وهو ٢٣١٧٠٠ شخص سنويا، وخفض هذا المعدل إلى ٧٠ ألفا منذ عام ٢٠٠٤م. وعلى الصعيد التطبيقي يبقى عدد من يتم قبول طلباتهم فعلا دون الرقم المذكور عادة. في تسعينات القرن الميلادي العشرين بلغ هذا الرقم حوالي المائة ألف سنويا، وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦م انخفض المعدل السنوي إلى ٥٠ ألفا، وكان يعادل ٤١١٥٠ عام ٢٠٠٦م.

وكانت البلدان الرئيسية التي قدم منها اللاجئون وفق الطرق القانونية على التتالي الصومال بنسبة ٣٥ في المائة، وروسيا بنسبة ١٥ في المائة، وكوبا بنسبة ٧ في المائة. أما الحصول على اللجوء السياسي فشمل ٢٦١١٣ شخصا، من الصين بنسبة ٢٩ في المائة، وهاييتي ١٢ في المائة، وكولومبيا ١١ في المائة، وفنزويلا ٥،٢ في المائة[330].

بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٤م بلغت نسبة قبول طلبات اللجوء السياسي في كندا ٤٦ في المائة من اللاجئين إليها، وكانوا من الصين وكولومبيا وجمهورية الكونجو والمجر والهند وإيران والمكسيك ونيجيريا وباكستان وسريلانكا. وكانت الغالبية من المكسيك وكولومبيا بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٤م[331]، وبسبب زيادة صعوبة شروط السفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، يظهر في الوقت الحاضر تحول تيار المهاجرين المكسيكيين منها إلى كندا[332].

دول أوروبا وأمريكا الشمالية هي الأكثر جذبا للمهاجرين بطرق غير قانونية، وتتبع في تأمين حدودها استراتيجيات متشابهة على صعيد عاملين رئيسيين على الأقل، أولهما التجهيزات التقنية المضاعفة لمنشآت تحصين الحدود والعاملين في هذا النطاق، وثانيهما التوجه نحو نقل عملية التحصين بعيدا عن الحدود الخارجية لتلك الدول، وهو ما يسري على الاتحاد الأوروبي بمعدل أقوى بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وتصدر ردود الأفعال بوضوح على مشكلة الهجرة المتصاعدة هنا وهناك، وهنا يطرح السؤال نفسه: كيف سيكون الأمر عندما يستمر ازدياد الضغوط بسبب التبدل المناخي؟

حدود خارج نطاق السيادة الإقليمية

يبدو أن نقل مراقبة الحدود بعيدا هو العملية المفضلة، لأنها أكثر فعالية وأقل لفتا للانتباه في الوقت الحاضر، لتحقيق هدف إقصاء مشكلة اللاجئين والمهاجرين ما أمكن. ذلك أن عدم مشاركة القوى الأمنية الأوروبية بصورة مباشرة في الأنشطة المعنية، وكذلك عدم التعامل المباشر مع ترحيل اللاجئين عن طريق إجراءات إدارية تحمل توقيع سلطات الاتحاد الأوروبي، يعني على أرض الواقع عدم وصول مشكلة اللاجئين إلى وعي الرأي العام الأوروبي إلا في حدود "حدث بعيد"، كظهور جثث القتلى على سواحل صقلية أو الكناري من وقت إلى آخر، ولا يكفي هذا وحده من أجل التدليل على صلة الوصل ما بين اتباع سياسة وقائية أوروبية متشددة وبين موت اللاجئين، بل يبدو الأمر كما لو أنها حوادث قائمة بذاتها، حتى وإن صنعت مشكلة للسلطات الأمنية.

وتتوارى مساعي نقل الحدود غالبا في الردهات الخلفية للسياسة، وهذا ما يسري مثلا على استبقاء فرونتكس خارج نطاق الرقابة النيابية رغم أدائها مهام سيادية توجب تلك الرقابة. والجدير بالانتباه في تأمين الحدود أن من المتوقع ازدياد ضخامة المشكلات في السنوات القادمة، فهذا ما يجعلها أنشطة وقائية مقصودة ومسبقة لمواجهة مشكلة مركزية من مشكلات التبدل المناخي، وهي مشكلة الهجرة البيئية.

ويمكن أن يمضي الخيال خطوة أخرى مع التسميات التي يتم اختيارها من أساطير العصر الإغريقي لإطلاقها على تلك الأنشطة والوحدات المنفذة لها، فإلى جانب محاولة التهوين من شأنها بإعطائها صبغة إجراءات لا ضرر منها عموما، يبدو التأكيد مقصودا على التراث الثقافي الذاتي، المراد حمايته عبر تحصين الحدود.

إن الملفت للنظر في المظهر الجانبي الأساسي لسياسة الحدود، هو ما يُبذل من مساعٍ لإبعاد مشكلة انتهاك الحدود باتجاه الخارج إلى أقصى حد ممكن.

وليس مجهولا ما تحمله مخيمات الحماية وجبهات انتشارها من إرث سلبي تاريخي يذكّر بكثير من أمثالها، وقد أصبح عدد القائم منها الآن، والمخطط لإقامته وشيكا، كبيرا بدرجة تنوّه بنية مبيتة حاليا، من أجل مواجهة تيارات الهجرة الكبرى مستقبلا، مع استخدام العنف غير المباشر، أي العنف الذي لا تكون فيه الأجهزة الأمنية الاوروبية في مواجهة مباشرة مع اللاجئين، بفضل تحويله إداريا لتمارسه أجهزة أمنية في الشمال الإفريقي مثلا. هنا تُستخدم القوة السياسية والاقتصادية الذاتية لدفع بلدانٍ كالمغرب أو ليبيا لتكون شريكة في التعاون على إقصاء ساحات استخدام العنف خارج الأراضي الأوروبية.

يعني ذلك من الناحية القانونية ومن الناحية الأخلاقية على السواء إخراج مظاهر استخدام العنف من دائرة المسؤولية المباشرة، لأنه عندما تقوم السلطات المغربية أو الجزائرية برمي اللاجئين في الصحراء، يبقى ذلك بعيدا عن مسؤولية السياسة الأمنية الأوروبية، بل يمكن حتى التشكّي منه باعتباره انتهاكا لحقوق الإنسان.

هذا طراز جديد لاستخدام العنف إذا أخذنا بعين الاعتبار أبعادَ الإجراءات المتخذة والعدد المقدّر للاجئين مستقبلا، ويتميز هذا الطراز باستخدام العنف بالوكالة، مع اصطناع البراءة الذاتية من الناحية التقنية المحضة. ولا يمكن تحقيق ذلك لولا توافر ميزات امتلاك المال والقوة والتفوق القني في بلدان تستطيع أن تجعل استخدامها للعنف مستترا لا يُرى، وغامضا لا يمكن تحديد معالمه[333].

إن اللاجئين هم الجهة التي تظهر في إطار هذا الطراز الجديد لاستخدام العنف في موقع العناصر الفاعلة، ومعهم العاملون في دعم تسللهم عبر الحدود، والمتاجرون بالبشر، والسلطات الإفريقية، بل ربما حتى الأسر التي تموّل تحرك اللاجئين. أما سلطات حماية حدود الاتحاد الأوروبي فتظهر في الدرجة الأولى في مظهر العناصر الفاعلة على الصعيد الإنساني، التي تحاول ما استطاعت منع وقوع أحداث بائسة في مياه البحر.

ويبدو كأنه لا يوجد من يفكر الآن أصلا في إمكانات تثبيت حصص توزيع اللاجئين بسبب التبدل المناخي، مما يمكن –لو حصل أصلا– تعليله مثلا في أن الدول التي سبقت سواها في التصنيع هي التي سببت انخفاض مستوى شروط البقاء على قيد الحياة في إفريقية، وبالتالي يجب أن تحمل المسؤولية عن العواقب. وبهذا الصدد يمكن تحميل إشارة الهيئة الدولية لشؤون التبدل المناخي إلى أن السياسة المناخية هي في الوقت نفسه سياسة أمنية، أحد تفسيرين، فإما أنها من أجل ممارسة سياسة مناخية أكثر فعالية وفائدة، أو أنها لممارسة سياسات أمنية أكثر حدّة.

من الناحية النفسانية الاجتماعية يطرح السؤال نفسه أيضا: ما هو حجم الضغوط الناجمة عن النمو الكبير للهجرة على صعيد ارتفاع الشعور بالخطر على صعيد السكان في أوروبا، وهو ما تترتب عليه المطالبة بسياسات أمنية أشدّ عنفا؟.

لقد ظهرت البدائل في صورة القبول بتضييق أكبر على صعيد الحريات مقابل ضمان أكبر للسلامة في مواجهة ضربات إرهابية تقع أو يحتمل أن تقع (قارن ص ٢٣٤ وما يليها) (المترجم: قارن ما سيرد عن ردود الأفعال على تفجيرات نيويورك وواشنطون في فقرة "تحولات أساسية كبيرة.. في مكان آخر" من فصل "أناس متغيرون" القادم)

وتشير هذه البدائل الأولية إلى أن الشعور الذاتي بوقوع أخطار ما تولّد في الدرجة الأولى الرغبات في اتخاذ إجراءات دفاعية أكثر فاعلية من سابقتها، أي أن التهديدات الخارجية تصنع تفاعلات تغيير داخلية.

لقد أصبحت الأنشطة المتبعة في السياسات الإنمائية موجهة لاتخاذ إجراءات خارج الاتحاد الأوروبي من أجل الحيلولة مبدئيا دون ازدياد الضغوط على الحدود الخارجية، وهذا ما سيستمر إلى أن يتحقق تأمينها. ولكن لا توجد حتى الآن تصورات عما سيعنيه بلوغ أعداد اللاجئين أبعادا أخرى في منتصف القرن الحالي وفق التنبؤات المنشورة بهذا الصدد. إن ازدياد أعداد اللاجئين إلى عشرة أضعافها حاليا سيوجد ضغوطا خارجية كبيرة على البنية الهيكلية الداخلية في المجتمعات الديمقراطية أيضا، وبالتالي ستنشأ سلسلة من المشكلات التي يتم الإحساس بها وترافقها الضغوط من أجل العثور على حلول لها.

عمليات سريعة لتغيير المجتمعات

شهد القرن الميلادي العشرون كثيرا من عمليات التحول السريعة للمجتمعات، مثل الثورة الروسية عام ١٩١٧م، والعهد النازي، وثورات أمريكا الجنوبية في الستينات والسبعينات من ذلك القرن، وتفكك الاتحاد اليوغوسلافي وغير ذلك. ومما يثير الدهشة بالمقابل عدم وجود نظريات في نطاق علوم الاجتماع والسياسة والتاريخ حول التحولات المتسارعة تسارعا كبيرا على صعيد المجتمعات، بل لا توجد صيغ ما لمجرد وصفها وتفسيرها.

ويزداد استغراب ذلك عند ملاحظة أن كل من يعمل في هذه الميادين العلمية قد عايش بنفسه أحد المتغيرات السريعة للمجتمعات على الأقل، مما لم يكن أحد يتوقعه من الساسة والعلماء والإعلاميين. فعلى سبيل المثال تراكمت مقدّمات انهيار المعسكر الشرقي على امتداد بضعة شهور فقط ليشقّ طريقه في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩م خلال أيام معدودة، ثم لم يلبث أن اتخذ العالم أو العالم الأوروبي على الأقل– صورة مغايرة عما سبق.

هذه الكثافة لسرعة التغيير غير منتظرة بمقاييس النظريات الحالية حول التطورات الحديثة للمجتمعات، وبالتالي يُفترض نظريا ألا يقع التغيير السريع أصلا. لهذا كان يقال إنه "أمر جنوني" .. فهذا التعبير انتشر عنوانا لتلك الأيام، التي كانت –بغض النظر عن موت حاكم مستبد روماني وزوجه– خالية من استخدام العنف نسبيا، وهو ما كان أمرا مفاجئا في البداي، بالنظر إلى حجم ما طرأ من تغيير شمل عالما يضم ٣٦٥ مليون نسمة.

إن غياب النظرية العلمية حول مسارات التغيير الاجتماعية الذاتية الحركة، يشوّه أيضا إمكانيةَ رصد ما يقع من تحولات في المجتمع الذاتي، لتفسيرها وربما لتوجيهها عند الحاجة. وأمام هذه الخلفية يبدو من الأعراض المرضية أن المجتمعات الغربية شخّصت البلدان الأوروبية الشرقية بعد ١٩٨٩م سريعا على أنها مجتمعات تتغير، ولكنها لم تتعرّف حتى الآن على حقيقة أن تبدّل هيكلية العلاقات ما بين الدول مع نتائجه الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، قد أدى إلى جعل البلدان الغربية نفسها مجتمعات تتغير أيضا.

لا تتضح عمليات التغيير السريعة إلا عندما تسلك مسارا ينطوي على العنف أو يوصل إلى عمليات عنف جماعي.

ويمكن أن نستحضر سرعة ما شهدته المواجهات العرقية في يوغسلافيا حتى جرّت مجتمعا بأكمله إلى حرب قاسية للغاية مع عمليات تطهير وإبادة جماعية استخدمت إطلاق النار بصورة مباشرة.. ويمكن أن نلاحظ كم كانت الفترة الزمنية قصيرة لصبغ ألمانيا بكاملها بعد كانون الثاني/ يناير ١٩٣٣م (المترجم: وصول الحزب النازي الألماني إلى السلطة) بالصبغة النازية.. وآنذاك نستطيع الحكم بهشاشة مقولات مزعومة عن استمرارية عناصر الاستقرار والثبات في المجتمعات الحديثة، اعتمادا على ضمانات مؤسساتها والاندماج النفساني الداخلي فيها.

من جهة أخرى يمكننا أيضا استيعاب أن التغيير لا يشمل فقط تصنيفات اصطلاحية من استنتاجات تحليلات نظرية، مثل "مجتمع" أو "شكل الحكم"، أي ما يمكن أن يتغير خلال شهور معدودة، بل يشمل التغيير أيضا البشر، يشمل أناسا محددين بذواتهم، ممن يشكلون تلك المجتمعات ويعيشون في نطاق أشكال الحكم القائمة فيها، فيطرأ التغيير على توجهاتهم الأخلاقية، وقيمهم، وعناصر تحديد هوياتهم، وكذلك العلاقات فيما بينهم، وجميع ذلك مما يقع بصورة سريعة مفاجئة ويصنع منطلقات اجتماعية جديدة.

تلك بالذات هي الحالة الناشئة عن تأثير أخطار فعلية أو مفترضة تأثيرا يؤدي إلى تضييق نطاق ما يُعتقد أنه يمثل مجالات ذاتية للتصرف، بينما تبدو تلك الأخطار ملحّة لاتخاذ قرارات سريعة للتصرف.

ويضاف إلى ما سبق مفعول تقدير حقيقة الخطر المعني، هل هو محدد المعالم، أم هو خطر تجريدي؟. إن كل ما يعجز المرء عن تصوره، هو مما لا يمكن التغلب عليه، فهو آنذاك خارج مجال السيطرة.

التبدل المناخي مجسّدا

إن للتبدل المناخي أبعادا مجسمة ضخمة على أكثر من صعيد، فهو أول حدث من صنع البشر يشمل بمفعوله الكوكب الأرضي، وسيان مَن المسؤول عن التأثير على المناخ عبر انبعاثات غازية ومتى وقع أو يقع ذلك وأين، فإن النتائج يمكن

أن تتحوّل إلى أعباء محسوسة في مكان آخر من العالم، وأن تقع على كاهل أجيال أخرى من البشر. لقد تمزقت العلاقة المباشرة بين السبب والنتيجة في التبدل المناخي، ولا يعاصر الذين سببوا عواقبه أولئك الذين ينبغي أن يتغلبوا عليها.

وتعود الإشكاليات في محاولات توجيه التطور الجاري بشكل ما، جزئيا فقط إلى مسألة غياب المسؤول الأول عن مجراه. فخلل العلاقة بين السبب والنتيجة، زمنيا وإقليميا وبشريا، يعترض طريق تحديد المسؤولية عن مجرى التطور، ولكن يعترض أيضا طريق تحديد الالتزامات التي يمكن استخلاصها من رؤية إمكانات تجنب كارثة محتملة.

يضاف إلى ذلك أن المناخ لا يتغير بسرعة، أي لا مجال لممارسة تأثير مباشر لتغييره سريعا، فما يمكن صنعه –إذا صُنع شيء ما– لا تظهر نتائجه المرئية والملموسة على امتداد عدة عقود تالية.

أقصى ما أسفرت عنه الجهود المبذولة على هذا الصعيد، هو العمل بوسائل ما، غير مفهومة حتى الآن، من أجل تخفيض سرعة "ازدياد" انبعاث ثاني أوكسيد الفحم تخفيضا يمكن قياسه فعلا. إنما لو تحقق ذلك، فلن يمنع مبدئيا استمرار ذوبان الطبقات الجليدية، واستمرار انقراض الدببة في المناطق المتجمدة، وغير ذلك من مظاهر التبدل المناخي الجارية.

وعواقب التبدل المناخي موزّعة توزيعا لا توازن فيه، وهذا خلل لا يمكن إصلاحه بمعادلة ما، لأن لتلك العواقب أبعادا ضخمة، فلا يمكن مثلا تبديل المناطق السكنية لنصف سكان القارة الإفريقية، ولا يستهان بأن يفقد سكان بنجلادش وسكان المناطق القطبية معطيات البقاء على قيد الحياة.

ويظهر فارق كبير عند مقارنة التبدل المناخي مع كوارث ضخمة وقعت، مثل الفيضانات البحرية/ تسونامي أثناء أعياد الميلاد عام ٢٠٠٤م أو مثل إعصار كاترينا في صيف ٢٠٠٥م، فعلى النقيض مما يسري عليها، لا يمكن القول إن كارثة التبدل المناخي سوف تنقضي وتنتهي في يوم ما، هذا مع ملاحظة أن كوارث الفيضانات والإعصار المذكورة المحددة زمنيا تطلّبت من جهود معاصريها أكثر مما يطيقون أو كانوا يتصورون، كما تجاوز حجمها ومفعولها مختلف الخطط الموضوعة والطاقات المتوافرة للحماية من الكوارث.

هل يمكن أن نتصور إذن كيفية التعامل مع كارثة، نعلم أنها واقعة ولا نستشعر حقيقتها، وندرك أنها يمكن أن تبدل الظروف السائدة عالميا، أو أن تبدّل أوضاع بعض مناطق العالم على الأقل تبديلا جذريا؟.

هل تفسح "عقيدة التقدم" الغربية، وبالتالي ذلك الاعتقاد السيولي الهيولي بعدم وجود ما لا يمكن العثور على حلول له، أن نضع مقياسا عقلانيا لأبعاد المشكلة المناخية؟.. ولئن كان ذلك، فما هي النتائج العملية الحياتية المترتبة عليه؟..

قد يتبين المقصود بهذه الإشكالية عند النظر في كوارث تقنية وطبيعية[334] واجتماعية سبق أن وقعت فعلا، وتميزت (١) بأنها لم تكن متوقعة من قبل، و(٢) بأنها كانت عالمية شاملة فاقت حدود التصوّر المسبق، و(٣) بأنها تجاوزت المتوافر من إمكانات التغلب عليها.

لقد كانت حادثة مفاعل تشرنوبيل النووي في نيسان/ إبريل ١٩٨٦م كارثة تقنية غير منتظرة، أي كان يفترض عدم وقوعها وفق ما تقول به حسابات علم الاحتمالات الرياضية بصدد الانصهار النووي[335]. إنما وقعت الكارثة (أولا) لأن ما لم يكن متوقعا قد وقع فعلا على غير انتظار، و(ثانيا) لعدم وجود من يعلم كيف يمكن التغلب على كارثة غير منتظرة من هذا القبيل، و(ثالثا) لأنه ظهر لأول مرة أن الأعباء البيئية من قبيل التعامل مع النفايات النووية، لا تعرف الحدود فلا يمكن التمييز بين من يسببها ومن يعاني من نتائجها، وقد انتشر التلويث النووي في مناطق بعيدة مثل السويد وفنلندا وبولندا أيضا، لمجرد أن هذا ما أراده اتجاه الرياح، وبهذا أعطت كارثة تشرنوبيل نظرة استشرافية مبكرة تجاه الكوارث البيئية المستقبلية. عدا ذلك أدّت الحادثة إلى تقويض أوهام السيطرة على تلويث البيئة، اعتمادا على الأغذية الحيوية (المترجم: لهذه الأغذية تعريف قانوني في الاتحاد الأوروبي يقرر أنها المواد الغذائية التي يتم إنتاجها في أرض زراعية ذات بيئة حيوية، دون تعديلات عبر تقنيات

الوراثة ودون استخدام أسمدة كيمياوية)، فهؤلاء بالذات وجدوا أنفسهم أمام تلويث المزروعات الحيوية في الحقول المفتوحة وتحوّلها إلى نفايات ملوّثة بالإشعاعات بنسب ضعيفة، فكانوا في غاية السعادة أن يجدوا مصدرا بديلا للطعام في مزروعات البيوت الزجاجية التي تناقض مبدأ الزراعة الحيوية ولكن لم يشملها التلويث بالإشعاعات. على أن أكبر ما ضرب معنويات الوعي الأمني لدى سكان الحضارة التقنية، كان يتمثل في التعامل مع مشكلة الانصهار النووي بأسلوب بدائي ضعيف، إذ كان الحل في إقامة بناء إسمنتي سميك عازل أحاط بنواة المفاعل المنصهرة، وكان لا بدّ من تجديده مرة بعد أخرى مع إضافة طبقة اسمنتية إليه، بسبب تشققه المتواصل، وهو ما يرمز رمزا معبرا عن وجود كوارث تقنية لا سبيل إلى معالجتها.

وكان التصرف على نحو مغاير مع كارثة طبيعية سبّبها زلزال تحت سطح ماء البحر، ففجّر فيضانات "تسونامي" في اليوم الثاني من أعياد ميلاد ٢٠٠٤م، وقد وقعت الواقعة دون توقعات سابقة أيضا، إنما استُوعبت على أنها من الأقدار التي لا تردّ ولا تخضع للسيطرة، وهذا إحساس لا يضرب المعنويات الذاتية أو يثير الخجل كثيرا بقدر ما يصنعه وقوع حدث بسبب خطأ بشري كبير، وإن لم تكن له قيمة ذاتية كبيرة[336]. إنما كانت هذه الكارثة عالمية شاملة أيضا، ليس بسبب نقل وسائل الإعلام لمشاهدها على نطاق واسع، بل لأنها أصابت بأضرارها كثيرا من السياح من مختلف أنحاء العالم أيضا، كما أنها تحدّت قدرات الدول المعنية بوضوح، فتركت أثرا مستديما على الشعور بالأمن لدى السياح في كل مكان، بينما كانت معالجة المشكلة ممكنة، على الأقل من زاوية الحزن على الموتى وتجديد المنشآت والفنادق على الشواطئ.

أما المثال على كارثة اجتماعية شمولية غير متوقعة مسبقا فهو ما ارتبط بالمحرقة النازية وإن وقعت قبل حقبة تاريخية ليست قصيرة، إذ ما تزال آثارها مستديمة، على الأقل في العالم الغربي. لقد وقعت آنذاك جريمة اجتماعية كبيرة وُلدت داخل المحضن الثقافي للعالم الغربي المسيحي، خارج نطاق التصورات عن الممكن وقوعه وغير الممكن، بل خارج نطاق الأدبيات المعروفة ومبالغاتها حول ما يسمّى "تنبؤات يوم القيامة" ويقصد به تصورات بشرية حول نهايات العالم، وكذلك خارج نطاق شطط أصحاب التنبؤات اللاذعة من السياسيين. وهذا ما ترك أثره حتى الآن –أي بعد مرور ستة عقود على الكارثة– لدى من يفكّرون عقلانيا بطبيعة المسارات الحضارية وجدليتها. فلم يكن أحد منهم يتصوّر أن يمضي أصحاب المبدأ القومي العقلاني في حل المشكلات، إلى درجة إقامة منشآت تقنية للقضاء على البشر، فلم يسبق أن وجد هذا التصور موضعا له في النظريات العلمية للحداثة ولا في وعي العامة من الناس. كما كان لكارثة المحرقة النازية بعدها العالمي الشمولي أيضا، من حيث وقوعها في إطار حرب عالمية، وكون ضحاياها من مختلف الانتماءات والجنسيات (انتمى الضحايا إلى 20 جنسية بالمجموع[337]). (المترجم: واضح من هذه العبارة أن المؤلف ينطلق من تعريف شمولي للمحرقة النازية يتجاوز تعميمها المعروف أنها محرقة لليهود تحديدا)، وكان من علامات أثرها الشمولي أيضا محاكمات نورنبيرج التي جسّدت محاولة التعامل بالقانون مع جريمة تفوق التصور، والتي كانت في الوقت نفسه إيذانا بميلاد صيغة حقوق الإنسان المعاصرة والقانون الدولي أيضا. وهنا أيضا لم تكن النتائج الاجتماعية والسياسية والنفسانية للكارثة قابلة للمعالجة، فلا تزال توجد بسببها توترات عديدة بين الدول وعبر الأجيال، مما يعود إلى استخدام العنف المفرط فيها. ويعود وصف المحرقة بالكارثة الاجتماعية أيضا إلى أنها عرّضت أرضية الثقة العالمية لهزة مستديمة، لا سيما في الغرب العلماني، إذ كانت أول عملية استعراضية منظمة لوجود أناس يمكن أن يصنعوا في عالم تنويري كل ما يمكن صنعه بأناس آخرين، إذا ما بدا لهم أنه تصرف عقلاني وصحيح، في غياب سلطة علوية تثبّت الالتزامات وتحدّ من حرية مسارات العقل الذاتي.
واضح مما سبق أنه يمكن للكوارث التقنية والطبيعية والاجتماعية أن تخرق حاجز التصورات الممكنة، وأنه لا تتوافر –قبل وقوعها أطر معطياتٍ مسبقة تسمح بتحديد موقعها فيها.

إن للتبدل المناخي، باعتباره مشكلة بيئية اجتماعية، قواسم مشتركة مع تلك الكوارث العملاقة، من حيث أن مخاطره عالمية شمولية ونتائجه أبعد من أن يحاط بها، وأن وسائل المواجهة محدودة بسيطة، وأن حصيلته النفسانية تفتقر إلى مصادر الإرشاد للتصرف السليم. وستزيد هذه العناصر من قوة الإحساس الجذري بالعجز، الناشئ عن الخبرة في مواجهة كوارث الفيضانات والأعاصير والمجاعات أو تدمير مدن كبرى.

باختصار: نحن أمام مشكلة جديدة بالمعايير الكمية والنوعية، لا توجد مقابلها مخططات كبرى ولا بيانات إرشاد للتصرف التصحيح. وإن رد الفعل النفساني على شيء يمثل خطرا فوق إمكانات السيطرة عليه، هو الدفاع: وهنا بالذات يختزل المرء أعباء الشعور بالمسؤولية، الناشئ عن الوعي بوجود خطر، ما دام يراه خارج نطاق السيطرة على كل حال، فيلجأ إلى تجاهل الخطر نفسه أو التهوين من شأنه، وتتوافر لذلك سبل متنوعة، بدءا بالتشكيك فيما يقول به العلم، انتهاء بممارسة اللامبالاة، ومن ذلك القول مثلا: لقد استطاعت البشرية مواجهة كلّ الطوارئ حتى الآن فعلام لا تتمكن من ذلك مع ارتفاع وسطي حرارة الأرض أيضا؟

ونظرا إلى أن عواقب الكوارث الكبيرة تترك آثارها بدرجات متفاوتة اجتماعيا، كما تكشف في حالات ليست نادرة عن قصور الحكومات والإدارات في التعامل مع حوادث غير متوقعة، فإننا نرصد في غالب الأحوال اندلاع عمليات السلب والنهب والاحتجاجات الجماعية والمظاهرات وماشابه ذلك، قبل الفراغ من دفن الموتى من الضحايا ومن حصر الأضرار المادية. هذا ما وقع بعد فيضانات نيو أورليانس في خريف ٢٠٠٥م، ولم يختلف الحال عنه بعد كارثة الحرائق في اليونان في صيف ٢٠٠٧م، أو بعد زلزال البيرو في آب/ أغسطس ٢٠٠٧م، وهو ما يسري على أحداث انتهت بإسقاط الحاكم الاستبدادي سوموزا عقب وقوع زلزال في نيكاراجوا عام ١٩٧٢م.

بكلمات أخرى: إن الأحداث التي تتجاوز إمكانات السيطرة عليها تؤدي إلى الغضب لدى أشد الناس معاناة من نتائجها، وينطوي الغضب على خيبة الأمل على قدر ما سبقها من توقعات الحماية والرعاية من جانب الدولة، وتنبثق طاقة الاحتجاج من قلب خيبة الأمل هذه، وينفجر استخدام العنف مرافقا لها في كثير من الأحيان.

وتزداد شدّة الاضطرابات على وجه التخصيص عندما ينكشف مع وقوع الكارثة كيف تتركز كثافة الأضرار على الفئات الأفقر من سواها، وهي لا تملك أصلا –بسبب الفقر– إمكانات التغلب على العواقب أو التعويض عن الخسائر. هنا تتراكم طاقات استخدام العنف، ويتعاظم مفعولها الكموني المتفجر مع وقوع كوارث مستقبلية تالية، لأنها ستكون كوارث بنتائج عشوائية أيضا.

إن الكوارث الاجتماعية تقضي على الثوابت الاجتماعية نفسها، فما كان يمثل أسسا بدهية للحياة اليومية يفقد فجأة قابلية الاعتماد عليه، وما كان بمثابة وصفات مرشدة للتصرف السليم يفقد الاعتقاد بجدواه، وما كان بمنزلة قواعد متبعة يفقد سريان مفعوله، وتصل الحصيلة إلى مستوى زعزعة الثقة بالثقافة الحضارية الذاتية، أي الثقة في إمكانات السيطرة على المخاطر، وفي تقبل الاعتماد على ما كان موضع التخطيط للتصرفات الممكنة، وفي ذلك ما يقضي على صيغ استشراف المستقبل أيضا[(339)].

استخدام العنف هو الاحتمال الراجح لمسلسل اختزال آفاق التخطيط وتضييق مجالات التصرف وخسارة البدهيات الاجتماعية، لا سيما عندما تغيب مؤسسات إدارة الأزمات، أو عندما تنزلق هذه المؤسسات نفسها إلى وضع متأزم بسبب حوادث غير متوقعة.

إن الكوارث التقنية والطبيعية والاجتماعية، مثل الحوادث النووية والكيمياوية، والزلازل وفيضانات تسونامي البحرية، والثورات والإبادات الجماعية، جميع ذلك يمكن أن يكشف خلال فترة وجيزة إلى درجة مدهشة، أنّ عدم الاستقرار هو القاعدة وأن الاستقرار هو الاستثناء.

علاوة على ذلك نرصد كيف أزالت الحداثة ما ساد من معطيات الظروف التقليدية على صعيد الإنتاج وممارسة العلاقات البشرية، وهي ظواهر بطيئة التغيّر بطبيعتها، فأوصل تغييبها إلى صيغ جديدة لأشكال المعيشة، تزداد مرونة باستمرار، بينما تزداد صيغ العلاقات البشرية تعقيدا باستمرار أيضا.

مقابل عدم الاستقرار في الحياة المعيشية الفردية، تغلب على المؤسسات القائمة اليوم صفة الديمومة والاستقرار فيمكن اعتماد الأفراد عليها، وهذا هو المعتاد. إنما يعني ذلك على أي حال، أن مسارات التحديث شهدت تعديل مواضع المسؤولية الفردية المباشرة، فلم تعد الرعاية الصحية ورعاية المتقدمين في السن من الواجبات الأسروية، بل هي من مهام شبكة الرعاية الاجتماعية، ولم يعد حل النزاعات من شؤون العائلة، بل من صلاحيات الدولة وأجهزتها، كما أن شركات التأمين هي التي تتولى التحكّم في التعامل مع المخاطر المحتملة، وهذا هو المجرى الطبيعي في مجتمع يتميز بتعدد المهام فيه وتوزيعها. والأصل في الحالات الاعتيادية أن يضمن تولي المؤسسات للمسؤوليات المختلفة ما يكفي من الاستقرار ومن التخطيط المسبق، إذا ما سارت الأمور دوما حسب المتوقع لها.

هذا الوجه لمسار تطوّرات التحديث، يقابله وجه آخر يكمن فيما يمكن وصفه بالسلسلة أو السلاسل لمجرى التأثير على تلك التطوّرات، وهو تسلسل متشعب، متطاول مع ما يُتخذ من إجراءات ويقع من تدخلات ويتحقق من نتائج في التعامل مع المسؤوليات المعنية. وقد أضعف هذا الوضع القدرة على رؤية الأمور ومجراها بوضوح، ذلك أن "ورشات أعمال التموين، والنقل، والاتصالات، وغيرها من المنشآت العامة، أصبحت تعمل بصيغ نموذجية، على خلفية الحرص على تجنّب تعرّض مفعول مهامها للتوترات ما أمكن"[340]. أما عند وقوع الأزمات فيمكن أن يظهر للعيان أن هذه الضمانات للاستقرار مجرد خلائط هجينية، فحالة الأزمة هي الحالة التي ينشأ في إطارها الإحساس الفجائي بحقيقة ما هو مفتقَد وكان ينبغي توافره في الحالات الاعتيادية، كي تأخذ الأمور مجراها في المجتمع دون أن يلتفت أحد إليها، إنما دون وقوع أزمات طارئة أيضا.

إن علاقات الفعالية الناجحة المتبادلة بين بعضها بعضا تنطوي على حقول نقص تغطيها ظلال النجاح، وهذه هي التي تنكشف لحظة إخفاق فعالية تلك العلاقات.

بهذا المنظور تكشف الكوارث عن "أن المخاطر والأخطار الحاسمة قد تم التعتيم عليها بصورة منظمة في نطاق التصرفات اليومية الرتيبة"[341].

ومن الواضح أن العوامل الذاتية التي تعزز وقت الأزمة الشعور بعدم الاطمئنان، إلى جانب القرارات الخاطئة وردود الفعل الفوضوية وما شابه ذلك، تجعل العودة إلى الوضع الطبيعي أمرا عسيرا إن لم يكن مستحيلا، ولهذا تبقى الكوارث مفتوحة النتائج دوما، فهي لا تخضع حتى لنظام أو منطق ذاتي في نطاقها نفسه.

لقد أظلت البلدانَ الغربية حقبة امتدت جيلين من السلام والازدهار، فأدت إلى غلبة توقعات الاستقرار واستبعاد غيابه. عندما يولد الإنسان ويكبر في عالم لم يشهد حربا ضارية، ولا زلزالا مدمرا لمنشآته العامة، ولا مجاعة مضنية، فإنه ينظر آنذاك إلى ممارسة العنف الجماعي، أو انتشار الفوضى العشوائية، أو سواد الفقر، على أنها مشكلات أناس آخرين سواه.

ليس في أطر المعطيات المسبقة الناشئة عن حقبة استقرار نسبي، ما يرشد إلى كيفية التعامل الصحيح مع الأزمات والكوارث، وإن أرشدت على أقصى حد، إلى التعامل مع حالات شاذة نسبيا، كما يقع عند حرائق الغابات أو بعض الفيضانات، ولهذا فإن كل ارتفاع لمستوى الماء إلى حد الفيضان في مثل تلك المناطق المستقرة يُصنّف على أنه "فيضان القرن"[342].

وهذا بالذات ما ينطوي على خطر الغفلة عن رؤية كيف تتكوّن طاقات تغييرات اجتماعية سريعة، وتستمر الغفلة حتى وإن أصبحت معالم التغيير ملموسة للغاية.

هكذا كان الناس الذين عاشوا قبل عام ١٩٨٩م في جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية، ينطلقون من أن الظروف في البلدين لن تتبدل تبدل كبيرا، كذلك كان كثير من اليهود في ألمانيا على اعتقاد مشابه حتى داهمتهم لحظة تشريدهم بالفعل، ولا يختلف الوضع مع من كان يعيش على مقربة من مفاعل تشرنوبيل. بل أظهرت البحوث العلمية أنه كلما ازدادت المساكن قربا من مفاعل نووي، ارتفعت نسبة غياب الشعور بعدم الاطمئنان لدى ساكنيها[343]، إذ أن تدنّي قابلية دفع الخطر أصلا، تؤدي إلى ازدياد الرغبة في إقصاء الشعور به، وبالتالي يغيب ذلك الشعور كغياب الإحساس بالألم رغم وجوده، أو كان إقصاؤه عبر تجاهل الخطر نفسه، أو اتخاذ موقف دفاعي إزاءه، ومن دون هذه الوسائل لا يمكن للمرء أن يتعايش مع أخطار مجاورة له، وهو مضطر لذلك التعايش ما دام لا يستطيع السيطرة عليها أصلا.

للبشر قدرة فائقة للتلاؤم مع الشروط البيئية المتغيرة، مستمدة من القدرة على ظاهرة توارث حضاري، فكل جيل جديد يجد بين يديه ما ابتكره جيل سابق من تقنيات، وينطلق من استراتيجيات لحلّ المشكلات المرتبطة بتلك المبتكرات، من المستوى الذي خلفه ما وصل إليه الجيل السابق[344]، إلا أن النظريات العلمية التي تعالج هذه العنصر المثير للغاية في نطاق مسار الحياة البشرية، تغفل عن مشكلة هامة، وهي أن هذه القاعدة السارية في إطار التطور الاجتماعي المتواصل ما بين الأجيال، لا تسري فقط على ما يتم تطويره من استراتيجيات ناجحة، يتم توسيعها جيلا بعد جيل، بل تسري أيضا على الأخطاء المرتكبة خلال ذلك.

هنا يمكن أن نرصد نجاحا معينا قصير الأمد، مثل الارتفاع السريع جدا لمستوى الاطمئنان إلى استمرار الحياة ومستوى المعيشة في الدول التي سبقت سواها في التصنيع، وهو ما تحقق اعتمادا على استغلال الثروات الطبيعية ولا يمكن أن يستمر إلا على أساس مبدأ النمو المتواصل، ولكن هذا النجاح يمثل كارثة في المدى المتوسط، أي عندما يجذب طريق الحداثة الصناعية إليه جميع المجتمعات البشرية، فآنذاك تظهر سريعا الحدود الطبيعية لتطبيق مبدأ زيادة الرفاهية عبر استغلال الموارد ومواصلة النموّ.

هذا ما يمثل نموذج تغيّر بطيء شبه متسلل للأوضاع البشرية، ولكن البشر مكوّنون نفسانيا على عدم رصد المتغيرات المتسللة في عالمهم المعاش وإنما المتغيرات الفجائية فقط.

بين أيدينا عوامل نفسانية مركّبة، فعندما يواجه المرء مشكلة عملاقة لا يستطيع أن يصنع تجاهها الكثير، بل يتلاقى لديه مفعول ضغط مشاعر لا تتلاءم مع العصر، ومفعول خبرته مع ما يعايش حوله، ومفعول الوهم بعدم وجود أمر كبير مثير يحرّك العالم، ومفعول حاجته إلى التخلص من الإحساس بالمسؤولية المباشرة.

هذا الركود في المشاعر هو في نظر نوربرت إلياس "السلوك الأعرج" في متابعة تطوّر الحقائق، بما يمنع وقوع تحوّل اجتماعي ليواكب تحوّلا آخر يقع بالفعل[345]، ويقول جنتر آندرس "نحن" لا نزال كما كنا نعتقد كيف كنّا "نحن" بالأمس، فالمواقف البشرية لا تترجم ترجمة فورية تواكب التفاعل مع حالات التهديد بخطر ما[346]، ويرى أندرس أن "العمى عن رؤية النهايات البشرية الكارثية، والعجز عن تقدير الأخطار الحقيقية بما يناسبها، كي يمكن التفاعل برد فعل صحيح عليها، يوصل إلى الاعتقاد المتواصل عبر الأجيال بمسار الصعود التلقائي المزعوم في مجرى التاريخ"[347]. أما الوجه الآخر لهذا الركود تجاه مسارات المتغيرات الجارية مع العجز عن تقدير أبعادها، فهو ظاهرة التحوّلات المتسلسلة على غير انتظار، فهنا يواكب تغير طرق الاستيعاب والتأويل الحقائق المتغيّرة، دون الإحساس بذلك أصلا.

هوامش

(178)- انظر: بوبيتس: ظواهر، في الهامش رقم ٢٥، ص ٨٣.

(179)- جميع الأرقام التالية منقولة عن كشف صادر عن مجموعة العمل للبحوث العلمية حول أسباب الحروب في جامعة هامبورج. قارن:
http://www.sozialwiss.uni,hamburg.de/publish/Ipw/Akuf/Index.htm.

تعرّف المجموعة العلمية الحرب بأنها "نزاع جماعي ينطوي على استخدام العنف، ويحمل جميع المعالم التالية: أ) وجود فريقين أو أكثر من القوات المقاتلة المشاركة في المعارك، ويكون أحد هذه الفرق على الأقل قوات نظامية تتبع لحكومة (جيش، ميليشيات مسلحة، وحدات الشرطة). ب) يجب أن يتوافر لدى طرفي الحرب حد أدنى من التنظيم المركزي لتوجيه المعارك والمشاركين فيها.... ت) تتخذ العمليات المسلحة صبغة الاستمرارية بدرجة معينة، ولا تكون مجرد صدامات ناشبة بصورة فجائية من حين إلى آخر، أي أن الطرفين يقاتلان وفق خطة استراتيجية، سيان هل دارت المعارك على أرض تابعة لمجتمع واحد أو أكثر وكم تستمر زمنيا".

(180)- انظر:

Debiel u.a.: Globale Trends, (Anm.78); S. 82.

(181)- نفس المصدر ص ٢٦ وما يليها.

(182)- نفس المصدر.

(183)- انظر:

Pearce: Flüsse, (Anm. 45), 128ff

(184)- وكالة نوفوستي للأخبار والمعلومات، يوم ١ / ٨ /٢٠٠٧م.

(185)- صحيفة فرانكفوتر آلجيماينه، يوم ١٩ / ١٠ /٢٠٠٧م ص ٦.

(186)- انظر:

Purnier: Darfur, (Anm. 13), S. 12.

(187)- نفس المصدر ص ١٠.

(188)- تعتمد المقارنة بشكل أساسي على الأعمال القيمة لماري كالدور من جهة ومانفريد مونكلر من جهة أخرى. (قارن الهامش رقم 125).

(189)- انظر:

Keegan: Kultur des Krieges, (Anm 87), S. 149ff.

(190)- انظر:

Kaldor: Neue und alte Kriege, (Anm. 125), S. 15ff.

(191)- انظر:

Münkler: Die neuen Kriege, (Anm. 125), S. 240.

(192)- انظر:

Keegan: Kultur des Krieges, (Anm 87), S. 537.

(193)- انظر:

Kaldor: Neue und alte Kriege, (Anm. 125), S. 158

(194)- نفس المصدر ص ١٦١

(195)- انظر:

Klein: Schock-Strategie, (Anm. 41), S. 26,

عقدت وزارة الأمن الوطني الأمريكية ١١٥ ألف اتفاقية من هذا القبيل حتى عام ٢٠٠٦م.

(196)- صحيفة فرانكفورتر آلجيماينه، يوم ٢٤ / ٩ /٢٠٠٧م، ص ٨.

(197)- انظر:

Kaldor: Neue und alte Kriege, (Anm. 125), S. 251

(198)- في إيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧م أدى قتل مدنيين في العراق عن طريق مرتزقة إلى إقدام الحكومة العراقية بدعم الحكومة الأمريكية على إلغاء ترخيص عمل منظمة الأمن الخاصة بلاك ووتر.

(199)- قارن:

http://web.fu-berlin.de/ethnologie/publikationen/media/Georg_Elwert-Gewalt_und_Maerkte.pdf.

(200)- انظر:

Wolfgang Höpken: Gewalt auf dem Balkan. Eklärungsversuche zwischen "Struktur" und "Kultur", in: Ders und Michael Rieckenberg (Hg.): Politische und ethnische Gewalt in Südosteuropa und Lateinamerika, Köln u.a. 2001, S. 53-95; Holm Sundhaussen: Der "wilde Balkan". Imigration und Realität einer europäischen Konfliktregion, Ost-West, Europäische Prespektiven, 1/1 2000, S. 79-100; Maria Todorova: Die Erfindung des Balkans. Europas bequemes Vorurteil, Darmstadt 1999.

(201)- انظر:

Goffman: Asyle, (Anm.20).

(202)- انظر:

Münkler: Die neuen Kriege, (Anm. 125)

(203)- قارن:

Straus, the Order of Genocide, (Anm. 67); Welzer: Täter, (Anm. 19).

(204)- نظرا إلى ظهور "حركات" جديدة باستمرار في مثل هذا النوع من النزاعات، يصعب على المتابع من خارج نطاقها إلى حد كبير أن يفهم ما الذي يريده كل طرف أصلا، وهو وضع ذو نتائج بعيدة المدى على بحوث توضيح نزاعات العنف. هكذا ظهر مثلا تقرير لصحيفة فرانكفورتر آلجيماينه بعنوان "معارك في الصومال" يوم ٢٥ / ٩ /٢٠٠٧م (ص ٦) تحدّث عن "اتحاد لإعادة تحرير الصومال" تأسس قبل أسبوعين من ظهور التقرير، وبدا أنه يلعب دورا مركزيا، وقد ضم الإسلاميين الذين سبق للقوات الحبشية أن أخرجتهم قبل فترة وجيزة من موقاديشو بالإضافة إلى "جماعات مدنية" مختلفة، وحاول التقرير أن يوضح مَن هي العناصر الفاعلة في المعارك الدائرة وما هي أسبابها.

(205)- قارن:

www.spiegel.de/politik/ausland/0,1518,druck-510917,00.html.

(206)- الاستشهاد منقول عن:

Naimark: Flammender Hass, (Anm. 28), S. 141.

(207)- انظر:

Rainer Geißler: Struktur und Entwicklung der Bevölkerung, Bundeszentrale für politische Bildung, in: http://www.bpb.de/publikationen/7WF4KK.html.

ليست هذه الأرقام مضمونة على النقيض من الاعتقاد بذلك عموما، بل هي تقديرات تقوم جزئيا على أساس غير متين. العدد الحقيقي للضحايا يمكن أن يكون أدنى من ذلك. انظر.

Ingo Haar: Hochgerechnetes Unglück. Die Zahl der deutschen Opfer nach dem zweiten Weltkrieg wird übertrieben, Süddeutsche Zeitung, v. 14.11.2006.

(208)- انظر:

Naimark: Flammender Hass, (Anm. 28), S. 125ff.

(209)- علاوة على ذلك تحمل العودة إلى التدين الإصلاحي معالم تحديث، لأنه -كما يقول كلاوس ليجيفي- ينتشر عبر الشعوب وبصور فردية، انظر:

Claus Leggewie: Glaubensgemeinschaften zwischen nationalen Staatskirchen und globalen Religionsmärkten, Einleitungsvortrag des international Congress on Justice and Human Values in Europe, 10.5.2007.

(210)- انظر:

Kaldor: Neue und alte Kriege, (Anm. 125), S. 18

(211)- نفس المصدر ص ١٩.

(212)- نفس المصدر ص ٢٠.

(213)- انظر:

Mann: Die dunkle Seite, (Anm. 28), S. 744

(214)- صحيفة فرانكفورتر آلجيماينه، يوم ٣٠ / ٨ /٢٠٠٧م.

(215)- أخبار التلفاز الأول الألماني يوم ٢٠ / ٧ /٢٠٠٧م.

(216)- انظر:

ORF in: http://news.orf.at/051010-92154/92155txt_story.html.

(217)- انظر:

Mann: Die dunkle Seite, (Anm. 28), S. 772

(218)- انظر:

Carius/Tänzler/Winterstein, Weltkarte, (Anm. 117), S. 10.

(219)- نفس المصدر ص ١٤.

(220)- نفس المصدر ص ٤٦.

(221)- نفس المصدر ص ٢٧.

(222)- نفس المصدر ص ٤٧.

(223)- انظر:

Nicole Argo: Human Bombs: Rethinkimg and Terror, Working Paper, MIT Center for International Studies, 6/7 2008, S. 1-5.

(224)- انظر:

Bruce Hoffman: Terrorsmus. Der unerklärte Krieg, Frankfurt am Main 1999, S. 211

(225)- انظر: ذكرت صحيفة فرانكفورتر آلجيماينه زونتاج تسايتونج أن الفترة بين ١ /١ و٢٣ / ٩ /٢٠٠٧م وحدها شهدت في العراق ١٥٣٣عملية تفجير، كان أكثر من ثلثها عمليات انتحارية، وبلغ عدد ضحاياها ١٤٦٢٤ قتيلا و٢٩٣١٤ جريحا. انظر:

Markus Wehner: Werkzeug des Terrorsmus, FAS v. 30.9.2007, S. 4.

(226)- انظر:

Hoffman, Terrorismus, (Anm., 224), S. 211ff

(227)- نفس المصدر ص ٢١٣.

(228)- أسامة بن لادن أعرب عن اعتزازه بمثل هذه النسبية للتكاليف، فقال في رسالة فيديو إن كل دولار أنفقته القاعدة "أدى بإذن الله إلى القضاء على ما قيمته مليون دولار بالإضافة إلى عدد كبير من أماكن العمل". هذا الاستشهاد منقول عن المصدر السابق ص ٢١٥.

(229)- بهذا المنظور يثير أقصى درجات القلق أن الإرهابيين المحتملين لا يحملون علامات فارقة. فريتس ج. ودانييل مارتن س. اللذان اعتنقا الإسلام واعتُقلا في إيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧م بعد تخطيطهما لعملية تفجير في ألمانيا، هذا الحدث أثار لدى الرأي العام درجة كبيرة من التوتر، أكبر مما يحتمل أن يثور لو أنهما كانا شخصين من بلدان إسلامية.

(230)- انظر:

Marc Sageman: Understanding Terror Networks, Philadelphia 2004.

(231)- انظر:

Argo, Human Bombs, (Anm. 223), S. 1.

(232)- هذا ما تستند إليه أيضا حجج تتردد على ألسنة من يسمّون خطباء الكراهية، مثل محمد فزازي الذي تردّد على سماع خطبه في هامبورج بعض من شاركوا في تفجيرات ١١ / ٩، فكان يضع القيم الإسلامية مقابل القيم الغربية، ويؤكد الخلفية الاستعمارية واستمراريتها فيما تتم معايشته من استغلال واضطهاد، ويؤكد من خلال ذلك ضرورة التوكيل الذاتي الإسلامي لخرق القانون وممارسة الإرهاب. انظر:

Romuald Karmakar: Hamburger Lektionen, Dkumentarfilm 2007.

(233)- انظر:

Argo, Human Bombs, (Anm. 223), Übersetzung H. W.

(234)- انظر:

Shiv Malik: Der Bomber und sein Bruder, Zeitmagazin Leben, 28/2007, S. 21

(235)- انظر:

Sageman: Understanding Terror, (Anm. 230), vgl.: Argo, Human Bombs, (Anm. 223), S. 3.

(236)- انظر:

Malik: Der Bomber, (Anm. 234), S. 20

الأشخاص الذين تسري عليهم هذه المواصفات بصورة جزئية فقط هم المعتنقون لإسلام، مثل فريتس ج. ودانييل مارتن، اللذين لم يكونا تابعين لأقلية في المجتمع قبل اعتناقهم الإسلام. أما عندما نعود إلى حقبة إرهاب كتلة الجيش الأحمر فيظهر للعيان أن ظلما متوهّما في الدرجة الأولى وليس حقيقيا، يمكن أن يُربط بطرح بدهيات نخبوية تدفع الناس إلى التعاطف والدعم، وحتى للانضمام إلى جماعات إرهابية.

(237)- يعود الاستشهاد إلى:

Wolf-Dieter Roth: Warum Terroristen töten. in:
http://www.heise.de/bin/issue/r4/dl-artikel2.cgi?artikelnr=2214&mode=print.

(238)- انظر:

Agit 883 zit. Nach Butz Peters: Tödlicher Irrtum.Die Geschichte der RAF, Frankfurt am Main 2004, S. 194

(239)- نفس المصدر ص ٢٦٨.

(240)- نفس المصدر ص ١٩٧.

(241)- أمام هذه الخلفية أيضا يبدو إرهاب هؤلاء من أبناء مواطنين من الجيل الثاني غريبا وكأنه من صنع أشباح، إذ تظهر فيه جميع معالم معايشة تاريخية قلبت المؤشرات السياسية فيها رأسا على عقب بصورة غريبة لتجعلها ذات تأثير عبر الأجيال، ولتعبر عن نفسها في استخدام عنف شمولي. وعلاوة على ذلك توضح هذه الخلفية علام يتمكن أولئك الذين يمثلون الإرهاب الشمولي اليساري، بدءا بهورست مالر، انتهاء ببيرند رابيل من تبديل تلك المؤشرات السياسية دون صعوبة من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين. (المترجم: شارك المحامي هورست مالر في تأسيس كتلة الجيش الأحمر وفي عملياتها، وأصبح في هذه الأثناء من اليمين المتطرف، وبدأ الكاتب بيرند رابيل حياته في حركة يسارية طلابية ساهمت فيما يسمى ثورة الطلبة عام ١٩٦٨م، ثم مال في كتاباته لاحقا إلى الاتجاه القومي).. مثل هذا الفكر لا يمارس مقاومة ترتكز على عقيدة ثابتة.

(242)- انظر من الكتابات التقليدية حول ذلك:

Henry Tajfel: Human Groups and Social Categories, Cambridge 1981; Muzafer Sherif: The Psychology of Social Norms, Ney York 1936.

(243)- الجماعات الشمولية هي -بالقياس على مصطلح المؤسسات الشمولية لجوفمان- تلك التي تشكل عالم معيشةِ أعضائها لفترات زمنية طويلة ولا تفسح مجالا لإدارة ذاتية فردية وقتية ولا لاتخاذ قرارات ولا للفرار. وتسري هذه العلامات المميزة أيضا على فرق الشرطة في حرب إبادة.

(244)- انظر:

Sebastian Haffner: Geschichte eines Deutschen, Stutgart 2002, S. 279ff.

(245)- انظر:

Hannah Arendt: Elemente und Ursprünge totaler Herrschaft, München 1996, S. 675ff.

(246)- انظر:

Hoffman, Terrorismus, (Anm., 224), S. 411

(247)- أتوجه بالشكر إلى آلفريد هيرش (المترجم: ألفريد هيرش أستاذ جامعي مرموق وباحث في الفلسفة والعلوم السياسية) على الملاحظات التالية.

(248)- انظر:

Sabine Leutheusser-Schnarrenberger: Der Fall Khaled el Masri. Regierung im Zwiespalt zwischen Terrorbekämpfung und Menschenrechten, in: Till Müller-Heidelberg u.a. (Hg.): Grundrechte-Report 2006. Zur Lage der Bürger- und Menshcenrechte in Deutschland, Frankfurt am Main 2006, S. 24-28.

(249)- انظر:

Barbara Lochbihler: Aufklärung und Prävention. Die offenen Aufgaben der Bundesregierung im Kampf gegen den Terrorismus mit Blick auf die Menschenrechte, in: Till Müller-Heidelberg u.a. (Hg.): Grundrechte-Report 2006. Zur Lage der Bürger- und Menshcenrechte in Deutschland, Frankfurt am Main 2006, S. 177-181.

(250)- معظم المعلومات التالية، لا سيما ما يتعلق بالحركية الزمنية والانتشار المكاني، منقول عن التقرير العام الصادر عن "مركز التحليلات الاستراتيجية"، التابع مباشرة لرئاسة الوزراء الفرنسية، في:

http://www.strategie.gouv.fr/rubrique.php?id_rubrique=21.

قارن أيضا:

Paul Silverstein und Chantal Tetreault: Postcolonial Urban Apartheid, Items ans Issues, 5/4 2006.

أدين بالشكر في التنويه بهذه المصادر إلى جاك شلوبتسوك. (المترجم: جاك شلوبتسوك باحث جامعي في معهد متخصص بالعلاقات البينية للفروع العلمية الجامعية).

(251)- انظر:

Norbert Elias: Studien über die Deutschen, Frankfurt am Main 1989, S. 315.

(252)- يستند هذا المقطع إلى معلومات استقصاها زيباستيان فيسّل.

(253)- منذ فترة لا بأس بها تتم عمليات ترحيل خارج نطاق هذه الصورة القانونية أيضا، فالبلدان التي يتم ترحيل اللاجئين إليها ليست مواطنهم الأصلية بالضرورة. في المغرب مثلا تم ترك اللاجئين ببساطة في قلب الصحراء أكثر من مرة.

(254)- انظر:

Martin Dahms: Der weite Weg in die erst Welt, Das Parlament, 28/2006; in:
http://www.bundestag.de/dasparlament/2006/28-29/Europa/007.html.

(255)- انظر:

Ralf Streck: "Massensterben" vor den Kanarischen Inseln, telepolis, 24.3.2006; in:
http://www.heise.de/tp/r4/artikel/22/22317/1.html.

(256)- انظر:

Harald Neuber: Festung europa: Beispiel Spanien, telepolis, 22.10.2004.

(257)- انظر:

Helmut Dietrich: Die front in der Wüste, Konkret, 12/2004, S. 5f.; in:
http://nolager.de/blog/files/nolager/lampedusa.pdf.

(258)- انظر:

Dahm, Weg, (Anm. 254).

(259)- انظر:

Ralf Streck: Sechs Satelliten sollen Flüchtlinge aufspüren, telepolis, 30.5.2006; in:
http://www.heise.de/tp/r4/artikel/22/22780/1.html.

(260)- انظر:

Steven Carrell: Revealed: Robot Spyplanes to Guard Europe`s Borders, The Independent, 4.6.2006, in:
http://news.independent.co.uk/europe/artikel624667.ece.

(261)- انظر:

Infoblatt des "Directorate General Enterprise and Industriy-Security/doc/project_flyers/766-06_busav.pdf.

(262)- انظر:

Dietrich: Front, (Anm. 257), S.6.

(263)- انظر:

Alfred Hackensberger: Anschlag auf die Grenze, telepolis, 3.10.2005, in:
http://www.heise.de/tp/r4/artikel/21/21064/1.html.

(264)- انظر:

Florian Rötzer: Ansturm auf die Mauer, telepolis, 6.10.2005, in:
http://www.heise.de/tp/r4/artikel/21/21086/1.html

(265)- انظر:

n-tv: noch ein Zaun für Melilla, 4.10.2005, in: http://www.n-tv.de/586970.html.

(266)- انظر:

Hackensberger: Anschlag, (Anm. 263).

(267)- انظر:

Stern/dpa: Spanien beginnt mit Abschiebungen, 7.10.2005, in: http://www.stern.de/ausland/:F1%FCchtlingsdrama-Spanien-Abschiebungen/547229.html.

(268)- انظر:

آلفريد هاكينسبيرجر: يجب التعامل مع اللاجئين بكل احترام ككائنات بشرية (في حوار مع فريديريكو باروبلا، أطباء بلا حدود، طنجة) انظر:

telepolis, 16.10.2005, in:

http://www.heise.de/tp/r4/artikel/21/21153/1.html

(269)- انظر:

Michael Schwelien: Die Einfalltore, Die zeit, 42/2005, 13.10.2005, in: http://images.zeit.de/text/2005/42/Ceuta

(270)- انظر:

Médicins sans Frontières: Violence and Immigration.Report on Illegal Sub-Saharan Immigrants (ISSs) in Marocco, 2005, S. 2ff, in:

https://www.aerzte-ohne-grenzen.de/obj/_scripts/msf_doenload_pdf.

(271)- انظر:

Ralf Streck: "Massensterben" vor den Kanarischen Inseln, telepolis, 24.3.2006; in: http://www.heise.de/tp/r4/artikel/22/22317/1.html.

(المترجم: سبق ذكر المصدر في الهامش رقم 255)

(272)- انظر:

Médicins sans Frontières: Violence, (Anm. 270), S. 6

(273)- قارن:

Rat der Europäischen Union: Tagung des Eurpopäischen Ratesin Thessaloniki vom 19/20.6.2003, Schlussfolgerungen des Vorsitzes, Brüssel 1.10.2003, Ziffer 26, in:

http://www.consilium.europa.eu/ueDocs/cms_Data/docs/pressdata/de/ex/76285.pdf

(274)- انظر:

Gunßer, Der europäische Krieg gege Flüchtlinge, (Anm. 11).

(275)- انظر:

Leo Wieland: Erste afrikanische Flüchtlinge nach Marokko abgeschoben, FAZ v. 7.10.2005, S.1.

(276)- انظر:

Karl Hoffmann: Lampedusa: Die Ankunft in Europa, Deuschlandfunk, 30.4.2006, in: http://www.dradie.de/dlf/sendungen/transit/494082.

(277)- انظر:

Dietrich, Front, (Anm. 257), S. 3

(278)- انظر:

Streck, Massensterben, (Anm. 255).

(279)- انظر:

Anke Schwarzer: Das Lagersystem für Flüchtlinge, telepolis, 21.8.2005, in:

http://www.heise.de/tp/r4/artikel/20/20764/1.html.

(280)− انظر:

Hans−Christian Rössler: In Libyens Hölle, FAS, Frankfurter Allgemeine Sonntagszeitung, 22.7.2007, S.8.

(281)− انظر:

Mike Davis: Die große Mauer des Kapitals, Die Zeit v. 12.10.2006, 42/2006, in: http://www.zeit.de/2006/42/Mauern?page=2.

(282)− انظر:

Regulation (EC) No 491/2004 of the European Parlament and of the Council of 10 March 2004− estabilishing a programme for financial and technical assistance to third countries in the area of migration and asylum (AENEAS), Artcle 1,3; in: http://ec.europa.eu/europea−id/projects/eidhr/pdf/themes−migration−reglement_en.pdf.

(283)− انظر:

Franco Frattini und Wolfgang Schäuble (im Interview): Mit Hubschraubern gege illegale Einwanderung, Frankfurter Allgemeine Zeitung v. 29.3.2007, S. 3.

(284)− انظر:

Frontex Annual Report 2006, S. 2, in: http://www.frontex.europa.eu/annula_report.

(285)− انظر:

Einrichtungen der Europäischen Union: Europäische Agentur für die operative Zusammenarbeit an den Außengrenzen (Frontex), juni 2007, in: http://europa.eu/agencies/Community_agencies/frontex/index_de.htm.

(286)− انظر:

Frontex Finance, in: http://www.frontex.europa.eu/finance/XX

(287)− انظر:

Bundesministerium des Innern (Hg.) Aufgaben und Tätigkeiten der Europäischen Grenzschutzagentur FRONTEX, undatiert, in: http://www.eu2007.bmi.bund.de/nn_103444/EU2007/DE/InnenpolitischeZiele/Themen/Frontex/Frontex__node /html__nnn=trueXX

(288)− انظر:

Christoph Marischka:Frontex als Shrittmacher der EU−Innenpolitik, telepolis, 25.5.2007, in: http://www.heise.de/tp/r4/artikel/25/25359/1.hrml.

(280)− انظر الهامش رقم ٢٨٧.

(290)− انظر الهامش رقم ٢٨٨.

(291)− انظر:

Bundesministerium des Innern (Hg.): Innenpoliti − Informationen des Bundesministerium des Innern, Juli 2007, S. 6.

(292)− انظر الهامش رقم ٢٨٧.

(293)− انظر:

Bundestagdrucksache 16/4902 v. 28.3.2007.

(294)− انظر:

Bundestagdrucksache 16/5019 v. 14.4.2997, in:

http://dip.bundestag.de/btd/16/050/1605019.dpf.

(295)- انظر:

Frontex Annual Report 2006, S. 5.

(296)- انظر: نفس المصدر ص ١٥. وقارن:

Endstation Grenze, Öffentliche Sicherheit, 5-6/2007, S. 25, in:

http://www.bmi.gv.at/offentlsicherheit/2007/05_06/Frontex.pdf.

(297)- يترك التقرير عددا من الأسئلة دون جواب، لا يقتصر ذلك فقط على تعيين الدول السبعة المشاركة، بل يشمل أيضا على سبيل المثال ما هي المعاهدات المعتمدة للقيام بعمليات في المياه الإقليمية السنغالية والموريتانية، وكيف تم التعامل مع زهاء 4 آلاف لاجئ تمّ الإمساك بهم.

(298)- انظر:

Frontex News Releases: A Sequal of Operation Hera Just starting, 15. Februar 2007, in:

http://www.frontex.europa.eu/newsroom/news_releases/art13.html.

(299)- انظر:

Frontex Annual Report 2006, S. 11 sowie Christoph Marischka: Frontex geht in die Offensive, Informationsstelle Militarisierung (IMI), IMI-Analyse, in:

http://www.imi-online.de/2007.php3?id=1530.

(300)- انظر:

Bundesministerium des Innern: Aufgaben und Tätigkeiten der Europäischen Grenzschutzagentur FRONTEX, in: http://www.eu2007.bmi.bund.de/nn_103444/EU2007/DE/InnenpolitischeZiele/Themen/Frontex/Frontex__node /html__nnn=true.

وانظر أيضا الهامش رقم ٢٨٨. ورد في نبأ صحفي يوم ٢٤ آب/ أغسطس أن وكالة فرونتكس أوقفت مؤقتا أنشطتها في مياه البحر الأبيض المتوسط، بسبب نقص المال اللازم من أجل "أن تضع تحت التصرف طوال فصل الصيف البواخر والمروحيات والعناصر لأداء العمليات في مياه جنوب أوروبا". انظر صحيفة فرانكفورتر آلجيماينة يوم ٢٤ / ٨ /٢٠٠٧م، ص ٣. هذا الخبر الذي أثار ولا ريب الدهشة على مستوى الاتحاد الأوروبي، يستدعي تفسيره بأنه على الأرجح من أجل الحصول على مزيد من التمويل.

(301)- غالبية هؤلاء كانوا من السياح والطلبة والعاملين الذين دخلوا البلاد بصورة قانونية، وبقوا فيها بعد انتهاء المدة القانونية لتأشيرة السفر. قارن:

Jennifer Elrick: Länderprofil Kananda, focus Migration, 8/2007, S. 7f, in:

http://www.focus-migration.de/Kanada.1275.0.html.

(302)- انظر:

Mike Davis: Die große Mauer des Kapitals, Die Zeit v. 12.10.2006, 42/2006, in:

http://www.zeit.de/2006/42/Mauern.

(303)- انظر:

U.S.Costums and Border Protection: National Border Patrol Strategy, September 2007.

(304)- قارن الهامش رقم ٣٠٢. مثال على هذا المفعول كانت عملية "الحفاظ على الحدود" عام ١٩٩٤م. وقد تضمنت زيادة تجهيزات الحدود بين كاليفورنيا وولاية باجو كليفورنيا المكسيكية، في شكل زيادة العاملين في حرس الحدود، وتطوير تجهيزاتهم، وبناء جدران، وتوسيع ما هو قائم منها من قبل. بعد أربع سنوات طرحت منظمات غير حكومية، أمريكية ومكسيكية، من بينها منظمة جمعيات خدمات الصداقة الأمريكية، ومركز آبويو للهجرة وقضايا المهاجرين، حصيلة تلك السنوات، وتبين فيها أن تيارات الهجرة بدّلت طرقها، فأصبح العدد الأكبر من حالات تجاوز الحدود يتم في مناطق صحراوية شرق مكسيكالي وتيكيت، حيث تصل الحرارة إلى ٥٠ درجة مئوية. انظر:

Bundeszentrale für politische Bildung: USA/ Mexiko: Kritische Bilanz von Nichtregierungsorganisationen zu vier Jahren Äoperation Gatekeeper, Migration und Bevölkerung, 8/1998, in:

http://www.migration-info.de/migration_und_bevoelkerung/artikel/980807.htm.

(305)- نفس المصدر، وانظر أيضا:

Achim Reinke: Unterwegs in die erste Welt, Caritas International, November 2006, in:

http://www.caritas-international.de/10567.html.

(306)- النص بالإنجليزية، انظر:

Office of Homeland Security: The National Strategy for Homeland Security, Juli 2004, S. 21, in: http://www.dhs.gov/xabout/history/publication_0005.shtm.

(307)- انظر:

Nicholas Parott: Länderprofil - Die Vereinigten Staaten von Amerika, focus Migration, 4/2007, in: http://www.focus-migration.de/Die_Vereinigten_Staa.1233.0.html.

(308)- انظر:

Department of Homeland Security: Organizational Charts, 1.4.2007, S. 1, in: http://wwe.dhs.gov/xlibrary/assests/DHS_OrgChar.pdf.

(309)- انظر:

Kai Oppel: USA - unbeliebt und unvermeidlich. Finantional Times Deutschland v. 9.9.2007, in: http://www.ftd.de/unternehmen/handel_dienster/247895.html.

(310)- انظر:

US-Regierung verschärft Reisekontrolle, Handelsblatt v. 25.6.007, in: http://www.handelsblatt.com/news/_pv/_p/200051/_t/ft/_b/1285723/default.aspx/index.html.

(311)- انظر:

Klein. Schock-Strategie, (Anm. 41), S. 26.

(312)- انظر:

Bundeszentrale für politische Bildung: USA/ Kanada: Grenzsicherungsabkommen und höhere Einwanderungsquoten in Kanada, Migration und Bevölkerung, 1/2002, in: http://www.migration-info.de/migration_und_Bevoelkerung/artikel/020104.htm.

(313)- انظر:

U. S. Customs and Border Protection: Securing America`s Borders, September 2006, S. 1, in: http://www.cbp.gov/linkhandler/cgov/toolbox/about/mission/cbp_securing_borders.ctt/cbp_securing_borders.pdf

(314)- انظر:

Tim Gaynor: Blockimg the Border, Reuters, 10.9.2007, in: http://features.us.reuters.com/cover/news/N07313987.html.

(315)- قارن الهامش رقم ٣١١.

(316)- انظر:

Reinke: erste Welt, (Anm. 305).

(317)- انظر:

U. S. Customs and Border Protection: Secure Border Initiative: A Comprehensive Border Security Solution, Secure Border Initiative Monthly, 1/1 2006, S. 1, in: http://www.cbp.gov/linkhandler/cgov/border_security/sbi/sbi_monthly_newsletter/sbi_newsletter_ctt/ sbi_newsletter.pdf

(318)- انظر:

Joseph Richey: Fencing the Border: Boeing`s Hightech Plan Falters, The Nation Institute, 9.7.2007, in: http://www.nationinstitute.org/ifunds/34/fencing_ the_border_boeing_s_hightech_plan_falters

(319)- انظر:

Chris Strome: Contractor Problems Hold Up Border Fence Project, Goverment Executive Magazine, 7.9.2007, in:

http://www.govexec.com/dailyfed/0907/090707cdpm1.htm.

(320)- انظر:

Thomas Kleine-Brockhoff: Ground Zero in Arizona, Die Zeit v. 6.4.2006, Nr. 15/2006, in:
http://www.zeit.de/2006/15/Einwanderung; siehe auch: www.minutemenhq.com

(321)- انظر:

Hildegard Strausberg: Mexikaner protestieren gegen die neue Mauer, Welt online, 6.10.2006, in:
http://www.welt.de/print-welt/article157609/mexikaner_protestieren_gegen_die_neue_mauer.html.

(322)- انظر:

Fred Lucas: Border Fence "Very Doable", Engineers Say, Cybercast News Service v. 6.9.2007, in:
http://www.csnnews.com/ViewNation.asp?page=/Nation/archive/200709/NAT20070906a.html.

(323)- نفس المصدر. حسب دراسة لمركز بيو هيسبانيك (المترجم: مركز دراسات استطلاعية حول أمريكا والعالم، مقره في واشنطون) من آذار/ مارس ٢٠٠٦م، يوجد جوالي ١٢ مليون مهاجر بصورة غير قانونية في الولايات المتحدة الأمريكية، ويزداد عددهم سنويا بحوالي نصف مليون. ومما يدعم هذه الهجرة أن الاقتصاد يرحّب بها مصدرا للأيدي العاملة الرخيصة. وتقول الدراسة إن ٥٦ في المائة من هؤلاء مكسيكيون دون ترخيص إقامة، ويأتي أقل من ٢٢ في المائة من بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية، وإن ٩٤ في المائة منهم يشتغلون. وينوّه التقرير بأن حاجة الاقتصاد الأمريكي إلى هؤلاء تعود إلى أن وضعهم القانوني يجعله أطوع لشروط العمل بأجور زهيدة. ويرى عالم الاجتماع مايك ديفيس أن السياسة الحكومية حول الحدود لا تسعى فعلا لسدها في وجه الهجرة غير القانونية، بل تريد ضبطها على حسب احتياجات سوق الأيدي العاملة.

(324)- انظر:

Reinke: Erste Welt, (Anm. 305).

(325)- انظر:

Parrott: Länderprofil, (Anm. 307), S. 2.

(326)- انظر:

Thomas Kleine-Brockhoff: Die Macht der Latinos, Zeit-online, 1,4,2005, in:
http://www.zeit.de/online/2006/14/usa_immigration.

(327)- انظر:

Parrott: Länderprofil, (Anm. 307), S. 2.

(328)- انظر:

Netzwerk Migration in Europa e.V. (Hg.), USA: Massenprotest gegen Einwanderungsgesetze, Migration und Bevölkerung, 3/2006, in:

http://www.migration-info.de/migration_und_bevoelkerung/artikel/060308.htm

(329)- نفس المصدر ص ٧.

(330)- نفس المصدر ص ٥.

(331)- انظر:

Elrick, Länderprofil, (Anm. 301), S. 8.

(332)- انظر:

John Delany: Kanada, Magnet für Immigranten, The Epoch Times Deuschland, 29. August - 4. September 2007, Nr 3, in:

http://www.epochtimes.de/fileadmin/DieNeueEpoche/print/2007/34/ETD_A07-02_S03__v01.pdf.

(333)- انظر:

Popitz, Prozesse, (Anm. 97), S. 9ff.

(334)- لا توجد كوارث طبيعية بمعنى الكلمة الدقيق، فما يجري للطبيعة غير مهم بالنسبة إليها إطلاقا. الكوارث هي دوما شيء يترك أثره على البشر، والإنسان هو الكائن الحي الوحيد الواعي بالمستقبل، والذي صنع التطور. وأستخدم تعبير الكوارث الطبيعية هنا فقط لتمييزها عن الكوارث التي تصنعها اليد البشرية.

(335)- ظهر في وقت لاحق أن إمكانية وقوع حوادث من هذا النوع وُضعت من المنظور الإحصائي بما يعادل مرة كل 20 ألف سنة بالنسبة إلى جميع المفاعلات النووية، فظهر أنه يمكن أن تقع حسابيا بمعدلات أعلى. عدا ذلك فإنه لم يكن واضحا لدى الغالبية من العامة، أن حدثا بعيد الاحتمال على هذا النحو، يمكن أن يقع نظريا في اليوم الأول من فترة العشرين ألف سنة المذكورة.

(336)- من الناحية النفسانية يوجد فارق كبير بالنسبة إلى انتشار الكوارث والتغلب عليها، ما إذا كانت الحادثة قابلة للسيطرة عليها من حيث المبدأ أو قابلة لدفعها قبل وقوعها، أو إذا كانت غير قابلة للسيطرة عليها، وبالتالي فهي من قبيل القدر. قارن:
Julian Rotter: Clinical Psychology, New York 1964.

(337)- انظر:

Wolfgang Benz: Dimension des Völkermords. Die Zahl der jüdischen Ppfer des Nationalsozialismus, Münchwn 1996.

(338)- انظر:

Greene, Krisen, (Anm. 42), S. 15.

(339)- نفس المصدر ص ٦.

(340)- نفس المصدر ص ١٢.

(341)- نفس المصدر.

(342)- يعيش غالبية علماء الاجتماع أيضا في عوالم مستقرة، فلا غرابة ألا تَعتبر نظرياتُهم انهيار أنظمة بأكملها، واندلاع العنف بدرجة شديدة التطرف، وانقلاب الظروف الاجتماعية، أمورا محتملة الوقوع، فإن وقع شيء من ذلك فعلا، جرى تصنيفه على أنه حالة استثنائية فحسب. إن العلماء المتخصصين بشؤون البحار، وطبقات الأرض، وعلماء الآثار التاريخية، لا يجدون مشكلة في وضع فرضيات نموذجية حول تطورات إشكالية محتملة، بينما يجد زملاؤهم في علوم القطاعات الثقافية/ الحضارية، صعوبة واضحة للعيان في البحث العلمي المستقبلي حول ما يمكن أن يعنيه بالمنظور الاجتماعي مثلا أن يرتفع وسطي درجة الحرارة عالميا درجتين مئويتين أو أن يرتفع منسوب سطح مياه البحر ١٥ سنتيمترا. السبب بسيط: هم جزء من العالم الذي يشتغلون علميا حوله، ولهذا فهم يتجنبون المواضيع التي يمكن أن تستدعي مشاعر الخطر، أو الخوف، أو عدم الاستقرار، أو ضياع القدرة على السيطرة.

(343)- يسري هذا حتى عندما يقع حادث مؤسف، وقد أظهرت دراسة حول لحظة وقوع حادثة مفاعل الأميال الثلاثة في إيسلندا، أن درجة تصديق تأكيدات القائمين على تشغيل المفاعل أنه لم تقع حادثة من العيار الثقيل، كانت ترتفع بصورة موازية لازدياد القرب السكني من المفاعل. انظر:
Aronson, sozialpsychologie, (Anm. 77), S. 244

(344)- انظر:

Michael Tomasello: Die kulturelle Entwicklung menschlichen Denkens, Frankfurt am Main 2002.

(345)- انظر:

Elias, Gesellschaft, (Anm. 93), S. 219.

(346)- انظر:

Günter Anders: Sie Antiquiertheit des Menschen, Mönchen 1987, S. 278

(347)- نفس المصدر ص ٢٧٧

ازدهار أزمات قديمة

العقائد.. الطبقات.. الموارد الطبيعية.. واهتراء الديمقراطية

عالم الحقبة الستالينية، بكل ما كان فيها من تطهير عرقي، وتهجير جماعي، ومعسكرات اعتقال، وحملات تجويع مقصودة، هو عالم منحرف بحدّ ذاته انحرافا شديدا عمّا يمثّله الفكر الغربي–المسيحي، وعمّا يُنتظر من تراثه العقلاني من حيث المبدأ. ولكن استمرت تلك الحقبة فترة زمنية طويلة نسبيا من القرن الميلادي العشرين، بل ما زال بعض النماذج المنبثقة عنها قائما إلى اليوم، في كوريا الشمالية، وكوبا، وبيرما، ولاووس، كأمثلة.

يعود الاهتمام بذلك في نطاق هذا الكتاب إلى بيان ما يكشفه البحث التحليلي في تطور الأنظمة والدول خلال القرن الميلادي العشرين، إذ يثبت إمكانية وقوع تطورات اجتماعية غير متوقعة، ولكن لها صفة الاستمرارية رغم ذلك، فتوجد جملة من الحقائق على الأرض، لم يسبق أن وُضعت في الحسبان من قبل. وينبغي أمام هذه الخلفية الإقرار بحجم الوهم المتناقض مع حقائق التاريخ، والكامن في توقعاتٍ ترى أن جميع مجتمعات العالم، ستأخذ –عاجلا أو آجلا– بنموذج التطور الاجتماعي السائد في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أي البلدان الصناعية. ثم لا ينبغي هنا إغفال أن عمر هذه التجربة الغربية نفسها لا يزيد على 250 سنة، وإذا حلّت نهايتها فلن تعني نهاية التاريخ نفسه. وسبق أن نشأت وعاشت نماذج أخرى من نظم السيطرة الاجتماعية زمنا أطول، ثم انهارت فانتهى أمرها.

إن إخفاق المجتمعات أو التجارب الاجتماعية أمر واقع، ولكن لم يحظ بالاهتمام إلا قليلا بالمقارنة مع دراسة نشأة تلك المجتمعات والتجارب ومسارات تطوّرها. لهذا لا يتوافر بين أيدينا علميا سوى القليل من النماذج الافتراضية حول تفكك الأنظمة، أو حول وقوع تطورات فيها دون أن تكون متوقعة من قبل.

أين هي الفرضية الاجتماعية العلمية السارية المفعول على دول رأسمالية، استبدادية شيوعية سابقا، كروسيا والصين؟.. أو الفرضية السارية المفعول على دولة أصولية مثل إيران؟.. أو الفرضية التي تضع في حساباتها وقوع تطورات فوضوية، مثل تجدّد ظهور أسبابٍ جديدة لأزمات قديمةٍ في ظاهرها، وذلك أثناء عملية تطوّر حديثة جارية؟..

لقد ظهرت نزاعات العنف الكبيرة في القرن الميلادي العشرين بمنظور إمبريالي في البداية، ثم بمنظور عقائدي خلال الحرب الباردة، ثم مرت مرحلة قصيرة من "نشوة السعادة" الأمريكية–الأوروبية الغربية، وقضى عليها سريعا ما ظهر من أشكال جديدة للحروب والنزاعات بعد عام ١٩٨٩م، والآن، بعد ذلك كله، بدأت تزدهر معالم جديدة للنزاعات، يمكن أن تتلاءم مع معطيات القرن الميلادي التاسع عشر وليس القرن الحادي والعشرين.

يرتبط ما يظهر في الوقت الحاضر في صيغة حروب دينية بمرحلة تاريخية قديمة دون ريب، حتى وإن بدا وكأنه ردود فعل تتشكل الآن على عمليتي التحديث والعولمة، ورغم هذا التناقض الظاهري تبقى الحقيقة الماثلة للعيان أن النزاعات القائمة جزء من الواقع القائم وأن العنف يُستخدم فيها على نطاق واسع. وقد واكبت نشاتَها معالم أولية دينية الصبغة، فاستُخدمت في عنونتها بصورة متبادلة وقوية المفعول، أوصافٌ معينة، من قبيل "صليبيون" و"دول مارقة"، واختيرت من الجانبين لتعريف تلك النزاعات تعريفا تصنيفيا متقابلا. وعند تصنيف نزاع ما تصنيفا قائما على تمييز فئتي "نحن" و"هم"، تتوارى إمكانية التفكير بحلول عن طريق وساطة ما بين الفئتين، ولهذا مفعول بالغ الخطورة، إذ يكتسب النزاع صفة الديمومة، أي لا ينتهي إلا بانتصار طرف على آخر.

ذاك منطق وثيق الصلة بالحديث عن "حرب ضد الإرهاب" أو عن "الجهاد"، ومن شأن ذلك الأساس العقائدي للحروب أن يقصي إمكانية عقد "سلام الأنداد" بين طرفين. ومن هنا لا يدعم كلّ ما يصدر من أعمال عن الطرفين سوى تلك التصورات والمزاعم المتبادلة عن بعضهما بعضا ويعزز مفعولها.

تحمل النزاعات العقائدية بذلك خاصية التأثير الحتمي على أطر المعطيات لدى أطراف النزاع، وهو ما يمثل بدوره عنصرا أساسيا في تشكيل النزاعات نفسها، وتتواجه تبعا لذلك صور عملية إضفاء الصبغة الأصولية، كما يظهر مثلا في التنامي المطّرد للبروتستانتية الأصولية في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد بدأ ينتقل إلى أوروبا، ولكن تحت رداء خلافات "علمية" في ظاهرها، حول نشأة الخلق ونظريات التطور والارتقاء.

لا يمكن التنبّؤ بشيء ثابت اليوم بصدد تغيير القيم القادم تحت تأثير الطاقة الكامنة في هذه الصور المتقابلة كما في المرآة. ولنتأمّل لتوضيح ذلك بين الوقت الحاضر وبين ستينات القرن الميلاي العشرين. آنذاك سادت التصورات العلمانية المزدهرة، وانتشرت حركات الدفاع عن حقوق المواطنة، وكثرت حروب التحرير من الاستعمار، وقطعت مسيرة الليبرالية شوطا كبيرا في البلدان الغربية، كما ظهرت معالم الليونة الأولى في بعض في البلدان الشرقية، فلو قيل إن التصورات الاعتقادية هي التي ستحدّد بعد ثلاثة عقود أو أربعة تفسير استخدام العنف في النزاعات، فلا ريب أن ذلك القول سيكون موضع الاستغراب الشديد آنذاك، إذ كان مستبعدا غير قابل للتصديق، كما لو جاء من عالم آخر، إنما أصبح هذا بالذات هو الواقع القائم فعلا في الوقت الحاضر.

عادت الحروب العقائدية من جهة كما اتخذت النزاعات الطبقية شكلا جديدا من جهة أخرى، فمع العولمة وممارسة الشركات الاقتصادية العالمية ومؤسسات الرقابة المالية ما تمارسه عبر حدود الدول، اكتسبت الطبقات الاجتماعية استقلاليتها عن الدولة القومية، إذ تتميز أول ما تتميز بأنها أصبحت تتشكل –بغض النظر عن الحدود الفاصلة بين الدول القومية– عبر تصرفات أتباعها العابرة للحدود.

يسري ذلك على رئيس مجلس إدارة شركة كبيرة لصناعة السيارات، أو مدير أعمال مؤسسة مالية، أو خبير في الاتصالات الألكترونية، وكذلك على عامل يدوي في بلد ما بأجور عمل متدنية، أو عامل مهاجر بطريقة غير قانونية، فجميع هؤلاء يجسّدون بتصرفاتهم –بطرق متباينة للغاية– كيف غابت فاعلية الانتظام الشامل للعالم على صعيد مجالات التصرف وتحصيل الأرباح.

أصبحت الشركة المتحركة عالميا تقوم على حالة واقعية فرضت نفسها، وخرجت منذ فترة عن نطاق أطر الشروط التي كانت تضيّق على تلك الحركة، أي شروط الدولة والقانون السائد فيها، حتى أصبحت القواعد المحلية التقنينية وغيرها في الدولة الأم، مجرّد بنية هيكلية ظرفية تُستخدم في تخزين مهام معينة، على صعيد التقنيات والتمويل والتعامل مع المعطيات السياسية. مقابل ذلك نجد كيف أصبحت فرص تحصيل الدخل من جانب العمال المتخصصين والعمال دون تأهيل مهني على السواء ضربا من ضروب الوهم البعيد عن الواقع.

إن عودة ظهور مجتمعات طبقية ماضية على طريقها إذن، خارج نطاق المؤسسات التقليدية التي سبق أن أقيمت بصعوبة كبيرة وجهد متواصل، من أجل ضبط النزاعات بين البشر. لا توجد نقابات قادرة على التصرف على مستوى دولي، ولا توجد وزارات اقتصادية واجتماعية بصلاحيات عابرة للحدود، كي يمكن لهذه وتلك أن تدير تفاعلات توازن الفرص القائمة وحصص تحقيق الحصيلة المرجوة. لقد تحرّر هذا النموذج من نماذج المجتمع الطبقي من سيطرة الدولة القومية، ولا يمكن في الوقت الحاضر التنبؤ بما يواريه من نزاعات مستقبلية.

وأخيرا يوجد أيضا ما سبق الحديث عنه باستفاضة في هذا الكتاب، وهو ازدهار النزاعات على الموارد الطبيعية أيضا، فهنا ستزداد حدة النزاعات باطّراد وفق ما يبدو من معطياتها الآن، وسيزداد تبعا لذلك استنفاذ مخزون الموارد الطبيعية من احتياطيات النفط واليورانيوم والماء وغير ذلك. وبات من الممكن أن نرى مقدمات عودة الظاهرة الامبريالية في التعامل مع الموارد الطبيعية بعد أن اعتبرت جزءا من تاريخ مضى، فهذا مما تعنيه مثلا النزاعات الناشبة على ثروات كامنة في أعماق المحيط القطبي وتحت الطبقات الجليدية. لقد بدأ بالفعل الصراع للسيطرة واقتسام الغنائم.

ستهيمن على القرن الميلادي الحادي والعشرين إذن نزاعاتٌ طبقية (شمولية) ونزاعات عقائدية (شمولية) ونزاعات على الموارد (شمولية)، ولا توجد حتى الآن جهة فعالة تتحرك عبر الحدود ولا سلطة عالمية الصلاحية المشروعة دون سواها لاستخدام القوة ما بين الدول، وبالتالي لا توجد وسائل فعالة لإيجاد حلول من أجل هذه النزاعات الجديدة القديمة. وقد تبيّن مما سبق بشأن استخدام العنف لأسباب بيئية وعلى الموارد الطبيعية، أنّ هذه النزاعات لا تحمل صفة البُعد الواحد إطلاقا، بل هي نزاعات متداخلة الأبعاد، ويسري هذا وإن لم تنشأ في البداية على هذا الشاكلة، إذ تتطور في هذا الاتجاه التعددي، وهنا تلعب عوامل معينة دورها في زيادة حدة النزاعات، مثل مسائل العدالة، وتثبيت الأعراق، والانتقام، والأخذ بالثار وما شابه ذلك.

لقد انقضت حقبة تبدو الآن مثالية نسبيا، وهي حقبة الحرب الباردة وما كان فيها من تنافس الأنظمة والتصورات، واتخذ ما يجري الآن صبغة تحول تاريخي قائم بذاته، في صورة نزاعات ساخنة على المجالات الحياتية والموارد الطبيعية، وستكون لذلك آثاره على تشكيل المجتمعات الغربية خلال العقود القادمة. ويمكن أن يقع التبدّل سريعا، فقد أعطت الأنظمة الشمولية والإبادات الجماعية في القرن الميلادي العشرين شاهدا على مدى سرعة التحوّل في اختيار الحلول للمشكلات الاجتماعية التي تستشعر المجتمعات أهميتها، وكيف ينزلق التعامل معها إلى توصيف متطرف لها وتصرفات قاتلة على صعيدها.

إبعاد استخدام العنف

لا يكرر التاريخ نفسه بطبيعة الحال، فصيغ حل المشكلات السياسية الأمنية في القرن الميلادي الحادي والعشرين مختلفة عنها في القرن العشرين، ومن أسباب ذلك التباين أنّ وسائل الإعلام الحديثة أطلقت سباق تسلّح إعلامي ما بين الإرهابيين وأجهزة الأمن، ومن الأسباب أيضا أن التوترات الدولية اتخذت مواقع جديدة لنفسها فأبعدتها عن مواقعها الأصلية، فضلا عن تغيّر أشكال العنف المستخدم في حلّ النزاعات. ويلفت النظر هنا أن البلدان الغربية –مع استثناء حالتي العراق وأفغانستان– قد نقلت مواطن استخدامها للعنف في سياساتها الداخلية والخارجية، إلى "جبهات" تسمح بتجنّب المواجهات المباشرة.

يسري هذا على حالة الحماية من اللاجئين بطرق غير قانونية، فهنا تُرسم الحدود بعيدا عن الأراضي الإقليمية التابعة للدول المعنية، كما تُبذل جهود الحماية الذاتية من أخطار داخلية، ليكون "تطبيق العقوبات سابقا لارتكاب الأعمال" المعنية بها[385].

كذلك توحي العودة إلى خصخصة استخدام العنف، عبر ما يسمى شركات الأمن الخاصة"، بنزعة العودة إلى ما قبل الحداثة على مسرح النزاعات القومية والدولية، ويكمن هنا تناقض غريب، إذ يواكب هذا التطوّرَ إلى الوراء ازديادُ "تحديث" وسائل استخدام العنف نفسها.

بعد الحرب العالمية الثانية أو بعد الحرب الباردة على أبعد حد، ظهرت إرهاصات حقبة تاريخية جديدة، تُستخدم فيها أشكال عنف قديمة، مثل الحروب الهجومية، أو التعذيب مع تسويغه بإعطائه صبغة تقنينية،

إنما يمكن في الوقت نفسه –ومنذ عدة سنوات– رصدُ تحويل مهام عسكرية وأمنية بشكل متزايد لتقوم بها "شركات خاصة"، تبعا لمتطلبات استخدام العنف لتحقيق مصالح معينة نشأت في فترة إرهاصات الحقبة التاريخية الجديدة، ومن المحتمل أن تتحرك تلك الشركات الخاصة بشكل معاكس مستقبلا، أي أن تتدخل في نزاعات تنشأ مثلا على أرضية التنافس على المواد الخام[386].

هذا تطوّر ينطوي بمنظور الدولة على إبعاد ممارسة العنف عن أجهزتها بخصخصته، ومن شأن ذلك تفريغ صلاحية مشروعية الانفراد باستخدام القوة وحصره في سلطات الدولة من مضمونها، ويتبع ذلك تفريغ صلاحية المراقبة النيابية على استخدام القوة من مضمونها أيضا، وهو ما يمثل نكوصا إلى الخلف على صعيد ما تحقق من ضوابط الرقابة على العنف.

مثل هذا التخويل باستبعاد الممارسة المباشرة للعنف ما يجري أيضا من خلال تجنب الأزمات الحدودية وما يرتبط بها بالضرورة من استخدام العنف، عن طريق الجهود المبذولة من أجل احتجاز من "يمكن" أن ينتهك الحدود، أو ترحيل من ينتهكها فعلا إلى بلدان أشبه بالمناطق العازلة، وهذه عملية تشمل "إبعاد" استخدام العنف بنقله إلى أرض تلك البلدان، ولا يعني ذلك قيام جهات خاصة بمهام استخدام العنف، فالأمر موكول بالأجهزة الرسمية في تلك البلدان.

من التطورات الموازية لذلك ما يظهر عبر المساعي من أجل تقديم المعالجة القضائية لتشمل ما "قد" يُرتكب من أعمال توجب –لو ارتكبت– تعامل القضاء معها.

من الجهود المبذولة تحت عنوان الوقاية المسبقة من الإرهاب، جهود لا تكتفي بالملاحقة بعد ارتكاب عمل إرهابي، بل تستهدف "تجريم" ما يُصنع استراتيجيا وتقنيا كمقدمات لمثل ذلك العمل، ولئن كان هذا مرغوبا لدى السلطات، فهو شديد الضرر على النهج الديمقراطي.

تتحول الدولة الديمقراطية في هذا الإطار من دولة قانون إلى دولة "وقائية" (على حد تعبير هيريبرت برانتل)، فتنطلق بالضرورة من اعتبار مواطنين فيها أفرادا مشتبها بهم مسبقا، و"عندما تُرفع الحدود الفاصلة ما بين البريء والمدان، أو بين المشتبه بهم وغير المشتبه بهم"[(387)]، يبدأ تجاوز متطلبات وجود اشتباه حقيقي وتنتشر ممارسات من قبيل تخزين المعلومات التسجيلية، الهاتفية والشبكية، والمعلومات الشخصية عن الحسابات المالية، وآنذاك تهترئ دولة القانون نفسها.

كلا الطريقين فيما يتشكل من ردود الأفعال على مشكلات ملموسة واقعية أو موهومة تبعا للإحساس بوجودها، يفضي إلى تغيير هيكلية الديمقراطيات الغربية، ولهذا نتائجه السلبية على مستقبلها، فمع اضمحلال معالم دولة القانون وقت الأزمات، يزداد ضعف الوسائل المدنية في مواجهة العشوائية واستخدام العنف، كما يزداد تطرف الحلول التي يؤخذ بها في مواجهة المشكلات الاجتماعية.

هوامش

(385)– وزير الداخلية الألماني (سابقا) فولفجانج شويبلي يوم ٥ / ٩ /٢٠٠٧م في برنامج "نقطة ساخنة" في قناة التلفاز الأولى.

(386)– على هذا النحو يقول هيرفريد مونكلر في مقابلة مع صحيفة فرانكفورتر آلجيماينه، إن شركات الأمن الخاصة لا تتلقى الأموال من الدول فقط بل يمكن أن تتلقاها من شركات خاصة أخرى أيضا، وبذلك "تنتزع من الدول صلاحية أجهزتها في مشروعية الانفراد باستخدام القوة، وتحصل على نفوذ سياسي، يمكن أن تستخدمه في نطاق أسعار النفط مثلا أو أي مجال آخر بين يديها، (انظر الصحيفة يوم ١٤ / ١٠ /٢٠٠٧م، ص ٨).

(387)– انظر:

Heribert Prantl: Der Terrorist als Gesetzgeber, NZZ Folio, 9/2007, S. 22

مزيد من العنف

ضابط أمريكي في جنوب فييتنام عام ١٩٦٨:

"كان لا بد أن ندمّر المدينة من أجل إنقاذها"

على خلفية ما سبق ذكره حتى الآن يأخذ التبدل المناخي موقع خطر اجتماعي لا يُقدَّر حق قدره، بل لا يزال دون مستوى إدراكه على حقيقته، إلى درجة استمرار الإحساس بالتناقض مع قابلية تصوّر أن يؤدّي ما تمّ توصيفه كظاهرة من "الظواهر الطبيعية"، إلى كوارث "اجتماعية"، من قبيل انهيار أنظمة، واندلاع حروب أهلية، ووقوع إبادة جماعية. ويسري هذا الإحساس بالتناقض في اللحظة الحاضرة على الأقل، إذ ما يزال كل شيء على ما يرام، أو يبدو لنا كذلك. إنما لا نحتاج إلى المضي مع الخيال بعيدا من أجل أن نتصوّر وقوع كوارث اجتماعية بسبب التبدل المناخي، إذ يمكننا منذ الآن تعداد الكثير من النزاعات الاجتماعية، والحروب المناخية، والإجراءات الأمنية، التي كان منطلقها ما تبدّل من شروط بيئية.

1- إنّ حروب المناخ جارية بالفعل في مناطق تسودها ظروف باتت تعتبر اعتيادية طبيعية وهي منطوية على اضمحلال البنية الهيكلية للدولة ونشأة أسواق العنف الخاصة. ومن شأن كل تبدّل سلبي يطرأ على الشروط البيئية في تلك المناطق أن يزيد الفرص السانحة والمجالات الملائمة لما يصنعه "رجال أعمال العنف"، ويسبّب بالتالي ديمومة الحروب وعبورها لحدود البلدان المعنية.

2- وإن نتائج التبدل المناخي، مثل قحط التربة الزراعية، والفيضانات، ونقص مياه الشرب، والعواصف، وغير ذلك، أمور ماثلة للعيان، وتضيّق على البشر فرص الحياة ومجالات البقاء، فتزيد من عمق المشكلات، ومن تنامي الهوّة الفاصلة ما بين المستفيدين والمتضرّرين.

3- وإن المتغيّرات المناخية تصيب بأضرارها المجتمعات المعرّضة للخطر أصلا، أكثر من سواها، وهو ما يسري بمنظور ترجيح احتمال وقوع الضرر وبمنظور تقدير أبعاده على السواء، ولهذا سيزداد استخدام العنف على صعيد التعامل مع تيارات اللجوء والهجرة، داخل الحدود وعبر الحدود، وسيسبّب المزيد من استخدام العنف في الحالتين.

4- وإن الهجرة العابرة للحدود ستصل حتما إلى أراضي البلدان المتمتعة حاليا بالرفاهية والاستقرار في أوروبا الغربية وأمريكا، فتدفع صانعي القرار إلى زيادة حدّة سياساتهم الوقائية وإلى مضاعفة تعداد العاملين في القوى الأمنية، ويؤدي هذا بدوره إلى تبدّلات تشمل السياسة الخارجية، عبر تثبيت استراتيجيات لتأمين الحدود، باتجاه نقل الأزمات الحدودية بعيدا عن الأراضي الإقليمية الذاتية من جهة، وباتجاه زيادة استخدام وسائل العنف في مواجهة انتهاكات الحدود من جهة أخرى.

5- وإنّ الإرهاب المتنامي مع مسارات العولمة والتحديث سيكتسب صبغة المشروعية ومزيدا من أسباب القوّة، بدرجة تتناسب طردا مع مزيد من مظاهر التفاوت على صعيد المساواة بين البشر، ومزيد من ارتكاب المظالم.

6- وإن هذا التطوّر سيؤدي بدوره إلى تنامي احتياجات المراقبة من جانب الدولة باطّراد، فيزداد تضييق المجال على الحريات ويرتفع مستوى الانفراد بممارسة العنف.

7- وإن المجالات الخارجة على القانون- كالتي نشأت واستقرت عبر الحرب ضد الإرهاب- تدعم استخدام العنف غير المشروع خارج نطاق سلطة الدولة، وتفتح الأبواب أمام ساحات خلفية تتجاوز حدود المعايير القانونية السائدة في الدول المعينة، علاوة على نقل ممارسات استخدام العنف إلى جهات أخرى، وعلى تقديم التعامل القضائي مع الأعمال الإجرامية زمنيا إلى ما قبل وقوعها.

8- وإنّ ظاهرة تغيّر مضامين الاستيعاب بموازاة المتغيرات على أرض الواقع تؤدّي إلى تبدّل استيعاب المشكلات باتجاه تقبّل ما يُطرح من مقترحات للحلول والإجراءات العملية، وبالتالي إلى تبدّل مواقع ما يصنّف منها على أنه طبيعي ومواقع ما يسري في الأصل من معايير اجتماعية.
9- وإن هذه التطوّرات متداخلة مع بعضها بعضا، ولهذا آثاره أيضا، فارتفاع أعداد اللاجئين، وزيادة حدة الإجراءات الأمنية، والنزاعات ما بين الدول على الموارد الطبيعية، وما شابه ذلك، ذات آثار متفاعلة متصاعدة تلقائيا، ومن شأن وقوع كوارث بيئية مفاجئة أن يستنفذ طاقات التغلب عليها لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولدى البلدان الناهضة، وأن يترك آثارا مدمّرة في المجتمعات التي تعاني من الإخفاق والفشل أصلا، فيسبّب جميع ذلك زيادة الإحساس بالأخطار، مع ما ينتج عن ذلك من ردود فعل لا يمكن التنبؤ بها مسبقا.

يشكّل جميع ما سبق معا تصوّرا مستقبليا شاملا بآثاره لتشكيل جميع المجتمعات، مع تعرّضها لضغوط تنطوي على أشكال متباينة، ومتفاوتة الكثافة، من التوترات ومن استخدام العنف.
إن الأجواء الاجتماعية أشد تعقيدا من الأجواء المناخية الطبيعية، إنما لا يعني ذلك عدم استحالة تحديد ما يكمن فيها من طاقات الخطر واستخدام العنف. فللتبدلات المناخية تأثيرها في اتجاهين، إذ تسبّب نشأة أزمات جديدة مع استخدام العنف فيها، أو تزيد من عمق ما يوجد منها من قبل. ويمكن أن تسبب علاوة على ذلك نتائج غير متوقعة، تولد عبر تعدّد أشكال التصرف وتداخلها، وعبر مسلسل التشابك الطارئ عليها.
لقد آن أوان التحرك لتضمين عنصر "الآثار البيئية" في وصف النزاعات الاجتماعية وتحليلها، فقد تجاوز معظم العوامل المذكورة آنفا درجة الفرضيات المستقبلية المحتملة، وبات يساهم فعلا في رسم معالم الواقع البشري.
إن حروب المناخ جارية بالفعل، وتنطوي على القتل، والموت، والهجرة. ولا يوجد من الناحية العلمية التحليلية أيّ سبب للاعتقاد بأن العالم سيبقى كما نعرفه الآن.

ما يمكن وما لا يمكن صنعه (١)

إن السؤال عن إمكانية تجنّب حلول متطرفة لمشكلات اجتماعية مستقبلا، سؤال يضع المجتمعات البشرية على محك التجربة، ما إذا كانت قادرة على التعلّم من دروس التاريخ أم لا، وليست هذه إشكالية أكاديمية بل مسألة سياسية.

إلا أنّ الفكر السياسي في حقبة الأخطار الشمولية لا يستطيع الاسترشاد بنماذج مستقبلية مفترضة، ليس نتيجة قصور في بُعد النظر فحسب، بل لأن هذا ما ظهر الدليل عليه خلال القرن الميلادي العشرين أيضا، إذ أسفرت الوعود بأوضاع اجتماعية زاهرة عن كوارث شمولية على أرض الواقع. لا بدّ إذن من صحوة الفكر السياسي مجددا، ثمّ لا بدّ أن تختبر هذه الصحوة نفسها عبر نقد ذاتي بصدد كل عمل يضيّق على الآخرين مجالات البقاء على قيد الحياة.

يتطلب ذلك فكرا ينطوي على قدر أكبر بكثير ممّا شهدته العقود الأخيرة من السنوات، على صعيد إبداع الأفكار والتخلي عن الأنانيات. ولا تتوافر للمجتمعات المعنية خبرة سابقة للتعامل مع أخطار لا تظهر نتائجها للعيان إلا في المستقبل، ولهذا تتوجّه المجتمعات إلى صنع مزيد من المشكلات، مثل شاحنة بحرية تمضي نحو جبل جليدي، تراه أمامها منذ فترة، ولا تستطيع تجنّب الارتطام به.

ولا ينبغي بعد كلّ ما عُرض في هذا الكتاب من نتائج اجتماعية للتبدل المناخي، أن نستصعب تصوّر مشهد واضح لعالم متغيّر بعد عقودٍ معدودة، مع الخشية من أنّ هذا التغيّر سيكون في بعض المناطق أسوأ من المنتظر، من حيث إمكانات استمرار الحياة البشرية نفسها، ولهذا فالسؤال الذي يطرح نفسه في نهاية الكتاب هو: ما الذي يمكن صنعه، كيلا يتحقق ما تنبّأ به المؤلّف؟.

مواصلة السير على طريق مألوفة

تمثل متابعة التصرف دون تغيير النهج والطريق إحدى إمكانات عديدة للتصرف، وهي أقرب من سواها إلى التقبّل والأيسر تطبيقا، وتدور على محور التطلّع إلى استمرارية النموّ الاقتصادي، ممّا يتطلب استمرارية استهلاك ما يُستورد من مصادر الطاقة الطبيعية والخامات الأخرى، وكذلك استمرارية ما يوصل على المدى المتوسط إلى تراجع الدعم لصالح المجتمعات التي تنزلق أوضاعها إلى مزيد من الصعوبات باطّراد.

ومن شأن استراتيجية مستقبلية من هذا القبيل أن تضع في حسابها مثلا مزيداً من الاعتماد على الوقود الحيوي للسيارات، من أجل إطالة فترة الاعتماد على توافر النفط الخام، وتستند إلى حتمية التخلص من أشجار الغابات الاستوائية لصالح زراعة المزيد من النباتات الزيتية، وهو ما بدأ تطبيقه بالفعل في كثير من البلدان الأمريكية الجنوبية والآسيوية[388]، ورافقته في كثير من الأحيان مصادرة الأراضي بالقوة وتشريد من كان يسكن فيها.

وممّا تقتضيه استراتيجية "مواصلة السير على طريق مألوفة" في الميدان الاقتصادي والسياسي الخارجي أن تُعقد اتفاقاتٌ ومعاهدات لضمان الإمداد بالمواد التموينية على المدى المتوسط، وذلك مع دولٍ لا تُراعى فيها حقوق الإنسان ولا متطلبات حماية البيئة الطبيعية. وهنا لا بدّ أن يوضع في الحسبان أيضا تقلّص وسائل التدخّل في الأزمات لأغراض إنسانية –وهي محدودة أصلا منذ الآن– نظرا إلى أن عدد الأزمات سيرتفع، وأعداد اللاجئين ستزداد، مع ما يواكب ذلك من تراجع فرص استمرار الحياة نفسها. والحجّة هي ضرورة مضاعفة التركيز على أن يكون توزيع المساعدات القليلة المتوافرة هادفا، ممّا يعني إلغاء وصولها إلى بلدان ومناطق معينة.

ولا يجري شيء مما سبق هكذا في مقدمة مسرح الأحداث ليظهر للعيان في نطاق الحياة الاجتماعية العامة، بل هو مما تتضمّنه العلاقات المتشابكة في خلفية الأحداث، ويعني ذلك غيابَ عنصر الخشية من "فضيحة سياسية" عند الإقدام على إجراءات من هذه النوعية، وبالتالي لا توجد مشكلة سياسية في وجه من يطبّقون استراتيجية "مواصلة السير على طريق مألوفة"، بل سيستمر اعتبارها أمرا واقعيا وعقلانيا، إلى أن يؤدّي مزيدٌ من ارتفاع نسبة انبعاث الغازات الحرارية، إلى مزيد من التبدل المناخي، بحيث تصل النتائج الوخيمة إلى قلب البلدان المتقدمة، التي لم تتعرّض لها في البداية بقوّة مماثلة كسواها. ويمكن لهذه النقلة أن تقع عبر تفاقم آثار المتغيّرات البيئية نفسها، أو عبر تصاعد موجات ردود الأفعال الاقتصادية على الحروب والنزاعات في مناطق أخرى من العالم، سواء عن طريق ممارسات الإرهاب أو ضغوط تيارات الهجرة.

كما يوجد وجه آخر لحدوث النقلة المذكورة، وهو ما ينشأ عبر أزمات مستقبلية مرتبطة بتبدل المناخ، تحبك خيوطَها عدة أجيال متعاقبة ويواجه نتائجَها جيلٌ قادم، فتحرمه قبل ولادته، من الفرص المعيشية الأفضل التي تمتعت بها تلك الأجيال السابقة. إنما لن يحدث ذلك إلا بعد عدة عقود على الأغلب، وبالتالي لا يشكّل مشكلة "آنيّة" لجمهرة النواة الأساسية من صانعي القرار، فهم غالبا من ذوي الأعمار المتوسطة، الذين يشكّلون النخب المتنفذة، ولا يوجد بين أيديهم ما يمنع الآن من الأخذ باستراتيجية "مواصلة السير على طريق مألوفة" وتسويقها على أنها هي الواقعية العقلانية أكثر من سواها.

ومن مغريات الأخذ بتلك الاستراتيجية أيضا عدم وجود عنصر أخلاقي مضادّ لها ويصلح لإثارة مشكلة في وجهها، فالطرف الفاعل الذي يتصرّف عبر الدولة القومية هو شخص اعتباري يمثل الأفراد، ولا يتصرّف الأفراد أنفسهم بصفتهم الشخصية، بل تصبّ تصرفاتهم في المجرى المشترك لجملة العلاقات بين الدول، وهنا تغيب تصنيفات السلوك الفردي فلا يؤخذ بها، من مثل الجشع، واللامبالاة، والمناعة الذاتية تجاه الإحساس بانتشار الآلام. فلنعلم أنه يمكن لأي دولة أن تسلك سلوك الخنازير في تصرفاتها دون أن يبدّل ذلك شيئا على الإطلاق من مفعول موقع قوتها التفاوضية على مسرح العلاقات الدولية المتشابكة.

إذا هبطنا افتراضيا باستراتيجية "مواصلة السير على طريق مألوفة" إلى مستوى ما تعنيه –لو أن فردا من الأفراد طبقها في الوسط المحيط به– فسرعان ما ستتكر أعيننا سلوكه الاجتماعي، لأنه يتجسّد لنا في شخص بعينه، وسنبصر آنذاك أنه لا يجد أي إشكالية في تحصيله ما يعادل ٧٠ ضعف ما يحصّله جميع الآخرين من حوله(389)، وهو في الوقت نفسه مَن يستهلك –عبر سيطرته الواسعة النطاق على خاماتهم– ١٥ ضعف ما يستهلكه الآخرون المتضرّرون، أي من الطاقة والمياه والمواد الغذائية، كما أنه هو الذي يطلق إلى الغلاف الجوي من المواد الضارّة ٩ أضعاف ما يطلقونه جميعا، وعلاوة على ذلك لا يهتمّ ذلك الشخص، ذو السلوك المنكَر اجتماعيا، بشروط المعيشة التي سيجدها أبناؤه وأحفاده من بعده، كما أنه لا يتورّع عن أن يضع في حسابه أن يوجد في أنحاء العالم –بسببه وأمثاله– ٨٥٢ مليون إنسان يتضوّرون جوعا، وأكثر من ٢٠ مليون لاجئ دون مأوى.

إنّ من أبسط الأوصاف التي تقال –وفق مختلف المعايير– بصدد فرد من هذا القبيل، إنه شاذّ اجتماعيا، أو هو طفيلي يعيش على حساب سواه، ومن الضروري أن يوقَف عند حدّه، اليوم وليس غدا. إنما لا يقال شبيه ذلك –من المنطلق الأخلاقي– بصدد صانعي القرار جماعيا، إذ هم يظهرون في مظهر أشخاص اعتباريين فحسب، من خلال دول، ومؤسسات، وروابط، وشركات، ويتحرّكون في دهاليز جملة متشابكة من التصرفات الجماعية، ويستطيع كل منهم على حدة التنصّلَ منها في أي وقت(390)، ولهذا كله لا يظهر في ممارسة السياسة الدولية تصنيف محدّد للسلوك غير الأخلاقي.

من الأمثلة التوضيحية على ذلك: أرادت أمريكا ممارسة "حروب استباقية" فسعت إلى تسويغها على خلفية تعبير: "دول شريرة"، ولكن لم يستند هذا التعبير إلى أي أرضية أخلاقية مستقرة سياسيا، فاستحال أن يتّخذ لنفسه عالميا موضعا قيميّا محدّد المعالم. (المترجم: المقصود هنا هو التعبير الذي أطلقه الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن، وإن شاع بالعربية مكانَه استخدامُ تعبير:

"دول مارقة"، أي خارجة على القانون الدولي، ثمّ غاب فيما يقال ويُكتب التمييزُ بين التعبيرين، علما بأن الذي أطلق وصف "دولة مارقة" لأوّل مرة، لم يكن بوش الابن، وإنما الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون، وكان ذلك تجاه إيران عام 1993م).

بكلمات أخرى: حيثما غابت إمكانية الربط بين تصرفٍ ما وشخص محدد، نتيجة حدوث التصرف في نطاق علاقات متشابكة ما بين جملة تصرفات جارية، فلا يبحث أحد عن تأثير المعايير الأخلاقية على ذلك التصرف. ولهذا أيضا يسهل على أفراد مجتمعٍ ما أن يعتبروا أنفسهم أفرادا ملتزمين بالمعايير الأخلاقية في تصرفاتهم، حتى وإن مارست البنية الجماعية المشتركة التي يشكّلونها هم أنفسهم تصرفاتٍ لا أخلاقية، عن طريق فريق يمثّلهم اعتباريا.
تلك أسبابٌ تحول دون رؤيتنا بوضوح لمعالم الخلل ومواضعه في تطبيق معايير المساواة والعدالة في عالم العولمة الذي نعيش فيه، فهي معالم لا تلفت إليها الأنظار ولا تثير الانتباه.
ولنتخيّل على سبيل الافتراض شخصا يعيش عند منطلق سلسلةِ تصرفاتٍ سببية متعاقبة، وأعلن نفسه مسؤولا عن بؤس شخص آخر يعيش عند النقطة الخاتمة لتلك السلسلة، فما أسرع أن يجد نفسه مصنّفا في العالم الغربي "خارج نطاق الواقعية والعقلانية".
لا يُنتظر إذن ارتفاع نسبة احتمال الأخذ طوعا باستراتيجية أخرى في البلدان المنتفعة أكثر من سواها، غير استراتيجية "مواصلة السير على طريق مالوفة".
أما من يبدو له الأخذُ بهذا الحلّ مرفوضا، لأسباب ترتبط بالعدالة عبر الأجيال، أو ترتبط بعقلانية استبقاء الجنس البشري على قيد الحياة، فبين يديه ثلاثة بدائل للتصرّف من أجل تحويل الظروف باتجاه الأفضل، ويُفترض أن تتكامل فلا يقصي بعضها بعضا.

البديل الأول –وهو المحبّب لدى كثيرين– تحويل المشكلة وتحويل مهمة التغلب عليها إلى قضية شخصية فردية، ونجد في هذا الاتجاه مثلا كتاباً صدر حديثا وحمل عنوان "الثورة المناخية"[391]، وفيه ١٠٠ نصيحة وتوصية لإنقاذ العالم، منها على سبيل المثال تربية الأطفال على حماية المناخ (رقم ١٠)، ومنها عدم تشغيل غسّالة الأواني المنزلية وهي نصف ممتلئة (رقم ٣٥)، ثمّ اعتماد السفر جماعيا لتقليص استخدام السيارات (رقم ٥٦)، وآخر الأمثلة الحرص على الفصل بين أنواع النفايات (رقم ٩٥).
مثل هذه النصائح والوصايا قاصر قصورا كبيرا عن بلوغ مستوى أبعاد المشكلة المطروحة من جهة، كما أنها من جهة أخرى توجيهاتٌ من شأنها أن تقلّص مفعول الشعور بالمسؤولية، على ضوء التعقيدات الكامنة في العلاقة ما بين جناحي المسؤولية تجاه التبدل المناخي والالتزام المنبثق عن ذلك، إذ أنّها تصوّر تلك المشكلة الكبرى وكأنها مشكلة فردية فحسب.
الجدير بالذكر هنا وجود اعتقاد خاطئ من الأصل ولكنه واسع الانتشار ويصلح للتمويه على الحقائق، والمقصود مقولة إن البدايات الصغيرة تصنع تغييرات اجتماعية كبرى. إنما يتحوّل هذا الاعتقاد إلى سلوك يفتقر إلى الشعور بالمسؤولية، عندما ينزع عن كاهل البنى الهيكلية الجماعية وكاهل صنّاع القرار السياسي ما يحملون هم المسؤولية عنه من التزامات، فهذا ما يعنيه الهبوط بمستوى إشكالية التغيير الضروري إلى درجة الزعم بقابلية حلّ المشكلات الكبرى عبر سلوك فردي.
ولنقارن هذه الرؤية بحقيقة تقول إن صناعة استخراج النفط الخام سنويا تُطلق ما يتراوح بين ١٥٠ و١٧٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المنبعث إلى الفضاء الكوني[392]، وهو ما يعادل الاستهلاك السنوي من الغاز لدولتين صناعيتين هما ألمانيا وإيطاليا معا. أمام هذه الخلفية يتحوّل جميع ما يصنعه الفرد لتوفير استهلاك الطاقة إلى مجرد كلمة عابرة في هامش مقالة[393].

بتعبير آخر: ليس من المسؤولية السياسية على الإطلاق نشر الانطباع بأن تغيير السلوك الاستهلاكي الفردي يكفي لحلّ المشكلات الكبرى الناجمة عن استهلاك الموارد الطبيعية استهلاكا مترفا، انطلاقا من مبدأ النمو الاقتصادي المتواصل. ويقال: إن الطاقة "الأنظف بيئيا" من سواها هي تلك التي لا يتمّ استهلاكها أصلا، وهذه مقولة صحيحة من حيث الأساس، ولكن عند التأمّل في حجم تصاعد غازات الانبعاث الحراري في الدول الناهضة فقط، يظهر لنا أنها مجرّد عبارة عابرة، لا مفعول لمضمونها في إطار الصورة الكاملة للحقائق الماثلة بين أيدينا.

انبعاث الغازات الحرارية في البلدان الناهضة					
الدولة الناهضة	الصين	الهند	جنوب إفريقية	المكسيك	البرازيل
المجموع (بملايين الأطنان) ٢٠٠٤م	٥٢٥٣	١٦٠٩	٤٥٣	٤٨٧	٩٠٥
التغيير من عام ١٩٩٠م	+ ٤٨ %	+ ٥٠ %	+ ١٨ %	+ ٣٠ %	+ ٣٥ %
الانبعاثات (بالأطنان) لكل فرد وسطيا	٤،٢	١،٦	١٠،٥١	٤،٩	٥،٣
التغيير من عام ١٩٩٠م	+ ٣٤ %	+ ٢٥ %	– ١ %	+ ٩ %	+ ١٨ %
المصدر: المركز الاتحادي للتوعية السياسية، انبعاثات ثاني أكسيد الفحم في الدول الناهضة، رقم M 02,07					

يظهر عبر ضخامة المشكلة مدى سلبية التأثير النفساني الناشئ عن تصوير نتائج التبدل المناخي إشكاليةً قابلة للحل على المستوى الشخصي، وكأنها تحت سيطرة الفرد، كما تشير عبارات من قبيل: كلّ إنسان قادر على صنع شيء مفيد ما، حتى بمجرّد تشغيل غسالة الأواني المنزلية مجددا.

البديل الثاني للتصرف عوضا عن استراتيجية "مواصلة السير على طريق مألوفة" هو التركيز على تحقيق المطلوب على مستوى الدولة، وقد دبّت الحركة في هذا الإطار في بلدان عديدة عبر ما شهدته من أنشطة، بعد نَشر تقارير الهيئة الدولية حول التبدل المناخي. من تلك الأنشطة مثلا برنامج حماية المناخ الصادر عن وزارة البيئة الألمانية، ومنها مثلا آخر الاقتراح الأوسترالي بتبديل جميع المصابيح الكهربائية التقليدية في البلاد بأخرى توفّر استهلاك الطاقة.
لا شكّ في توفير استهلاك الطاقة عبر ما يتضمنّه البرنامج المذكور من إجراءاتٍ لتأمين العزل الحراري في الأبنية، وقد وضعت الحكومة الاتحادية الألمانية هدفا رسميا يتمثل في تخفيض نسبة انبعاث ثاني أوكسيد الفحم حتى عام ٢٠٢٠م بمعدل ٤٠ في المائة، وهذا هدف طموح، قد يبدو عسيرا على التحقيق بشكل كامل، ولكنه –رغم ذلك– متناسب مع حجم المشكلة. وللحلول على المستويات الوطنية فوائدها رغم عقبات الاختلافات الدولية حول قضية المناخ، ورغم أن الانبعاثات الغازية في دولةٍ ما لا تقف بآثارها عند حدود تلك الدولة.
ومن شأن الاستراتيجيات المنطوية على إبداع الحلول من جانب أحد الأطراف الفاعلين جماعيا، أن تُحدث تغييرا في محاور البنية الهيكلية للعلاقات ما بين المجتمعات، كما يترك دورُ الريادة هنا أثره الإيجابي على الآخرين.
هنا يظهر أيضا تأثير نفساني سلبي مثلما يظهر في البديل الأول، وهو تقلّص الإحساس العام بضياع السيطرة على الوضع وبضياع القدرة على التصرف، مما يعني ضعف الحوافز للتصرّف. وينبغي بالمقابل رؤية حدود مفعول هذه الاستراتيجيات في مجموع شبكة العلاقات القائمة، إذ لا توصل الحلول الوطنية وحدها إلى حلول كافية لمشكلة التبدل المناخي، فتأثيرها على نتائجه تأثير محدود.

يبقى البديل الثالث، ومحوره مستوى الجهود المشتركة دوليا، وهذا ما تبلغ التعقيدات فيه درجة بعيدة المدى، فتضيع معها إمكانات السيطرة الكافية على ما يجري فعلا.

لا توجد منظمة دولية بصلاحيات كافية لتخويلها أن تدفع دولا ذات سيادة دفعاً إلى تقليص نسبة انبعاث الغازات الحرارية داخل حدودها، بما يتجاوز ما يبدو –بمنظور تلك الدولة نفسها– أنّه إجراء مقبول يحقق فائدة ما. ويسري شبيه ذلك على ميادين أخرى، مثل تلويث الأنهار، وبناء السدود، وقطع أشجار الغابات.

كذلك لا توجد سلطة دولية مشتركة تملك مشروعية استخدام القوة، لتحول عبر فرض العقوبات دون ما تصنعه دولة ذات سيادة على أراضيها، رغم أنه ينطوي مثلا على حملات نقل جماعات بشرية إلى مناطق سكنية أخرى، أو تهجيرها، أو مصادرة أراضيها، فضلا عن انتهاك حقوق الإنسان من خلال ممارساتٍ سياسية بيئية لا تراعي تلك الحقوق.

نعلم بوجود مبدأ توزيع السلطات داخل الدولة الواحدة، ولكن لا يوجد بين أيدينا توزيع مشابه للسلطات في نطاق العلاقات الدولية.

القانون الدولي هو المصدر الوحيد لتثبيت بعض المنطلقات الأولية من أجل تنفيذ حلول مناسبة، عابرة لحدود الدول ذات السيادة، على غرار ما كان من محاسبة صانعي القرار في حالات المذابح والإبادة الجماعية وما شابهها، بمثولهم أمام محاكم دولية[394]. إنما لا يمكن انتظار تطوير مؤسّسات دولية –والأمم المتحدة مثال واضح– بحيث تُزوّد بصلاحيات استخدام العقوبات فيما يرتبط بالتبدل المناخي، إذ لا يتحقق ذلك إلا بعد مضي زمن طويل، ونحن نواجه في مشكلة ارتفاع وسطي الحرارة مناخيا، ما يتطلب حلولا تُنفذ في الوقت المناسب.

يحقّ لنا –رغم ذلك– الأمل في أن تدفع ضخامة المشكلة المناخية إلى مزيد من التحرك نحو إيجاد مثل تلك المؤسسات، وذاك ما يُستلهم من أن للقانون الدولي جذورا في ميدان المحاسبة على الجريمة، تعود إلى مواجهة الجرائم النازية، وهو ما تشهد عليه محاكم نورنبيرج التي اعتُبرت محاكمات على جرائم في حق الإنسانية. إنّما يقتصر ما بين أيدينا حاليا على اتفاقات دولية تكتفي في مسائل البيئة على أسلوب الالتزام الطوعي، فإن وقعت انتهاكاتٌ ما، لا تتوافر إمكانية ملاحقتها بالعقوبات من خارج الحدود.

نحن في هذا البديل الثالث إذن أمام نتيجة تقول إن كلّ ما يصنع على المستوى الدولي أمر جيد، ولكنّنا واهمون إذا اعتقدنا بإمكانية الوصول –قبل عام ٢٠٢٠م– إلى ما يوقف فعلا تسارعَ ارتفاع وسطي الحرارة الأرضية، اعتمادا على تخفيض انبعاث الغازات الحرارية فحسب.

تلك هي البدائل الممكنة للتصرف وفق ما يقول به المنطق وعلى ضوء المعطيات الفعلية القائمة حاليا، وانطلاقا ممّا سبق، لا بدّ من الإقرار بعدم قابلية حلّ مشكلة التبدل المناخي حاليا، ويعني ذلك أن ارتفاع وسطي الحرارة سيبقى خارج مجال السيطرة، وسيتجاوز الدرجتين المئويتين زيادة على ما هو عليه الآن.

قطع من المستقبل في نسيج الماضي

"... ثمّ وقفت طويلا على الجسر الذي يوصل إلى الموقع الذي كانت تقوم عليه مؤسسة البحث العلمي التي عملت فيها، وقد ارتسمت بعيداً باتجاه الغرب من خلفي خيالات ضعيفة لمرتفعاتِ منطقة سكنية، ولمعت على امتداد الاتجاه الشمالي والجنوبي طبقةٌ من الوحول تغطّي أخدودَ فرعٍ نهري جفّ ماؤه، بينما انتشر الدّمار على مدّ البصر في المنطقة الممتدة أمامي. هناك انتثرت بقايا أبنية اسمنتية، وتراكمت فوقها كميات كبيرة من الأحجار، وكنت قد قضيت في تلك الأبنية فترات طويلة من حياتي الماضية، حيث كنت أشتغل مع مئات من الأفراد الآخرين في تطوير أسلحة جديدة، ولكن بدت لي تلك الأكوام من بعيدٍ الآن –ربّما بسبب أشكالها الكروية– وكأنّها مجموعة أضرحة انتصبت فوق المرتفعات، وضمّت رفاتا من عصور ما قبل

التاريخ، لجثث أولئك الذين كانوا يهيمنون على سلطات واسعة النطاق، فأصبحوا تحت التراب، مع كافّة ما امتلكوه من أجهزة ومعدات، وما اكتنزوه من ذهب وفضة. كان لدي انطباعٌ بأنّني أقف في ساحةٍ تشهد على أنها تجاوزت غايتها في نطاق ممارسة عمل لا يستحق التقديس، وكان يدعم هذا الانطباعَ وجودُ أبنية أخرى متناثرة أشبه بالمعابد أو بالأبراج الشرقية الهندسة، ولم أستطع إدراك ما يربط بينها وبين بقايا آثار المنشآت العسكرية في المنطقة. كنت كلّما اقتربت خطوة من تلك الآثار، يزداد شعوري بأنني أقف أمام جزيرة مليئة بالموتى، حافلة بالألغاز، أو أنّني أقف تحت بقايا حضارتنا الذاتية وقد انهارت بسبب كارثة مقبلة، ستقع في المستقبل. كنت مثل شخصٍ غريب عن هذا الزمن، وُلد في وقت ما من المستقبل، وليس لديه علم بشيء عن طبيعة مجتمعنا الحاضر، فمضى يتجوّل بين أكوام المعادن وبقايا الآلات المحطّمة، التي خلّفناها بعد رحيلنا عنها، وحار فكري أمام لغز أتساءل من خلاله عن نوعية أولئك البشر من الأحياء الذين كانت هذه المنطقة آهلة بهم وبأعمالهم فيها، وعن نوعية تلك المنشآت البدائية المهترئة وسط الخنادق، هناك حيث كانوا يشتغلون، وحيث ما تزال توجد أجزاء من معدّاتهم، كتلك الشوكات الآليّة المعلّقة على جدار في الخندق ما يزال بعض أجزائه مكسوّا بالقرميد، وتلك الصفحات المعدنية بحجم أطباق الطعام، والرافعات الأرضية المتحركة، والثقوب المخصصة لتصريف المياه، وسوى ذلك كثير "[395].

كاتب هذه الكلمات هو المؤلف زيبالد، وكان يقف في منطقة منشأة تجارب عسكرية سابقا، تقع على ساحل سوفولك شرق إنجلترا، ويتحدّث عن ذلك الانطباع الحافل بلحظات الذهول أمام ألغاز تحيط بحضارةٍ انهارت، لتتبدّى للناظر إليها كما لو أنه يستخدم في رؤيتها منظارا مقرّبا يعبر من خلاله آفاق الزمن، ويتأمل في عصر آخر، "كان" يعيش فيه من قبل.

مثل هذا الانطباع يمكن أن يجده المرء أيضا عند زيارة بقايا منشآت عملاقة لإنتاج الصواريخ من العهد النازي في منطقة "دورا-ميتّلباو" (المترجم: معسكرات اعتقال ومنشآت عسكرية أقامها النازيون عامي ١٩٤٣ و١٩٤٤م أثناء الحرب العالمية الثانية في منطقة تورينجن شرق ألمانيا)، أو في مناطق أخرى في شرق أوروبا سبق الانسحاب منها. وما يراه المرء هناك عبارة عن منشآت ضخمة استهلكت إقامتها طاقات كبيرة وحياة الألوف من البشر. وكان المطلوب أن تقام المنشآت العسكرية في دورا-ميتّلباو بسرعة قصوى، فكان كثير من العمال تخور قواهم فينهارون، ويُدفنون ما بين أكوام الاسمنت، ولا تزال توجد بقايا من جثث هؤلاء إلى اليوم. ولم يبق كثير من تلك المنشآت العملاقة سوى سنوات معدودة، بعد كلّ ما بُذل لبنائها من جهود وما ارتبط بها من تطلعات مستقبلية بعيدة المدى آنذاك. وإذا بها تستحيل إلى مواقع لا فائدة منها، سوى ما تبعث به إلى عصرنا الحاضر من حقبة ماضية، من رسائل حول نوايا بُناتها وغاياتهم المستقبلية، وهو ما لا يمكن استرجاعه وتفسيره حاليا إلا بصعوبة كبيرة، إذ لا ينطوي كثير منه على أيّ مغزىً ممّا اعتاد المؤرخون وعلماء الآثار على البحث عنه.

إنّ ما يصفه زيبالد من بقايا منشآتٍ عملاقة منهارة في "أورفوردنيس" (المترجم: شبه جزيرة مساحتها ٩ كيلو متر مربع في دوقية سوفولك التي سبق ذكرها على الساحل الشرقي لإنجلترا)، لا يختلف كثيرا عن بقايا المنشآت التي أقامها النازيون لصناعة الطائرات، والصورايخ، و"صناعة" جثث الموتى أيضا، فأصبحت بعد انهيارها أشبه بجزر "زمنية" في مجرى العصر الحاضر، أو شواهد محطّمة على مستقبلٍ كان مأمولا، فمضى وانقضى قبل حلوله!

كما أقيمت منشأة "أورفوردنيس" لتطوير الأسلحة إعداداً لحروب "مستقبلية"، أقيمت أيضا منشأة "دورا-ميتّلباو" أيضا لتمهيد الطريق أمام سيطرة نازية "مستقبلية" عالميا. وبصورة مشابهة لهذا وذاك تشهد مخلفات العهد الشيوعي على حلم "مستقبلي" كان أصحابه يتطلعون إلى تحقيق الكثير من خلاله، بما في ذلك "صناعة" إنسان جديد.

لا نجد إذن في مثل تلك الآثار لِما اندثر فأصبح دون فائدة، مجرّد شواهد على الماضي فقط، بل تنطوي أيضا على أحلامٍ انعقدت على "مستقبلٍ" لم يتحقق على أرض الواقع.

إن من خصائص البشر أنهم لا يعيشون حاضرهم الزمني فقط، بل يستطيعون الترحال ذهنيا عبر الأزمان، ما بين الماضي والحاضر والمستقبل. وإنما يتميز الإنسان بخاصية الجمع بين عنصري الوقت والمكان، فيتأمّل في الماضي وكيف انبثق الحاضر عنه، كي يسترشد بذلك فيما يتصوّره ممّا ينبغي صنعه في المستقبل.

ويوجد من البشر من يستطيع استشراف معالم مستقبل قادم قبل وقوعه. ومن انعكاسات ذلك في الاستخدامات اللغوية ما نجده في صيغة تعبير من قبيل: "آنذاك –أي في المستقبل– سيكون قد حصل كذا وكذا..".

يطلق آلفريد شوتس على هذه الخاصية البشرية وصف "استحضار التوقعات"[396] (المترجم: اجتهاد في ترجمة تعبير اصطلاحي من علم النفس، يصف في الأصل عملية استرجاع الإنسان الفرد لِما سبق أن غيّبته ذاكرته من أحداث وقعت سابقا، في طفولته مثلا، ويستخدمه المؤلف في هذا الموضع من كتابه لغرضٍ آخر على سبيل المقاربة في مناقشة العلاقة بين الماضي والمستقبل بمنظور تخصصه في علم النفس "الاجتماعي") ولهذه الخاصية دور مركزي في التصرف البشري، فكل مشروع، أو مخطط، أو تصور، أو نموذج، ينطوي على رؤية استشرافية لقطعة من وضع معين سيكون "في المستقبل" قطعة من الماضي، وهي مصدر دوافع وطاقات صادرة عن الرغبة في الوصول إلى ذلك الوضع المختلف عن الوضع الآني.

لم تمنح هذه الخاصية المثيرة للغاية الإنسانَ ميزة تحقيق الإبداعات التطويرية فحسب، مع تقدير ما قد يلقاه من عوامل مساعدة أو عقبات على الطريق، بل هي أيضا الخاصية التي أعطت الكائن البشري من حيث الأساس وضعا نفسانيا كمصدر للطاقات التي يحتاج إليها ويستمدّها من عالم الرغبات والأحلام المستقبلية وليس من المعطيات الواقعية حوله فقط.

لمثل هذه الخاصية منطقها الجدلي الذاتي على أي حال، ولهذا نجد أن "استحضار التوقعات" في إطار ما مارسه هتلر أو شبير[397] (المترجم: آلبيرت شبير أحد كبار المهندسين في العهد النازي وأصبح وزيرا وفي مقدمة المسؤولين عن الصناعات الحربية) يكشف عما كان لديهما من ثقة وهمية مستقبلية راسخة، إلى درجة عدم الاكتفاء بالتخطيط لهندسة "جرمانيا" لتكون عاصمة العالم المستقبلية فقط، بل شملت أيضا التخطيط لمتحف يقام للعنصر اليهودي بعد انقراضه في المستقبل[398]، وهذا مؤشّر على الجانب المظلم من الرؤى المستقبلية، ومن ذلك أيضا الصيغ الوهمية الماركسية عمّا سيحققه مجتمع محرّر في المستقبل. ولكنّ الصورة المرعبة في تلك الأمثلة بالذات –كما عرفتها النازية– تُظهر للعيان حجم الطاقة النفسانية الاجتماعية الكبرى التي يمكن أن يطلقها وعد مستقبلي، والذي يبدو قابلا للتحقيق عندما يؤدّي كل فرد دوره في نطاق العمل من أجله.

لم تقتصر "ديكتاتورية الموافقة" هذه –كما يصفها جوتس آلي– على توليد طاقة مدمّرة كبرى، خلّفت في النهاية خمسين مليون جثة ودمارا شمل نصف أوروبا، بل أدّت في تلك الحقبة أيضا إلى الاندفاع في حماسة بالغة إلى الموافقة على مشروع اجتماعي كبير، كان يعني بالنسبة إلى جميع من شملهم مستقبلا زاهرا، وربطت تلك الطاقة كثيرا من هؤلاء بمفعولها إلى ما بعد مضي عدة سنوات من الحرب، إلى درجة أنّهم "عندما وصلت طلائع الجيش السادس النازي إلى نهر الفولجا بروسيا، كانوا يحلمون بالخلود للراحة بعد الحرب، في حدائق غنّاء، تحت أشجار الكرز، في منطقة استرخت للهدوء والسكينة"[399].

وتكشف خاصية "استرجاع التوقعات" عن جانب قاتل كلّما تطلع صانعوها إلى إعادة تشكيل العالم حسب رؤاهم الذاتية، لأنّ كل توقّع وهمي مستقبلي للمجتمع، لا بدّ أن ينطلق من شرط أولي كامن في حقيقة الإنسان نفسه، وبالتالي –كما يقول هانس يوناس– فإنّ "الخطأ في توقع وهمي مستقبلي هو خطأ في نظرة أنسنية (المترجم: نسبة إلى علم الأنسنة أو الأنثروبولوجيا وفق التسمية المعرّبة له)، أي النظرة التي انطلق التوقع منها، حسب كيفية استيعاب الكائن البشري صاحب التوقع لماهيته نفسه"[400].

وإذا كان يوجد شيء يسمى ماهية الإنسان، فهو ما يكمن أولا في صيغة المجموع، أي ماهية الجنس البشري، كما يكمن ثانيا في قدرة البشر على الرؤية الاستشرافية للمستقبل بما فيه من فرص وبما فيه من أخطار أيضا. أمّا تنامي هذه الخاصية وبالتالي توليد طاقة أكبر منها، فمرتبط بمستوى جودة الشروط المعيشية الآنية، فالاشتغال بإمكانية تحسين مستقبلي لأوضاع قائمة أقرب إلى "الترف الفكري"، ولهذا يتطلّب التحرّرَ أولا من الضغوط الصادرة عن تأمين استمرار الحياة، وبالمقابل عند وجود خطر عليها، يضيق مجال الاشتغال المترف بتوقعات مستقبلية إلى درجة اضمحلاله كلية.
يتحلّى جميع البشر من حيث الأساس بهذه الخاصية، ولكنّ إمكانات الوصول عبرها إلى طاقات ضخمة، إمكاناتٌ موزّعة بصورة غير متكافئة بين البشر إطلاقا، وهو ما يسبّب بدوره تفاوتا كبيرا في الفرص المستقبلية.

هذا ما لا يمكن القبول به في مجتمع يعتبر نفسه –ثقافيا وسياسيا– مجتمعا قائما على تراث التنوير، فمن أراد اكتساب هوية الانتساب إلى هذا التراث (وجميع ما يتفرع عنه من الحداثة، وما بعد الحداثة، وما بعدَ ما بعدَ الحداثة) لا بدّ له من النظر في مشكلة التبدل المناخي نظرة تتجاوز نطاق واقعية استمرار حياته هو، لتشمل في الوقت نفسه تعزيز هوية الآخرين ايضا، بصورةِ مغايرةِ لِما كان يجري حتى الآن، أي أننا نقف بذلك أمام مشروع تحديد أنفسنا اجتماعيا من جديد.

المجتمع الجيد

بادئ ذي بدء: نشأت مشكلة ارتفاع الحرارة مناخيا عبر استخدامات التقنية دون تفكير بالعواقب، ولهذا فإن كل محاولة للتخلص من هذه المشكلة عبر استخدام المزيد من التقنيات، وإن قيل إنها أفضل مما سبقها، محاولة تمثل جزءا من المشكلة نفسها وليس من حلّ لها.
وبسبب ضخامة أبعاد هذه المشكلة، كمّا ونوعية، لا يوجد من يعلم فعلا ما هي الاستراتيجية المنجية، ولذا ينبغي عند هذه النقطة بالذات تأكيد ضرورة التخلّي عما يسمّى "التفكير كالمعتاد".
إن مما يميز القدرة البشرية للبقاء على قيد الحياة إمكانية أن ينتزع الإنسان نفسه من الضغوط المباشرة ليتجنّب التصرّف عبر ردود الفعل على ما يثيره آنيّا، ولهذا تتطلب طرق الخروج من الأزمة نشأة مجالات تفكير جديدة. ويمكن أن يكون الفكر المتسرع قاتلا للإنسان، فلا غنى عن "استراحة فكرية" في بداية استيعاب مشكلة مترامية الأطراف بأبعادها، كي ينفتح مجال جديد للتفكير، وبالتالي للتعرف أولا على ما يواجهه المرء في هذه المشكلة وما الذي يمكن صنعه أصلا.
التأمل المتجرد من الأوهام شرط أولي للخروج من المنطق القاتل الذي تقود إليه معطيات الحتميات الاضطرارية، التي تسبب الانزلاق إلى بدائل خاطئة، من قبيل حشر المخرج في السؤال مثلا ما إذا كانت دواعي حماية المناخ تتطلب تحسين مصانع الطاقة العاملة بالفحم، أم تتطلب زيادة استغلال الطاقة النووية. هذه بدائل خاطئة لأن كلا التقنيتين يعتمد على موارد طبيعية محدودة ستنفذ، ويوصل إلى عواقب أوسع من أن يُحاط بها مسبقا.

النقاش الدائر حول التبدل المناخي حافل بمثل تلك البدائل الوهمية، ومن ذلك مثلا السؤال ما إذا كان ينبغي أن تحصل المجتمعات المتخلفة على طريق التحديث، على حقّ استخدام تقنياتٍ تسبّب التلويث، انطلاقا من أن الدول التي سبقت سواها على طريق التصنيع، قد استخدمت تلك التقنيات أيضا، فكأنّما لم تظهر عواقبها الوخيمة، التي لم يكن أحد يفكّر بها في البداية. إن النتائج معلومة الآن، ولهذا فالسؤال المطروح لا يمثل عدم المبالاة بها فحسب، بل هو تعبير مباشر عن غباء مصطنع.

المشكلة هي مشكلة الخلل على صعيد العدالة بين البشر، ولا شكّ في وجود فرص أخرى للتفكير بمواجهته سوى تلك المؤدية إلى تضييق فرص المستقبل على البشر أنفسهم.

إذا كان النقاش ممكنا أصلا في سياق مواجهة الخلل في العدالة على صعيد عالمي، فالمفروض أن يدور حول توزيع أكثر عدالة للأعباء التي يمكن أن يسبّبها تخفيض استهلاك الطاقة. والمطلوب لذلك اقتراحات مناسبة تصدر عن الهيئات المعنية مع مراعاة المعايير الأخلاقية، لتنطوي على إجابة السؤال، كيف تضع الدول الثرية المتقدمة تقنيا، تقنيات لا تنبعث بتطبيقها كميات كبيرة من الغازات الحرارية أو لا تنبعث إطلاقا، تحت تصرّف دول في حاجة إلى اللحاق بركب التحديث، ولكن مجّانا دون مقابل، هذا مع افتراض عدم الرغبة في طرح السؤال، ما إذا كان الوصول إلى مستوى التحديث الغربي أمرا جديرا بالسعي إليه أصلا[401].

مما يُصنّف أيضا في بند البدائل الخاطئة دون شك، السؤال ما إذا كان ينبغي تجميع اللاجئين بسبب البيئة والمناخ، المتزايد عددهم باستمرار، للتعامل معهم على أرض بلدان ثالثة غير مواطنهم الأصلية وغير البلدان التي يريدون اللجوء إليها.. أم ينبغي تركهم لمصيرهم: الموت غرقا في مياه البحر.

إنه منطق شمولي صادر عما يُعتقد أنه حتميات أوضاع اضطرارية، هو الذي يتفتّق عنه ما يمكن وصفه بكل وضوح: يجب ترحيل أولئك البشر إلى بلدانهم أو تركهم ليموتوا، لأنّ الدول الأعضاء في اتفاقية شينجن، اتفقت على أنها لا تريد وصولهم إليها.

ليست هذه مقولة أخلاقية، بل هي نتيجة علمية تحليلية.. وعندما يفتقد المرء الشعور بمسؤولية أخلاقية فيما يتخذه من قرارات سياسية–أمنية، نجد حصيلة ذلك المؤكدة هي التمسك بالحيلولة دون هؤلاء البشر وعبور الحدود.

هذا منطق لا يمكن الخروج منه بتوظيف الطاقة الثقافية الحضارية الذاتية لصياغة استراتيجيات إقصائية، مع إضفاء صبغة إنسانية وهمية عليها (ومع توظيف أموال هائلة لتنفيذها). المخرج هو التفكير بسبل أخرى لمشاركة الآخرين في المعطيات المتوافرة، والثابت على أي حال استحالة استمرار تهرّب البلدان التي سبقت سواها على طريق التصنيع من أخذهم بعين الاعتبار على المدى المتوسط من الزمن.

ما هو إذن السبب الذي يجعل مجتمعات تريد التغلّب على تحديات مستقبلية كبيرة، تتشبّث بذلك الوضع العرقي، المتجانس ما أمكن، في إطار دولة قومية، رغم أنّ كل استزادة من متطلبات التحديث تعطي دليلا جديدا على أنه منطلق عتيق مهترئ على كل حال؟..

نبقى في ميدان البحث عن سبل أخرى خارج نطاق البدائل الخاطئة وحتميات وهمية، فإذا اعتبرنا مشكلة التبدل المناخي بمجملها مشكلة ثقافية حضارية، سنرى وجها آخر لها. وهذه نظرة تفرض نفسها منطقيا، ذلك أنّ التبدل المناخي يؤثر على الأوضاع الحضارية للبشر، فلا يُستوعب دون مراعاة تقنيات حضارية عديدة، كالزراعة والرعي والصيد والعلوم وغير ذلك. وليست المشكلات البيئية من حيث الأساس مشكلة "الطبيعة" فهي "لا تتأثّر أو تنفعل"، بل هي مشكلة حضارية بشرية، يهدّد مضمونها الحضارات البشرية بالأخطار.

السؤال المطروح بهذا الصدد سؤال ثقافي حضاري إذن، ويرتبط تبعا لذلك بتشكيلة المجتمع الذاتي وبمجالات الحياة الذاتية. ويمكن توضيح ذلك عبر التساؤل:

هل يمكن لحضارة ما النجاح على المدى البعيد إذا تأسست على التهامِ الموارد الطبيعية التهاما منظّما مستمرا؟..

هل يمكن أن يُكتب البقاء لحضارة تنطوي على القبول بإقصاء الأجيال المقبلة عن عطائاتها بصورة منظمة؟..

هل يمكن لمثل تلك الحضارة أن تعطي نموذجا جذابا لأولئك الذين تريد كسبهم لصالح استمرار بقائها وديمومتها؟..
ثم هل يمكن اعتبار المرء إنسانا غير عقلاني، إذا نظر إليها من خارجها ورفض الأخذ بها، لأنه يراها آنذاك حضارة مخصصة لأهلها فقط، وقائمة على سلب "الآخر"؟..
يجب أن نخرج من ذلك المنطق القائم على حتميات موهومة، القاتل في غالب الأحوال، والخطير إلى حد بعيد، وأن نترجم المشكلة المناخية إلى مشكلة ثقافية حضارية، عبر تساؤلات تحمل هذه الصفة، فهذا ما يوجد الفرص من أجل تطوّر "نوعي"، لا سيما عندما تبلغ أزمة الأوضاع القائمة مداها، كما هو الحال الآن. أما التشبث بالحتميات الوهمية فيقصي إمكانات التفكير والتصرف، وهي موجودة نراها عند التأمل في المشكلة مع فصل أنفسنا قليلا عن حدودها المحيطة بنا.

فيما يلي أربعة أمثلة متباينة عن بعضها بعضا، ترتبط بهذه الرؤية:
لا تستثمر النرويج الثروة الشعبية المتدفقة مع تدفق النفط الخام، في مشاريع منشآت عامة قد تصلح للتفاخر بها، ولا في ميدان رفع مستوى رفاهية المعاصرين لتحصيل تلك الثروة، بل تتبع استراتيجية استثمارات مستديمة، تمكّن الأجيال القادمة أيضا من بلوغ مستوى الرفاهية المعيشية السائد الآن، ومن الاستفادة من المخصصات الاجتماعية عبر الدولة. ويجري اختيار ميادين الاستثمار بناء على معايير أخلاقية، ومن ذلك مثلا استثناء الشركات التي كان لها نصيب في إنتاج الأسلحة النووية[402]، مقابل الاستثمار في إنتاج الطاقة التي تراعي متطلبات المناخ البيئية. وأصبحت بلدية أوتسيرا، الجزيرة النرويجية في بحر الشمال، تحقق اكتفاء ذاتيا في موارد الطاقة اعتمادا على مزيج من منشآت توليد الطاقة من الرياح ومن الهيدروجين. وهذا بمجموعه مثال على توظيف وسائل الاقتصاد الوطني لتطوّر مستديم.
المثال الثاني من سويسرا التي قررت قبل أكثر من عشرين سنة تطبيق صيغة خاصة على صعيد المواصلات العامة، بما يجعلها هي المفضلة لدى عامة السكان في تنقلاتهم، وتضمّنت ربط كل ناحية وقرية بشبكة المواصلات العامة، كما بدأ على سبيل المثال تشغيل الحافلات الكهربائية على السكك في زيورخ مجددا، فتزامن ذلك مع إلغائها في مدن ألمانية عديدة، وازداد عدد خطوط السكك الحديدية، بينما كان عددها يتقلّص في بلدان أخرى. والحصيلة أنه أصبحت توجد في سويسرا الآن شبكة مواصلات عامة هي الأعلى كثافة في أنحاء العالم، رغم أن سويسرا بلد فيه من المرتفعات الجبلية ما جعل الانطلاق لتحقيق ذلك الهدف بالغ الصعوبة. ولهذا كان بعض القرى النائية والوديان الجانبية يُربط بشكبة المواصلات عبر استخدام سيارات نقل البريد للتنقل. ويسافر الفرد السويسري في الوقت الحاضر ٤٧ مرةً في العام الواحد وسطيا، بينما يبلغ هذا الرقم الوسطي في الاتحاد الأوروبي ١٤،٧ مرة[403].
والمثال الثالث من أوستينيا حيث أصبح الوصول إلى الشبكة العالمية حقا أساسيا للمواطن الفرد، ولا يخدم تأمين هذا التواصل الشبكي الشامل أغراضا من قبيل تخفيف ضغوط المعاملات البيرقراطية فقط، أو من قبيل زيادة الطاقات لممارسات ديمقراطية جديدة، بل أصبح في الوقت نفسه حافزا للتحديث، موجّها لقطاع الشبيبة من المواطنين أكثر من سواهم.
والمثال الرابع والأخير من ألمانيا حيث قرّرت الحكومة الألمانية الاتحادية عام ٢٠٠٣م رفض المشاركة في الحرب ضد العراق، وجازفت بتعرّضها لضغوط سياسية خارجية كبيرة لهذا السبب، ولكن ظهر في هذه الأثناء الدليل على أن هذا القرار كان صائبا وبعيد النظر، وأمكن من خلاله تجنّب خطأ غير قابل للتصحيح لاحقا، بل كان من شأنه أن يسبّب ما لا يمكن التنبّؤ به من العواقب على حساب المجتمع السياسي الألماني المشترك. واتُّخذ القرار مع التنويه بالدور السلبي في تاريخ ألمانيا عبر حربين كبريين خلال القرن الميلادي العشرين، وهذا بمجموعه مثال على إمكانية التعلّم سياسيا من دروس التاريخ.

هذه أمثلة على قرارات سياسية مختلفة موضوعيا عن بعضها البعض اختلافا جذريا، ولكن يوجد بينها قاسم مشترك، إذ تُظهر جميعا عنصر الهوية الذاتية السياسية، فكل قرار منها ينطوي على تميّز ذاتي للكيان السياسي المعني به. ويعني ذلك عدم الاكتفاء بمعطيات المشكلة نفسها عند اتخاذ القرار بصددها، وضرورةَ أن يراعي القرار الهدف الذاتي المراد تحقيقه، وهو:
المجتمع العادل على مستوى تعاقب الأجيال في مثال النرويج..
والمجتمع المنفتح على جميع المواطنين فيه على صعيد حق التنقل في مثال سويسرا..
والمجتمع الذي يؤمّن التواصل على المستوى الأفضل لصالح الجميع في مثال أوستينيا..
والمجتمع القادر على التعلّم من تاريخه والانسحاب ممّا تصنعه ممارسات التدخل في مثال ألمانيا..
كل مستوى من هذه المستويات يحدّد جانبا من التميّز بالهوية الذاتية، فيعبر عمّن هو النرويجي ومن هو السويسري، ومن هو الأوستيني، ومن هو الألماني، كما يعبّر عن الشروط المطلوبة لكيفية معيشة كل من هؤلاء، على الأقل في نطاق المجال المعني من خلال كل مثال على حدة.
هنا يبدو لي أمر بالغ الأهمية في مسألة التعامل الحضاري مع ارتفاع وسطي الحرارة مناخيا، وهو أن السؤال عن كيفية صنع ما ينبغي صنعه، لا يجد الإجابة عليه إلا من بعد الإجابة على السؤال كيف يريد المرء أن يعيش.
لا يمكن لأحد أن يترك مثل هذا السؤال دون جواب. ويمكن تصنيف القول بإمكانية "مواصلة السير على طريق مألوفة" على أنه جوابٌ بحد ذاته، ولكنه يعني الاستمرار في المضي على طريق سبق أن أوصلت إلى المشكلات التي يحاول المرء التغلب عليها. فهو جواب يعمّق الخلل القائم أصلا في ميادين عديدة، ويزيد عبر التبدل المناخي أشكالَ افتقاد العدالة وافتقاد المساواة، في العلاقات ما بين الدول، وعلى مستوى الأجيال المتعاقبة.

الجواب مطلوب ومن شأن كلّ جواب أن يقصي سواه من الأجوبة الممكنة.
كيف يريد المرء أن يعيش في مجتمع يشكّل هو جزءا منه؟.. هذا سؤال ثقافي حضاري بامتياز، إذ ترغم الإجابة عليه على التعامل مع مسألة مَن يريد أن يُعتبر منتميا إلى هذا المجتمع، ومسألة تجسيد المشاركة الجماعية في إطاره، وكذلك مع كيفية توزيع السلع المادية وغير المادية فيه كالدخل المالي والتعليم وغير ذلك.
إن ما يعطي الحياة الجماعية الصبغة المطلوبة لها والتي يجد المواطنون وجودهم منعكسا فيها، هو ما يعطيه مجموع أجوبة جزئية على مسائل جزئية، من قبيل التفاهم على استخدام الطاقة من مصادر طبيعية كالفحم الحجري مع دعم قطاعه الاستثماري ماليا، أو التفاهم على تطوير نظام التعليم، أو على دعم أماكن العمل في منشآت صناعية أصبحت متخلفة، أو على رفع الطاقات الإبداعية بالتركيز على التعليم المدرسي وتحسين مستواه، وما شابه ذلك. إن الأجوبة على مثل هذه الأسئلة الثقافية الحضارية تسترشد بالتوجه العام، ما إذا كان يراد الحدّ من طاقات التطوير المستقبلية أم لا.
ويوجد شرط أساسي لنموذج المجتمع المنفتح، من حيث تشكيلته، والقائم على المشاركة في تكوينه، كمجتمع يضم طاقات تطوير متصاعدة، وهو شرط توافرِ الثروة المادية، كتلك التي في حوزة البلدان الغربية حاليا، ثم شرط الالتزام الذي يضع تلك الثروة في موقعٍ فعال لضمان سلامة إدارتها من خلال رؤيتها بمنظور دولي، وينبغي علاوة على ذلك أن يتجاوز التفكير حدود اليوم الراهن، أي يتجاوز حدود التفكير السياسي المحض.
لا يكفي في هذا الإطار أن يراوح المرء مكانه، دون استشارة تتوخّى الأفضل، ودون نظرة تتجاوز الحدود الذاتية وسط محيط كوني خالٍ مما يعطيه مغزاه. لا يكفي لتحقيق المطلوب سلوكُ طريق الرأسمالية المعولمة.
إنّ كلمة "الآن" تعني التمكّن من وضع حالة الأزمة في نطاق الرؤية البعيدة المدى واستخلاص صيغ، أو استخلاص أفكار على الأقل، غير مطروحة من قبل، وتتطلب الجرأة عليها.

قد يبدو مثل هذا الكلام كحلّ للمشكلة ساذجا، وما هو بذلك. فالسذاجة تكمن في سلوك يمكن وصفه من خلال تصوّر قطار مسافر، وهو يدمّر شروط البقاء على قيد الحياة لأعداد كبيرة من البشر تدميرا متواصلا، فيغيّر سرعته واتجاهه، ولكن المسافرين فيه يتحرّكون في اتجاه معاكس لمساره. يقول آلبرت آينشتاين إن المشكلات لا تجد حلولا لها من خلال نماذج تفكير سبق أن أوصلت إليها. يجب تغيير الاتجاه بمجموعه، ولهذا الغرض يجب أن يتوقف القطار عن الحركة أولا، كي يتحرك باتجاه آخر.

الاضطهاد في التسامح

من يريد التحرك للخروج من وضع اللامبالاة، ليتعامل بصورة فعالة مع مشكلات انعدام المساواة ومشكلات العنف التي يزيدها التبدل المناخي عمقا، يجب أن يهتم بتصنيفات معروفة، من قبيل العدالة والمسؤولية. ويعني ذلك أن ينطلق على خلفية ما يستقرّ على صعيد القيم فيما يدلي به من حجج، كما يعني أن يحقق لنفسه القدرة على التقرير في الأمور المعنية وفق معايير القيم، بديلا عن تلك اللامبالاة التي بلغت حدّا بعيد المدى. وهذا ما يوصل المرء إلى السؤال عن دور التجمعات العالمية وعن الأفراد، ممّن تتوافر لديهم فرص أكبر من فرص سواهم لتحقيق مصالحهم.

تحت عنوان "الاضطهاد في التسامح" نشر هربرت ماركوزي عام ١٩٦٥ مقالا مشهورا ينطوي –بالمنظور الحالي للأمور– على رسم معالم لحجج أوردها وكأنه يخوض مغامرة من المغامرات خطوط للحجج أقرب إلى المغامرة الفكرية، ولكنّه كان قادرا على تحديد ميدان موضوعي هام تحديدا صائبا، وهو أنّ "مهمة التسامح وقيمته مرتبطتان بعنصر المساواة السائدة في المجتمع الذي يشهد ممارسة التسامح فيه"[404].

يعني ذلك أن للتسامح قيمة متبدّلة، ويرتبط تبدّلها بمستوى تحقيق المساواة ما بين المجتمعات المتعددة. أما ممارسة التسامح دون أن يتوافر توازن للقوى، فتؤدي من حيث المبدأ إلى تحقيق الميزات لصالح الطرف المتفوق على الآخرين بموازين القوّة. وهنا يرى ماركوزي أن التسامح في مجتمع تنعدم المساواة فيه ينطوي على الاضطهاد بالضرورة، إذ يثبّت موقع الطرف الأضعف على مستوى المعايير وعلى المستوى العقائدي.

لم يكن خافيا آنذاك أن مقولة ماركوزي هذه توصل إلى تسويغ نوع من حق المقاومة "المزعوم" لاستخدامه في تحرير العالم الثالث. ولكن نعود إلى نتائج سبق سردها في هذا الكتاب، لنطلق وصف الاضطهاد عبر التسامح على حالة أخرى، وهي ازدياد عمق الخلل المميّز لمسيرة العولمة ما بين بلدان مستفيدة وأخرى متضررة، دون أن يرى أحد ضرورة توجيه الأمور توجيها مضادا لذلك الخلل.

وينتشر الاضطهاد تحت عنوان التسامح أيضا عندما يجري تضييق فرص الحياة المستقبلية على أناس يعيشون في مكان آخر من الأرض أو على صعيد الاجيال القادمة، بل يجر إقصاء هؤلاء أصلا، ثم لا يجد هذا العمل من ينقده على الفور.

إن المجتمع الذي يتبع ثقافة أسلوب التسامح المنطوي على الاضطهاد يفقد كل فرصة للتأمل في ذاته بنظرة ناقدة، وكل فرصة للتحرك في اتجاه وضع آخر يستحق السعي لتحقيقه. وآنذاك يتضاءل تصوّر ما ينبغي أن يكون المستقبل عليه ليتّخذ – بضآلته تلك– صيغةً معبرة عن العجز لأنها مُقعدة عن بذل الجهد: لا يمكن للغد أن يكون إلا أفضل من اليوم!.. وهذا بالذات ما يصبغ حاليا مضمون الرؤى المستقبلية للبلدان الغربية، مع أنّ الناس يدركون في أعماقهم أنها رؤى وهمية.

قصة الحديث عن الذات

من شأن الاستراتيجيات التي تعتمد على فعل الأفراد فقط أن تؤدي في الدرجة الأولى إلى التخدير تجاه ما يصنعه التبدل المناخي، ومن شأن ما يجري سياسيا ألا يفسح مجالا للتغيير إلا على مستوى آفاق زمنية بعيدة، ولهذا يبقى مجال التصرف

من منطلق ثقافي حضاري حلا وسطيا للتعامل مع التبدل المناخي، عبر المجتمع الذاتي وبالتالي عبر ممارسات ديمقراطية، مع السؤال كيف يريد المرء أن تكون حياته في المستقبل.

إنما لا يمكن أن يقتصر الاشتغال الثقافي الحضاري بهذه المسألة على تثبيت الهوية الذاتية فقط، بل يجب أن يشمل بالضرورة جهات فاعلة من التي تساهم إسهاما ضخما –من الناحية الكمية– في انبعاث الغازات الحرارية، مثل الجهات العاملة في تأمين الطاقة أو صناعة السيارات.

كما يمكن بالمنظور الدولي أيضا أن يجد وضعُ صيغة محتملة أخرى للتعامل مع المشكلة بعض الاهتمام على الأقل، وإن لم تكن كافية للتأثير على جزئيات تفصيلية في إدارة الشؤون المناخية. إنما تنشأ نفسانيا ميزةٌ أخرى، وهي الحدّ من درجة الحتميات الوهمية المشار إليها آنفا، لترتفع بالمقابل نسبة التلاؤم الواقعي مع المشكلات القائمة من حيث التعامل معها.

ومن شأن ذلك أن يساهم بدوره في تحريك مفعول التميز بالهوية الذاتية في صنع القرار، أي العمل الأفضل عبر البديل السياسي، وفي نهاية المطاف يتطوّر العمل وفق البديل الآخر أيضا على مستوى الأفراد، فلا يقتصر تصرّف المواطنين على ما يمكن وصفه بعنصر "التخلّي عن مكتسبات ما" – مثل تخفيض استخدام السيارات لصالح السكك الحديدية– بل يصبح عامة المواطنين في موقع المشاركة الثقافية الحضارية للعمل على تغيير المجتمع وتحسين أدائه في اتجاهِ ما يجدونه هم مجتمعا جيدا.

على الصعيد الدولي انتشر منذ حوالي عشرين عاما التصوّر القائل في نطاق السياسة الإنمائية، إن المساعدات الإنمائية المالية لا تترك الآثار المتوخاة منها، بل ترتبط ارتباطا قويا بمعطيات بنيوية في الدول المعنية بها، وبطاقة التصرف في المؤسسات وبأوضاع النظام القانوني القائم داخل تلك البلدان التي تصل الأموال إليها. ووُضعت على هذه الخلفية صياغةُ ما سمي برنامج "الإدارة الجيدة"، فثبتت معالم أو عناصر مميزة أساسية، مثل الشفافية، والفعالية، والمشاركة، والمسؤولية، والسوق الحرة، ودولة القانون، والديمقراطية، والعدالة. وتقرّر اشتراط توافر هذه المعالم لإطلاق وصف القيادة الجيدة أو الإدارة الجيدة على حكومة ما. ومنذ ١٩٩٠م أصبحت المساعدات الإنمائية وسواها من أشكال الدعم المالي تُعطى على أساس مدى توافر المعالم المذكورة عن الإدارة الجيدة في البلد الذي يتلقاها. ومن الجدير بالذكر التنويه بالانتقادات التي اعترضت على هذه الصيغة، إذ قيل إنها ذات صبغة عقائدية، وإنها ترسم صورة إملائية حول شكل الدولة، فضلا عن إشكالية اعتبارها أمرا مفروغا منه لدى الدول المانحة بينما هي بمثابة تجربة اختبار للدول المتلقية للمساعدات الإنمائية.

مع تجنّب الاستغراق في إشكالية تفاصيل صيغة من هذا القبيل يبدو لي التفكير مثمرا بشأن تحديد عناصر مميزة للإدارة الجيدة من حيث الأصل، والقصد هو محاولة التفكير على غرار ذلك بمعالم أساسية لتمييز "المجتمع الجيد" بحيث تنشأ علاقة انعكاسية متبادلة بينه وبين الإدارة الجيدة.

من مواصفات المجتمع الجيد أن يكون حريصا على ديمومة أكبر درجة ممكنة من طاقات التطور، وهو ما يعني تجنّب القرارات الخاطئة التي تهدر تلك الطاقات. ويمكن اعتبار ذلك مطلبا مركزيا يُستخلص من النتائج المدمرة للبيئة، الناجمة عن التصنيع في فترة تاريخية سابقة، وقد أسفرت عن آثار غير قابلة للإصلاح، مثل التهام الموارد الطبيعية المتوافرة، وتحميل أجيال مقبلة أعباء التخلص من النفايات، كما في قطاع الطاقة النووية، وغير ذلك.

وينبغي أيضا توافر شروط قابلية التصحيح المتجدّد على صعيد القرارات المرتبطة بتطور المجتمع نفسه، كما في مسائل الأمن والحقوق والتعليم والوضع الاجتماعي، لضمان وجود مجتمع دائم الانفتاح على المتجدّدات وبالتالي على إعادة تشكيله.

ومن المواصفات الأساسية أيضا مبدأ المشاركة نحو الخارج، أي أن يفتح المجتمع أبوابه فيما يتعلّق بمسائل الهجرة واللجوء السياسي إضافة إلى فتح أبواب المشاركة الواسعة النطاق داخل نطاقه ليزداد نصيب إسهام المواطنين في صناعة القرار.

باختصار: يدور الأمر حول زيادة فرص المشاركة في مختلف المناقشات والقرارات ذات العلاقة بالمستقبل، ولا ينبغي في عصر الاتصالات الحديثة تركيز ذلك على وسيلة الانتخابات الدورية وحدها، وإذا رجعنا إلى مثال أوستينا وتثبيت المشاركة في الاتصالات الشبكية كحق أساسي لجميع المواطنين، أمكن لنا تصوّر أشكال جديدة تماما للمناقشات خارج نطاق المجالس النيابية، وقابلية تطوير تطبيقات جديدة للديمقراطية المباشرة. وفي هذا النهج تأثير متبادل، فزيادة فرص التواصل والمشاركة ترفع مستوى اندماج المواطن في المجتمع وتميّز هويتهم من خلاله، وهذا بدوره أساس تحقيق مشاركة أكبر في الحياة الجماعية.

ونقيس ما سبق على مشكلة المناخ، وعلى ما يتوافر من مقترحات متراكمة للحلول على صعيدها، فنجد أنّ المشروع الثقافي الحضاري للمجتمع الجيد، يعني التراجع عن التوهّم السائد بأن على عامة الناس التصرّف بشكل آخر مع عالمهم، كيما يكون –في يوم من الأيام– أقلّ خطرا مما هو عليه الآن. هذا طريق لا يوصل إلى الهدف لأسباب نفسانية، إذ لا تتوافر فيه رؤية النتائج المباشرة الملموسة لجهود مبذولة الآن، فلا يبقى –بدلا من ذلك– سوى الخبرة الذاتية السلبية مع عنصر "التخلي الطوعي عن المكتسبات"، بينما لا تدعو صيغة المجتمع الجيد إلى مثل ذلك التخلي، بل تدعو إلى مشاركة اندماجية في العمل من أجل تحسين المناخ الاجتماعي نفسه، وكل مجتمع تتوافر فيه تلك المشاركة يكون أقدر على حلّ مشكلات ملحّة، بالمقارنة مع مجتمع لا يبالي أعضاؤه بما يجري.
إن العامل المساعد في مسار التفاعلات الاجتماعية على أساس المشاركة الاندماجية، هو جملة استراتيجيات وإجراءات ترفع درجة الاستقلالية الذاتية الفردية ومستوى ممارسة الحق الذاتي لتقرير المصير في الحياة اليومية، ويستند ذلك إلى الكفاءات والقدرات المتوافرة لدى الأفراد مع محاولة دعمها. وبهذا المعنى تستفيد صيغة المجتمع الجيد من طاقات أفراده، كما تعرض عليهم قدرا أكبر من المشاركة، وتستفيد أيضا من موارد طاقات الاهتمام الفردية بشكل أفضل بكثير ومستديما أكثر بكثير مما هو معروف عن الطراز السياسي النمطي. بكلمات أخرى: مثل هذا المجتمع ينطوي على استراتيجية واعية للتحديث، ذات انعكاسات متقابلة[405]. وبالرجوع إلى الحداثة الأولى والحداثة الثانية في العصر الحاضر، يتخذ المجتمع الجيد مساره في موقع الحداثة الثالثة –وهذا موقع مستقبلي– ليروي قصته عن نفسه بنفسه.
إنّ المفتاح المركزي للحداثة الفعّالة يكمن في أنها لا تحكي هي قصة تثبيت الهوية عن نفسها ليكتبها المواطنون، بحيث ينشأ عنها شعور التميّز الخاطئ لفئة "نحن"، بل عمليةُ إيجاد المجتمع الجيد هي ما يروي تلك القصة.
لقد أهّلت الكفاءات العلمية الناس فزوّدتهم بالقدرة على تغيير فرص استمرار الحياة، وعلى استشراف ما ينجم عنها، من قبل أن تظهر نتائج تدركها الحواس بصورة مباشرة. كذلك الكفاءات الثقافية الحضارية تمكّن الناس من استشراف النتائج المترتبة على ما يصنعون، ويمكن اعتمادا على الكفاءات الثقافية والاجتماعية الانتقال إلى التغيير العملي.
ليست الحصيلة من ذلك مجرّد اقتناع عملي بضرورة الوقاية من أسوأ نتائج الارتفاع الوسطي للحرارة عالميا، ليكون هذا الاقتناع مقتصرا على نشر ثقافة شمولية باتجاه تخفيض كبير لاستهلاك الموارد الطبيعية، بل يُضاف إلى ذلك نشوء ثقافة جديدة تماما، تؤسّس للمشاركة بصورة قد تبدو غير قابلة للتفكير بها اليوم، إنما يجب –رغم ذلك– التفكير بصياغتها الآن، إذا صحت الرغبة في حدوث تغيير مستقبلي. وبهذا المنظور يتحوّل التبدل المناخي نفسه ليكون نقطة البداية من أجل تحول ثقافي حضاري شامل، وهنا لا يأخذ تخفيض نسبة الإسراف ودرجات العنف فيه موضع خسارة تقع، بل موضع مكسب يتحقق.

هوامش

(388)- تم حتى الآن تحويل ما يعادل خمسة ملايين هكتار من الغابات الاستوائية في جزيرتي سومطرة وبرونيو الإندونيسيتين فقط إلى أراضٍ زراعية لزيت النخيل (المترجم: من أجل إنتاج الوقود الحيوي)، ويسبب ذلك إطلاق ما يصل إلى مليار طن سنويا من ثاني أكسيد الفحم، أي ما يعادل ١٥ في المائة من انبعاثاته في أنحاء العالم. انظر:

http://www.umweltschutz-news.de/266artikel1376acreenout1.html?besucht=66eceb92.

يضاف إلى ذلك أن وقود السيارات الحيوي ضار بالبيئة، ولا يقع الضرر عبر انبعاث ثاني أكسيد الفحم، فهذا الجانب الإيجابي، ولكن عبر انبعاثه غاز أكسيد الآزوت الثقيل. إن مفعول زيت الديزل المستخلص من نبتة "لفت شلجم" يعادل 1،7 ضعف ما ينبعث من زيت الديزل التقليدي. انظر:

Frankfurter Allgemeine Zeitung v. 2.10.2007, S. N1.

(389)- كان وسطي الدخل الاجتماعي العام للفرد في أكثر من عشرين دولة إفريقية عام 2006م دون 500 دولار سنويا، وللمقارنة يصل هذا الرقم في ألمانيا إلى 35204 وفي الولايات المتحدة الأمريكية إلى 44190 دولارا. انظر:

Spiegel-online in:

http://www.spiegel.de/politik/ausland/0,1518,grossbild-991373-510917,00.html.

(390)- انظر:

Erving Goffmann: Rollendistanz, in Heinz Steinert (Hg.), Symbolische Interaktion, Stuttgart 1973, S. 260-279.

(391)- انظر:

Anschober/ Ramsauer, Klimarevolution (Anm. 82), S. 166 ff.

(392)- انظر:

Anselm Waldermann: Profitdenken schlägt Umweltschutz, Spiegel-online, 6.9.2007, in:

http://www.spiegel.de/wirtschaft/0,1518,504278,00.html.

(393)- بغض النظر عن جدليات تخفيض المواد الضارة. كمثال يذكر هنا غاز أكسيد الآزوت الثقيل، الذي ينبعث من الوقود الحيوي فيعوّض عدم انبعاث ثاني أكسيد الفحم منه.

(394)- في ذلك على أي حال اعتراف بالفرد باعتباره مقصودا بذاته في القانون الدولي، مما سمح بتطوير قانون جنائي دولي وتوجيه الدعاوى القضائية ضد مسؤولين سياسيين وعسكريين، وبالمقابل كان تعرّض الدول للأفراد بمثل هذه المواجهة مدخلا للتمكين من التدخل في قوانين السيادة على صعيد الدول. انظر:

Gerhard Werle: Völkerstrafrecht, Tübingen 2003, S. 2 ff.

(395)- انظر:

W.G. Sebald: Die Ringe des Saturn, Frankfurt am Main, 2002, S. 281 ff.

(396)- انظر:

Alfred Schütz: Tiresias oder unser Wissen von zukünftigen Ereignissen, in: Ders., Gesammelte Aufsätze, Bd. 2, Den Haag 1972, S. 261.

(397)- انظر:

Harald Welzer, Albert Speers Erinnerungen an die Zukunft, in: Jürgen Straub (Hg.), Erzählung, Identität und historisches Bewusstsein, Frankfurt am Main, 1998, S. 389-403.

(398)- انظر:

Dirk Rupnow: Vernichten und Erinnern. Spuren nationalsozialistischer Gedächtnispolitik, Göttingen 2005; Jan Björn Potthast: Das jüdische Zentralmuseum des SS in Prag. Gegnerforschung und Völkermorde im Nationalsozialismus, Frankfurt am Main 2002.

(399)– انظر:

W.G. Sebald: Luftkrieg und Literatur, Frankfurt am Main 2001, S. 110.

(400)– انظر:

Hans Jonas: Das Prinzip Verantwortung, Frankfurt am Main 1984, S. 383.

(401)– من الغريب أن نقد ثقافة الاستهلاك والإعلام ورصد جميع الأضرار المرتبطة بالتحديث، بدءا ببدانة الأطفال انتهاء باهتراء العلاقات الاجتماعية، لا يغير شيئا من استمرار الاقتناع بأننا في الغرب نعيش في أفضل عالم يمكن التفكير به.

(402)– انظر:

Königliche Norwegische Botschaft: Ausschluss von gesellschaften aus dem staatlichen Pensionsfonds, in:

http://www.norwegen.no/policy/politicalnews/Selskaper+utelukket+fra+oljefondet.htm.

(403)– انظر:

Informationsdienst für den öffentlichen Verkehr (LITRA), Meldung v. 6.2.2004, in:
http://www.litra,ch/Juli:2004.html.

(404)– انظر:

Heribert Marcuse, Robert Paul Wolf und Barrington Moore: Kritik der reinen Toleranz, Frankfurt am Main 1984, S. 138.

(405)– مع أطيب التحيات لأولريخ بيك (المترجم: صفة مصدر المعلومة غير محددة من جانب المؤلف)

ما يمكن وما لا يمكن صنعه (٢)

هاينر موللر: *ليس التفاؤل سوى نقص في المعلومات.*

"خلال البحث في تطوّرات اجتماعية يواجه المرء بصورة متجددة باستمرار تشكيلاتٍ غير مخطط لها، لحركيّة تفاعلات اجتماعية، تتجاوز درجة معينة (...) وتتوجّه إلى درجة أخرى سواها، بينما يتشبّث الأناس الذين يشملهم هذا التغيير، بما لديهم من بنية شخصية ومعطيات اجتماعية، عند الدرجة التي كانوا عليها في الأصل. إن القوة النسبية للدفع التطويري الاجتماعي وعلاقته بعمق المبنى الاجتماعي وبقوة المقاومة في المعطيات الاجتماعية للإنسان الفرد، هي مع بعضها بعضا أساس السؤال ما إذا كانت حركية تفاعل اجتماعي دون تخطيط مسبق، ستوصل إلى إعادة تشكيل هذه المعطيات الاجتماعية بدرجة ضعيفة أو قوية، أو ما إذا كانت هذه المعطيات الاجتماعية الفردية ستقاوم بنجاح حركيةَ المجتمع الضاغطة، سواء بعرقلتها أو بوقف عجلاتها بصورة كاملة"[406].

ربما وصلت عملية التطور الجارية دونما تخطيط مسبق ودونما تكافؤ على صعيد البشرية، نتيجة التطور المتواصل للوضع المناخي، إلى درجة من الحركية الذاتية، تجعل ما تراكم من معطيات اجتماعية عبر العقود والقرون الماضية، متخلّفة عنها، وتعرج للحاق بها دون جدوى.

يؤيد ذلك افتقادُ القدرة إلى حد بعيد على إعطاء مشكلة خطر داهم شامل أبعاده المناسبة له، كما يؤيد ذلك أيضا انتشارُ الشعور بعدم المسؤولية تجاه النتائج على صعيد استخدام العنف والمرتبطة بالتبدل المناخي مباشرة أو على قاعدة المسببات والنتائج.

وتوجد مواقع مصلحية متباعدة عن بعضها تماما على الساحة الدولية، وهي التي تحول بطبيعة الحال دون موقف حازم ومشترك بصدد ارتفاع وسطي الحرارة، حتى على المدى المتوسط. إنّ اللحاق بركب التصنيع في الدول الناهضة، واستمرار الجشع في استهلاك الطاقة في الدول السابقة لسواها في التصنيع، ثم نشر نموذج للمجتمعات عالميا يقوم على محوريّ النمو المتواصل واستنزاف الموارد الطبيعية.. جميع ذلك معا يجعل من غير الواقعي التفاؤل بوقف ارتفاع وسطي الحرارة بحيث لا يزيد أكثر من درجتين مئويتين قبل منتتصف القرن الميلادي الحادي والعشرين.

هذه نتيجة يصل المرء إليها عبر مجرّد النظر في مجرى تطورات متتابعة مستقيمة الاتجاه، ولا تشمل ما يجري من تفاعلات أخرى، ذاتية الحركة، تؤدي إلى تسريع ظهور نتائج اجتماعية للتطور المناخي، وإلى احتمالات بلوغ استخدام العنف درجات خطيرة. يمكن في الميدان الجغرافي الفيزيائي أن تقع تفاعلات ليس لها صفة الوجهة الثابتة المستقيمة، ولكنها تترك آثارها وتزيد حدّة المشكلة المناخية، من ذلك مثلا أن يفلت غاز الميتان من الطبقات الجليدية تحت الأرضية بكميات ضخمة، فيؤثر على المناخ، أو أن يصل نقصان الغابات أو نسبة ملوحة مياه البحار إلى درجة حرجة، فتنشأ عن ذلك سلسلة من المضاعفات وفق مبدأ أحجار الدومينو ولا يمكن تقديرها مسبقا.

ويسري ما سبق على الصعيد الاجتماعي أيضا، عندما تسبب النزاعات حول المواد الخام اندلاع الحروب مثلا، وتنشأ عن ذلك تيارات لجوء كبيرة، فتضاعف بدورها حدّة الأزمات الحدودية، فتسبّب استخدام العنف داخل الحدود وما بين الدول بدرجة لم يكن في الإمكان أن يُحسب حسابها مسبقا. إنّ منطق التفاعلات الاجتماعية لا يقوم أصلا على اتجاه مستقيم، وهذا ما يسري على نتائج التبدل المناخي.

من جهة أخرى لا يوجد في التاريخ البشري مع العنف ما يشير إلى إن فترات السلام تعني بالضرورة استقرارا دائما لأوضاع المجتمعات، بل يُثبت التاريخ بكامله أنّ استخدام العنف بدرجة مفرطة يمثّل دوما أحد الاحتمالات الجاهزة للاستخدام في مسار الاحداث. إنّ الجماعات البشرية الحريصة على استمرار الحياة –كما يشير نوربرت إيلياس– تجسّد دوما مجتمعات تدميرية، ويبدو أن نتائج التبدل المناخي تقدم الدليل على هذا أيضا.

في الوقت الحاضر يمكن رصد انحدارات عميقة في مواطن الخلل الشاملة للعالم مثلما نرصد اندلاع الحروب في نطاق ما يرجع بأسبابه إلى نتائج التبدل المناخي، وبما يؤدي بدوره إلى أشكال جديدة تماما لاستخدام العنف. ونظرا إلى أن أشد نتائج التبدل المناخي قسوة تصيب المجتمعات التي لا تملك وسائل التغلب عليها أصلا، لا بدّ أن يشهد القرن الميلادي الحادي والعشرون ارتفاعا كبيرا في منسوب موجات الهجرة البشرية في أنحاء العالم، مما يدفع بالمجتمعات إلى اختيار حلول أشد تطرفا للمشكلات الناشئة عن ذلك. ويبقى هنا السؤال مفتوحا عن مدى قابلية استقرار الحل الذي يستند إلى إبعاد الأزمات عن الحدود الخارجية وبالتالي إقصاء استخدام العنف ضد اللاجئين عن الأراضي الذاتية، كلّما بلغت الهجرات خارج نطاق القوانين مبلغا يتجاوز القدرات المحلية في المناطق المعنية، مثل ليبيا، أو الجزائر، أو المغرب.

الوجه الآخر لعملية تأمين الحدود الخارجية لأوروبا وأمريكا الشمالية هو زيادة حدة الإجراءات الأمنية بصورة متواصلة وابتكار الجديد منها بما يتجاوز مبدأ حصر مشروعية استخدام العنف في الدولة وتحت المراقبة النيابية، ومن الكلمات التي ترمز إلى ذلك: معسكرات خارجية، الاختطاف، الإعدامات، التعذيب، جيوش المرتزقة، خصخصة استخدام العنف. ولذلك جميعه تأثير متبادل مع تنامي الإرهاب في عصر الحداثة المعولمة. أصبح تصعيد الإرهاب متواصلا –على غرار حركة الأرجوحة– ما بين الأطراف المعنية به، وبات يتخذ مساره –كما ظهر من استخدام العنف العشوائي في القرن الميلادي العشرين– في غير صالح الأطراف الحربية من الدول المجهّزة عسكريا إلى أبعد الحدود، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أصبح ذلك التصعيد يسبّب اعتداءات بالنيابة على أمن المجتمعات المستقرة.

وبالتباين مع القرن الميلادي العشرين، سيكون القتل في هذا القرن لأسبابٍ أقلّ ارتكازا إلى التصورات العقائدية، كما أن تعليله لن يستند إلى أطروحات أسطورية وإن أعطيت صبغة علمية، حول كيفية تشكيل العالم على أساس قوانين طبيعية أزلية، وبالتالي تحديد مَن ينبغي محو وجودهم من ذلك العالم. وننأى عن النهج الأسطوري ونستحضر مفعول الموارد الطبيعية، فنجد أن القرن الميلادي الحادي والعشرين سيكون مسرحا لمزيد من القتل، لأن مرتكبي القتل يريدون الاستيلاء على الموارد الطبيعية، التي يملكها الضحايا ابتداءً، أو أنهم يريدون الحصول عليها أيضا.

هل يوجد –رغم ذلك– ما يبيح التفاؤل بتحسّن الأوضاع الراهنة؟..

سيزداد انتشار نتائج التبدل المناخي وسيزداد الإحساس بها، وسيتنامى انتشار البؤس والهجرات والعنف، وبالتالي ستزداد الضغوط على صعيد البحث عن حلول للمشاكل، بينما يضيق مجال التفكير العقلاني بذلك أكثر من ذي قبل، وسترتفع بالتالي احتمالات اللجوء إلى استراتيجيات للحلول، تفتقر إلى العقلانية، كما تفتقر إلى تقدير موضوعي لاحتمال تحقيق ثمارها فعلا.

يسري هذا تخصيصا على مشكلات بيئية ستزداد حدّةً مع مسارات التبدل المناخي، ويوجد –حسب جميع الخبرات التاريخية– احتمال كبير، أن يصبح فريق من البشر في موقع "مَن ينبغي الاستغناء عنهم"، وأن يظهروا وكأنهم مصدر خطر على فريق آخر من الناس، المستقرين بأوضاعهم، ومصدر خطر على احتياجاتهم إلى تأمين رفاهيتهم وأمنهم، وآنذاك سيتعرض البشر

من الفريق الأول للموت بأعداد كبيرة، سواء بسبب نقص المياه والغذاء، أو بسبب حروب على الحدود، وسواء بسبب حروب أهلية أو بسبب نزاعات بين الدول، مما ينشأ جميعه نتيجة تغيّر الظروف البيئية.

ليست هذه مقولة صادرة عن معايير بحثٍ نظرية، بل تتطابق تحديدا مع ما تعلّمه المرء من حلولٍ للمشكلات كما شهدها القرن الميلادي العشرون في أشكال التعامل مع ما ينتشر الإحساس بخطره.

لن يتخذ هذا جميعه صورة طبق الأصل عن حدثٍ وقع من قبل كالمحرقة النازية، فالتاريخ لا يعيد نفسه، ولكن عندما تصل المشكلات إلى وعي الناس، ويشعرون بانبثاق خطر عنها يهدّد وجودهم، يميلون إلى الأخذ بحلول شاذّة متطرفة، وبالذات تلك الحلول التي لم يسبق التفكير بها من قبل، فتأتي على غير انتظار.

لا بدّ من الشهادة على الثقافات الغربية أنها لم تتعلم هذا الدرس من القرن الميلادي العشرين، بل باتت تخلد إلى ثقةٍ بالنفس مبالغ فيها، استنادا إلى ما طرحتْه في ميادين الإنسانية والتعقل والحقوق، رغم أن هذه القواعد الثلاثة بالذات كانت تخسر كل جولة تواجه فيها تصرفات بشرية عنيفة إذا ما كانت قوية بما فيه الكفاية. ولن تعمّر تلك الثقافات الغربية طويلا إن تشبثت باستراتيجيات مألوفة من قبل للحلول على صعيد ما يواجهها من مشكلات، ولئن بقيت قائمة، فلربما لمدة جيلين أو ثلاثة على الأكثر. وآنذاك سيكون عمر بقائها –بالمقارنة مع فترات استمرار بقاء ثقافات أخرى– عمرا قصيرا إلى درجة تثير الضحك إزاء التوهّم السائد عن ديمومة وجودها.

كتاب "غابات استوائية حزينة" أكثر الكتب سوداوية بقلم عالم الأنسنة كلاود ليفي شتراوس، ويقول في ختامه:

"إن المؤسسات والتقاليد والعادات التي جمعتُ المعلومات عنها طوال عمري، وحاولت أن أفهمها وأستوعبها، ليست أكثر من زهور ذبلت في إطار جملة ما خُلق، وليس فيها من مغزى تجاه ما تشمله سوى ما يمكن اعتباره كذلك –على وجه الاحتمال– وهو أنها تفسح للبشر مجالا أن يلعبوا أدوارهم في نطاق جملة ما خُلق حولهم".

والواقع هو أن مغزى الحضارة الوحيد هو المغزى الكامن داخل نطاقها، أي من حيث أنّها آليّة تقنية لزيادة فرص استمرار الحياة لجماعات بشرية تضمّها. وبالتالي لا يوجد جواب قاطع على السؤال عن هذه القدرة الفريدة من نوعها، المخصّصة للبشر في إطار مسارات التطور، بحيث يحسّنون فرص استمرار حياتهم، عبر ثقافات وتقاليد متوارثة، وبصورة متواصلة ومتوسعة على الدوام.. والمقصود هنا هو السؤال: هل هي كافية الآن لتحقيق النجاح على المدى المتوسط؟..

إن التجارب الحضارية العالمية متواصلة مستمرة ومتتابعة منذ ٤٠ ألف سنة، وإنّ عمر الصيغة الغربية منها لا يتجاوز حدود 250 سنة، وهذه فترة زمنية قصيرة لا أثر لها، وتمّ خلالها تدمير أسس استمرار الحياة نفسها بقدر كبير، يتجاوز ما سبق تدميره عبر ٣٩٧٥٠ سنة سابقة، ويزيد هولَ ذلك أن هذا التدمير لا يقف عند حدود القضاء على فرص الحياة في الوقت الحاضر، بل يقضي عليها في المستقبل أيضا.

إذا كان للحضارة مغزى فقد يتبين عبر النظر في النشاط البشري وفي العقل البشري، فالنشاط البشري الدائب مستمر دون انقطاع –كما يقول ليفي شتراوس– وهذا ما يجري عبر تحلّل بنى هيكلية معقدة، وعبر تسوية فواصل قائمة ما بين الحضارات والثقافات المختلفة، أي يجري عبر مختلف أشكال تنظيم استمرار حياة المجموعات البشرية. أمّا "ما يرتبط بمغزى خلق العقل البشري، فيكمن في أنه مغزى مرتبط بالعقل نفسه، وهذا الارتباط بالذات هو ما يَغرق فيغيب في خضم الأنشطة البشرية العشوائية، فيضمحلّ معه ذلك المغزى أيضا. من هنا يمكن وصف الحضارة بمجموعها، بأنها مجرد آليّة، يسرّنا في وضع معين أن ننظر من خلالها إلى فرص استمرار حياتنا نحن، وهي حياة يملكها الكون القائم حولنا، وهذا الوضع المعيّن المقصود هنا هو عندما يضمحلّ مفعول الحضارة، أي عند إنتاج ما يسميه الفيزيائيون عملية تحوّل، وما نطلق عليه اجتماعيا وصف الركود. إن كل كلمة نتبادلها، وكل سطر مطبوع، يصبح آنذاك أمرا يمثّل علاقة بين شريكين، ويؤدي إلى تسوية تلك العلاقة

بينهما، بعد أن تكون على شكل هوة تفصل بينهما نتيجة ما كان يتوافر من معلومات، وهو بالتالي أمر متميز بكونه عملية تنظيم أفضل للعلاقات"[407].

على هذا النحو يمكن أيضا وصف مسار العولمة الجارية، باعتبارها حدثا متسارعا لتحوّل اجتماعي يؤدّي إلى تحلّل الحضارات، ويوصل في النهاية –إذا كان الوضع سيئا– إلى مجرّد ضياع الفوارق ما بين إرادات البقاء على قيد الحياة فحسب.

هذا على أي حال ما يمثّله تأليه العنف الذي تعتقد الحضارة الغربية أنها وجدت في التنوير مفتاح التخلص منه. ولكنّ تشغيل الرقيق الحديث، فاستغلال المستعمرات دون رحمة في فترة التصنيع المبكر، وصولا إلى تدمير أسس حياة الإنسان، جميع ذلك لا علاقة له بذلك البرنامج التنويري إطلاقا، بل يعني أن التاريخ لن يخطّ في صفحاته تاريخ الغرب "الحرّ الديمقراطي المتنوّر" فقط، بل سيكتب له أيضا تاريخا مقابلا، من الاستعباد والاضطهاد وجميع نقائض التنوير.

إن مستقبل نتائج التبدّل المناخي سيُظهر أنّ التنوير لا يستطيع أن ينأى بنفسه عن هذه الجدلية، بل سيكتب بنفسه إخفاقه من خلالها.

هوامش

(406)– انظر:

Elias, Gesellschaft (Anm. 93), S. 281.

(407)– انظر:

Claude Levi-Strauss: Traurige Tropen, Frankfurt am Main 1982, S. 411.